

الريف الصيني

بين الإصلاح والتطوير

تأليف: لي جوو

ترجمة: آية عاطف شلبي

مراجعة: د. حسانين فهمي حسين

الريف الصيني
بين الإصلاح والتطوير

تأليف: لي جوو

ترجمة: آية عاطف شلبي

مراجعة: د. حسانين فهمي حسين



سلسلة "قراءات صينية" سلسلة كتب مترجمة عن الصينية مباشرة حول الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة الصينية، تصدر عن دار صفصافة للنشر بمصر تحت إشراف الدكتور حسانين فهمي حسين.

آية عاطف شلبي/ حاصلة على ليسانس اللغة الصينية- كلية الألسن جامعة عين شمس عام 2012.
تدرس حاليا دبلوم الترجمة بكلية الألسن.
....

الريف الصيني بين الإصلاح والتطوير
الطبعة الأولى 2017
رقم الإيـــداع: 2017/3430
الترقيم الدولي: 978-977-821-020-0

الناشر
محمد البعلي

إخراج فني
علاء النويهي

B&R Book Program

This book originally published in Chinese under title: China's Foreign Relations: Changes in Situation and Strategic Transformation © Social Sciences Academic Press (China).



دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
5 ش المسجد الأقصى - من ش المنشية - الجيزة - ج م ع.

الريف الصيني
بين الإصلاح والتطوير



المحتويات

الباب الأول

الزراعة في الصين
منذ فجر التاريخ وقبل الإصلاح

يقدم الموضوع الرئيس لهذا العمل تطور الزراعة في الصين على مدار أكثر من ثلاثين عامًا منذ بدء سياسة الإصلاح، ليتعرف القارئ من خلال ذلك وبإيجاز على المسيرة العامة لتطور الزراعة في الصين، ويغطي هذا الباب بشكل مختصر أول 30، 300، و3000 عام من تاريخ الزراعة في الصين قبل الإصلاح.

أولًا: الزراعة في الصين قبل ثلاثة آلاف عام:

1. نشأة الزراعة:

على مدار التاريخ الإنساني الذي يمتد لملايين السنين، اعتمد أسلاف الصينيين لفترة طويلة على الجني والصيد وعلى ما أمدتهم به الطبيعة من غذاء لأجل العيش. وخلال مرحلتي الجني والصيد، قام الصينيون الأوائل تدريجيًّا بتحويل زراعة النباتات إلى محاصيل، واستأنسوا الحيوانات البرية وقاموا بتربية الطيور. ومن هنا نشأت الزراعة البدائية. ولقد كان ظهور الزراعة البدائية، علامة على بداية استخدام الإنسان جهوده الذاتية في إنتاج كل ما يحتاجه من غذاء، كما كانت علامة على نشأة الحضارة. وتعد نشأة الزراعة عملية تدريجية وطويلة الأمد. ولم تكن الزراعة البدائية في أول الأمر تحتل

مكانة مهمة، فكانت مجرد نشاط مكمل لعمليتي الجني والصيد في المجتمع البدائي.

وُجدت الزراعة البدائية في أول الأمر في المكان الأكثر سهولة للزراعة، حيث كان الجزء الأكبر من منطقة حوض النهر الأصفر مغطى بالتربة المترسبة والمُعاد ترسيبها مرة أخرى، والتي تتميز بكونها متماسكة، وبنيتها رخوة، وغطاؤها النباتي قليل ومتفرق، وسهلة للاستصلاح والزراعة. وهذه كانت من الأسباب المهمة التي جعلت تلك المنطقة موطن الزراعة البدائية في الصين.

وكان أول ما اختبره الصينيون الأوائل هو الكوارث التي سببتها المياه للزراعة وليس الفوائد التي جلبتها إليها؛ لذلك كانت الإجراءات التي اتخذوها منذ البداية لإزالة أخطار المياه، وهو ما يعد أحد الأسباب المهمة التي جعلت أول نظام زراعي في الزراعة البدائية هو نظام الصرف وليس نظام الري. وكان توزيع الصرف في البداية مفتقرًا إلى المنهجية، ولكنه تغير بمرور الوقت مع تطور الزراعة ليصبح أكثر ملاءمة للنشاط الزراعي.

بذل الصينيون الأوائل جهودًا كبيرة في إقامة قنوات الصرف، وبالطبع لم يَوَدُّوا أن تبور الأرض بسهولة؛ لذلك ابتكروا نظام الزراعة التلمية الذي يحقق استدامة الزراعة، وهو عبارة عن تقسيم مسكب بعرض 78 مترًا إلى ثلاثة أثلام وثلاثة ممرات، ثم نشر البذور في الأثلام، وحين ينبت الزرع يتم تحبيش التربة حول الشتلات باستخدام المدمة، وتسوية أرض الممرات بالتدريج، ويتم تبديل أماكن الممرات سنويًّا بحيث يتغير الجزء المستخدم في الزراعة بالتبادل مع الجزء غير المستخدم، وبالتالي تتحقق مراعاة استغلال التربة والحفاظ عليها. ومن ناحية استغلال التربة، فمن الواضح أن نظام الزراعة القائم على تبديل أماكن غرس النبات في قطعة الأرض الواحدة، هو نظام زراعي مكثف أكثر من نظام تناوب الزراعة بين حقلين في قِطَع أراضٍ مختلفة، الذي يطبقه الغرب. ولضمان كفاءة الزراعة المستدامة، ابتكر الصينيون الأوائل طريقة زراعة المحاصيل الدورية بالتناوب. وفي ضوء الاعتماد الكامل على الطريقة الطبيعية لاسترجاع خصوبة الأرض، الأمر الذي لا يفي بمتطلبات الزراعة المستدامة، اتَّبع الصينيون الأوائل تسميد الأرض. وتمكنوا عن طريق زراعة المحاصيل الدورية بالتناوب واستخدام السماد أن يوحدوا بين استغلال التربة والحفاظ عليها، وذلك هو السبب الرئيس لمحافظة الأراضي

الزراعية في الصين على خصوبتها لفترات طويلة.

بعد أن نجح الصينيون الأوائل في السيطرة على مخاطر المياه على الزراعة، بدءوا في جر المياه إلى الحقول، وذلك بسبب عدم كفاية مياه الأمطار لزراعة الأراضي. وقد كان تطور الأدوات المصنوعة من الحديد أساسًا ماديًّا لبناء نظام الري في الحقول. وباختصار، فإن التقنية التي سارت على دربها الزراعة البدائية هي السعي أولًا لتأمين كميات ثابتة من المحاصيل، ثم السعي لزيادة هذه الكميات مستقبلًا. وعلى الرغم من تطور الري في منطقة حوض النهر الأصفر، لكن التقيد بندرة مصادر المياه، جعل الزراعة البعلية (المطرية) لا تزال النمط الرئيسي للزراعة في تلك المنطقة. وقد شكَّل الصينيون الأوائل من خلال بحثهم عن كيفية استغلال الرطوبة الموجودة في التربة نظامًا تقنيًّا لزراعة الأرض البعلية يجمع بين «الحرث - التمشيط - التسوية - الكبس - العزيق»، وهو نظام قائم على مقاومة الجفاف والحفاظ على رطوبة التربة بشكل أساسي، بما في ذلك التسميد لتحسين التربة، وانتخاب سلالات البذور، وتناوب الزراعة الدورية للمحاصيل.

وهناك أوجه شبه بين مختلف أشكال الزراعة البدائية. فعلى سبيل المثال، الأماكن التي تنتمي إلى مناخ المناطق شبة الاستوائية والمعتدلة الدفيئة كحوض نهر اليانجستي حيث غزارة الأمطار، ومصادر المياه كافية، وكثرة البحيرات، والسهول الطينية على جانبي البحيرات، بالإضافة إلى خصوبة التربة، والسهولة الشديدة في زراعة الأرض. وهذا سبب آخر مهم لأن يصبح حوض نهر اليانجستي مركزًا آخر لنشأة الزراعة في الصين. بدأت زراعة مناطق البحيرات عند غرس شتلات الأرز على ضفاف البحيرات في موسم الفصول الجافة. وكانت طريقة زراعة الأرز المُتَّبَعة في البداية هي الفلاحة بالحرق والعزيق بالغمر، أي استخدام النار لحرق الحشائش المختلفة وبقايا الحصاد السابق الموجودة على أراضي ضفاف البحيرات، ثم ري التربة وغرس شتلات الأرز. أما ما يسمى العزيق بالغمر، فهو إغراق الحشائش بعد نمو شتلات الأرز بفترة. وقام الصينيون الأوائل من أجل الحفاظ على استقرار الزراعة على ضفاف البحيرات ببناء الحواجز المائية، لتحويل أراضي الضفاف إلى حقول بُحَيرية. كما قاموا ببناء السدود المائية حول المساحات الكبيرة نسبيًّا من أراضي المستنقعات المنخفضة، فتقوم بحجز

المياه من الخارج، وحماية الحقول من الداخل، كما أنشئوا بوابات للري والصرف في السدود، ومن ثم تأمين محاصيل ثابتة في حالتي الفيضان والجفاف على السواء. وتسمى الحقول داخل منطقة السد بحقول الحواجز أو الحقول الشاطئية المحمية. كما قام الصينيون الأوائل بحفر الترع لاجترار وصرف المياه في الشواطئ والجزر الرملية المُترسِّبة على ضفاف نهر اليانجستي وفي أواسطه، واستصلاحها لتكون حقولًا خصبة دون القلق حول جفاف المياه، وتسمى بالحقول الرملية. وتُعد حقول البحيرات وحقول الحواجز السمة الرئيسة لحقول حوض نهر اليانجستي السفلي. ولحل مشكلة تعارض الحقول المُطَوَّقة مع تخزين وصرف مياه الفيضان، يجب أن يتم تنظيف المجاري النهرية بشكل دوري؛ ولذلك شكل الصينيون الأوائل تدريجيًا نظام حقول الحواجز الشاطئية على ضفاف الأنهار، القائم على بناء شبكات المياه النهرية.

كما قام الصينيون الأوائل خلال عملية زراعة حقول الأرز بتصنيع معزقة تتناسب مع متطلبات تحضير الأرض لتربية ونقل شتلات الأرز، كما صنعوا محراثًا له مجرة متعرجة، واخترعوا المِعزق، وأقاموا نظام زراعة حقول الأرز الذي يجمع بين الفلاحة ــ التمشيط ــ العزيق ــ التعشيب، تلك الأمور المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتهوية التربة والري والصرف والدفع بنضوج التربة إلى غيرها من التقنيات الزراعية، هذا فضلًا عن نظام الزراعة الدورية للأرز النجدي (أرز المناطق المرتفعة)، ونظام الزراعة المتعاقبة لمحصولي الأرز والقمح. وكانت هذه علامة على تَشَكُّل نظام تقنية الزراعة المكثفة.

2. تطور الزراعة:

شهدت الزراعة القديمة تطورًا شمل أربعة مجالات تتمثل في تحسين زراعة الأرض، تحسين أدوات الزراعة، تطوير فن الزراعة، والتكيف مع مواسم الزراعة.

(1) تحسين زراعة الأرض:

بدأت الزراعة عن طريق إحياء الأرض الموات واستصلاحها للزراعة، بينما اختلفت البقع الرئيسة لإحياء التربة واستصلاحها على مدار العصور المتلاحقة. ففي عصر أسرتي

تشين وخان كانت البقعة الرئيسة هي منطقة تربة اللويس في حوض نهر اليانجستي، وفي عصر أسرتي تانغ وسونغ كانت البقعة الرئيسة هي المناطق السهلية في الحوض السفلي لنهر اليانجستي، وفي عصر أسرتي مينغ وتشينغ كانت البقع الرئيسة هي المناطق الجبلية في وسط غرب الصين، بالإضافة إلى مناطق الرعي والمناطق الجبلية الجبلية المتطرفة. ويمكننا أن نستوضح من خلال الجدول 1-1 أن مساحة الأرض الزراعية في الصين كانت تزداد تدريجيًّا، حيث ازدادت المساحة من 230 مليون مو[1] في فترة الربيع والخريف، ومليار و70 مليون مو (أي 71 مليونًا و369 ألف هكتار) في عصر مينغ، ومليار و600 مليون مو (أي 106 ملايين و720 ألف هكتار) في نهاية عصر تشينغ. ويمكن أن نستوضح على المدى الطويل، أن إحياء التربة وتحويلها لأراضي زراعية هو عمل مرحلي، أما تطوير زراعة الأرض فهو عمل مستمر، أي أن ما يعتمد عليه الإنتاج الزراعي بشكل رئيس هو الخصوبة الاصطناعية وليس الخصوبة الطبيعية. ومع استمرار البحث في تطوير الأرض الزراعية شهدت تقنيات تحسين التربة تطورًا كبيرًا. وتتضمن التدابير المحددة ما يلي:

الجدول1-1 تغير مساحة الأراضي الزراعية في الصين

العصر	مساحة الأراضي الزراعية (الوحدة: مائة مليون مو)	تعداد سكان الريف (الوحدة: عشرة آلاف شخص)	مساحة الأرض الزراعية التي يشغلها كل مزارع (مو)
فترة الربيع والخريف والدول المتحاربة	2.30	2240	10.27
عصر أسرتي تشينغ وخان	5.72	4200	13.62
عصر أسرات وي وجين والأسر الشمالية والجنوبية	3.85	3500	11.00

1- المو: وحدة قياس تساوي 0.0667، أي 15 مليون و341 ألف هكتار.

عصر أسرتي سوي وتانغ	6.42	6300	10.20
عصر أسرات: سونغلياو، جين، يوان	7.20	8400	8.57
مينغ 1600	10.70	14000	7.64
تشينغ 1800	10.50	21000	5.00
تشينغ 1840	14.00	28000	5.00
تشينغ 1911	16.00	32200	4.97

المصدر: بوفينغشيان، تقييم لمستوى أمن الحبوب الغذائية في عصر الزراعة التقليدية، "تاريخ الزراعة في الصين"، العدد 4، عام 2007.

أولًا: تحسين التربة. بالنسبة للأرض المالِحة في شمال الصين، ففضلًا عن حفر القنوات لصرف ملوحة التربة، وغسل الملوحة بالري، تم أيضًا اتباع طرق أخرى كزراعة المحاصيل التي تتحمل الملوحة والحرث العميق للتربة وغيرها من الأساليب المختلفة. أما بالنسبة لحقول الأرز المُشَبَّعة بالمياه الباردة في جنوب الصين، فقد تم اعتماد طريقة الحرث الشتوي وتعريض التربة للشمس بعد تقليبها، وحفر الممرات لتهوية التربة، ورفع درجة حرارة الحقل، واستخدام الجير ورماد العظم ورماد الفحم. وبالتالي أصبحت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في الصين حقولًا صالحة للزراعة.

ثانيًا: الحفاظ على التربة. في ضوء متطلبات الزراعة المكثفة التي يستحيل أن يوفيها الاعتماد التام على الطبيعة في تعافي الأرض الزراعية والمحافظة عليها، قام الصينيون الأوائل باتخاذ سلسلة من الإجراءات للحفاظ على التربة. أولًا استخدام الغمر بالمياه والحرق بالنيران وتحويل الحشائش التي تم تعشيبها إلى سماد للتربة. ثانيًا استخدام قش المحاصيل، والنُّخالة، وأوراق الأعشاب اليابسة، بالإضافة إلى فِراء الحيوانات والعظم والريش كسماد للتربة. ثالثًا استخدام فضلات الإنسان والحيوان كسماد للتربة. رابعًا استخدام الطينة في الطبقة العشبية، والطمي النهري، وطمي البرك، والطحالب كسماد

للتربة. خامسًا زراعة البرسيم الحجازي وغيره من مزروعات السماد الأخضر. سادسًا زراعة فول الصويا وغيره من المحاصيل التي تحافظ على التربة. سحب مياه الأنهار ومياه الفيضانات المحملة بالكثير من الطمي لري الحقول، ونقل الطمي النهري إلى الحقول، ومن ثم الدمج بين عمليتي الري والتسميد. واستخدام قطع العلف الجافة بعد استخرج الزيت منها، ومخلفات صناعة الخمور كسماد للتربة. ولزيادة الفوائد الناتجة عن المحافظة على الأرض، تم اتخاذ إجراءات لرفع كفاءة السماد كتخمير السماد حَسَن التخليط وغيرها من الإجراءات. وتلك هي الأسباب الرئيسة وراء الارتفاع المستمر لمعدل استغلال التربة في الصين وعدم تراجع خصوبتها على مدار فترات طويلة.

ثالثًا: تجهيز التربة للزراعة. بما أنه من غير الممكن تغيير المناخ والتحكم فيه؛ فقد أَوْلَى الصينيون الأوائل مجهودًا كبير للتكيف مع الظروف البيئية للزراعة لتجهيز التربة. حيث تُستخدَم المدمة أولًا بعد تقليب التربة لتفتيت المخلفات داخل التربة، ثم الزحّافة لتنعيم وتسوية الطبقة السطحية من التربة، وتكسير الأنابيب، وتجنب تبخر الرطوبة من التربة، وتكوين بنية صالحة لطبقة التربة تتسم بأنها مفرغة من السطح ومتماسكة من الأسفل وتحتفظ بالمياه والسماد. بعد نثر البذور يتم كبس التربة مباشرة، لجعل التربة متماسكة، ووصل الأنابيب في التربة، وبالتالي نقل الرطوبة لأعلى سطح التربة لتسهيل عملية التنبيت.

رابعًا: استغلال الأرض. ويشير مصطلح استغلال الأرض إلى تحسين استغلال الأرض. حيث ظهر في عهد أسرة خان نمط من أنماط استغلال الأرض باستخدام مياه البِرَك في الري، وزراعة اللوتس في تلك البِرَك، وزراعة الأشجار على الحاجز المائي. وفي عهد أسرتي مينغ وتشينغ ظهر نمط استغلال الأرض في حفر أحواض المياه في المناطق المنخفضة، وتكويم الطمي لتشكيل حاجز مائي، وتربية الأسماك في البرك، وزراعة أشجار التوت على الحواجز، وتربية الدود على الأشجار، ثم تتغذى الأسماك على الدود، ويتكوم طين البرك حول أشجار التوت، ومثال على ذلك بِرَك السمك القائمة على أشجار التوت، وبِرَك السمك القائمة على أشجار الفواكه، وبِرَك السمك القائمة على قصب السكر، وبِرَك السمك القائمة على الأرز، وغيرها من البِرَك. أما في نهاية عصر مينغ وبداية عصر تشينغ فظهر نمط استغلال الأرض في شكل تربية الأسماك خارج

الحواجز المائية، وزراعة الأرز بداخلها، وتربية الماشية على أوراق شجر التوت، وتكويم روث الماشية حول أشجار التوت. وقد استطاع الصينيون الأوائل من خلال تلك الأنماط استغلال علاقات التبادل الغذائي بين الكائنات الحية الزراعية، وتشكيل سلسلة غذائية وانتقال للطاقة الغذائية بطريقة مناسبة، كما زادت من فوائد عملية استغلال الأرض.

(2) تحسين تقنية الزراعة:

أولًا: عملية الزراعة. أولًا: نظام تبديل حقل الزراعة، حيث يتم تقسيم قطع الأراضي بعرض 78 مترًا إلى ثلاثة أثلام وثلاثة ممرات، ثم نشر البذور في الأثلام، وبعد أن ينبت الزرع يتم تحبيش التربة حول الشتلات باستخدام المدمة، وتسوية أسطح الممرات تدريجيًّا، ويتم تبديل أماكن الممرات مع الأثلام سنويًّا بحيث يتغير الجزء المستخدم لزراعة الأرض بالتبادل مع الجزء غير المستخدم، ومن ثم تكون التسوية المتبادلة بين أجزاء الأرض المجهدة والتي لم تستخدم هذا العام، ومراعاة استخدام الأرض والمحافظة عليها في الوقت نفسه. ثانيًا: نظام زراعة الحقل الواحد، حيث يتم كل عام اختيار جزء من الأرض الزراعية، ومضاعفة كلٍّ من الزراعة المكثفة، والتسميد والري، وتناوب تسميد خصوبة التربة في تلك الأرض. ثالثًا: طريقة الزراعة المكثفة، حيث إن نظام الزراعة الدقيق والممتاز الذي يعتمد على الحرث-التمشيط- التسوية- الكبس- العزيق، قد أزال مخاطر جفاف الربيع ودرجة الحرارة المنخفضة، ودفع بنمو المحاصيل؛ حيث يتم تحبيش التربة حول جذور القمح بواسطة المدمة، وبالتالي الحفاظ على رطوبة ودفء التربة ومنع تنبيت القمح قبل الشتاء.

ثانيًا: الزراعة ذات الكثافة المناسبة، وتكوين بنية كلية للمحصول ذات نسق نظامي ويصل فيها الهواء والضوء للمحاصيل، يُسَهِّل كلًّا من عمليتي الخف والتعشيب، وتكامل الري والصرف، وتغيير بيئة التربة المتشبعة والمختزنة للملوحة، وتهيئة مناخ أفضل لزراعة الأرض.

ثالثًا: تناوب زراعة المحاصيل الدورية. أولًا: تناوب زراعة محاصيل البقوليات أو السماد الأخضر مع محاصيل الحبوب، وذلك لزيادة خصوبة التربة، وتقليل أضرار

الآفـات والحشـرات وأضـرار الحشـائش المختلفـة. ثانيًـا: ممارسـة الزراعـة البَينيـة واسـتغلال الأرض الزراعيـة بالكامـل، واسـتغلال مواسـم نمـو المحاصيـل وعلاقـة التنشـيط المتبـادل، والحـد المتبـادل بيـن العناصـر الخمسـة الموجـودة بيـن أنـواع المحاصيـل المختلفـة، وبالتالـي تحقيـق فائـدة حصـد الامتيـازات وتجنـب الأضـرار. وتتطلـب الزراعـة البينيـة تَناسُـبًا منطقيًـا بين أنـواع المحاصيـل المختلفة مـن حيـث التناسـب بيـن النباتـات طويلـة السـاق وقصيـرة السـاق، النباتـات النهاريـة ونباتـات الظـل، الجـذور العميقـة والجـذور السـطحية، فضـلاً عـن فتـرة النمـو واحتياجـات السـماد المختلفـة، فينبغي عـدم تعـارض هـذه النقـاط مـع بعضهـا البعـض، بـل يجـب أن تتبـادل المنفعـة فيمـا بينهـا.

رابعًا: الزراعة المتعاقبة. ظهر في منطقة جنوب الصين نظام الزراعة المتعاقبة لمحصولين وحتى لثلاثة محاصيل، الذي يعتمد على الأرز كمحصول رئيس، أما في المنطقة الشمالية فظهر نظام الزراعة المتعاقبة لمحصولين في العام أو ثلاثة محاصيل في عامين، الذي يعتمد على القمح كمحصول رئيس. وغالبًا ما يتم الجمع بين الزراعة المتعاقبة والزراعة بالتناوب والزراعة البينية معًا، حيث يتم توسيع الغطاء الأخضر النباتي لأقصى درجة، ومن جهة أخرى يتم مد وقت الغطاء النباتي في الأرض المزروعة لأطول فترة ممكنة، وبالتالي يتحقق الاستغلال الكامل للشمس وخصوبة الأرض لرفع إنتاجية الأرض. ولهذا النظام متطلبات كبيرة من ناحية إدارة الري والتسميد والفلاحة.

خامسًا: انتخاب البذور. حيث تهتم الطريقة الصينية التقليدية بانتخاب البذور سنويًّا، لجمع البذور الممتازة، كما يتم عادة تبديل أنواع البذور للحيلولة دون تدهور حالتها، والجمع بين انتخاب البذور وإعادة إنتاجها مع الحفاظ على نقاء البذور وعدم الخلط بينها.

سادسًا: تربية سلالات البذور. حيث يتم اختيار نبتة أحادية أو سنبلة أحادية تكون حالتها ممتازة، والاستمرار في جعلها تتكاثر إلى أن تنتج نوع جديد. وذلك من خلال: ممارسة الزراعة الأحادية، وتشديد الإشراف، والحصاد المُفرَد والتخزين المُفرَد للبذور، ليتم استخدام هذه البذور كتقاوي في العام التالي، ويحافظ تخزين البذور على جفافها وحمايتها من الحشرات. وقبل نثر البذور يتم التخلص من التقاوي التالفة، ثم يتم تعريضها للشمس، وفي بعض الأحيان تُستخدَم العقاقير للخلط مع البذور ونقع البذور

في المياه لتحفيز إنبات البراعم.

سابعًا: إدخال الأصناف الممتازة. هناك العديد من النباتات المزروعة في الصين تم إدخالها من الخارج، فمن الحبوب هناك القمح والذرة والذرة الرفيعة والبطاطس والبطاطا الحلوة، ومن الألياف هناك القطن، ومن النباتات الزيتية الفول السوداني والسمسم وغيرها. حيث إن الصينيين الأوائل لم يبرعوا فقط في الابتكار، بل برعوا أيضًا في الاقتباس، فقد أدخلوا تقريبًا جميع أنواع البذور التي يمكن زراعتها داخل الصين. فالقمح محصول يعود منشؤه إلى غرب آسيا في المناطق المطيرة شتاء، وهو لا يناسب الظروف الطبيعية لحوض النهر الأصفر الذي تندر فيه الأمطار الشتوية، كما أنه لا يتناسب مع بيئة زراعة محصول الأرز في جنوب الصين. ولكي يتمكن الصينيون الأوائل من زراعة هذا النوع من المحاصيل الوافدة، عملوا على تحسين الظروف المناسبة لزراعته. ففي عصر أسرتي مينغ وتشينغ، كان لاتساع مساحات الأراضي المزروعة في الصين علاقة قوية بإدخال وانتشار محاصيل الذرة والبطاطا الحلوة والبطاطس. وقد أسهمت تلك المحاصيل الوافدة في تطوير المناطق الجبلية ومناطق الصقيع، وزيادة إجمالي الإمدادات الغذائية لسكان تلك المناطق. فعلى سبيل المثال نجد أن زراعة الذرة لا تحتاج إلى متطلبات كبيرة من ناحية ظروف التربة والطقس، فهي موفرة للجهد في الغرس والحصاد، وإنتاجها وفير وتتحمل الطقس السيئ، كما يمكن حصادها وتناولها قبل أن تنضج بشكل تام. وتم زراعة محصول الذرة في بداية الأمر في المناطق الجبلية، لكونها محصولًا بديل للأرز غير المقشور، ثم امتد انتشارها إلى شمال الصين والشمال الشرقي وغيرها من المناطق السهلية، وأصبحت محصولًا غذائيًّا مهمًّا. وبعد إدخال البطاطا الحلوة إلى الصين، تصادف ذلك مع المجاعة التي سببتها كارثة الإعصار التيفوني في مقاطعة فوجيان، فتمت زراعتها باعتبارها محصولًا ينقذ من المجاعة، وقد لعبت دورًا مهمًّا في تخطي المنكوبين أزمة المجاعة، الأمر الذي تسبب في انتشار زراعة الذرة بشكل سريع في حوض نهر اليانجستي وحوض النهر الأصفر. وتعد فترة نمو البطاطس قصيرة، وتتمتع بقدرة كبيرة على التكيف مع الطقس، فسواء كانت المنطقة باردة المناخ أو جبلية جدباء، فإن ذلك لا يمنع زراعة البطاطس بها.

ثامنًا: التهجين. وهي الطريقة المعتادة لتدخل الإنسان في التغيير الجيني للحيوانات

مـن خـلال التهجيـن للحيوانـات مـن نفـس السـلالة. فضـلًا عـن ذلـك فقـد بـدأ تهجيـن الحيوانـات بيـن السـلالات المختلفـة. ومثـال علـى ذلـك تهجيـن الحصـان مـع الحمـار وإنتـاج البغـل الـذي يتحمـل أكل العلـف الخشـن، ويتمتـع بقـوة تحمـل عاليـة، وقـوة جـر كبيـرة، ومقاومـة قويـة ضـد الأمـراض، إلـى آخـره مـن المميـزات. وكذلـك تهجيـن الثـور مـع اليـاك[2] وإنتـاج الثـور الهجيـن الـذي يفـوق الأم والأب فـي اللحـم واللبـن والقـوة.

(3) تطوير أدوات الزراعة:

أولًا: أدوات المهام. بعد أن حلَّت الأدوات المصنوعة من الحديد المطاوع محل الأدوات المصنوعة من الحديد، بدا واضحًا ارتفاع درجة صلابة وحِدَّة الأدوات الزراعية، كما تعددت أنواع أدوات الزراعة وتخصصاتها. وبالنسبة لأدوات تحضير التربة، ففضلًا عن الجاروف والمشط والمسلفة الناعمة، كان هناك لوح التسوية لتسوية مشاتل الأرز، والزحّافة للمحاصيل الكبرى، والمحراث للفلاحة المتوسطة.. إلى آخره. ومن خلال التحسين والتطوير، أصبحت العديد من أدوات الزراعة أكثر دقة وأعلى كفاءة، وأكثر توفيرًا للجهد، وعلى سبيل المثال استخدام المجَرَّة المتعرجة في تقليب التربة، والمعزقة في الفلاحة المتوسطة، والمنجل في الحصاد. مثال على ذلك تغيير المجرَّة المستوية إلى المجرَّة المتعرجة. وتتمتع المجرة المتعرجة بثلاثة مميزات، الأولى أنها تتميز بالمرونة الشديدة، ففي أثناء العمل يمكن أن تتحرك بمرونة ويمكن من خلالها التحكم في عمق الحرث وعرضه؛ والثانية هي أنها مزودة بمحراث متعرج، وبالتالي لها قدرة جيدة على تقليب وتفتيت التربة؛ والثالثة إمكانية جرها بثور واحد وشخص واحد، ومن ثم التوصل لنتيجة أفضل بجهد أقل.

ثانيًـا: أدوات الـري. مثـل الشـادوف الـذي تـم اسـتخدامه فـي عصـر الربيـع والخريـف لرفـع الميـاه، وهـو يعمـل بمبـدأ العتلـة، وفـي نهايـة عصـر أسـرة خـان الشـرقية تـم اختـراع دولاب الميـاه أو مـا يعـرف بالسـاقية التـي تعمـل بالعجـلات المسـننة والمضخـات المتسلسـلة لسـحب الميـاه. وفـي البدايـة كان تحريـك السـاقية يعتمـد علـى تحريـك الأيـدي، ثـم تطـور فيمـا

2- الياك أو الياق أو الخشقاء أو القوتاش: حيوان مجتر يعيش في التبت والنيبال وفي بوتان إضافةً إلى شمال الصين في قانسو وصولًا إلى منغوليا، على ارتفاعات قد تبلغ أحيانًا 5400 متر. ينتمي إلى فصيلة البقريات، يتميز بحجمه الكبير وصوفه الناعم الملمس [المترجمة].

بعـد إلـى الضغـط بالقـدم، وفـي عهـد أسـرة تانـغ ظهـرت السـاقية التـي يتـم الاعتمـاد فيهـا علـى الحيـوان، وخـلال عهـد أسـرتي سـونغ ويـوان ظهـرت السـاقية التـي تعتمـد علـى قـوة الميـاه. وخـلال عصـر أسـرتي يـوان ومينـغ، ظهـرت السـاقية الزراعيـة.

(4) مواسم الزراعة:

هناك عدد كبير من المحاصيل الزراعية تنتمي لفئة المحاصيل السنوية. حيث يجب الحفاظ على الملاءمة بين وقت الإنبات والنمو وتفتح الأزهار وظهور الثمر وبين المتغيرات المناخية الدورية، فيجب اختيار موسم الزراعة طبقًا لرد فعل النبات تجاه التغيرات المناخية، وعلى هذا الأساس يتم ترتيب جميع أعمال الإنتاج الزراعي. ومن ثم راقب الصينيون الأوائل ظواهر الطقس، وقاموا بتحديد أربعة وعشرين يومًا شمسيًّا. وتستند الأيام الشمسية الأربعة والعشرون في تقسيمها إلى المِزْوَلة الشمسية التي تقيس ظل الشمس، ومن ثم تعكس بدقة علاقة الشمس بالأرض التي نتجت عن دوران الأرض. وفي نفس توقيت تحديد الأيام الشمسية الأربعة والعشرين، ثم ترتيب اثنين وسبعين موسمًا مناسبًا للزراعة حسب هذه الأيام. ولذلك عرفت الزراعة الصينية مبدأ ملائمة زراعة المحاصيل حسب الموسم والأرض والمحصول.

3. الإنجازات التي حققها التطور الزراعي في الصين:

يمكن الوقوف على الإنجازات التي حققها التطور الزراعي في الصين من خلال التغير الذي حدث في كلٍّ من متوسط إنتاج الحبوب في مساحات محددة من الأراضي الزراعية، وإجمالي الإنتاج الزراعي، ونصيب الفرد من الحبوب الغذائية. ومن خلال المقارنات المتبادلة، يعد متوسط إنتاج الحبوب في وحدة من الأرض الزراعية مؤشرًا أكثر ثباتًا من غيره. فعلى مدار التاريخ، تم حساب إجمالي المنتجات الريفية من خلال الاختلاف بين كم الضرائب المدفوعة ومساحات الأراضي الزراعية مستحقة الضرائب. والحكم على نتائج التطور الزراعي طبقًا لهذا المعيار يتأثر بالجوانب الثلاثة التالية: أولًا: تأثير

التنسيق بين دافعي الضرائب ومقاييس الدفع، ثانيًا: تأثير الفرق بين مساحة الأراضي الزراعية الخاضعة للضرائب والمساحة الفعلية للأراضي الزراعية، ثالثًا: تأثير اختلاف الأراضي الزراعية في كل عصر على حدة.

وقد قام الباحثون بإعداد دراسات كثيرة حول إنتاج الصين من الحبوب الغذائية في المو الواحد. وطبقًا للسجلات التاريخية التي تم التوصل إليها، فقد قام عدد من الباحثين بتقدير إنتاج الحبوب الغذائية للمو الواحد في عهد أسرة معينة أو في منطقة معينة، وقدَّر البعض الآخر إنتاج الحبوب للمو الواحد على مر العصور المختلفة. ويمكن أن نستوضح من نتائج تلك الدراسات، أنه على الرغم من الاختلاف بين تقديرات الباحثين لكم إنتاج الحبوب في المو الواحد، إلا أن جميع الباحثين اتفقوا على أن كم إنتاج الحبوب في المو يزيد مع مرور الوقت. ويكمن الاختلاف في أن بعض الباحثين قاموا بمعالجة الأمر بتسوية الفروقات، مثل جاو جانغ (2001)، وكذلك وو تسون خاو (1996)، بينما لم يعتمد البعض الأخر على المعالجة بتسوية الفروقات، مثل وو خوي (1985) ويو يهفيي (1980).

وبغض النظر عن الاستعانة بيانات السجلات التاريخية عن أعوام محددة، أو الاختيار العشوائي لبيانات عن أعوام بعينها، فإن ظهور الفروقات في كميات إنتاج الحبوب في المو الواحد يعد أمرًا طبيعيًّا. ولكن في حال اتخاذ كمية إنتاج الحبوب كمعيار رئيسي لتقدير تطور النشاط الزراعي على مدار التاريخ الصيني الطويل، فإنه يتحتم علينا تسوية تلك الفروقات. ولتسوية الفروقات ينبغي البدء بثلاثة جوانب: الأول الاستعانة بمتوسط إنتاج المو الواحد من الحبوب لأعوام كثيرة، وإسقاط الفروقات بين عدد من هذه الأعوام؛ ثانيًا استخدام الإثباتات المشتركة في نتائج الأبحاث الموجودة فعليًّا لتسوية تلك الفروقات، وإسقاط القيمة القصوى التي تتعدى وتحيد عن خط التغير؛ أما الجانب الثالث فهو الانطلاق من المقارنة بين المعلومات المعنية بأعوام في التاريخ القريب والحديث وتسوية الفروقات، وبالتالي التخلص من مشكلة ارتفاع الإنتاجية في العصر القريب مقارنة بالعصر الحديث. والفرضية الأساسية لهذا التعديل هي: أنه من الممكن أن تفوق كمية إنتاج الحبوب الغذائية للمو الواحد في أحد الأعوام الماضية ما هي عليه في العصر الحديث، في حين لا يمكن أن يفوق متوسط الإنتاج في العصور القريبة ما

هو عليه في العصر الحديث.

ويهدف تأكيد الباحثين على هذه الفروقات إلى توضيح تأثير الكوارث الطبيعية والحروب والاستصلاح وغيرها من الأحداث التاريخية على إنتاجية الحبوب في مساحات محددة. فالكوارث الطبيعية والحروب واستصلاح الأراضي وغيرها من الأحداث لها تأثير واضح على كمية إنتاج الحبوب للمو الواحد في عام محدد أو عدد من الأعوام، في حين يكون تأثيرها على متوسط إنتاجية المو خلال فترة مائة أو مئات الأعوام محدودًا للغاية. ولذلك، فإنه عند دراسة التطور الزراعي على مدار 3000 عام الأخيرة، يتحتم علينا تسوية الفروقات، والتخلص من تأثيرها، وليس إبراز هذا التأثير.

الكوارث الطبيعية. فالفيضان والجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية قد تؤدي من ناحية إلى قلة الإنتاج أو ضياع المحصول بالكامل، في حين أنها من ناحية أخرى يمكن أن تدفع إلى نمو وتكاثر الحيوانات والنباتات البرية التي تستطيع التكيف مع هذه المتغيرات البيئية. فعلى سبيل المثال العلاقة بين زراعة النباتات والثروة المائية في مناطق البحيرات، تكون كالتالي: «في حالة ضياع المحاصيل على ضفاف البحيرات، تتجمع الأسماك والقريدس؛ أما إذا مر العام بدون الفيضان أو الجفاف ولم يتعرض النشاط الزراعي لأية خسائر، فتقل الأسماك». وبعد كارثة الفيضان نجد أن الفلاحين «إما أن يقوموا بجمع الكستناء المائي والقصب وجذور اللوتس ليعيشوا عليها»، «أو أن يقوموا بصيد الأسماك والقريدس والسلاحف العملاقة والأصداف لتناولها»[3]. وفي عام1930، جمع السيد دي جاو دينغ كمية كبيرة من الأدلة للتأكيد على دور الفيضانات في جنوب الصين في خصوبة الأراضي الزراعية الواقعة في مناطق السهول والأودية، وقيعان الأنهار وقيعان البحيرات وغيرها من الأماكن. وهو ما يُعرف بـ»خسارة اليوم، غرس الغد»[4].

الحـروب. فعلـى المـدى القصيـر نجـد أن الحـروب لهـا تأثيـر سـلبي كبيـر جـدًّا علـى النشـاط الزراعـي، فـي حيـن يبـدو هـذا التأثيـر محـدودًا علـى المـدى البعيـد. وخلاصـة القـول

3- شيامينغ فانغ: إنتاج الحبوب الغذائية والتقلبات المناخية في الصين الحديثة، «جبهة علم الاجتماع»، الإصدار4 لعام 1998م.

4- دي جاو ديانغ: تطور المناطق الاقتصادية الأساسية ومشاريع الري في تاريخ الصين، دار نشر العلوم الاجتماعية، طبعة 1992، ص20 - 21.

أنـه لا يمكـن التغاضـي عـن تأثيـر الحـروب السـلبي علـى الزراعـة خـلال مسـيرة تطـور الزراعـة فـي الصيـن.

الاستصلاح. يمكن أن يكون للسماد الطبيعي تأثيره السلبي على متوسط إنتاج الحبوب بالنسبة للأراضي المنخفضة نسبيًّا بعد استصلاحها، ويكون الفارق محدودًا للغاية بالنسبة للأراضي الزراعية المستصلحة حديثًا. وبالنسبة للأسلاف الصينيين الذين مارسوا النشاط الزراعي لآلاف السنين، فإن هناك تناقصًا في المساحات المستصلحة في العصر الحديث، وهناك تأثير محدود لذلك على متوسط إنتاج الحبوب. والأهم من ذلك هو أن سماد الأراضي الزراعية يمكن العمل على إنتاجه. وعلى المدى الطويل نجد أن تأثير التسميد الطبيعي للأرض على متوسط إنتاج المو من الحبوب يتناقص شيئًا فشيئًا.

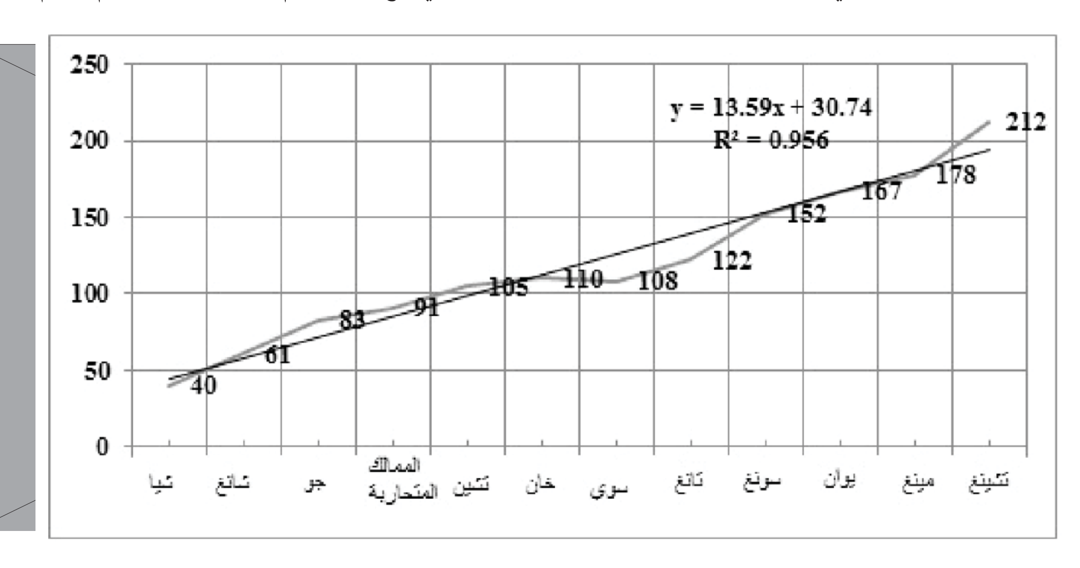
ومن خلال الشكل 1-2 يتضح أن هناك تقاربًا بين بعض تقديرات الباحثين في متوسط إنتاج المو من الحبوب، في حين احتوت تقديرات أخرى على بعض الأخطاء. إلا أن تلك البيانات قد أرست أساسًا جيدًا لتسوية الفروقات والاختلافات. ويمكن من خلال الشكل 1 ملاحظة زيادة متوسط إنتاج المو الواحد من الحبوب الغذائية من 20 كيلوجرامًا[5] إلى 40 كيلوجرامًا ثم 60 كيلوجرامًا، وأن هذه الزيادات استغرقت ما يقرب من 1500 عام؛ ثم زاد متوسط الإنتاج من 60 كيلوجرامًا إلى 80 كيلوجرامًا ثم إلى100 كيلو جرام، أي أن كلًّا من الزيادتين استغرقت ما يقرب من 600 عام في الزيادة الأولى ثم 400 عام في الزيادة الثانية. وخلال الـ4000 عام الماضية اتسمت الـ3000 عام الأولى بانخفاض مطرد في متوسط إنتاج المو من الحبوب، في حين اتسمت الـ1000عام الأخيرة بزيادة مطردة لمتوسط الإنتاج (انظر الشكل 1-1).

5- حسب التقديرات بلغ متوسط الطاقة الاستيعابية لسكان الأرض في عصر الصيد والجني 0.03-0.02شخص/كيلو متر 2، كما بلغ متوسط الطاقة الاستيعابية للسكان في فترة الزراعة البدائية 2.7-0.5 شخص/كيلومتر2، أي تتضاعف بقيمة ما بين 25 إلى 90 مرة. مما يعني ضمنيًا الفرضية بأن واحدًا في المائة تقريبًا من الأراضي آنذاك استخدمت في الزراعة البدائية. انظر «قراءة في استراتيجية التنمية المستدامة»، تحرير تشين ياو بانغ، بكين، دار التخطيط الصينية، 1996.

الجدول 1-2 تقديرات إنتاج الحبوب الغذائية في المو الواحد على مدار العصور الصينية، الوحدة: جين (نصف كيلو).

	شيا	شانغ	جوو	الممالك المتحاربة	تشين	خان	وي	جين	سوي	تانغ	سونغ	يوان	مينغ	تشينغ
يانغ قوي	40	61	83											
وو تسون خاو				91		110	120			124	142		155	155
بو فنغشيان				91	122	122			124	124	140	140	155	155
جاو فنغ						110				125	183			296
مين زونغديان						120				116				
جه جين فانغ											198			
تشين شيان تشون												244		
جو جوا لين						120								
يوييه في					88	97	94	94	91		84	116	156	
وي شانغ يويه سان														214
شو داو فو														
تساو جوان إي						88								
جيانغ شووبينغ											165		245	

المصدر: يانغ جوي، استدلالات حول الكم الإنتاجي للمو في عهد أسر اتشيا وشانغ وجوو، (تاريخ الزراعة الصينية)، الإصدار رقم2 لعام 1988. وو تسون دييه، تاريخ الزراعة في الصين، بكين:[M] دار نشر الشرطة التعليمية، 1996، ص63-84. بوا فنغشيان، تقييم لمستوى أمن الحبوب الغذائية الريفية في عصر الزراعة التقليدية، (تاريخ الزراعة الصينية) الإصدار 4 عام 2007. جاو جانغ، مقالات مختارة عن تاريخ الاقتصاد والزراعة- حق الملكية والسكان وعلاقتهم بالإنتاج الزراعي، بكين:[M] دار نشر الزراعة الصينية، عام2001، ص-20 32. مين تسونغ ديان، دونغ كاي تشن، تساؤلات حول تقنيات الزراعة الصينية، (علم الآثار الزراعية) العدد رقم 2 عام 1982. جه جين فانغ، تحليل بحثي للاقتصاد في عهد أسر اتسونغ ولياو وشيا وجين [M]. وو خان: دار نشر وو خان، 1991، ص135. تشن شيان تشون، تحليل إنتاج المو من الحبوب الغذائية في عهد يوان، (أبحاث تاريخية)، العدد رقم 4 لعام1995. جو جوا لين، حول تقديرات إنتاج المو في عهد خان، (تاريخ الزراعة الصينية) العدد رقم 3 لعام 1987. يو ييهفيي، (وو خوي، بحث في إنتاج المو من الحبوب على مر العصور الصينية، بكين:[M] دار نشر زراعة الصين، 1885، ص198-199. شو داو فو، نشأة الزراعة الصينية الحديثة وبيانات إحصائية تجارية، شنغهاي. [M] دار نشر الشعب بشنغهاي، 1983، ص338-339. تساو جوان اي، تاريخ الاقتصاد والزراعة في الصين، بكين:[M] دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989، ص204. ديانغ شوبنغ، (بحث في سوق الشمال في عهد أسرتي مينغ وتشينغ) المجلد الثاني، دار جامعة المعلمين بشمال شرق الصين للنشر، 1996. وانغ باو تشينغ، تحليل تغيرات كم إنتاج المو من الحبوب على مر العصور في الصين وأسبابه، «المجلة العلمية لكلية الزراعة بتساي يانغ (عدد العلوم الاجتماعية)، العدد رقم 1 لعام 2005.



شكل 1-1 حجم الإنتاج للمو من الحبوب الغذائية على مدار العصور الصينية (نصف كيلو/مو)

4. سمات النشاط الزراعي:

تعد الصين أحد المراكز الثلاثة لنشأة الزراعة في العالم، وبالمقارنة مع المركزين الآخرين فإن النشاط الزراعي في الصين يتمتع بسمات مميزة. أولًا، يقوم النشاط الزراعي في الصين بشكل أساسي على محصولي الذرة البيضاء والأرز، أما في غرب آسيا فيقوم على القمح والشعير، وفي جنوب ووسط أمريكا على البطاطس واليقطين والذرة . ثانيًا، تعتمد الثروة الحيوانية في الصين بشكل رئيس على الخنازير والدجاج والجاموس، وفي شرق آسيا على الأغنام والماعز، وفي جنوب ووسط أمريكا على الألباكا (حيوان ثديي شبيه بالخروف طويل وناعم الصوف). ثالثًا، اتسمت نشأة الزراعة في الصين بالتنوع، حيث نجد في حوض النهر الأصفر الزراعة البعلية القائمة على زراعة الذرة البيضاء بشكل رئيس، وفي حوض نهر اليانجستي زراعة الحقول المغمورة بالمياه القائمة على زراعة الأرز، وفي منطقة جنوب الصين نجد زراعة المحاصيل الغذائية كالجذور الدرنية والسيقان الدرنية. وقد أسهم كل منبع من منابع نشأة الزراعة في تطويرها إسهامًا على قدر المستوى، بينما تحتل جميعها نفس القدر من الأهمية.

وتشير السجلات التاريخية المكتوبة على مدار 4000 عام، إلى أن الزراعة في الصين قد مرت بعدد لا يحصى من الكوارث الطبيعية والبشرية، التي لم تؤدِّ جميعها إلى توقف النشاط الزراعي في الصين. واعتمدت الصين مجموعة من تقنيات الزراعة المكثفة، التي جعلت إنتاج وحدة الأرض الزراعية يصل إلى مستوى عالٍ جدًّا. كما أن فلاحة الأراضي الزراعية لآلاف السنين دون تدهور، يكاد يكون معجزة. في حين نجد أن حيوية الزراعة الصينية، كانت بمثابة الأساس المتين الذي مكّن الثقافة الصينية من مواصلة مسيرة التطوير.

وخلال المرحلة الأولى من الزراعة البدائية في الصين، كان تطور النشاط الزراعي في حوض النهر الأصفر أفضل من التطور في حوض نهر اليانجستي؛ وذلك لثلاثة أسباب رئيسة: أولًا، أن ظروف الجني والصيد في حوض النهر الأصفر لا تضاهي ظروف الجني والصيد في حوض نهر اليانجستي، وكانت الضرورة المُلِحَّة لاستبدال طريقة الجني والصيد بأخرى في حوض النهر الأصفر أقوى. ويمكن القول بأن ظروف الطبيعة القاسية من شأنها أن تدفع الإنسان للبحث عن الحلول الأخرى، ولكن الطبيعة السخية يمكن أن

تشجع الإنسان على الاعتماد على تمده به الطبيعة، أي أن المهم في تطور الزراعة ليس ظروف الطبيعة السخية بالمرة، إنما هو عمل الإنسان القديم على تنمية قدرته للتغلب على المصاعب. ثانيًا، تغطي حوض النهر الأصفر مساحة كبيرة من التربة الصفراء، و مساحة الأرض الصالحة للزراعة أكبر من نظيرتها في حوض نهر اليانجستي. ثالثًا، كلما ازدادت مساحة الزراعة، زاد عدد المشاركين فيها، وبالتالي زادت فرص ومعدلات تحسين الزراعة، وبالتالي تتحسن ظروف أنظمة وتقنيات النشاط الزراعي.

ثانيًا: 300 عام من تاريخ الزراعة في الصين:

تطور اقتصاد الصين في أثناء العصور الطويلة بشكل جيد جدًا، وقد حدث التدهور الاقتصاد خلال الـ300 عام الأخيرة (1644- 1949)، وهذا هو السبب الرئيس لقيامنا بالوقوف أمام هذه الفترة لمناقشتها وتحليلها. وتوضح دراسة الباحث بي لاوخه، أن المستويات الاقتصادية قبل الثورة الصناعية (عام 1750) بين جميع الدول طبقًا لمؤشر متوسط دخل الفرد الحقيقي، كانت في معظمها متساوية. حتى مع مقارنة أكثر الدول تطورًا مع أقلها تطورًا، كان الفرق فقط 1.8: 1.1 وقد خَلُصَت حسابات ماي دي سن إلى نفس الاستنتاج. وطبقًا لحساباته: لم تكن المسافة كبيرة بين التطور الاقتصادي لكل دولة من الدول قبل عام 1700، وكان إجمالي الناتج المحلي للصين يفوق بقليل المتوسط العالمي. وفي أثناء تلك السنوات، وبدءًا من العام 1 حتى العام 1000م، احتل حجم إجمالي اقتصاد الصين نسبة 25% من إجمالي الاقتصاد العالمي تقريبًا، ومن عام 1000 حتى 1500 انخفض ليصل إلى نسبة 23% تقريبًا، وعلى الرغم من ذلك الانخفاض، كان لا يزال يفوق حصة إجمالي سكان العالم. أما بعد عام 1700، فانخفض نمو اقتصاد الصين عن متوسط المستوى العالمي، وبدأ يفقد تفوقه تدريجيًا. وفي الفترة منذ عام 1840 حتى عام1950، حقق الاقتصاد العالمي تقدمًا كبيرًا لم يسبق له مثيل، حيث زاد إجمالي الاقتصاد أكثر من 6 أضعاف، وتضاعف متوسط الناتج المحلي للفرد بمعدل 2.8 مرة، أما متوسط الناتج المحلي للفرد في الصين فكان لا يزال في مرحلة النمو البطيء، واتسعت تدريجيًا المسافة الفارقة بينه وبين متوسط المستوى العالمي. في عام 1870، انخفض حجم إجمالي الاقتصاد الصيني من إجمالي الاقتصاد العالمي إلى نسبة 17%، وفي عام 1913 انخفض إلى 8.9 %، وفي عام 1950 انخفض إلى 4.5%. وفي عام 1820، كان متوسط إجمالي الإنتاج المحلي للفرد في الصين 90% من متوسط المستوى العالمي، وفي عام 1870 انخفض إلى 61%، وفي عام 1913 انخفض إلى 37%، وفي عام 1950 انخفض إلى 21%، وتحولت الصين إلى أفقر دولة في العالم في ذلك التوقيت[6].

6- أنجوس ماديسون، ترجمة وو شياو دينغ وآخرين، (تاريخ ألف عام لاقتصاد العالم)، بكين: دار جامعة بكين للنشر، 2003؛ أنجوس ماديسون، ترجمة وو شياو دينغ وما ده ليو، استعراض طويل المدى لاقتصاد الصين (من عام 960 إلى 2030م)، شنغهاي: دار نشر الشعب، 2008.

وعلى مدار التاريخ الطويل، من الممكن لأي دولة أن تشهد تراجعًا اقتصاديًّا، ولم تكن الصين استثناء من تلك الدول. وبناء على ذلك فقد كان التدهور الذي شهدته الصين سؤالًا ما زال بحاجة إلى التحليل والتقييم. وباختصار، فبدءًا من عام 1500 إلى عام 1800، بدأ العالم مرحلة التحول الصناعي، ولكن للأسف لم تدرك الصين ذلك، وكانت الفترة منذ عام 1820 إلى عام 1949 هي فترة التعجيل بالتحول للصناعية على مستوى العالم، وعلى الرغم من إدراك بعض الصينيين لتلك النقطة، إلا أن السلطات الحاكمة لم تنتهز الفرصة. وهذا هو السبب الرئيس لدخول الصين في مرحلة التدهور.

1. النمو البطيء للنشاط الزراعي:

يرى عدد من الباحثين أن ذروة النشاط الزراعي في الصين كان خلال عصر أسرتي تانغ وسونغ[7]، ثم كانت مرحلة الركود خلال عصر أسرتي مينغ وتشينغ. ولو كان الأمر حقًّا بهذا الشكل، فيمكن إذن الدخول إلى تحليل تدهور الاقتصاد الصيني مباشرة من مدخل تدهور الزراعة. لكنَّ هناك عددًا أكبر من الباحثين يعتقدون أن الزراعة استمرت في النمو في عصري مينغ وتشينغ. ويعد استمرار النمو السكاني بسرعة في تلك الفترة، السبب الرئيس هذا الحكم. ولو لم يكن هناك نمو زراعي مستمر، لكان من غير الممكن الإبقاء على استمرار النمو السكاني خلال هذين العصرين.

يتبين من الجدول 1-3 زيادة قيمة صافي الإنتاج الزراعي من 9.987 مليار يوان إلى 16.641 مليار يوان خلال مدة 50 عامًا منذ 1880 إلى 1930، وبلغ متوسط معدل الزيادة السنوية 1.05%، وارتفع تعداد المزارعين والموظفين، ومعدل إنتاج الأراضي ومعدل إنتاج القوى العاملة كل على حدة من 63047 ألف هكتار، و160118 ألف شخص، و158.37 يوان/هكتار، و62.36يوان/شخص ليصل كلا منها إلى 93886 ألف هكتار، و200444 ألف شخص، و177.25يوان/هكتار، و83.02 يوان/شخص، وبلغت معدلات متوسط النمو السنوي لما سبق كل على حدة 0.80%، 0.50%، 0.23% و0.59%. حيث إن هذه البيانات لا تدعم الحكم بركود اقتصاد الصين بعد عصري مينغ

7- مناقشة تطور الاقتصاد الزراعي في عصر مينغ وتشينغ والقيود المصاحبة له، صحيفة خهبي الأكاديمية، العدد رقم 2 لعام 2003.

وتشينغ، وإنما تؤكد على النمو البطيء للنشاط الزراعي في تلك الفترة.

الجدول1-3 تطور الإنتاج الزراعي في الصين خلال 1880 و1930

	قيمة صافي الإنتاج الزراعي (مائة مليون يوان)	الأرض الزراعية (ألف هكتار)	تعداد الموظفين (ألف شخص)	معدل إنتاجية الأرض الزراعية (يوان/هكتار)	معدل إنتاج القوة العاملة (يوان/شخص)
1880	99.87	63047	160118	158.37	62.36
1930	166.41	93886	200444	177.25	83.02
معدل الزيادة السنوية (%)	1.05	0.80	0.50	0.23	0.59

مصادر المعلومات: «تاريخ تطور الاقتصاد الصيني خلال العصور الأخيرة»، تحرير: ليوفودينغ، دار نشر التعليم العالي، 1999.

وبالنظر للنتائج التي تم نشرها، فمن ناحية الوصف الموجز للنمو الزراعي آنذاك، كانت البيانات التي كشفها بيركنز وماديسون هي الأفضل تكاملًا. ولكن للأسف فإن جميع بياناتهم قدمت فرضية عدم تغير نصيب الفرد من الحبوب الغذائية. ومن ضمن تلك البيانات، فرضية بيركنز بأن نصيب الفرد الصيني من الحبوب الغذائية في الـ300 عامًا الأخيرة من الفترة 1840- 1935م حوالي 353 كيلو، وفرضية ماديسون بأن نصيب الفرد الصيني من الحبوب الغذائية لأكثر من 300 عام منذ 1650- 1952م بلغ حوالي 283 كيلو. حيث قاما بحساب إجمالي إنتاج الحبوب الغذائية على أساس فرضية عدم تغير نصيب الفرد من الحبوب وعلى أساس بيانات السكان، وقاما بحساب مساحة زراعات الحبوب طبقًا لتقديرات كم إنتاج الحبوب في المو الواحد. فإذا وُجِدَت بيانات تعداد السكان

وكم إنتاج الحبوب في المو، كان من الممكن تقبُّل الاستعانة بهذه التقديرات، ولكن هذا على العكس ليس واقع الأمر. وقد بذل الباحثون جهودًا كبيرة لإيضاح مساحة الأرض الزراعية في تلك الفترة. ولذلك فإن الطريقة الأكثر ملاءمة هي استخدام تقدير متوسط إنتاج المو من الحبوب وتقدير إجمالي الأراضي الزراعية لحساب إجمالي إنتاج الحبوب لغذائية لنفس العام، ثم حساب نصيب الفرد من الحبوب طبقًا للبيانات الإحصائية عن عدد السكان.

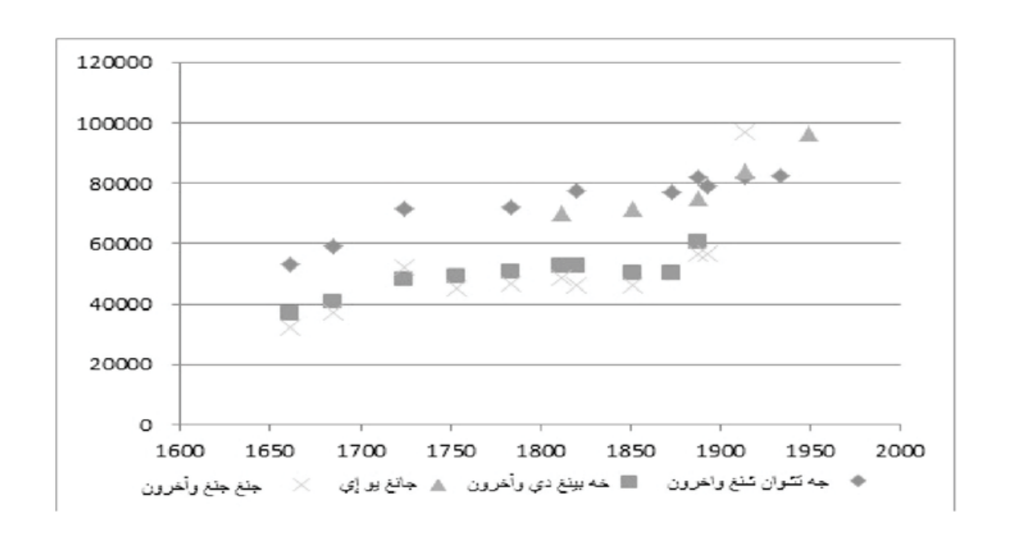
يتبين من الجدول 1-4 التقارب الشديد بين ما أشار إليه الباحثون: خه دينغ دي، خوي وجه، وشه جه خونغ، في تقديراتهم لمساحة الأرض الزراعية، بالاستناد إلى السجلات التاريخية، وترتفع بوضوح تقديرات جو سونغ عن تقديرات الباحثين الآخرين، ولذلك تم التوفيق بين تقديرات الباحثين الثلاثة، واستبعاد تقديرات جو سونغ. ويتبين من الصورة 1-2 أنه على الرغم من أن الفوارق بين التقديرات الأربعة المتبقية لا تزال كبيرة بعض الشيء، إلا أن اتجاههم مشترك في النهاية، ولذلك تم حساب متوسط القيمة لكل عام، ثم إجراء تحليل متقدم للعلاقة بين نتائج الحسابات. وأوضحت النتائج أن استخدام طريقة الحدود المتعددة في تسوية إحصائيات تلك البيانات تعطي أفضل نتيجة، حيث بلغ R20.93، ولكن معدل تغيره قوي جدًّا وكفاءة الاستقرار ضعيفة. وتأتي نتائج التسوية بطريقة المؤشرات في المرتبة الثانية، حيث بلغ R20.895، ولكن معدل تغيره منخفض بعض الشيء، وكفاءة الاستقرار قوية نسبيًّا، لذلك تم اختيار معادلة الانحدار في الصيغة الأُسِّية. لم تكن كفاءة الأشكال الأخرى من التسوية الإحصائية غير جيدة وحسب، بل معدل التغير فيها كبير أيضًا؛ لذلك تم استبعادها كلها.

الجدول1-4 تقديرات مساحة الأرض الزراعية في الصين خلال الـ300 عام الأخيرة.

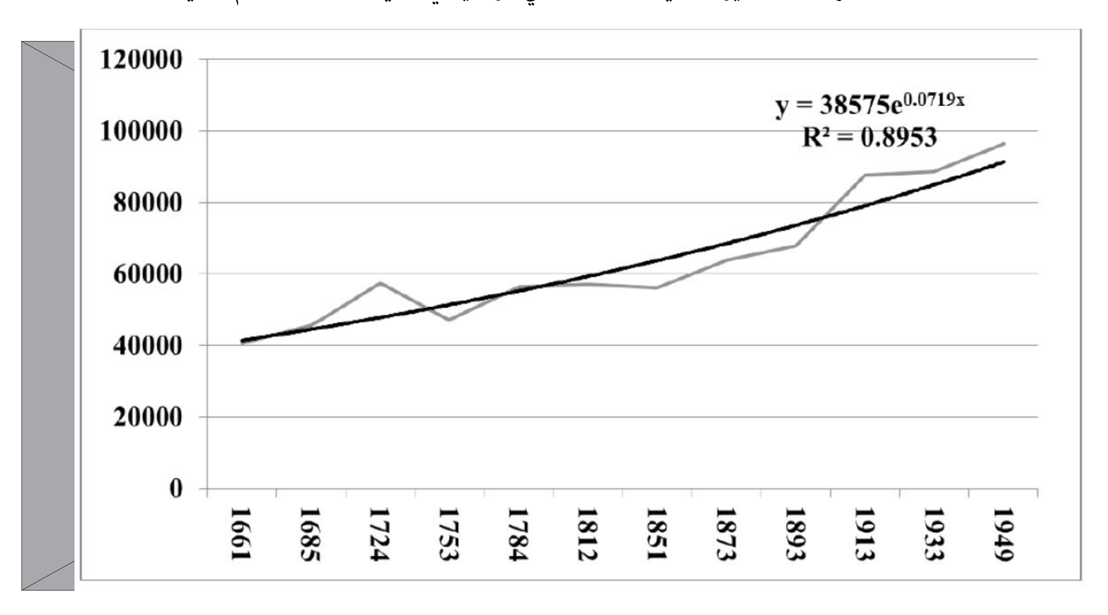
الوحدة: ألف هكتار

	جه تشوا نشنغ وآخرون	خه دينغ دي	جو رونغ	وو خوي	شي جي خونغ	جانغ يو اي	جنغ جنغ وآخرون
1661	53236	36624	63146	36617	36624		32348
1658	59288	40523		40523	42575		37346
1724	71558	48242	106819	48242	48242		52291
1753		49014	118661	49015	49018		45172
1784	72155				50669		46729
1812			149331	52595	52810	70017	48472
1820	77746	52768		50426	51112		46461
1851		50426	140282			71790	46467
1873	77167	50442		50442			
1887	82200	60798		56663		75064	56825
1893	79076						56519
1913	81844					83951	97016
1933	82684						
1949						96293	

المصدر: جه تشوا نشنغ وآخرون، «تحليل التغير في كم الثروات الطبيعية والعوامل الدافعة في الأراضي الزراعية لبعض المقاطعات الصينية خلال الـ300 عام الأخيرة، (التقدم في علم الطبيعة) العدد 8 لعام 2003. خه دينغ دي، تفسير نصي وتقييم لتعداد الأراضي منذ عصر أسرة سونغ الجنوبية، (علم الاجتماع الصيني)، العدد 3 لعام 1985. جو رونغ، دراسة شاملة و إعادة تقييم لمساحة الأرض الزراعية قبل عصر تشينغ (بحث في الاقتصاد الاجتماعي للصين)، عام 2001، العدد رقم 3 . وو خوي، كم إنتاج المو من الحبوب الغذائية ونصيب الفرد ومعدل إنتاج القوة العاملة، (أبحاث تاريخية في الاقتصاد الصيني)، 1993، العدد رقم 1. شي جي خونغ، تقييم ثانٍ لمساحة الأرض الزراعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، (أبحاث تاريخية في الاقتصاد الصيني)، العدد رقم 4، عام 2011. جانغ يو إي، تقييم ثانٍ للسكان والأراضي الزراعية في الصين الحديثة، (أبحاث تاريخية في الاقتصاد الصيني)، العدد رقم 1، عام 1991. جنغ جنغ، ما لي، وانغ بينغ شينغ، المساحة الفعلية للأرض الزراعية في عصر تشينغ، (الصحيفة العلمية جيانغ خاي)، العدد السنوي رقم 4، عام 1998.



صورة 1-2 تقديرات تغير مساحة الأراضي الزراعية في الصين خلال الـ300عام الأخيرة



صورة 1-3 شكل التسوية الإحصائية لتغيرات مساحة الأرض الزراعية في الصين خلال الـ300عام الأخيرة

بعد الانتهاء من تلك الأعمال، يمكن استخدام معادلة التسوية الإحصائية لمساحات الأراضي الزراعية ومعادلة التسوية الإحصائية لمتوسط إنتاج الحبوب، للقيام بالتعديل فيما يتعلق بمساحة الأرض الزراعية ومتوسط الإنتاج للعام المَعنيّ، وتعديل تعداد السكان لنفس العام طبقًا للبيانات الإحصائية عن السكان. وعلى أساس أن بيانات تعداد السكان لماديسون قوية نسبيًّا في مقارناتها بين العصور المختلفة، حتى أصبحت إحدى النظم المرجعية لتعديل بيانات تعداد السكان. ويوجد مبدآن لتعديل البيانات: أولًا التخلص من ارتفاع تفاوتات متوسط مساحة الأرض الزراعية للفرد على تفاوتات إنتاج وحدة الأرض الزراعية، وأيضًا ارتفاع الأخير على تفاوتات نصيب الفرد من الحبوب، إلى آخره من الظواهر المنافية للمنطق. وثانيًا التعبير بقدر الإمكان عن اتجاه التغير وليس التفاوت. وفي الحقيقة نجد أن كثيرًا من التفاوتات في السجلات التاريخية هي من أجل تقليل الضرائب وتجنب ارتفاعها، وليست انعكاسًا حقيقيًّا للتفاوت.

يتبين من الجدول 1-5، النمو السريع لتعداد السكان خلال الـ300 عام الأخيرة، حيث زاد من 141 مليونًا ليصل إلى 594 مليونًا، أي زاد بمعدل 2.9 ضعف، وبنسبة زيادة سنوية 4.7%؛ وثانيًا زادت مساحة الأراضي الزراعية من 41410 ألف هكتار إلى 90430 ألف هكتار، أي ارتفعت بمعدل 1.2 ضعف، وبنسبة زيادة سنوية 2.7%، وارتفع مرة أخرى متوسط إنتاج الحبوب الغذائية في وحدة الأرض الزراعية من 1350 كيلو للهكتار الواحد إلى 1912 كيلو، أي ارتفع بمعدل 0.4 ضعف، وبنسبة زيادة سنوية 1.2%، وتحت التأثير المشترك للزيادة المزدوجة لمساحة الأراضي الزراعية ومتوسط حجم الإنتاج معًا، زاد إجمالي إنتاج الحبوب الغذائية من55910 ألف طن إلى 172910 ألف طن، أي زاد بمعدل 2.1 ضعف، وبنسبة زيادة سنوية 3.9%. وبسبب تسارع النمو السكاني، انخفض متوسط مساحة الأرض الزراعية للفرد من 0.29 هكتار إلى0.16 هكتار، أي انخفض بسبة 44%، وانخفض المعدل السنوي بنسبة 2.0%، وانخفض نصيب الفرد من الحبوب الغذائية من 397 كيلو إلى315 كيلو، أي انخفض بنسبة 21%، وانخفض المتوسط السنوي بنسبة 0.8%. ومن هنا يتبين أن نصيب الفرد من الحبوب الغذائية ليس بثابت وغير متغير. وفي ظل استخدام 80% من الأرض الزراعية لإنتاج الحبوب، بالإضافة

إلى حقيقة عدم تسجيل ما لا يقل عن 20% من مساحة الأراضي الزراعية الفعلية[8]، حيث إن هذا النص ساوى بين تقديرات مساحة الأراضي الزراعية ومساحة زراعات الحبوب الغذائية، ولم يقم بتعديل بالتزويد أو التقليل مرة ثانية.

الجدول 1-5 المؤشر الرئيس لإنتاج الحبوب الغذائية في الصين خلال الـ300 عام الأخيرة

	مساحة الأرض الزراعية (ألف هكتار)	متوسط إنتاج الحبوب (كيلو/ هكتار)	إجمالي الإنتاج (طن)	التعداد السكاني (ألف شخص)	نصيب الفرد من الأراضي الزراعية (هكتار)	نصيب الفرد من الحبوب الغذائية (كيلو)
1661	41413	1350	55908084	140831	0.29	397
1685	44461	1402	62333823	170950	0.26	365
1724	47732	1455	69450224	224380	0.21	310
1753	51244	1504	77071428	264110	0.19	292
1784	55015	1553	85438169	286460	0.19	298
1812	59063	1606	94855152	327686	0.18	289
1851	63409	1658	105131974	368913	0.17	285
1873	68075	1711	116475668	381027	0.18	306
1893	73084	1763	128846439	393500	0.19	327
1913	78461	1812	142171718	432000	0.18	329
1933	84234	1860	156676142	473530	0.18	331
1949	90433	1912	172907058	548770	0.16	315

2. تحليل آخر لعدم تسبب النشاط الزراعي في تدهور الاقتصاد الصيني:

(1) الزراعة الصينية في تلك المرحلة كانت لا تزال تتمتع بالتفوق النسبي:

بالنسبة لتقييم قوة الإنتاج الزراعي، فعلى الأغلب يتم التقييم من خلال ظروف

8- لوو تشنغ مينغ: «دراسة قوة الإنتاج الزراعي الحديثة في الصين»، مجلة «أبحاث في تاريخ اقتصاد الصين»، العدد 2 عام 1989.

الطبيعـة، وجـودة الأراضي، ومهـارة الأيـدي العاملـة، ومسـتوى التقنيـة، وغيرهـا مـن الجوانـب. وفي واقـع الأمـر فـإن الطريقـة الأكـثر سـهولة هـي الاسـتعانة بالقيمـة النوعيـة لكميـة الغـرس وكميـة الحصـاد لتقييـم الإنتـاج الزراعـي. حيـث نجـد أن هـذه القيمـة النوعيـة ليسـت سـهلة الحسـاب فحسـب، وإنمـا سـهلة الرصـد أيضًـا. وقـد تعـدت هـذه القيمـة النوعيـة في الصـين 1: 20، في مقابـل 1: 15 في أوربـا وأمريـكا، ومـن هنـا يتبـين أن قـوة الإنتـاج الزراعـي في الصـين عاليـة إلى حـد مـا.

وتوضح دراسة الباحث لي بوه جونغ حول منطقة ديانغ نان ذات الكثافة السكانية الأعلى، أن عدد الأفراد العاملين في المو الواحد من حقل الأرز بلغ 12.1 فرد في نهاية عصر أسرة مينغ، وبلغ 10.5 فرد في منتصف عصر تشينغ، وبلغ 13.75 فرد عام 1936، وبلغ 11.25 فرد عام 1941، فلم يحدث تغير كبير في الأعداد(9). ومن هنا يتبين أن النشاط الزراعي في الصين لم يشهد فترات تدهور.

(2) محدودية الفجوة في تقنيات الزراعة الصينية خلال المرحلة المشار إليها:

إذا قلنا بأن النشاط الزراعي كان سببًا للتدهور الاقتصادي، فإن تأخر التقنيات الزراعية عن مواكبة العصر هو السبب الرئيس في ذلك. ولكن هذه ليست الحقيقة مطلقًا. فعلى الرغم من أن الصين خلال الـ300 عام الأخيرة لم يكن لديها أي من الإبداعات التي جذبت أنظار العالم، فإن قوة الإنتاج الزراعي كانت في تطور مستمر. فقد زادت درجة اهتمام قطاع الزراعة بالجديد في الزراعة خارج الصين شيئًا فشيئًا، فالعديد من سلالات البذور الأجنبية تم استغلالها في الصين بشكل ممتاز، وأصبحت إحدى عوامل الدفع بالتطور الزراعي. ولذلك يعتقد لي يويا بي أن المكانة العلمية للعلم والتكنولوجيا في الصين في أثناء القرن 3 حتى القرن 13 كانت متخلفة كثيرًا عن الغرب، وبدءًا من القرن 15 بدأت تتخلف شيئًا فشيئًا عن قارة أوروبا، وقد ظهر هذا التغيير أولًا في علوم الفيزياء والفضاء والحساب، ثم في علوم الكيمياء والأحياء، وتأخرت بالمقابل علوم الطب والزراعة(10).

(3) محدودية التأثير الإيجابي للثورة الصناعية على الزراعة في تلك المرحلة:

9- لي بوا جونغ، «ارتفاع كثافة الأرز في مقاطعة جيانغ نان في عهد مينغ وتشينغ، «تاريخ الزراعة في الصين» العدد 1، عام 1984.

10- جوزيفنيدا مودور ثينيدام: «العلوم والزراعة في الصين ومركز العلوم الغربية»، لندن: صحافة بييت المحدودة، 253- 258.

على الرغم من حدوث الثورة الصناعية في تلك الفترة، إلا أن إنجازات الثورة الصناعية لم يتم تطبيقها في قطاع الزراعة لفترة طويلة من الزمن. فعلى الرغم من أن الجرار ظهر في الولايات المتحدة في عام 1892م وساعد في تحقيق الإنتاج التجاري، إلا أنه لم يُنتَج منه حتى عام 1914 غير 1000 جرار فقط، ونفس الوضع بالنسبة للأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية. ويمكن القول بأن دول أوروبا وأمريكا كانت مثل الصين في تلك المرحلة، حيث ظلت الزراعة متوقفة في عصر استخدام القوة الحيوانية. وفي ظل تشابه وضع القوة الإنتاجية، لم تكن الظروف مناسبة لأن تحدث فروق واضحة في التطور الزراعي بين الجانبين.

3. أسباب تدهور الاقتصاد الصيني:

(1) القيود بالنسبة لتقسيم العمل والعمال:

على عكس الكثير من الدول الأخرى، قامت الصين في وقت مبكر بتغيير نظام الإرث للابن الأكبر بنظام توزيع الإرث بالتساوي بين الأبناء. حيث يتم تقسيم الأرض الزراعية بمتوسط مرة كل 30 عام تقريبًا. وكان هناك قليل من العائلات التي تزيد أرضها ضعفًا وأضعافًا خلال 30 عامًا، ولكن على العكس تكثُر الأسر التي يتشارك تقسيم الأملاك فيها أخوان أو عدد من الإخوة. ونظرًا لأن سرعة التوسع في الأرض لا تضاهي سرعة زيادة أعداد الأبناء الرجال؛ كان من الطبيعي أن تصغر نطاقات العمل بالأرض بمرور الزمن. وطبقًا لتحقيق تم على 16 مقاطعة و55 منطقة، فقد بلغ متوسط مساحة الأرض التي يزرعها الفلاحون بالأرز والقمح 20.3 مو في عام 1890، وانخفض إلى 15.9 مو في عام 1910، وانخفض أكثر إلى 13.8 مو في عام 1933[11].

من أجل حل أزمة العمل الجزئي التي سبَّبها تناقص الأراضي الزراعية، كان على العامل أن يزاول الزراعة وأن يزاول أيضًا الصناعات المنزلية، وأن يكفي جميع احتياجات البيت بأقصى حد ممكن. إن كل فرد من أفراد القوى العاملة يسعى نحو تعددية المهارات

11- شيو داو فو: «الزراعة الصينية الحديثة وبيانات إحصائية في التجارة»، دار نشر الشعب بشنغهاي، 1983.

وليس صقل المهارات في طريقة العمل، الأمر الذي عمل على تقييد تطور نظام تقسيم العمل والعمال بدرجة كبيرة جدًّا، وبالطبع يصعب أن تتطور الصناعة بمفردها. لذلك فعلى الرغم من ظهور برعم ما يسمى بالرأسمالية، إلا أنه كان من الصعب أن يقوم بتغيير جذري في بنية الصناعة الريفية.

كما يصعب أيضًا أن يتحقق التطور الاحترافي واسع النطاق بزراعة النطاقات شديدة الصغر والصناعات اليدوية المنزلية، فجميع الأعمال الإنتاجية القائمة على القوة البشرية والقوة الحيوانية و(قوة المياه والرياح، إلى آخره من قوى الطبيعة) كافية لإرضاء الاحتياجات الأساسية، ولكن لا يمكن أن تساعد في تلبية الاحتياجات إلى ابتكار ماكينة وغيرها من مصادر الطاقة الجديدة. ولذلك تتركز النقاط المهمة للعمل غير الزراعي في التحسين المستمر لوسائل الترف الجاذبة، فابتكار الماكينات واستخدامها أيضًا يركز على إنتاج وسائل للترف.

إن ابتكار تقنيات زراعية وتخطيط سبل المعيشة لطبقة المزارعين، أمور تدور جميعها حول فتح محدودية نطاقات العمل شديدة الصغر. فمن ناحية رفع قدرة التكيف مع أعمال النطاقات الصغيرة جدًّا من خلال الزراعة المكثفة، ومن ناحية أخرى إزالة تأثير الفروق في كميات إنتاج الحبوب الغذائية من خلال تنسيق النظام الغذائي. أي تنسيق فروقات الإنتاجية من الحبوب الغذائية بشكل رئيس عن طريق الأكل بكميات جيدة أحيانًا والأكل بكميات قليلة أحيانًا أخرى، وليس التنسيق عن طريق تخزين محاصيل الحبوب الغذائية. طبقًا لدراسة قسم الزراعة والاقتصاد بكلية الزراعة جامعة نانج ينغ لعدد 131 منطقة منكوبة بالفيضان في كل من مقاطعات خو نان، خو بي، ديانغ شي، وان شي، سو نان، وان بي لعام 1931، كانت الحبوب الغذائية لدى المنكوبين قد «قلت إلى الثلث»، لذلك استخدم بعض الناس مقولة «أكل النخالة والأعشاب البرية لمدة نصف عام» لتلخيص شكل نظام الناس الغذائي في عام النكبة.

(2) تأثير التوسع في مساحة الأرض الزراعية على النشاط الصناعي:

يوجد بالصين العديد من مناطق التلال والجبال التي لا يمكن بأي حال زراعتها بالدخن، بل وتحتفظ بحالتها البرية على الدوام. ولكن توسع المساحات الكبيرة لمحاصيل

الدخـن والبطاطـا والبطاطـس، التـي تتسـم بأنهـا عاليـة المـردود وتتحمـل الأرض الجـدب، عمـل عـلى اسـتصلاح واسـع النطـاق في مناطـق التـلال والجبـال، وأدى إلى زيـادة كبـيرة في مسـاحات الأراضي المزروعـة في عـصر تشـينغ. حيـث بلغـت مسـاحة الأراضي الزراعيـة في الصـين 500 مليـون مـو عـام 1661م، وزادت إلى 1.156 مليـار مـو عـام 1911م. فاقـت مسـاحة الأراضي الزراعيـة التـي زادت حديثًـا خـلال 250 عامًـا إجـمالي مسـاحات الأراضي الزراعيـة في آلاف السـنين التـي سـبقتها. كـما أن اسـتغلال المناطـق الجبليـة لـه علاقـة بالريفيـين النازحـين. حيـث نقـل الريفيـون معهـم إلى المناطـق الجبليـة تقنيـات الزراعـة مـن الحـرث العميـق، وانتقـاء البـذور، والتسـميد، والزراعـة المتعاقبـة، وبالتـالي رفعـوا مـن إجـمالي إنتـاج الحبـوب الغذائيـة في المـو الواحـد لتلـك المناطـق. وفي الفـترة نفسـها، زاد الإنتـاج بشـكل عـام في المناطـق الزراعيـة المتطـورة نسـبيًّا، غـير أن درجـة الزيـادة كانـت صغـيرة بعـض الـشيء[12]. حيـث سـاعد التوسـع الواضـح في الأراضي الزراعيـة والزيـادة السريعـة لإجـمالي إنتـاج الحبـوب، عـلى تقويـة نشـاط الكيـان الاقتصـادي القائـم عـلى الزراعـة، الأمـر الـذي أدى إلى الارتفـاع السريـع في معـدل النمـو السـكاني في وقـت قصـير. حيـث ظهـر انخفـاض في أسـعار الحبـوب لفـترة طويلـة نسـبيًّا، هـذا بعـد أن كانـت قـد شـهدت زيـادة كبـيرة في عـصر أسرة تشـينغ، وهـو مـا يشـير إلى التـوازن الـذي حـدث آنـذاك بـين الطلـب والعـرض عـلى الحبـوب الغذائيـة.

(3) تأثير فكر المملكة السماوية على تغيير الأوضاع الزراعية:

إن ما يُدعَى بفكر المملكة السماوية هو النظر إلى الذات على أنها مركز للعالم. وهذه مشكلة موجودة لدى الكثير من الدول، ولكنها تمثلت في الصين بشكل مميز عن غيرها من الدول. كان الهمُّ الأكبر لدى رجال الدولة بجميع درجاتهم أن يثبتوا للإمبراطور ما تشهده البلاد في عهده من الازدهار والرخاء. في حين نجد رجال السياسة يشعرون بالرضا عن النجاحات الحالية، ويطربون لرخاء الفترة الحالية، حتى بعد الدخول في فترة التدهور كانوا لا يزالون غارقين في الأحلام الوهمية عن «الدولة العليا والإمبراطورية السماوية»، دون الرغبة في أي اتصال على أساس المساواة بينها وبين الدول الأخرى. وعلى سبيل المثال، في 13 من أغسطس عام 1793، حينما تقابل إمبراطور الصين تشيان لونغ مع المبعوث

12- فانغ شينغ، «التاريخ العام لاقتصاد الصين، بكين: دار نشر الصحيفة الاقتصادية، عام 2000.

البريطاني إيرل ماكرتني في منتجع بيشو الصيفي الجبلي زعم بعجرفة قائلًا إن إنتاج المملكة السماوية غزير، ولا يوجد ما نحتاج إليه، ليست هناك حاجة من الأساس إلى الأشياء الأجنبية، وإننا نتعاطف مع الوضع الصعب لجميع دول الغرب؛ ولذلك سنسمح بإنشاء شركة أجنبية في مكاو لتكفي احتياجاتكم الحياتية. وفي ظل هذا الفكر، كان الساسة في ذلك الحين ينظرون إلى الاتصالات الدبلوماسية العادية وكأن كل دولة تمتثل أمام المملكة السماوية، وأداروا وجوههم عن أداء التطور السريع في الدول الأخرى. وعلى الرغم من أنه كان قد حان الوقت لتعيين أشخاص أجانب لتصحيح أخطاء التقويم، وتدقيق الآلات، إلا أن الساسة آنذاك كانوا لا يزالون يؤمنون بأن هؤلاء ليسوا سوى برابرة[13].

الجدول 1-6 يبين ازدياد القوى العاملة الزراعية في الصين في الفترة ما بين 1913 حتى 1950، حيث زاد تعداد القوى العاملة في الزراعة من 1350 ألف شخص إلى 1750 ألف شخص، أي زاد التعداد بمعدل 29.6%، وفي الوقت نفسه بلغ معدل نمو القوى العاملة في اليابان 5.5%؛ في حين انخفض معدل نمو القوى العاملة في أمريكا وشرق أوروبا والاتحاد السوفييتي كل على حدة بنسب 23.5%، 15.6% و8.3%. وساعد تحول القوى العاملة الزراعية للدول السابقة، على ارتفاع معدلات إنتاجية القوى العاملة الزراعية بها بمعدل222.1%، 53.1%، و57% على التوالي ، في حين بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي للفرد في الصين 19.1% فقط، والذي يعد أقل من معدل النمو في الدول النامية البالغ 21. 6%.

13- جون. بارو، «أنا أرى عهد ازدهار تشيان لونغ»، دار نشر مكتبة بكين، 2007، ص 260.

جدول 1-6 زيادة معدلات إنتاجية القوى العاملة في مختلف دول العالم خلال

1913- 1950

الدولة أو المنطقة	تعداد القوى العاملة في المجال الزراعي (عشرة آلاف)		معدل التغير	إجمالي الناتج للفرد		معدل التغير
	1913	1950		1913	1950	
الصين	13500	17500	29.6	340	405	19.1
الولايات المتحدة الأمريكية	1150	880	-23.5	6100	19650	222.1
اليابان	1450	1530	5.5	1300	2125	63.5
غرب أوروبا	3850	3250	-15.6	3625	5550	53.1
الاتحاد السوفيتي	3500	3210	-8.3	1000	1560	56.0
الدول المتقدمة	12400	11250	-9.3	2475	6536	164.1
الدول النامية	34600	54250	56.8	440	535	21.6

ولم يكن تدهور الزراعة هو العامل الرئيس في تدهور الاقتصاد، إنما كان السبب في ذلك يرجع إلى اتخاذ الزراعة ركيزة لبناء الدولة، وجعلها المركز على الدوام، والتوقف دائمًا عند مرحلة المجتمع الزراعي، بالإضافة إلى التأخر عن خطى العالم في التحول الاقتصادي، وفي تحويل بنية الصناعات وبنية التوظيف؛ ولذلك يجب الدخول إلى تحويل وضعية تدهور الاقتصاد الصيني من خلال تسريع عملية التحول إلى النشاط الصناعي.

ثالثًا: الزراعة الصينية خلال الثلاثين عامًا الأولى من عصر الإصلاح والانفتاح:

عند تأسيس الصين الجديدة عام 1949، كانت الصين تواجه نظام اقتصاد وطني قائم على المزارعين والزراعة كركيزة رئيسة ومعدل تراكم منخفض. وكان من الضروري التسريع من تطوير الصناعة وبخاصة الصناعات الثقيلة، والعمل بأقصى سرعة لتحقيق هدف الوصول إلى كيان اقتصادي متطور، وتجميع المخلفات الزراعية لأقصى حد ممكن، والوصول إلى نسبة معدل التراكم البالغة 12%، والتقليل من القوى العاملة وأسعار المواد الخام اللازمين لتطوير الصناعة.

وفيما يختص بالفائض في الإنتاج الزراعي، شهدت البلاد استخدام كل من الطريقتين النقدية والمالية. أما الطريقة النقدية فتحتاج إلى خطة مالية دقيقة ومرنة وتوزيع ملائم للمؤسسات المالية، وأدوات مالية ممتازة ومتنوعة، ولم تكن الصين آنذاك تمتلك تلك المقومات؛ لذلك اضطرت الصين إلى اتباع الطريقة المالية. والطريقة المالية لها أيضًا طريقتان هما رفع فرض الضرائب، وتشويه المبادلات التجارية. في ضوء الانعكاس الضريبي العالي في ظل الحكومة القديمة تولَّد لدى الشعب كره لا ينتهي، وبالطبع لم تتمكن الحكومة الجديدة من الاستمرار في طريقة العمل بالضرائب الثقيلة؛ ولذلك اختارت تشويه المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية والصناعية، وسُمي ذلك الأمر في الصين بمقاصَّة فرق أسعار المنتجات الريفية والصناعية. وإحدى الفوائد الأخرى لتشويه المبادلات التجارية للمنتجات الصناعية والزراعية، هي إمكانية التقليل بأكثر درجة ممكنة من القوى العاملة وأسعار المواد الخام.

كانت الصناعات غير الزراعية في ذلك الوقت مُحتكَرة من قِبَل أصحاب الملكيات الخاصة. لم يكن أصحاب الملكيات الخاصة راضين عن فائدة تعرضهم لتشويه الحكومة للمبادلات التجارية في المنتجات الريفية والصناعية أثناء مرحلة الشراء، كما أنهم أخلُّوا بنظام السوق من خلال الاحتكار والمضاربة وغيرها من الوسائل، وأجبروا سكان المدن على تحمل نفقات معيشية أعلى. وفي ظل عدم تحقيق تشويه المبادلات التجارية أهدافه المتوقعة، قامت الحكومة بتطبيق سياسة احتكار الدولة للشراء واحتكار الدولة لتسويق

المنتجات الريفية الرئيسة.

حلت سياسة احتكار الدولة لشراء وتسويق المنتجات الريفية الرئيسة بكفاءة مشكلة تجميع الفائض في المنتجات الزراعية في قبضة الحكومة، ومشكلة تخفيض تكلفة سبل المعيشة لدى سكان المدن، ولكن لا يمكن أن تطبق الحكومة سياسة احتكار الشراء والتسويق على جميع المنتجات الزراعية. إن الزراعة في الصين آنذاك كانت قائمة على الاكتفاء الذاتي بشكل رئيس، وكان المعدل السلعي للمنتجات الزراعية منخفضًا جدًّا، فقام الشعب انطلاقًا من نقطة زيادة الدخل بتقليل إنتاج المنتجات الريفية الخاضعة لاحتكار الشراء والتسويق، والإنتاج أكثر من المنتجات الريفية غير الخاضعة لاحتكار الشراء والتسويق. وفي صدد عدم تمكن الصين بالمرة من الاعتماد على المزارع كأداة للتنظيم وتطبيق خطة احتكار شراء وتسويق المنتجات الريفية، فمن الناحية الموضوعية هناك حاجة إلى تأسيس نظام مؤسسي يمكن أن يسهِّل الإشراف على المزارعين، وكان نظام الكومونة الشعبية هو أفضل اختيار تم تطبيقه آنذاك. وانتشر آنذاك هذا التشبيه للسيد تشن يون نائب رئيس الوزراء والمشرف على الأنشطة الاقتصادية: إن المزارعين كالشعر على رأس الفتاة، كثيف ومتناثر، من الصعب الإمساك به، ودور الكومونة الشعبية هو تمشيط ذلك الشعر الكثيف والمتناثر ليصبح ضفيرة يسهل الإمساك بها. انطلقت الكومونة الشعبية نحو الإنتاج المؤسسي الموحد، وحلت بكفاءة أزمة عدم توزيع خطة احتكار الشراء والتسويق على كل مزارع على حدة، وحققت أهداف الإنتاج الزراعي على أساس مهام احتكار الشراء والتسويق.

من هنا يتضح أن تشويه المبادلات التجارية، واحتكار الشراء والتسويق، والكومونة الشعبية، سلسلة واحدة من ثلاث نقاط لأجل تجميع الفائض في الإنتاج الزراعي، وتخفيض تكاليف سبل المعيشة لسكان المدن، والدفع بمجموعة الأنظمة التي طورتها استراتيجية الدولة لتطور الصناعة. واستنادًا إلى مجموعة النظم هذه، فإن متوسط الدخل القومي للفرد في الصين، المنخفض في ظل مرحلة التطور القليل، تم تحقيق هدف الوصول إلى معدل تراكم أعلى من 12%، بالإضافة إلى تخفيض معدل الأجور وأسعار المواد الخام، وبناء نظام صناعي متكامل مبدئيًّا في وقت قصير نسبيًّا، وتحقيق إنجازات في بحث وتطوير القنبلة النووية والقنبلة الهيدروجينية والأقمار الصناعية.

وعلى الرغم من أن المبادلات التجارية تم تشويهها، لكن بالاستناد إلى مجموعة أنظمة حساب مالية مُحكمة تم القضاء بكفاءة على ظاهرة الريع. ولذلك فإن الفساد ليس أكبر مشاكل نظام الاقتصاد الموجه، إنما المشكلة هي العجز عن استغلال القوة الإنتاجية على أكمل وجه، وتوريط الشعب العظيم في حالة الفقر على الدوام. ويتبين من الجدول 1-7 إلى الجدول 1-9 أنه في خلال 20 عامًا بدءًا من تطبيق نظام الكومونة الشعبية عام 1958 وصولاً إلى الإصلاح والانفتاح عام 1978، لم تحدث زيادة واضحة في نصيب الفرد من المنتجات الريفية وكمّ إمداد الفرد من سكان الريف للمنتجات السلعية الزراعية. كما أن متوسط زيادة الدخل للريفيين كل عام أقل من 3 يوان. وفي الفترة ذاتها وبسبب افتقار القطاعات الإنتاجية إلى التفوق، وضعف قدرة الاستمرارية للمؤسسات، وضعف القدر التنافسية للمنتجات، لم تتمكن تلك القطاعات من العمل سوى في بيئة مغلقة. وهذا هو السبب الرئيس لاستثمار الفائض في الإنتاج الزراعي في الصناعات الثقيلة كأولوية في تلك المرحلة، مع أن الصناعات الثقيلة قائمة بذاتها، ومع العجز الخطير في إمداد منتجات الصناعات الخفيفة واستمرار اعتماد التجارة الدولية على المنتجات الريفية كأساس لها.

جدول 1-7 عام 1957- 1978 قياس كميات المنتجات الريفية الرئيسة للفرد على

مستوى الدولة بوحدة الكيلو

	1957	1962	1965	1970	1975	1978
نصيب الفرد من الحبوب الغذائية	306	240.5	272	293	310.5	318.5
نصيب الفرد من القطن	2.6	1.15	4.95	2.8	2.6	2.25
نصيب الفرد من النباتات الزيتية	6.1	3.6	5.05	4.6	4.95	5.45
نصيب الفرد من منتجات اللحوم	6.25	2.9	7.7	7.3	8.7	8.95
نصيب الفرد من النباتات الزيتية	4.9	3.4	4.25	3.9	4.8	4.85

المصدر: «الريف الصيني خلال 40 عامًا»، دار نشر مزارعي السهول الوسطى، 1989، ص132.

جدول 1-8 المتوسط السنوي لإمداد كل ساكن زراعي من كمية المنتجات الريفية السلعية/التجارية عام 1957- 1987 وحدة: الكيلو، الرأس

	1957	1962	1965	1970	1975	1978
الحبوب الغذائية	85.05	57.85	64.90	66.10	67.35	62.60
القطن	2.65	1.15	3.25	2.90	2.85	2.60
زيت الطعام	1.95	0.65	1.40	1.45	1.00	1.10
خنزير	0.075	0.034	0.130	0.108	0.132	0.135
المنتجات المائية	3.20	2.65	3.05	2.85	3.25	3.30

المصدر: «الريف الصيني خلال 40 عام»، دار نشر مزارعي السهول الوسطى إصدار عام1989، صفحة رقم133.

الجدول1-9 دخل الفرد الريفي عام -1957 1987

	1957	1962	1965	1970	1975	1978
دخل الفرد (يوان)	1957	111.53	117.27	129.25	133.45	133.59
متضمنًا: نسبة الدخل الجماعي (%)	87.57	47.4	53.9	60.6	57.0	58.3
نسبة دخل الأعمال المنزلية الجانبية (%)	49.6	45.4	37.0	32.8	36.8	35.6
نسب أخرى (%)	41.2	7.2	9.2	6.6	6.2	6.1

المصدر: «الريف الصيني خلال 40 عام»، دار نشر مزارعي السهول الوسطى إصدار عام1989، صفحة رقم130.

على الرغم من استمرار نمو إجمالي كمية المنتجات الريفية على مدار 30 عامًا قبل بداية الإصلاح، إلا أن مشكلة العجز في المنتجات الريفية طالما كانت خطيرة بعض الشيء، وحتى نهاية السبعينيات كان لا يزال هناك مئات الملايين من الريفيين الذين لم يحلوا مشكلة المأكل والمشرب. وفي عام 1870، كان الدخل السنوي للفرد 70 يوان فقط، أما الفرد الذي له حصة في تعاونية الفرق المنتجة بقيمة حوالي 4/1 فيقل دخله عن50 يوان. لطالما كان عجز إمداد المنتجات الريفية بمثابة عنق الزجاجة الذي يقيد التطور المتوازن للاقتصاد القومي. وفي أثناء فترة وضع الخطة الخمسية الخامسة، بلغت مصروفات استيراد الحبوب والقطن والزيوت 1.463 مليار دولار، حيث احتلت 64% من إجمالي السلع الاستهلاكية المستوردة و12% من إجمالي الاستيراد.

على الرغم من انخفاض حجم الناتج الزراعي في الدخل القومي من 57.7% عام 1952 إلى 28.4% عام 1978، إلا أن تغيير بنية التوظيف كان بطيئًا، وانخفضت نسبة القوى العاملة الزراعية من إجمالي القوى العاملة من 83.5% عام 1952 إلى 70.5% عام 1978%. وعلى الرغم من تركيز جميع رءوس الأموال تقريبًا في السوق في ذلك التوقيت، إلا أن معدل التمَدُّن طبقًا للمقياس السكاني قد ارتفع من 12.5% عام 1952 إلى 17.9% فقط عام 1978. وكانت النتيجة أن معدل نسبة المخرجات إلى المدخلات لإنتاجية القوى العاملة في مجال الزراعة هي 16% في الصناعة، و24% في الخدمات؛ تخطى تعداد السكان الزراعيين بالنسبة لإجمالي سكان الدولة بأكملها نسبة 83%، أما حصص السكان الزراعيين من إجمالي الودائع المالية لسكان الريف والحضر ومن إجمالي حجم مبيعات السلع الاستهلاكية بالتجزئة فلا تصل النسبة إلى 25% وأكثر من 40% بقليل.

قبل بداية الإصلاح كان أكثر الأسئلة المثارة بالطبع هو السبب المهم وراء العجز في حل مشكلة المأكل والمشرب على مدى واسع، ولكن افتقار مؤسسات الاقتصاد الريفية إلى الكفاءة يعد سببًا أكثر أهمية. وأوضحت نتائج الأبحاث المتعلقة بإجمالي عوامل قوة الإنتاجية ما يلي: خلال 20 عامًا من تطبيق نظام الكومونات الشعبية، كان إجمالي عوامل قوة الإنتاجية سلبي القيمة. وبالتأكيد لم تتراجع التقنيات الزراعية في هذه الفترة، فمن غير الممكن أن تكون التقنيات الزراعية السبب في سلبية إجمالي عوامل قوة الإنتاجية الزراعية؛ لذلك فإن السبب في تلك القيمة السلبية بالتأكيد هو افتقار المؤسسات والأنظمة إلى الكفاءة. وحقيقة تحول إجمالي عوامل قوة الإنتاجية للإيجابية فورًا بعد التطبيق الواسع لنظام المسئولية التعاقدية الأسرية قد أثبتت هذا الحكم من جانب آخر.

الباب الثاني

الإصلاح الزراعي

كان الإصلاح الصيني قد انطلق بداية من المناطق الريفية الفقيرة، وكانت الطريقة المبدئية للإصلاح تتسم بالفردية والتشتت والجزئية، حيث كان الإجراء الرئيس هو تطبيق نظام المسئولية التعاقدية العائلية المرتبط بالإنتاج والقائم على تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة وتحديد حصة العمل على أساس الأسرة. وبعد تطبيق النظام الجماعي في الزراعة بدءًا من عام 1950م، كان تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة وتحديد حصة العمل على أساس الأسرة إحدى الإجراءات لمواجهة الصعوبات الاقتصادية لدى المزارعين في كل مكان، لذلك لم يكن تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة وتحديد حصة العمل على أساس الأسرة أمرًا مستحدثًا. إنما الجديد هو سماح الصين بوجود تلك الإجراءات، واعتمادها على النتائج الواضحة لزيادة الإنتاج التي حققتها تلك الإجراءات، ودعم تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة وتحديد حصة العمل على أساس الأسرة. ومن أجل بناء تفاهم مشترك لدى جميع الأحزاب والمجتمع ككل، أكدت «الوثيقة رقم 1» لعام 1982 بالبراهين على السمة الاجتماعية لنظام تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة وتحديد حصة العمل على أساس الأسرة، كما جاء في الوثيقة اقتراح التثبيت طويل الأمد للملكية العامة للأراضي وغيرها من وسائل الإنتاج، وأيضًا لنظام المسئولية التعاقدية الأسرية المرتبط بالإنتاج الزراعي. وأوضحت «الوثيقة رقم1» المركزية لعام 1983 حُكميْها بأن نظام المسئولية التعاقدية الأسرية المرتبط بالإنتاج الزراعي هو «تطور جديد في تطبيق الصين لنظرية تعاونية الزراعة الماركسية» وأنه «ابتكار عظيم من المزارعين الصينيين». أما «الوثيقة رقم1» لعام 1984 فنصت على مد فترة التعاقد على الأرض من المدة الأصلية 3 أعوام إلى 15 عامًا. وفي ظل دفع الإصدارات الثلاثة من «الوثيقة رقم1»

تم نشر نظام المسئولية التعاقدية الأسرية في الريف الصيني على مدى واسع. وبعد أن حصل المزارعون على حق الإدارة الذاتية للعمل، ارتفع نشاط الإنتاج إلى حد لم يسبق له مثيل. وطبقًا لحسابات الأسعار الممكن مقارنتها في الفترة 1979- 1984م ارتفع المعدل السنوي لقيمة إجمالي الإنتاج الزراعي بنسبة 7.6%، وذلك بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الريفية، وارتفع المعدل السنوي لصافي دخل الفرد من المزارعين بنسبة 15%، وتم حل مشكلات المأكل والمشرب لدى قطاع كبير من الريفيين.

في بداية الإصلاح الزراعي تم اتباع طريقة تقسيم الحصص الإنتاجية على أساس الأسرة، أي تجميع الأراضي وتقسيم تعاقدات العمل على كل أسرة، ويكون الإنتاج والإدارة مسئولية الفلاح، أما الحسابات الاقتصادية وتوزيع الإيراد فتظل مسئولية التنظيمات الاقتصادية الجماعية للمزارعين. ولكن تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة سرعان ما تحول إلى تحديد حصة العمل على أساس الأسرة، أي أن الفلاح مسئول عن تسليم ضريبة الدخل وإنجاز طلبات شراء المنتجات الريفية، بالإضافة إلى تسليم إيجار التعاقد للتنظيمات الاقتصادية الجماعية، حيث توقفت التنظيمات الاقتصادية الجماعية عن إجراء الحسابات الموحدة والتوزيع الموحد. وأصبح المزارع هو الوحدة القاعدية للأعمال الإنتاجية والحسابات الاقتصادية، الأمر الذي خلق تعارضًا مع نظام «مستويات الملكية الثلاثة، باعتبار الفرق الإنتاجية الوحدة القاعدية للحسابات». وفي ظل هذا الوضع تم أيضًا اتخاذ إجراء إصلاح نظام الكومونات الشعبية. وطريقة الإصلاح تحديدًا هي تحويل الفرق الإنتاجية إلى جمعيات تعاونية، والتخلص من فرق الإنتاج، وتأسيس القرى الإدارية، والتخلص من لجان إدارة الكومونات الشعبية، وتأسيس الحكومات الريفية. ففي مايو عام 1985 تم إنجاز جميع بنود الإصلاح تلك. وتم إنشاء إجمالي عدد 91138 حكومة بلدات وحكومات ريفية، وتأسيس عدد 940617 من لجان المزارعين، وإنشاء فرق المزارعين تحت إدارة لجان المزارعين.

وفعليًّا يمتد الإصلاح الزراعي في الصين في خطين متوازيين. أما الخط الأول فهو نظام المسئولية التعاقدية الأسرية الذي طُبِّقَ لمواجهة تحدي الفقر، والخط الثاني هو الانفتاح على العالم الخارجي الذي طُبِّقَ لمواجهة تحدي تسارع التطور في المناطق المحيطة. ويأتي الاستناد في طرح هذا الحديث لما يلي: في 18 من نوفمبر عام 1978 قام مصنع تحضير

المنتجـات التابـع لفيلـق شـانغ وو الإنتاجـي التابـع لكومونـة شي يـان في مدينـة بـاو آن بتوقيـع عقـد مـع شركـة تايجـاو الصناعيـة بشـنغهاي والتابعـة لشركة شـنغهاي المحـدودة للكهربـاء، ليؤسسـا معًا أول شركـة تضـم «الأنـواع الثلاثـة للتجـارة التكميليـة»، شركـة شـانغ وو المحـدودة للكهربـاء (في شـينجن). ولم يكـن توقيـت هـذا الحـدث بعيـدًا عـن تطبيـق تعاقـد العمـل الأسري الإنتاجـي في قريـة شـياو جانـغ بمقاطعـة آن خـوي. في بدايـة الإصـلاح، لم تقـف منظـمات الريـف الاقتصاديـة الجماعـي فقـط عنـد اتخـاذ إجـراءات تحديـد الحصـة الإنتاجيـة عـلى أسـاس الفـرق، وتحديـد الحصـة الإنتاجيـة عـلى أسـاس الأسرة، وتحديـد حصـة العمـل عـلى أسـاس الأسرة، وتقسـيم الأرض الزراعيـة عـلى أسـاس الأسرة، وغيرهـا مـن الإجـراءات (مـع العلـم أن عضـو الكومونـة يتحمـل الالتـزام بتسـليم ضريبـة الحبـوب العينيـة وفائـض الحبـوب. وفضـلاً عـن كـون الأرض ملكيـة جماعيـة، فـلا توجـد علاقـة اقتصاديـة تربـط عضـو العضـو الكومونـة بفريـق الإنتـاج)، ولم تقـف المنظـمات عنـد اتخـاذ تلـك الإجـراءات فحسـب، بـل اسـتغلت أيضًـا الميـزات الجغرافيـة لمدينـة هونـغ كونـغ المتاخمـة في اتخـاذ إجـراءات الانفتـاح عـلى الخـارج.

أولًا: استهداف سوق هونج كونج لتنسيق بنية الإنتاج الزراعي. في عام 1979- 1980، وفي مدينة شينجن تم تعديل مساحة 65000 مو من حقول الأرز لتصبح 27000 مو بحيرات سمكية و9250 مو مزارع سمكية (السمك والأرز بنفس الكمية)، و8621 مو من حقول الخضروات، و7910 مو بساتين، و12000 مو مشاتل زهور ومشاتل نباتات الطبية. ورفعت هذه الإجراءات من القيمة المضافة للمنتجات الريفية ودخل المزارعين. فعلى سبيل المثال قام فريق فانشان الإنتاجي التابع لكومونة نان تو بتربية الأسماك والقريدس في مساحة 1350 مو من حقول الأرز المغمورة الصالحة لتربية السمك والقريدس، كما قام بتطوير الاستزراع المائي الموجه للتصدير. وبلغ دخل الاستزراع عام 1980 أكثر من 126 ألف يوان. كما قام الفريق الإنتاجي شينجو التابع لكومونة فوتيان بحيرة بمساحة تزيد عن 50 مو، وقام باستصلاح الزراعة المطوقة على الساحل بمساحة 250 مو، وتربية السمك والقريدس.

ثانيًـا: بـدء نشـاط الزراعـة خـارج الحـدود. وقـام الفريـق الإنتاجـي في المناطـق الحدوديـة بزراعـة الخـضروات والزهـور ومحاصيـل اقتصاديـة أخـرى في «الأراضي غـير محـددة التبعيـة» الموجـودة في المناطـق الممتلكـة حديثًـا في هونـج كونـج، ثـم تُبـاع المنتجـات في تلـك المناطـق

الجديـدة، ويُسـتخدم الدخـل بعملـة هونـج كونـج في شراء وإدخـال مـواد الإنتـاج.في عـام 1980 اسـتغل فريـق ليـان تانـغ الإنتاجـي التابـع لكومونـة فـو تشـنغ ظـروف المناطـق الحدوديـة، وقـام بعمـل ورش العمـل وبنـاء المـزارع وزراعـة الخـضروات وتربيـة الأسـماك، وبلـغ الدخـل بعملـة هونـج كونـج أكـثر مـن 670 ألـف يـوان، وبلـغ دخـل تجميـع السـلع والمـواد القديمـة التالفـة 600 ألـف يـوان، واحتـل هـذان الدخـلان 44% مـن إجـمالي دخـل فريـق الإنتـاج ذلـك العـام.

ثالثًا: بدء التعاون الأفقي. قامت كومونة فوتيان بممارسة تقسيم الأسهم واستئجار الأراضي وغيرها من الممارسات النشيطة، وطورت جميع أشكال الأعمال الجماعية. حيث بلغ الدخل عام 1980 ما قيمته 2 مليون و700 ألف يوان، واحتل 24% من إجمالي دخل الكومونة. وفي ضوء ميزة كثرة الجبال الصخرية قام فريق إنتاج شيامبي بالاشتراك مع مناطق خارج الحدود وعمل المحاجر ومزارع الشاي، إلى آخره، وزاد الدخل إجمالًا 126 ألف يوان. وقامت الفرقة الإنتاجية الخامسة عشرة في الفيلق الإنتاجي فينغ خوانغ التابع لكومونة فوتيان بالاشتراك مع تجار أجانب بزراعة الخضروات، وزاد إجمالي الدخل لعام 1980 في مجمله أكثر من عام 1979 بنسبة 43.1%.

رابعًا: اعتماد سبل التجارة التعويضية في تطوير الاستزراع واسع المدى، وإنشاء المشاريع الصغيرة لاستيراد المواد الخام وإتمام تصنيعها، ومشاريع التجميع والتركيب. وحتى عام نهاية 1979 تم إدخال إجمالي 426 من مشاريع التجارة التعويضية في مدينة شينجن، وفي عام 1980 انقسمت تكلفة عمل التصنيع والربح إلى أكثر من 27 مليون دولار هونج كونج. وبدأت كومونة الفوكيت بنشاط التصنيع التكميلي للمواد المستوردة وتصنيع مواد البناء، وارتفع إجمالي دخل الكومونة من أكثر من مليون و690 ألف يوان في عام 1979 إلى أكثر من 5 مليون و200 ألف يوان في عام 1980، أي ازداد لأكثر من الضعف.

خامسًـا: بـدء نشـاط التجـارة المحـدودة عـلى الخطـوط الحدوديـة. بعـد أن تنجـز فـرق الكومونـات في المناطـق الحدوديـة مهمـة البيـع للدولـة، مـن الممكـن لهـم أن يصـدروا بأنفسـهم بكميـات صغـيرة المنتجـات الريفيـة الثانويـة. وطبقًـا لإحصائيـات غـير مكتملـة، بلـغ دخـل التجـارة المحـدودة خـارج الحـدود 18 مليـون و740 ألـف يـوان عـام 1980 في شـينجن، واحتـل بذلـك 4/1 مـن إجـمالي الدخـل، وحيـث كان هنـاك خـط ربـط مـائي بـين منطقـة لـوو

خـو ومنطقـة هونـج كونـج. فبعـد اتخـاذ الإجـراءات السـابق ذكرهـا، بلـغ إجـمالي الدخـل لعـام 1980 مـا يزيـد عـلى 18 مليـون يـوان، أي تضاعـف مِعـدل 1.5 عـن عـام 1978. واسـتغل فيلـق قريـة يـو مـين التابـع لكومونـة فـو تشـنغ ظـروف القـرب مـن شـنغهاي، وسـاروا في طريـق التطويـر الشـامل الفرعـي لاسـتزراع وتجـارة السـمك. وفي عـام 1980 بلـغ نصيـب التوزيـع للفـرد 2000 يـوان، ومتوسـط التوزيـع للقـوى العاملـة مـا يزيـد عـلى 3800 يـوان[14].

وهناك وجهة نظر تقول بأن طريقة تعميم التعاونيات وتعميم الكومونات كانت مضطربة ومتعجلة وغير مُدقَّقة بشكل مبالغ فيه، وهذا هو السبب الرئيس لانتكاسة الاقتصاد الجماعي. ومع التفكير العميق نجد أنه لا يمكن لهذا القول أن يكون مبررًا مقنعًا؛ لأن المشاكل التي تسببها طريقة العمل المضطربة والمتعجلة وغير المدققة يتم حلها تدريجيًّا مع مرور الوقت، إنما تلك المشاكل لم يتم حلها لمدة تزيد على 20 عامًا، الأمر الذي يوضح أنه بصرف النظر عن أسباب الاضطراب والتعجل وإهمال التدقيق الشديد، يوجد سبب الفشل في الطريقة نفسها.

إن ملاءمة الزراعة لأسلوب الإدارة الأسرية للأعمال، أمر تقرر نظرًا لصعوبة تحقيق المراقبة الفعّالة والقياس الدقيق لجودة العمل في الإنتاج الزراعي... إلخ. فيمكن للإدارة الأسرية أن تجمع بين وحدة الإنتاج ووحدة المعيشة، وتنظيم الجمع بين إدارة العمل الإنتاجي والخطط المعيشية للأسرة، كما أن العلاقة التناغمية القائمة على قرابة الدم بإمكانها تخفيض تكاليف مراقبة العمل إلى أقصى حد ممكن؛ لذلك فإن إدارة الأعمال الأسرية هي أفضل الطرق التي تلبي احتياجات الإنتاج الزراعي. أما الاقتصاد الجماعي فمن الصعب أن يحقق مراقبة فعّالة للعمل الزراعي، ومن الصعب أن يقيس بدقة جودة جهد العمال، بل ومن الصعب أن يمنع سلوك بعض الأشخاص أن يعطوا أحدًا جولة مجانية بعربة العمل، ومع مرور الوقت سيزيد عدد المزارعين الذين تتأذى إيجابية الإنتاج الزراعي لهم. وهذا هو المبرر الرئيس لموجب حفاظ النظام الزراعي على دعم الإدارة الأسرية.

بوضـع تطبيـق نظـام التعاقديـة جانبًـا، كان تحفيـز نشـاط الإنتـاج لـدى المزارعـين مـن

14- لي لي دنغ: «رؤية تميز النظام الاشتراكي من خلال تغيير ريف شينجن»، المجلة الأكاديمية لجامعة جي نان (عدد الفلسفة والعلوم الاجتماعية)، العدد الرابع لعام 1981.

خلال رفع أسعار المنتجات الريفية، سببًا آخر مهمًّا للدفع بنمو الإنتاج الزراعي في تلك المرحلة. وطبقًا للتسجيلات، فمنذ أن دخلت محاصيل الحبوب الصيفية إلى الأسواق عام 1979 ارتفعت أسعار الشراء الاحتكاري للدولة بالنسبة للحبوب 20%، وأضيفت 50% زيادة في السعر على شراء كمية زائدة عن الحصة المحددة، ورفع الأسعار بنفس القدر للمنتجات الريفية الثانوية. وبالنسبة للآلات الزراعية والسماد والمبيدات والأغطية البلاستيكية وغيرها من مستلزمات الزراعة المصنعة، فانخفض سعر المصنع وسعر السوق لتلك المنتجات عام 1979 و1980 بنسبة تتراوح بين 10% إلى 15%.

وقد أدى تطبيق نظام المقاولات العائلية المرتبط بالإنتاج إلى نمو الزراعة بشكل يفوق المعتاد في الفترة منذ بداية الإصلاح حتى عام 1984. ولكن تأثير دفع هذا النظام للنمو الزراعي ينتهي بمجرد تطبيقه مرة واحدة. بعد انتهاء النصف الأول من عقد عام 1980، عَمِل النمو الزراعي بشكل أساسي على إصلاح نظام توزيع السلع الريفية، وتنمية نظام السوق الريفي، والاستفادة من نتاج الدور الذي لعبه هيكلة السوق. وفيما يتعلق بتنمية سوق المنتجات الريفية، استخدمت الصين أسلوب الإصلاح التدريجي، أي أنها قامت من خلال «نظام المسار المزدوج» المرتبط بتحديد الأسعار وتوزيع الموارد، بالانتهاء تدريجيًّا من تحويل اقتصادها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

ويمثل نظام المسار المزدوج في سوق المنتجات الريفية الدمج بين «تعديل» و«تخفيف» ضوابط الأسعار على المنتجات الريفية. وقامت الحكومة المركزية في الصين برفع أسعار شراء الحبوب الغذائية وغيرها من المحاصيل بدرجة كبيرة، واستخدمت طريقة رفع سعر الشراء للكميات الزائدة عن الحصة المحددة. وكلما زادت كمية الحبوب التي يبيعها المزارعون للدولة، ارتفع متوسط الأسعار. وقد أدى رفع أسعار المنتجات الريفية مباشرة إلى تحفيز المزارعين ورفع إيجابية مؤشرات المنتجات المساعدة. وتبين الدراسة القياسية لـ لين إي فو عام (1992) أن معدل الإسهام لرفع أسعار شراء المنتجات الريفية في زيادة إجمالي الإنتاجية في الفترة من 1978إلى 1984 بلغ 16%.

أولًا: إصلاح سوق المنتجات الريفية:

بالنسبة لإصلاح سوق المنتجات الريفية، فعلى مدار 25 عامًا منذ عام 1953 حتى 1978، كانت أسعار شراء المنتجات الريفية مستقرة جدًّا. فيما عدا ارتفاع المؤشر الكلي لأسعار الشراء بنسبة 28.0% في عام 1961 عن الأعوام التي سبقتها، وعلى اعتبار أن سعر الشراء عام 1950 يساوي 100، فقد ارتفع مؤشر سعر شراء المنتجات الريفية الثانوية من 201.4 إلى 209.2 منذ عام 1961 حتى عام 1977. أي أنه في خلال 16 عامًا لم تصل الزيادة إلى 8 بالمائة. وفي عام 1962 من تلك الفترة حتى عام 1971 ظهرت حالة من انخفاض أسعار الشراء للمنتجات الريفية. ومن هنا يتضح لنا أن نظام احتكار الدولة لشراء وتسويق المنتجات الريفية يتميز فعلًا بالقدرة على تثبيت أسعار المنتجات الريفية.

1. التقليص التدريجي للاحتكار والإلزام الشرائي:

في عام 1978، كان عدد المنتجات الريفية التي تنظم الدولة إدارتها يبلغ 113 منتجًا. وفي عام 1979، رجحت الدولة تقليل أنواع المنتجات الريفية الثانوية المطبق عليها الاحتكار الشرائي ووحدة الحصة الشرائية من قِبَل الدولة، والتخلي عن الأسواق الريفية للباعة من المدن والأرياف، واستعادة نظام أسعار الشراء والبيع المتفق عليها حسب العرض والطلب في السوق، وغيرها من إجراءات الإصلاح. وفي عام 1980، بدأت الدولة في ضبط وتقليل أنواع المنتجات الخاضعة للاحتكار الشرائي ووحدة الحصة الشرائية وتخطيط نطاقات الشراء. وفضلًا عن الحبوب الغذائية والزيوت والقطن وقصب السكر والتبغ والرامي الأحمر والأصفر والشاي والفواكه واللحوم بأنواعها والبيض بأنواعه والمنتجات المائية والأخشاب... إلى آخره من المنتجات الخاضعة للاحتكار الشرائي ووحدة الحصة الشرائية، تم تصنيف المنتجات الريفية الأخرى على أنها منتجات زراعية ثانوية من النوع الثالث. أما في عام 1983، فقد استمرت الدولة في تقليص نطاق منتجات الاحتكار الشرائي ووحدة الحصة الإنتاجية، وعدلت تصنيف الفاكهة التي تدير إنتاجها من النوع الثاني إلى النوع الثالث. وفي عام 1984، تم تقليص نطاق منتجات الاحتكار الشرائي ووحدة الحصة الشرائية بشكل أكبر. تم تقليل عدد المنتجات الريفية الثانوية من النوع الأول والثاني

التي يديرها نظام وزارة التجارة من 21 نوعًا إلى 12 نوعًا، وأصبحت المنتجات الخاضعة للاحتكار الشرائي 3 أنواع هي الحبوب الغذائية والزيوت والقطن، وتم تخفيض عدد المنتجات الخاضعة لوحدة الحصة الشرائية من 18 نوعًا إلى 9 أنواع، والأنواع التسعة التي تم التخلي عنها هي الشاي والخس واللحم البقري ولحم الماعز والبيض والتفاح والبرتقال.. إلى آخره. وفي عام 1985 تم تقليل عدد المنتجات الريفية التي تحدد الدولة أسعارها إلى 38 نوعًا، وفي عام 1991 تم تقليلها إلى 9 أنواع، وفي عام 1993 لم يتبقَّ سوى القطن والتبغ وشرانق دودة القز وغيرها من المنتجات الريفية القليلة التي لم يتم التخلي عنها في السوق. ويحتل حجم الشراء الموجه للحبوب حوالي 3/1 أموال بيع السلع من الحبوب.

2. التقليل التدريجي لكميات الاحتكار والإلزام الشرائي:

في بداية الإصلاح قامت الدولة من أجل تخفيف العبء على المزارعين بتعديل وتخفيض الرقم الأساسي لكمية الإلزام الشرائي للبضائع الخاضعة للاحتكار الشرائي. وفي عام 1979 خفضت الدولة 1250 كيلو من حصص الحبوب الخاضعة للاحتكار الشرائي التي تقررها الدولة أيضًا. وبالنسبة لكل من نصيب الفرد من الحبوب البالغ 100 كيلو في مناطق إنتاج الأرز، ونصيب الفرد من الحبوب في مناطق زراعة الحبوب الأخرى عدا القمح والأرز البالغ 150 كيلو، فكل منهما مُعْفى من شراء الدولة الإلزامي.

وفي عام 1981، أعدت الدولة لتطبيق نظام عقود الشراء والبيع على المنتجات الريفية الثانوية، في محاولة لتنسيق خطط الدولة مع إنتاج المزارعين من خلال العقود. وفي عامي 1983 و1984 تم تخفيض مقرر حصص الشراء الإلزامية للمنتجات الريفية الثانوية تدريجيًّا، الأمر الذي دفع بتطوير المنتجات الريفية خارج نطاق مقرر حصص الشراء الإلزامي. وصولًا إلى عام 1985، فباستثناء عدد قليل من المحاصيل، توقفت الدولة عن إصدار مقررات من حصص محددة للإلزام الشرائي على المنتجات الريفية للمزارعين. ومن بين تلك المحاصيل ظل القمح والقطن ومحاصيل الزيوت والتبغ المجفف ويرقات القز ومحاصيل السكر... إلى آخره من المنتجات الريفية الثانوية ضخمة الكمية، يتم تحديد أسعارها من قبل الدولة ويطبق عليها طلبات الشراء بالعقود. والحبوب التي تطلب

الدولة شراءها يتم تسعيرها طبقًا لنسبة «ثلاثة إلى سبعة» (أي ثلاثون بالمائة طبقًا لسعر الشراء الإلزامي الأصلي، وسبعون بالمائة طبقًا لسعر شراء الحصص الإضافية الأصلي). وبالنسبة لطلب شراء القطن، ففي شمال الصين يكون التسعير بنسبة «ثلاثة إلى سبعة»، أما في الجنوب فالنسبة «أربعة إلى ستة». أما المنتجات الريفية التي لم تقرر الدولة طلبات شراء لها ومنتجات القطن والقمح التي تم تسليم مقرر طلب الشراء منها، فيمكن بيعها في السوق مباشرة من قِبَل المزارعين. ولذلك نتج «نظام المسار المزدوج» لتداول المنتجات الريفية الثانوية.

3. تطوير سوق المنتجات الريفية:

منذ عام 1978 حتى عام 1984 زاد الدعم الحكومي للمنتجات الريفية من 1 مليار و114 مليون يوان إلى 21 مليار و834 مليون يوان، أي زاد بمعدل 18.6 الضعف. وتضمن هذا الدعم زيادة دعم أسعار الحبوب والأقطان والزيوت من 1 مليار و114 مليون يوان إلى 20 مليار و167 مليون يوان، أي زاد بمعدل 17.1 ضعف. ونظرًا لأن دعم أسعار المنتجات الريفية أدى إلى زيادة كبيرة في المصروفات المالية للحكومة، فقد قامت الدولة عام 1985 بتطبيق الإصلاح على نظام تداول المنتجات الريفية. كما تم رفع الضوابط عن أسعار تسويق الحبوب لسكان المدن خلال الفترة 1991- 1993، ومواجهة الأعباء التي تسبَّب فيها «انقلاب» أسعار التسويق وأسعار الشراء للنظام المالي للدولة.

مر إصلاح سوق المنتجات الريفية بأربع مراحل، أولًا: مرحلة ضبط الأسعار والانفتاح على تجارة الأسواق الريفية، ثانيًا: مرحلة الجمع بين الاقتصاد الموجه وتنظيم السوق، ثم مرحلة الدور الأساسي الذي تلعبه آليات السوق، وأخيرًا مرحلة الدور الحاسم الذي تلعبه آليات السوق. ويأتي ترتيب عملية الإصلاح كالآتي: أولًا تحرير سوق المنتجات الريفية في الريف؛ ثم تحرير سوق المنتجات الريفية في المدينة؛ وتحرير سوق المنتجات الريفية المحلية، ثم السماح بنقل المنتجات الريفية وبيعها الخارج. ويتضمن الإصلاح التدريجي ثلاثة معانٍ تشمل أولًا: التقدم بالتدريج، حيث يتمتع بسمة «السير خطوة خطوة»؛ ثانيًا: كلما زادت أهمية المنتج الريفي كان الإصلاح بطيئًا، وكلما قلت أهمية المنتج الريفي كان الإصلاح سريعًا، فيتمتع بسمة «السرعة حينًا والبطء حينًا أخر»؛ ثالثًا: الدفع بالإصلاح

إذا كانت الظروف مواتية، والتوقف إذا كانت الظروف سيئة، فيتمتع بسمة «الاستمرارية والتوقف من آن لآخر».

بعد تحرير السوق، تطورت جميع ركائز السوق بشكل سريع. ومنذ عام 1978 حتى 1984، زاد تعداد الأسواق الريفية بخطى ثابتة من 33 ألف سوق إلى ما يزيد على 50 ألف سوق. وعلى الرغم من أن إجمالي صفقات الحبوب الغذائية في الأسواق القروية لم تكن كبيرة، إلا أنها كانت تنمو بسرعة، حيث زادت من 1 مليار و250 مليون كيلو عام 1987 إلى 4 مليار و175 مليون كيلو عام 1984 أي زاد بمعدل2.34 ضعف. ووصولًا إلى نهاية عام 2004 تناقص عدد العمال والموظفين بشركات الحبوب الغذائية الحكومية مقارنة بمطلع فترة إصلاح تجارة الحبوب عام 1998 حوالي 1 مليون 640 ألف شخص، أي قل العدد بنسبة 49.7%.

4. التوسع في قنوات تداول المنتجات الريفية:

من أجل حل التناقض في تكدس البضائع بمناطق إنتاجها وشُحّها في مناطق البيع، الأمر الذي سببه صعوبة تداول المنتجات الريفية الطازجة، تم عام 1983 إلغاء قرار فحص وتمرير المنتجات الريفية الثانوية من قِبَل الوحدات الإدارية المسئولة، ومنح المزارعين حق التصرف في المنتجات الريفية الطازجة، حيث يمكن للمزارع السفر إلى المدينة والخروج من المحافظة ومن المقاطعة، والقيام بتداول المنتجات الريفية الثانوية بعيدًا عن مقرر الحصة الشرائية المحددة من قِبل الدولة، بالإضافة إلى حرية أسعار الشراء والبيع لتلك المنتجات.

خَطَّط الجهاز المختص في الدولة عام 1985 لإصلاح نظام تداول المنتجات الريفية، وكان هذا الحدث علامة على تحول نقطة مهمة في إصلاح الريف، ألا وهي التحول من نظام إدارة أعمال الإنتاج إلى نظام تداول المنتجات الريفية. وكانت طريقة العمل الجديدة هي تطبيق طلبات الشراء بالعقود وشراءات السوق كل على حدة على المنتجات المختلفة بحسب الظروف المختلفة. وتتبع المنتجات الريفية في الصين طريق السعر الموجه -السعر المزدوج، سعر السوق- وتدريجيًّا توسع نطاق ودرجة السعر المحدد للسوق.

في عام 1985 ألغت الدولة نظام الاحتكار الشرائي على الحبوب والقطن واستبدلته بنظام عقود طلبات الشراء. و يُحدَّد سعر الحبوب في الطلب الشرائي على أساس ثلاثين في المائة حسب سعر الاحتكار الشرائي الأصلي وسبعين في المائة حسب سعر شراء الحصص المضافة (وتختصر هذه الطريقة في مسمى التسعير بنسبة «ثلاثة إلى سبعة»). وفي مناطق إنتاج القطن في الجنوب يتم تسعير الحبوب في طلبات الشراء بنسبة «أربعة إلى ستة»، وفي مناطق إنتاج القطن في الشمال يتم تسعيره بنسبة «ثلاثة إلى سبعة». وبالنسبة للحبوب والقطن خارج طلبات شراء العقود فيمكن تسويقها بحرية. بعد إلغاء نظام الاحتكار الشرائي، ظهر «نظام السعر المزدوج» في أسعار الحبوب الغذائية، بما يعني تواجد السعر الموجه إلى جانب سعر السوق.

ومن النتائج المحققة فعليًا، يمكن أن نرى أنه في عام 1985 لم تكن الظروف مكتملة بعد لاستبدال نظام الشراء الإلزامي بنظام طلبات الشراء بالعقود، حيث لم يتم تطبيق نظام طلبات الشراء بالعقود في الكثير من المناطق. والسبب الرئيس في ذلك هو الانخفاض الحاد في إنتاج الصين من الحبوب عام 1985، وارتفاع سعر الحبوب في السوق بنسبة تتعدى 10%، وبالتالي ظهر ارتفاع واضح في أسعار الحبوب في السوق عن أسعار الحبوب في طلبات الشراء بالعقود. ومع تقيد الحكومة بالموارد المالية يصبح من غير الممكن رفع أسعار طلبات الشراء بالعقود في الوقت المناسب. وبالنسبة للمزارعين لم يكن لديهم الرغبة في تطبيق العقود، أو في توقيع عقود جديدة لطلبات شراء الحبوب. واستمر ذلك الوضع حتى عام 1987، حين كان حصاد الحبوب الغذائية في ذلك العام وفيرًا.

وفي عام 1992، حاولت الدولة أن تجعل من إنشاء صندوق مالي لتأمين أزمات الحبوب الغذائية، ومن نظام حماية أسعار شراء الحبوب ومن نظام قومي لتخزين الحبوب، وسائل مهمة للضبط والتحكم الكلي في سوق الحبوب الغذائية، ولكن تعذر تحقيق ذلك بسبب عدم توفر الاحتياجات المالية اللازمة.

وتم البدء في تفعيل دور السوق في ضبط أسعار شراء وبيع الحبوب، حيث استقرت وتطورت تدريجيًا العلاقة التنسيقية للبيع والشراء بين مناطق إنتاج الحبوب ومناطق تسويق الحبوب، كما أنشأت اللجنة المركزية بشكل مبدئي نظامًا إداريًا لتخزين الحبوب، وشهدت قدرات الدولة على التحكم الكلي في الاقتصاد تطورًا ملحوظًا.

وفي عام 2001 افتتحت الدولة أسواقًا شرائية في ثماني مناطق لتسويق الحبوب شملت: جه جيانغ وشنغهاي، فوتيان، قوانغ دونغ، خاي نان، جيانغ سو وبكين وتيان جين، بحيث يتم ضبط الأسعار من خلال السوق. وفي عام 2004، قامت الدولة بتحرير سوق الحبوب الغذائية تمامًا، فألغت نظام سندات قيد نقل الحبوب ونظام شهادات تصريح نقل الحبوب، ومنعت جميع أشكال الانغلاق الإقليمي على الحبوب، بحيث يمكن لأي من مديري الأعمال المطابقين للشروط أن يشاركوا في شراء وتسويق الحبوب الغذائية على حد سواء، ومن ثم تكوين سوق موحدة في جميع أنحاء الدولة تتسم بالمنافسة العادلة والمعايير المنضبطة.

كما ألغت الدولة نظام وحدات الحصة الشرائية على المنتجات الريفية الأخرى. وبعد عام 1984، قامت المدن الكبرى والمتوسطة تدريجيًا برفع القيود عن إدارة العمل بالمنتجات الريفية الطازجة وعن أسعارها، وتشكلت بالتدريج آلية الأسعار من منطلق قانون العرض والطلب في السوق، وتشكلت شبكة من أسواق المنتجات الريفية الطازجة، تعتمد على سوق الجملة كمركز والأسواق الريفية كأساس، هذا بالإضافة إلى التوزيع متعدد القنوات والمنافسة بين العديد من الوحدات الاقتصادية المتنوعة. كما قامت الدولة برفع القيود تمامًا عن إدارة العمل بالمنتجات المائية، وتنظيم السوق، ومن ثم استمر نظام سوق المنتجات المائية في التكامل بلا توقف. وبدءًا من عام 1985، تم بشكل تدريجي إلغاء نظام الاحتكار الشرائي واحتكار التسويق فيما يتعلق بزيوت الطعام. وفي عام 1991، تم تغيير سوق تسويق الزيوت الأخرى ليتم إمدادها بأسعار التفاوض وحسب تنظيم السوق، هذا باستثناء الزيوت التي يستهلكها سكان المدن والتي ينتجها الجيش. وفي عام 1992 استمر تطبيق الأسعار الموجهة للدولة على زيت الفول السوداني وزيوت البذور، أما أسعار أصناف الزيوت الأخرى فرفعت عنها القيود تمامًا. وفي عام 1993 تم رفع كافة الضوابط عن أسعار مختلف أصناف الزيوت.

ثانيًا: إصلاح سوق عناصر الإنتاج الزراعي:

اعتمدت عملية تنمية سوق عناصر الإنتاج الزراعي أيضًا على المسار المزدوج. ومسمى المسار المزدوج يعني اتباع الطريقة القديمة بالنسبة للمخزون الموجود قبل الإصلاح، وذلك لحماية المصالح المحققة للمستفيدين من النظام القديم، أما الفائض فيتم التعامل معه حسب الآليات والنظام الجديد. ومع مرور الوقت تقل تدريجيًّا حصة المخزون القديم من إجمالي كمية المخزون، وتقل أيضًا صعوبة تطبيق عملية الإصلاح على المخزون شيئًا فشيئًا. ويشمل سوق عوامل الإنتاج الزراعي سوق القوى العاملة وسوق الأراضي والسوق المالي، ويعد سوق القوى العاملة الأكثر ازدهارًا، بينما السوق المالي لم يكن مزدهرًا وغير منظم بشكل كافٍ، في حين يأتي سوق نقل حق استخدام الأرض الزراعية بين الاثنين.

وفي عام 2005 بلغت درجة تحوّل العوامل الإنتاجية الريفية إلى نمط السوق نسبة 60.6%، أي وصلت إلى المستوى الحرج لاقتصاد السوق وهو (60%)؛ وضمنيًّا بلغت درجة التحول لنمط السوق بالنسبة لعامل القوى العاملة 80%، وبلغت درجة التحول لنمط السوق بالنسبة لعامل الأرض 52%، وبلغت درجة التحول لنمط السوق للعامل المالي 50%[15].

اتَّسم سوق القوى العاملة بالتقدم المتدرِّج. وفي بداية الأمر كان سوق القوى العاملة لكل من المدينة والريف منفصلين عن بعضهما البعض، حيث كان من الممكن للمزارعين أن يتحركوا في نطاق الصناعات داخل الريف فقط، بمعنى «مغادرة الأرض وليس القرية، دخول المصانع وليس المدن». ومنذ ذلك الحين، أصبح سوق القوى العاملة للمدينة والريف في تقابل وجهًا لوجه، بمعنى «مغادرة الأرض ومغادرة القرية، دخول المصانع وأيضًا دخول المدن»، حيث لم يتمكن المزارعون فقط من «مغادرة الأرض ومغادرة القرية، دخول المصانع وأيضًا دخول المدن»، بل إن المدن أصبحت «تستقبل القوى العاملة، وتستقبل الأسر أيضًا». كما أن عملية تحول عوامل الإنتاج إلى نمط السوق ساعدت على التخلص تدريجيًّا من البنية الثنائية للمدينة والقرية وتحقيق وحدة المجتمع الاقتصادي للمدينة والقرية، كما أن المزارعين حققوا بأنفسهم حق ملكيتهم للأراضي. ومع تشجيع إنشاء

15- لي جينغ، تأليف خان بن، تقرير بحثي عن تحول الريف الصيني لنمط السوق، دار نشر دونغ فانغ، أغسطس 2011.

مؤسسات مالية في نطاق المحافظات بأنظمة تملُّك مختلفة، نمت بقوة مؤسسات القروض الصغيرة التي دعا إليها الأشخاص العاديون والحقوقيون بالمؤسسات والتنظيمات الجماهيرية، أدى ذلك إلى تطور منظمات التمويل التعاوني للمزارعين ووضع معايير للقروض خاصة، وأخيرًا تشكُّل إطار لنظام مالي ريفي يتسم بالتعددية والتنافسية. ومع التأسيس التدريجي لسوق قُوَى عاملة موحدة للمدينة والقرية، بدأ سوق الأراضي في الريف يخطو تدريجيًّا نحو مسار التحول للنظام القانوني، وتحول سوق الريف المالي تدريجيًّا من الاحتكار إلى التنافس، كما ارتفعت درجة تحول عوامل الإنتاج إلى نمط السوق بشكل كبير.

1. إصلاح سوق مدخلات الزراعة المتنوعة:

في بداية الإصلاح، كان التخطيط الموحد والتوزيع الموحد لا يزال قائمًا بالنسبة للأسمدة وغيرها من عوامل الإنتاج الزراعي الرئيسة، بالإضافة إلى نظام إدارة التصنيف. وفي عام 1985 عدّلت الدولة نطاقات التوزيع الموحد للأسمدة وغيرها من مواد الإنتاج الزراعي المهمة، وتم تطبيق نظام إداري لأسعار وسائل الإنتاج يجمع بين أسعار الدولة المقررة وأسعار الحكومة الموجهة وأسعار تنظيم السوق، ومن ثَمَّ تشكل نظام المسار المزدوج لكل من الأسمدة والمبيدات. واستمر رفع القيود عن العمل بنطاق حيوانات المزرعة وعن الآلات الزراعية المتوسطة وصغيرة الحجم وماكينات المبيدات وغيرها من مواد الإنتاج.

وفي عام1994، قامت اللجنة المركزية للحزب بتخصيص الأسمدة ليكون بيعها بالجملة في مرحلتين وبيعها بالتجزئة في مرحلة واحدة، بدلًا من بيعها بالجملة في أربع مراحل وبيعها بالتجزئة في مرحلة واحدة، وطبقت الجمعيات التعاونية نظام توزيع السلع بالوكالة، حيث من غير الممكن التحول لإدارة العمل الفردية. وفي 1998 تم إلغاء البرنامج الموجه لإنتاج الأسمدة وبرنامج شراء الحصص الموحدة الخاص به وتسويقه من قِبَل مؤسسات الإنتاج والمؤسسات العاملة في مجال الأسمدة. وتم تغيير سعر المصنع للأسمدة من السعر المحدد من الدولة إلى السعر الموجه، وتم رفع القيود عن أسعار البيع بالتجزئة. وحتى نهاية عام 1993، تم تحرير أسعار شراء وتسويق الحبوب في 98% من المدن، وتطبيق طريقة تنظيم السوق على إنتاج وتوزيع المنتجات الريفية الأخرى. ومع

إلغاء بطاقات الحبوب ونظام احتكار التسويق تحول نظام تداول الحبوب الغذائية من «نظام المسار المزدوج» إلى مسار السوق الفردي.

2. إصلاح سوق القوى العاملة الزراعية:

في مطلع تأسيس الصين الجديدة، لم تكن هناك قيود على تدفق القوى العاملة في الصين، حيث كانت الزيادة السكانية في المدن تأتي بشكل كبير من الريف، الأمر الذي لم يختلف عن الأوضاع المماثلة في مختلف الدول النامية. وفي عام 1985، أقر المؤتمر الوطني لنواب الشعب «اللوائح المتعلقة بتسجيل الإقامة الدائمة في جمهورية الصين الشعبية»؛ وذلك لضمان كفاية القوى العاملة في مجال الزراعة، وتثبيت التحكم في كم الناس الذين يتمتعون بالحصول على المنتجات ريفية بأسعار منخفضة. وقد شكل تطبيق نظام إدارة تسجيل الإقامات الدائمة قيودًا صارمة على تدفق القوى العاملة الزراعية.

(1) سياسة مغادرة الأرض وعدم مغادرة الريف:

ساعد تطبيق نظام المقاولات العائلية على تحفيز جموع المزارعين لزيادة مدة العمل الزراعي والبحث عن فرص عمل غير زراعية، حيث اتجهت القوى العاملة الزراعية بشكل رئيس في البداية نحو زراعة الغابات والمزارع الحيوانية والمزارع السمكية، ثم توجهت نحو الصناعات غير الزراعية داخل الريف. وفي نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين، واجهت المدينة ضغوط توظيف الشباب المتعلمين العائدين إلى المدينة، وطبقت الحكومة على المزارعين سياسة مغادرة الأرض وليس القرية، الأمر الذي أدى إلى «الظهور المفاجئ لقوة جديدة» في الصناعات الريفية. فخلال الفترة من 1984 حتى 1988، ارتفع عدد المؤسسات الصناعية في الريف من 4 ملايين و812 ألفًا إلى 7 ملايين و735 ألف مؤسسة، بنسبة 60.74%، وزاد تعداد الأفراد العاملين في هذه المؤسسات من 36 مليونًا و561 ألف شخص إلى 57 مليونًا و34 ألف شخص، أي زاد بنسبة 65%.

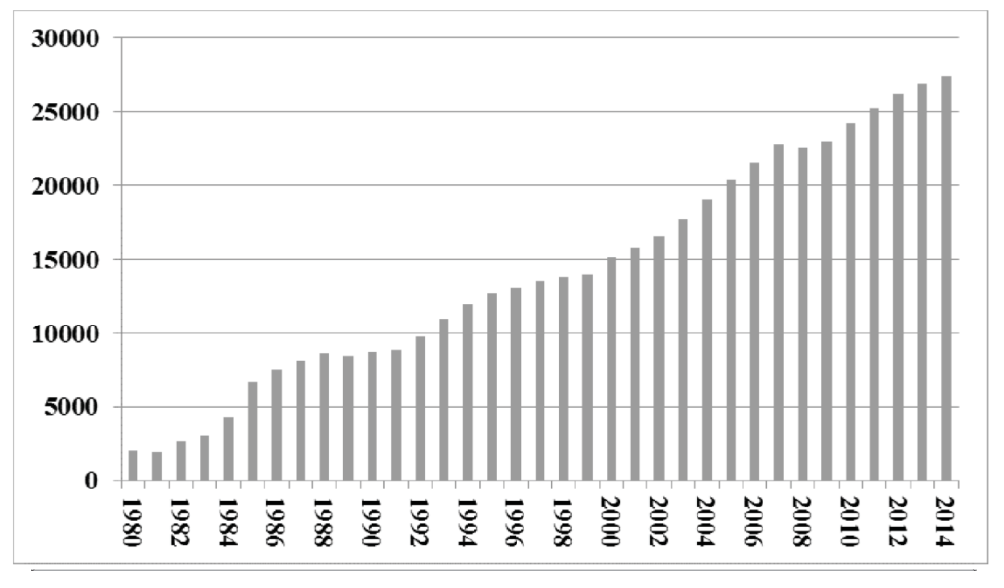
(2) سياسة مغادرة الأرض والريف:

ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وبعد أن خفَّتْ حدة الضغوط الوظيفية

في المـدن، بـدأت الحكومـة في تخفيـف القيـود عـلى الفلاحـين القادمـين للعمـل في المـدن، وتـم السـماح للفلاحـين بمغـادرة الأرض والريـف، الأمـر الـذي أدى إلى تدفـق العمالـة الزراعيـة إلى المـدن. وخـلال الفـترة مـن 1989-1991، ومـع حالـة الركـود التـي شـهدها الاقتصـاد الـكلي، أصـدرت الحكومـة المركزية مرتـين بيانًـا عاجـلاً للسـيطرة الصارمـة عـلى تدفـق العـمال العشـوائي إلى المـدن، وطالبـت حكومـات المناطـق بالوقـف المؤقـت لإجـراءات خـروج العـمال أو التشـديد عليهـا. في عـام 1992، عـاد إصـلاح نظـام الاقتصـاد الصينـي إلى مسـاره الطبيعـي، وعـاد تدفـق القـوى العاملـة الزراعيـة مـن جديـد.

ومن خلال الشكل 2-1 يمكن أن نرى أن عدد العمالة الريفية التي كانت تزاول أعمالاً غير زراعية في عام 1980 بلغت 20 مليونًا و280 ألف فرد، بنسبة 6.37% من القوى العاملة الريفية؛ وفي عام 2005، تخطى عدد القوى العاملة الريفية العاملين بالصناعات غير الزراعية 200 مليون فرد، أي عشرة أضعاف ما كان عليه عام 1980، بنسبة 40.51% من إجمالي القوى العاملة الريفية. وفي عام بلغ إجمالي عدد القوى العاملة الريفية العاملين في مجال الصناعات غير الزراعية 273 مليونًا و850 ألف شخص، وهو ما يمثل نسبة 50.5% من إجمالي القوى العاملة الريفية.

شكل 2.1 نزوح القوى العاملة الريفية على مدار سنوات متعاقبة (الوحدة: عشرة آلاف شخص)



جدول2-1 نزوح القوى العاملة الريفية على مدار سنوات متعاقبة (الوحدة: عشرة

آلاف شخص) %

السنة	عدد النازحين	النسبة	الزيادة السنوية	السنة	عدد النازحين	النسبة	الزيادة السنوية
1980	2028	6.37	3.84	1998	13805.8	29.73	2.06
1981	1994	6.10	-1.68	1999	13984.7	29.82	1.30
1982	2714	8.01	36.11	2000	15164.6	31.62	8.44
1983	3044.7	8.78	12.18	2001	15778.0	32.71	4.04
1984	4282.6	11.91	40.66	2002	16536.0	34.08	4.8
1985	6713.6	18.11	56.76	2003	17711.0	36.17	7.11
1986	7521.9	19.80	12.04	2004	19099.0	38.43	7.84
1987	8130.4	20.85	8.09	2005	20412.0	40.51	6.43
1988	8611.0	21.49	5.91	2006	21558.4	42.3	5.62
1989	8498.3	20.76	-1.31	2007	22795.0	44.3	5.74
1990	8673.1	20.65	2.06	2008	22542	43.3	-1.11
1991	8906.2	20.67	2.69	2009	22978	43.7	1.93
1992	9764.6	22.29	9.64	2010	24223	45.5	5.42
1993	10997.5	24.85	12.63	2011	25278	47.1	4.36
1994	11964.0	26.79	8.79	2012	26261	48.8	3.89
1995	12707.3	28.21	6.21	2013	26894	49.8	2.41
1996	13027.6	28.77	2.52	2014	27395	50.5	1.86
1997	13526.8	29.43	3.83				

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء «الكتاب الإحصائي السنوي» (على مدار عدة سنوات) ووزارة الزراعة «تقارير حول تطور الزراعة الصينية» (على مدار عدة سنوات).

(3) سياسة السماح بنزوح الأسر:

زاد تدريجيًّا استقرار توظيف العمال الفلاحين خارج الريف تماشيًا مع طول فترة العمل خارج الريف. وكلما زاد استقرار توظيف العمال الفلاحين خارج الريف، زادت احتمالية نزوح الأسرة بالكامل للعمل خارج الريف. ولتلبية مطالب هؤلاء العمال الفلاحين، طالبت الدولة حكومات المناطق المعنية بتوظيف العمال الفلاحين بضرورة تقديم فرص تلقي التعليم المجاني لأبنائهم وبناتهم. ويبين الجدول 2-2، زيادة عدد أسر العمال الفلاحين النازحة خارج الريف من 28 مليونًا و590 ألف أسرة في عام 2008، إلى 35 مليونًا و250 ألف أسرة عام 2013، وهو ما يعادل إجمالي عدد العمال الفلاحين في عام 1983.

الجدول 2.2 معدلات تغير نسبة العمال الفلاحين النازحين من إجمالي الأيدي العاملة في الريف

السنة	إجمالي عدد العمال الفلاحين	إجمالي عدد العمال الفلاحين النازحين (عشرة آلاف)	النسبة المئوية	إجمالي عدد أسر العمال الفلاحين النازحين (عشرة آلاف)	النسبة المئوية
2008	22452	14041	62.5	2859	12.7
2009	22978	14533	63.2	2966	12.9
2010	24223	15335	63.3	3071	12.7
2011	25278	15863	62.8	3279	13.0
2012	26261	16336	62.2	3375	12.9
2013	26894	16610	61.8	3525	13.1
2104	27395	16821	61.3	3675	13.4

المصدر: مكتب الإحصاء الوطني، بيانات حول نسب العمال الفلاحين.

3. إصلاح سوق رأس المال الريفي:

(1) تقدم عملية الإصلاح:

يهدف إصلاح سوق رأس المال الريفي إلى إقامة نظام مالي ريفي يقوم على أساس المال التعاوني، ويتكامل فيه المال التجاري والسياسي والتعاوني معًا. ويتطلب تحقيق هذا الإصلاح اتباع الإجراءات التالية:

أولًا: استعادة المؤسسات المالية الريفية. طرح «(مشروع) قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الخاص بعدد من القضايا المتعلقة بالإسراع في تطوير الريف»، الصادر عن الاجتماع الكامل الثالث للدورة الحادية عشرة للحزب في 12- 1978: «استعادة البنك الزراعي الصيني، وتطوير خدمات القروض الريفية». وطبقًا لتلك الاستراتيجية، تم استعادة البنك الزراعي الصيني للمرة الثالثة في 13- 3 -1979. وبالنسبة لحق التفويض الذي حصل عليه البنك الزراعي الصيني مقارنة بالوضع في الماضي، فقد تقلص نطاق الرقابة على الاعتمادات المالية بشكل كبير جدًّا، وتوسعت عمليات القروض بطريقة كبيرة، حيث أصبح البنك الزراعي الصيني البنك المسئول عن العمليات المصرفية الريفية.

ثانيًا: فصل التمويل السياسي عن التمويل التجاري. ولأجل هذا تم إنشاء بنك التنمية الزراعي الصيني في إبريل 1994. وكانت مهمته الرئيسية اتخاذ الاعتمادات الوطنية كأساس، وجمع رءوس أموال القروض العامة المرتبطة بالزراعة، ومن ثم يتحمل البنك عمليات التمويل العام المرتبطة بالزراعة المقررة من قِبَل الدولة، ودفع اعتمادات دعم الزراعة بالإنابة، ويكون مسئولًا عن احتياطي الحبوب والقطن والزيوت وشراء المنتجات الريفية الثانوية بالعقود، وعن القروض المخصصة والقروض العامة للتنمية الزراعية الشاملة، ومساعدة الفقراء، وغيرها من الأغراض، كما يتولى البنك بالوكالة دفع الاعتمادات المالية لدعم الزراعة والرقابة عليها. وفي شهر مايو 1998، احتكر البنك الزراعي الصيني إدارة وإمدادات اعتمادات شراء المنتجات الريفية الثانوية، وذلك من أجل دعم إصلاح نظام تداول الحبوب على مستوى الدولة. وبالنسبة للقروض المخصصة كقروض ميسرة لمساعدة الفقراء أو قروض تنمية استزراع الجبال والمياه والغابات والكهرباء... إلى آخره من جوانب التنمية الزراعية الشاملة. وبالنسبة لقروض أعمال التصنيع التكميلي والأعمال

الإضافية لشركات الأقطان والحبوب وغيرها من القروض العامة، فيتم تحويلها جميعًا إلى البنك الزراعي، أما أعمال الدعم العام للزراعة فيتم إلحاقها بتعاونيات التسليف الريفية.

ثالثًا: فصل التمويل التجاري عن التمويل التعاوني. حيث تهدف توجهات عملية الإصلاح إلى تحويل تعاونيات التسليف الريفية إلى مؤسسات تمويل تعاونية، وتحويل البنك الزراعي الصيني إلى بنك تجاري، والتخلص من علاقة التبعية الإدارية التي تربط تعاونيات التسليف الريفية بالبنك الزراعي الصيني.

وطبقًا لسياسة الدولة، فإن هناك أربعة خيارات أمام تعاونيات التسليف تشمل: البنك التجاري الريفي، البنك التعاوني الريفي، الشخصية الاعتبارية الموحدة لاتحاد تعاونيات المدن، والشخصية الاعتبارية على مستوى المدينة والقرية. وبالنسبة لأنواع اتحادات التعاونيات على مستوى المدن، فإن ذلك يتم تحديده وفق الظروف الواقعية التي تراها تعاونيات التسليف لكل مدينة. ويجب أن يتعدى المبلغ المالي الذي تقرضه تعاونية التسليف لأعضاء التعاونية نفسها نسبة 50% من مبلغ القرض، ويجب أن تنهي التعاونيات أعمالها عن البنك الزراعي في نفس العام، ويكون «اتحاد تعاونيات المدينة» هو المسئول عن الإشراف على مهام الأعمال، وبنك الشعب الصيني المسئول عن الإشراف والرقابة على التمويل. ويتكون البنك التعاوني الريفي من الأسهم المالية للمدينة التي يقع بها، ومختلف المؤسسات والأفراد، ويطبق نظام الشخصية الاعتبارية من الدرجة الأولى، يخدم بشكل رئيس الزراعة الصناعات الريفية بالإضافة إلى الصناعات التحويلية ومختلف خدمات المؤسسات، ويجب ألَّا تتعدى نسبة قروض الأصول الثابتة 30% من إجمالي مبلغ القروض. وعلى الرغم من أن الدولة أرادت تحويل تعاونيات التسليف الريفية إلى منظمات تمويل تعاوني، إلا أنه يتضح من خلال الاتجاه الذي تسلكه التعاونيات أن سِمَتها التجارية تتعاظم شيئًا فشيئًا، في حين تضعف سمتها التعاونية، وعلى سبيل المثال فالعديد من تعاونيات التسليف الريفية في المناطق المتقدمة تحولت إلى بنوك ريفية تجارية.

رابعًا: تأسيس نظام مالي ريفي متنوع. أشارت الوثيقة رقم 1 الصادرة عن اللجنة المركزية عام 2004 إلى بناء آلية تجعل المؤسسات المالية في خدمة «الزراعة والمزارع والأراضي الزراعية»، وتوسيع مدى تعويم معدلات الفائدة، وغيرها من الإجراءات. وجاء

في الوثيقــة رقــم 1 الصــادرة مــن اللجنــة المركزيــة عــام 2005 تســهيل شروط القبــول الخاصــة بالمؤسســات الماليــة الريفيــة، وبنــاء مؤسســات القــروض الصغــيرة التــي اقترحهــا أشــخاص عاديــون وشركات، والتــي تكــون أكــثر قربًــا إلى احتياجــات المزارعــين والريــف. وطرحــت الوثيقــة رقــم 1 الصــادرة مــن اللجنــة المركزيــة عــام 2006 إجــراءات بشــأن مؤسســات ماليــة تعمــل عــلى توجيــه عــودة أمــوال المدخــرات البريديــة إلى الريــف، وتوجيــه تطويــر الأسر الريفيــة لمنظــمات التعــاون المــالي، وتشــجيع إنشــاء مؤسســات ماليــة مجتمعيــة في نطــاق المــدن، تتمتــع بأنظمــة ملكيــة مختلفــة، كــما طرحــت الوثيقــة إجــراءات بشــأن الســماح بمشــاركات رءوس الأمــوال الخاصــة، والاســتثمار في الخــارج، وغيرهــا مــن المشــاركات، ووضــع معايــير الاقــتراض... إلى آخــره مــن الإجــراءات.

(2) تنظيم الأعمال المصرفية الخاصة وتطوير الأعمال المصرفية غير الربحية:

أولًا: توجيه التمويل داخل نطاق الريف. أشارت الوثيقة رقم 1 للجنة المركزية عام 1984بوضوح إلى الآتي: «السماح بتداول رأس المال للمزارع أو الجماعات بحُرّية أو بشكل منظم». وهذا دليل على السماح بتواجد أنشطة تمويل داخل نطاق الريف. ثم أشارت الوثيقة رقم 1 للجنة المركزية عام 1985 إلى: «تنشيط السياسة المالية للريف، ورفع فوائد تمويل رءوس الأموال». وأشارت الوثيقة رقم 5 للجنة المركزية عام 1987 بوضوح أكثر إلى: «أن عددًا من المنظمات أو المؤسسات الاقتصادية التعاونية في قطاع من القرى والأرياف قامت بتأسيس صناديق تعاونية، وفي بعض المناطق الأخرى تم إنشاء شركات استثمار ائتمانية. وتتناسب تلك الأنشطة الائتمانية مع متطلبات إنتاج السلع المتطورة، وتسهم في تجميع رءوس الأموال المعطلة وتخفيف حِدَّة التوتر في البنوك وحل عجز إمدادات تعاونيات التسليف، فينبغي من حيث المبدأ أن تُمنح الإقرار والدعم». وفي نوفمبر عام 1991، طالبت «قرارات» الاجتماع الكامل الثالث للدورة الثالثة عشرة للجنة المركزية للحزب جميع المناطق بالاستمرار في تأسيس صناديق التعاونيات الريفية. وفي عام 1996، تم إجراء عملية تقويم وتطهير للصناديق الريفية، وذلك لمواجهة مشكلة استغلال الصناديق لمسمى طرح الأسهم وضم الودائع بفائدة عالية، ثم استخدام رءوس المال التي جمعتها في منح القروض، وغيرها من الأمور المنافية للوائح والقوانين المالية. والسياسة تفصيليًّا كالآتي: بالنسبة لصناديق المال الريفية التي بدأت الأعمال المصرفية

ولديها كم كبير نسبيًا من أعمال الودائع والقروض، فيتم دمجها في تعاونيات التسليف الريفية المتاحة، أو إنشاء تعاونيات تسليف ريفية أخرى؛ وبالنسبة للصناديق التي لا ترغب في الانضمام إلى تعاونيات التسليف الريفية أو إنشاء أخرى، فمن غير المسموح لها ضم ودائع السكان تحت غطاء طرح الأسهم؛ وفيما يتعلق بالصناديق المالية الريفية التي لا تتوفر فيها شروط التحول لتعاونيات تسليف ريفية، فيجب أن يتم تأسيسها كصناديق مالية حقيقية. وحتى نهاية عام 2000، فإن صناديق التعاونيات الريفية إما أنها اندمجت في التعاونيات المحلية أو تم إغلاقها بمسئولية الحكومات المحلية.

ثانيًا: تنظيم الاقتراض الشعبي. اتبعت الدولة سياستين تجاه الاقتراض الشعبي، الأولى: سياسة القضاء على المؤسسات المالية التي تم تأسيسها بطريقة غير شرعية، والقضاء على أنشطة ضم الأموال بطريقة غير شرعية، أو ضم الإيداعات في شكل مقنّع، بالإضافة إلى تجميع رءوس الأموال بطريقة غير شرعية. كما أنه غير مسموح للمؤسسات المالية أن تقوم بفتح حسابات لمؤسسات مالية وأعمال مصرفية غير شرعية أو عمل تصفيات حسابات أو منح قروض لها، ويتم معاقبة من يخالف ذلك بموجب القانون. ثانيًا: سياسة التنظيم الصارم لأساليب الاقتراض الخاص. فيجب أن يكون مال الدائن من رأسماله الشخصي الذي اكتسبه بطرق شرعية، وممنوع أخذ مال الشخص الدائن وتمريره لمنح قرض آخر. ويتم تحديد الفائدة بين طرفي الاقتراض بالتشاور فيما بينهما، على ألَّا يتعدى معدل الفائدة المتفق عليه 4 أضعاف معدل الفائدة لنفس نوع القرض في نفس الفترة المعلنة من قِبَل بنك الشعب الصيني. ويُنظر إلى القروض التي تخالف ذلك على أنها قروض ذات معدلات فائدة عالية.

ثالثًا: دعم القروض الصغيرة غير الربحية. أولًا السماح تطوير القروض الصغيرة غير الربحية وتشجيعه. بدأ تطبيق نظام القروض الصغيرة في الصين في منتصف التسعينيات. وفي البداية لم يقرّ قطاع الإدارة المالية الحكومي هذا البند من الأعمال المصرفية رسميًا، ولكن بعد التفكير في أهمية السمة غير الربحية للقروض الصغيرة وقدرتها على مساعدة الفقراء، وضرورة القيام بالدعم الاجتماعي للفقراء، تم السعي لهذا العمل المصرفي على الدوام، وقام القطاع بإدراج «استعراض طرق العمل الفعالة في تقسيم التمويل على أساس الأسرة لمساعدة الفقراء كطريقة تعميم القروض الصغيرة» في «قرارات الاجتماع

الكامل الثالث للدورة الخامسة عشرة للجنة المركزية للحزب في 1998 فيما يتعلق بعدد من القضايا الكبرى في الأعمال الزراعية والريفية». ثانيًا الدفع بتعاونيات التسليف للقيام بأعمال القروض الصغيرة. وفي يوليو 1999، صمم بنك الشعب الصيني «وثيقة القرض الواحد لكل أسرة» كنمط إداري للقروض الصغيرة بدون ضمان، الخاصة بالأسر الريفية، وتصميم أسلوب «التدقيق والإقرار مرة واحدة، ومنح القرض على قدر الحاجة، والتحكم في المتبقي من الميزانية، والاستخدام التداولي» كطريقة للعمل. وفي يناير 2001، اتخذ بنك الشعب الصيني تقنيات لإدارة المخاطر، قائمة على «الضمان المشترك من أكثر من مزارع أو تاجر معًا، وإيداع المال في الوقت المحدد، وإعادة المال على فترات متقطعة»، وتطبيق تلك التقنيات على القروض الصغيرة، ومبدئيًا لا يمكن أن تتعدى قيمة القرض في المرة الواحدة متوسط الدخل السنوي للأسرة الريفية، ولا يزيد تحديد مهلة القرض على أكثر من عام. ولكي يقود بنك الشعب الصيني تعاونيات التسليف للقيام بهذا العمل، قام بمنح معدل فائدة سنوية بنسبة 2-3% على اعتمادات القروض الثانوية لدعم الريف، كما طالب البنك تعاونيات التسليف الريفية بمنح المزارعين القروض الثانوية لدعم الريف في شكل القروض الصغيرة بدون ضمانات لاستخدامها في إدارة الأعمال الزراعية. ثالثًا: توجيه أعمال القروض الصغيرة للمدخرات البريدية. فمن أجل تأسيس قنوات ارتداد أموال المدخرات البريدية إلى الريف، وتخفيف ضغوط تسريب الاعتمادات الريفية للخارج، وإنهاء أسلوب تعاونيات التسليف الاحتكاري لسوق القروض، قامت لجنة إدارة ورقابة الأعمال المصرفية التابعة لبنك الصين في ديسمبر 2005 بإجراء تجربة منح المقاطعات الثلاث فوجيان وخوبي وشانشي سلطة القيام بأعمال قروض الرهن الصغيرة بضمان المدخرات البريدية التي لها سندات ودائع لأجل. وفي ديسمبر 2006 منح مجلس الدولة بنك المدخرات البريدية سلطة توسيع نطاق القروض الصغيرة ليشمل نطاقها الدولة بأكملها.

(3) سياسات التمويل الريفي ذات النزعة السوقية:

أولًا: تخفيف الرقابة على أسعار الفائدة. لطالما قامت المؤسسات المالية النظامية الريفية في الدولة بالبحث في الإصلاح المرتبط بتخفيف الرقابة على معدلات الفائدة. ومن ثم فقد كان نطاق تعويم معدلات فوائد القروض للمؤسسات المالية في المناطق الريفية أكبر من

المؤسسـات الماليـة الأخـرى. وفي ينايـر 2004، رفـع بنـك الشـعب الصينـي الحـد الأقـصى لتعويـم معـدلات فوائـد القـروض في تعاونيـات التسـليف الريفيـة مـن 1.5 ضعـف قيمـة معـدل الفائـدة المعياريـة إلى ضعفـين. وفي نوفمـبر 2004، تـم رفـع الحـد الأقـصى لتعويـم معـدلات فوائـد القـروض في تعاونيـات التسـليف في الأريـاف والمـدن إلى قيمـة 2.3 ضعـف قيمـة معـدل الفائـدة المعياريـة. وظلـت قيمـة الحـد الأدنى 0.9 ضعـف معـدل الفائـدة المعياريـة.

ثانيًا: التيسير في شروط المؤسسات المالية للمناطق الريفية. في ديسمبر 2006، اتخذت لجنة إدارة ورقابة الأعمال المصرفية الصينية قرارًا بتجربة تيسير شروط القبول للمؤسسات المالية بالمناطق الريفية في ست مقاطعات صينية شملت: سيتشوان، منغوليا الداخلية، جي لين، قوي جوو، قانسو وشينغهاي. وفي 1 /3/ 2007، بدأ عمل كلٍ من بنك إي لونغ خوي مين القروي بمقاطعة سيتشوان، وهو أول بنك قروي، وشركة إي لونغ خوي مين المحدودة للقروض. حيث إن تأسيس البنوك القروية وشركات القروض وتعاونيات رأس المال المشترك الريفية في الريف كان خير دليل على الانفتاح الكامل للسوق المالي الريفي، كما ساعد في تحسين الخدمات المصرفية في المناطق الريفية.

ثالثًا: تطوير مؤسسات القروض الصغيرة الشعبية ذات السمة التجارية. اختار البنك المركزي الصيني في 2005 كلًّا من مدينة بينغ ياو بمقاطعة شانشي، ومدينة جيانغ كو بمقاطعة قوي جوو، ومدينة قوانغ يوان بمقاطعة سيتشوان، ومدينة إي إردوسه بمنغوليا الداخلية ومدينة خوشيان بمقاطعة شنشي لبدء العمل التجريبي لمؤسسات القروض الصغيرة ذات السمة التجارية. وفي 27 /12/ 2005، تم الموافقة على تأسيس شركتي جين يوان تاي وري شينغ لونغ على تصريح بمدينة ياو شيان كشركات قروض صغيرة تجارية باستثمارات خاصة. وفي عام 2006، تم تأسيس 5 شركات أخرى للقروض الصغيرة بمقاطعات سيتشوان وقوي جوو وشانشي. وبلغ أعلى معدل فائدة في هذه الشركات أربعة أضعاف معدل الفائدة الأساسي ببنك الشعب.

(4) إصلاح المؤسسات المالية النظامية في الريف الصيني:

تشمل المؤسسات المالية النظامية في الريف الصيني تعاونيات التسليف والبنك الزراعي الصيني وبنك التنمية الزراعي الصيني.

وقد حقق إصلاح المؤسسات المالية النظامية الريفية تقدمًا في أربعة جوانب شملت: أولًا، التحول من الدعم الخالص لإنتاج الحبوب الغذائية فقط إلى دعم التطوير الكامل للزراعة واستزراع الغابات وتربية الحيوانات وأعمال الإنتاج الثانوية والاستزراع السمكي. فمنذ عام 1978، ومن أجل دعم تنسيق بنية الزراعة، قام البنك الزراعي الصيني في ظل مظاهر عدم تخفيف إنتاج الحبوب بتقديم دعم كبير جدًّا في مجال القروض لتطوير أنواع متعددة من الأعمال في الريف. ثانيًا، التحول من الاعتماد بشكل أساسي على الشكل الجماعي للطرف المقترض إلى الاعتماد على الأسر الريفية. وفي نهاية عام 1986 منح البنك الزراعي الصيني وتعاونيات التسليف قروضًا زراعية بقيمة 53 مليارًا و700 مليون يوان، من ضمنها نسبة تتعدى 60% هي قروض ممنوحة للأسر الريفية. ثالثًا، دعم تطوير المشاريع القروية. بالنسبة لميزان قروض المشاريع القروية الممنوحة من البنك الزراعي وتعاونيات التسليف، ارتفعت من أقل من 3 مليارات و300 مليون يوان في أواخر عام 1978 لتصل إلى 84 مليارًا و700 مليون يوان عام 1988. رابعًا، دعم تداول السلع الريفية. حيث زاد رصيد القروض التجارية الممنوحة من البنك الزراعي من أكثر من 26 مليار يوان عام 1978 ليصل إلى ما يزيد على 230 مليار يوان في أواخر عام1990.

أولًا: إصلاح البنك الزراعي الصيني. ففي عام 1978، كان البنك الزراعي هو القطاع الحكومي المسئول عن الاعتمادات المالية الريفية، أي بمثابة مكتب تابع لمجلس الدولة، في حين كانت هناك مؤسسات مالية لا تزال تابعة للحكومات المحلية. وفي عام 1984 تحرر البنك الزراعي من تبعية التنظيم الحكومي وأصبح مؤسسة تابعة مباشرة لمجلس الدولة، ولكنه ظل يدير أمور بناء أجهزة تعاونيات التسليف وتعيين الموظفين وفصلهم وأمور مصروفات وإيرادات القروض، على أساس السلطات الممنوحة له من الحكومة. وبدأ البنك الزراعي القيام بعملية الإصلاح المؤسسي، حيث قام البنك أولًا بإصلاح النظام الإداري للقروض الذي ينص على»تسليم الإيداعات للمقر الرئيس وإقرار القروض من المقر الرئيس». وفي عام 1980، طبق البنك الزراعي الصيني سياسة تعهدات الأعمال القائمة على ربط الإيداعات بالقروض. أما بالنسبة لنطاق عقود تعهدات الأعمال المقتصر على جماعات الفوالق الإنتاجية للكومونات الشعبية والإيداعات والقروض الفردية، فيسمى بـ»تعهدات الأعمال الصغيرة». وفي عام 1981، تم توسيع نطاق عقود تعهدات الأعمال ليضم كافة أعمال القروض، وسميت بـ»تعهدات الأعمال الكبيرة». وفي عام 1983 ومن

أجل الاستفادة بأكبر قدر من الدور التحفيزي لكثرة الإيداعات والاقتراض، تم استبدال نظام «تعهد واحد سنويًّا» إلى «التعهد الثابت لمدة ثلاث سنوات» وهو نظام تعهدات الأعمال الكبيرة الذي لم يتغير. ثانيًا، تطبيق نظام الاحتفاظ الجزئي بالأرباح والمسئولية الإدارية للأعمال. ففي عام 1983 أنهى البنك الزراعي الصيني النظام المالي «لوحدة تسليم الإيرادات وإقرار المدفوعات»، وطبَّق نظام الاحتفاظ الجزئي بالأرباح من أجل شحذ نشاط العمل في الأجهزة الفرعية بجميع مستوياتها. ثالثًا، تطبيق نظام المسئولية الإدارية لرءوس الأموال القائم على «الخطة الموحدة والإدارة متعددة المستويات والقروض والإيداعات الفعلية والعمل المستقل». وتعديل ضبط رءوس الأموال من الطريقة الرأسية إلى دمج الطريقة الأفقية والرأسية معًا. رابعًا، المبادرة الأولى بتطبيق نظام التعاقدية في النظام المالي الحكومي. وكانت الطريقة المحددة للدفع بتطبيق هذا البند من الإصلاح عام 1988هي تعهد البنك الزراعي الصيني للدولة بتسليم فوائد ضرائب بقيمة 2 مليار و450 مليون يوان، والجزء الفائض يتم تقسيمه حسب نسبة واحد للمالية الحكومية إلى تسعة للبنك الزراعي. وطبقًا لطلبات الحكومة يقوم البنك الزراعي بتسليم احتياطي الودائع، وصندوق جمع الأموال الموحد، وشراء السندات المالية وسندات البناء المقررة من قبل الدولة، وتنفيذ برنامج القروض التوجيهي، والانتهاء من الوصول للأهداف المتعلقة بمعدل زيادة نمو الودائع، ومعدل استرجاع القروض ومعدل تشغيل رءوس أموال القروض ومعدل التكاليف المجمعة ومعدل خسارة رءوس الأموال... إلى آخره، وبالنسبة لأهداف الخطط التي لم يتم الوصول إليها، فيتم الخصم من رأس المال المحتفظ به لكل هدف على حدة طبقًا لنسبة محددة. ولكي يتحول البنك بذاته إلى بنك تجاري، قام البنك الزراعي الصيني عام 1994 فيما بتعلق بمجال إدارة الأعمال بتغيير نمط «الإدارة ذات المستويات الأربعة (البنك الرئيس- فروع البنك الرئيس- البنك الفرعي المركزي- البنوك الفرعية)، والأعمال على مستوى واحد (البنوك الفرعية)» إلى نمط «إدارة الأعمال على المستويات الأربعة». بالإضافة إلى إنشاء قسم العمليات المصرفية، والقيام بأعمال الإيداع والاقتراض والتسويات لمجموعات المؤسسات الكبرى والكيانات الاتحادية الاقتصادية في جميع أنحاء الدولة. أما بالنسبة لمجال اعتمادات القروض فقام البنك بتطبيق إدارة نسب الأصول والخصومات، وبناء نظام لإدارة مخاطر أصول القروض، وتأسيس لجنة تدقيق وإقرار القروض، وتطبيق نظام فصل تدقيق القروض، وبناء نظام تعويض المخاطر

ونظام سحب احتياطي القروض المشكوك فيها بالقدر الكافي في الوقت المناسب.

ثانيًا: إصلاح تعاونيات التسليف الريفية. يدور إصلاح تعاونيات التسليف الريفية حول بدء استعادة خاصية التمويل التعاوني، ويمكن تقسيم عملية الإصلاح إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: استعادة سمة التمويل التعاوني. ففي بداية التسعينيات، وبعد أن اختارت الصين نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، اتخذت تعاونيات التسليف إجراءات الإصلاح التالية تماشيًا مع تطوير اقتصاد السوق. أولًا، بدء أعمال الأسهم مسددة القيمة وتوسيع رأس المال السهمي. ثانيًا، تطبيق إدارة الإيداعات والقروض الكثيرة وتعويم معدلات الفائدة ونسبة الأصول للخصوم وغيرها من الطرق. ثالثًا، تأسيس مجلس أعضاء الكومونات ومجلس رقابة وتقوية الإدارة الديموقراطية، بالإضافة إلى العمل على تكامل نظام المسئولية الداخلية وآليات إدارة الأعمال، والتخلص من سياسة «العمل المضمون»، وأيضًا العدالة بين العمال والموظفين. رابعًا، تأسيس اتحاد تعاونيات التسليف الريفية على مستوى المحافظات (محافظات بمستوى مدن). على أن يكون اتحاد التعاونيات هو المركز الإداري ومركز رءوس الأموال ومركز التسويات ومركز خدمات الاستعلام بالنسبة لتعاونيات التسليف الريفية الأخرى. خامسًا، التأسيس الشامل لمختلف الأنظمة، والتنظيم الجيد لأعمال الإدارة. وقد واجهت عملية الإصلاح آنذاك خمس مشكلات رئيسة شملت: أولًا، أن نظام الإدارة كان لا يزال غير متناسق تمامًا، ولم يتشكل بعد النظام الإداري المؤسسي الفعال. ثانيًا، وجود الكثير من الوسائل الإدارية في عملية الإصلاح وقلة الوسائل الاقتصادية والقانونية. ثالثًا، استمرار التحكم في تعاونيات التسليف الريفية من قِبَل البنك الزراعي والتعاونيات ذات المستوى الأعلى، وصعوبة قيام مجلس الإدارة ومجلس الرقابة بأداء المهام المكلفين بها. رابعًا، التطبيق غير الصارم لقانون إدارة القروض، وآليات السيطرة على مخاطر القروض غير السلسة، والعديد من تعاونيات التسليف ظلت عالقة في حالة الخسارة. خامسًا، كما عملت قنوات تصفية الحسابات غير السلسة على تقييد أعمال التعاونيات.

المرحلة الثانية: إصلاح النظام الإداري. أولًا اتخاذ الأسهم مسددة القيمة كأساس لضم أصحاب الأسهم من المزارعين والأسر الفردية العاملين بالصناعة والتجارة والمؤسسات

الجماعيـة القرويـة وتوسـيع رأس المـال السـهمي. ثانيًـا قيـام بنـك الشـعب الصينـي بتأسـيس جهـاز لرقابـة وإدارة التمويـل التعـاوني، وتشـديد الرقابـة والإدارة الماليـة عـلى تعاونيـات التسـليف الريفيـة. ثالثًـا تأسـيس اتحاديـات المـدن وتحقيـق الاتحـاد عـلى مسـتوى أعـلى. رابعًـا بـدء العمـل التجريبـي لإصـلاح تعاونيـات التسـليف الريفيـة. ويشـتمل مضمـون الإصـلاح بشـكل رئيـس عـلى الآتي: (1) تأسـيس اتحاديـات عـلى مسـتوى المقاطعـات، وإعـادة تأسـيس النظـام المؤسـسي للتعاونيـات؛ (2) إذكاء ميـزة الاسـتمرارية الخاصـة بالشـئون الماليـة، لتناسـب تطـور اقتصـاد الريـف بشـكل أفضـل؛ (3) إعـادة تأسـيس التعاونيـات في المناطـق المتطـورة اقتصاديًّـا لتتحـول إلى بنـوك تجاريـة؛ (4) البحـث في نظـم إدارة حقـوق الملكيـة وبنـاءات الإدارة والتنظيـم المناسـب عـلى تعاونيـات التسـليف الريفيـة، بالإضافـة إلى الضوابـط الذاتيـة للتعاونيـات. ويكمـن التقـدم الواضـح للإصـلاح في تلـك المرحلـة فيـما يـلي: التقـدم خطـوة للأمـام وإدخـال طريقـة العمـل بنظـام الأسـهم، وتحويـل تعاونيـات التسـليف الريفيـة في المناطـق المتطـورة اقتصاديًّـا إلى بنـوك تجاريـة ريفيـة، وليـس التراجـع خطـوة للخلـف، واسـتعادة السـمة التعاونيـة مـن جديـد.

المرحلة الثالثة: تجديد النظام الإداري. ففي مايو 2003، وقع الاختيار على مقاطعة جه جيانغ وثماني مقاطعات أخرى للبدء في تجربة الإصلاح على تعاونيات التسليف الريفية التي تعتمد في جوهرها على التكوين الإداري ونظام إدارة حقوق الملكية. وتتضمن الإجراءات المحددة ما يلي: (1) الاختيار الذاتي من بين نظام المساهمة ونظام تعاونيات المساهمة والنظام التعاوني، وغيرها من أشكال حقوق الملكية، ويكون الاختيار بموجب تنويع نظم حقوق المساهمة وتنويع مصادر الاستثمار وعلى حسب الوضع القائم للشخص نفسه. (2) بالنسبة لتعاونيات التسليف الخاسرة، قامت الدولة بدعم الفوائد المدفوعة على مدخرات التحصين ضد التضخم وغيرها، وتطبيق الإعفاء المؤقت من الضرائب، وتقليل الضرائب للنصف بالنسبة للمشاريع المستحقة للضرائب في تعاونيات التسليف الموجودة غرب الصين وغيرها من التعاونيات الخاضعة للتجريب، وتطبيق السياسة الضريبية بدفع 3% ضريبة مبيعات، وتقديم الدعم لرءوس أموال تعاونيات التسليف في المناطق الخاضعة لتجربة الإصلاح حسب القروض الفرعية المخصصة وطرح البنك المركزي للسندات، وتطبيق سياسات مرنة بشأن معدلات الفوائد في المناطق التي تنشط فيها حركة القروض الخاصة. وفي عام 2004، امتد إصلاح تعاونيات التسليف الريفية ليصل إلى

خاي نان والتبت وغيرها من المناطق الأخرى على مستوى البلاد.

ويكمن التقدم في إصلاح تعاونيات التسليف الريفية فيما يلي: تعويض تكاليف إصلاح تعاونيات التسليف، والتخلص من الأعباء القديمة. وإضافة أسهم الاستثمار، وتدعيم رأس المال، وبيان حقوق الملكية، ورفع قدرة التعاونيات على التصدي للمخاطر المحتملة، وكل ذلك من خلال إصلاح حقوق المساهمة. بالإضافة إلى تأسيس اتحاديات التعاونيات على مستوى المقاطعات. وبالنسبة للمشاكل التي ما تزال في حاجة إلى حلها فهي كالتالي: مشكلة التركيز الزائد على المصالح، وسيطرة مديري العمل داخل المؤسسة، ومشاكل آليات التقييد والتحفيز المتبعة في القطاع الإداري للتعاونيات، مشكلة اتحاديات تعاونيات التسليف التي لا تُنفِّذ التدخل الإداري أو جمع الرسوم الإدارية.

ثالثًا: إصلاح بنك التنمية الزراعي الصيني. كان بنك التنمية الزراعية الصيني الذي تم تأسيسه عام 1994 عبارة عن مؤسسة مالية تابعة مباشرة لمجلس الدولة، وكان يطبَّق عليه نظام الإدارة بالقيادة المباشرة. ومهمته الرئيسة القيام بالأعمال المصرفية العامة المرتبطة بالزراعة ودفع الاعتمادات المالية لدعم الزراعة. وتأتي المصادر الرئيسة لرأسمال البنك من السندات المالية التي يتم طرحها للمؤسسات المالية، ورءوس الأموال النقدية لدعم الزراعة، وإيداعات المؤسسات التي تستخدم القروض العامة المرتبطة بالزراعة. كما يطبق بنك التنمية الزراعية الصيني طريقة المحاسبة المستقلة وإدارة الأعمال بطريقة ذاتية ومتعادلة وتنظيمية، ويقوم بنك الشعب الصيني بالتوجيه والرقابة على أعمال ومهام بنك التنمية الزراعية الصيني، ويباشر بنك التنمية الزراعية بشكل رئيس أعمال القروض المعتمدة من مجلس الدولة وينظمها بنك الشعب الصيني، ويتم الخصم من سنداتها بتنظيم من وزارة المالية وذلك كقروض الدولة المخصصة لأعمال التخزين والتسويق والجملة للمنتجات الريفية الثانوية المهمة من الحبوب والقطن والزيوت والسكر... إلى آخره من تلك المنتجات، كما يمنح البنك قروض المهمات العامة كقروض مشاريع تصنيع الحبوب والزيوت والقطن والقنب، بالإضافة إلى قروض تنمية الزراعة الشاملة وقروض تأسيس بنية تحتية صغيرة وأعمال التعديلات التقنية، كما يدفع البنك الاعتمادات المالية لدعم الريف التي تحددها الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات، بالإضافة إلى طرح السندات المالية... إلى آخره من الأعمال. وفي العامين الأخيرين، أضاف بنك التنمية الزراعية

الصيني شكلًا من أشكال التأمين، وهو وكيل التأمين، وبدأ القيام بأعمال قروض بذور النباتات الزيتية والحبوب وأعمال قروض المشاريع الصغيرة، كما عمل البنك على تكامل مجلس تدقيق القروض... إلى آخره من آليات فحص ومناقشة وإجازة القروض، وشكَّل نظام تدقيق حسابات للقطاع الداخلي في البنك يتميز بالاستقلالية والفعالية ومضمون، وبدأ العمل التجريبي لنظام تعيين المشرفين على الأعمال الحسابية، بالإضافة إلى توسيع نطاق العمل المستقل، وتوسيع نطاق الأعمال التجارية بالتحمل الذاتي للأخطار الناتجة، وذلك في ظل عمل القروض التي تصدر بأوامر مباشرة من الحكومة.

(5) العمليات المصرفية الريفية غير النظامية في الصين:

تنقسم العمليات المصرفية الريفية غير النظامية في الصين إلى عمليات مصرفية ريفية غير نظامية تقليدية، وعمليات مصرفية ريفية غير نظامية حديثة.

وتشتمل الأعمال المصرفية الريفية غير النظامية التقليدية على ثلاثة أنواع من الأعمال المصرفية هي الاقتراض الحر، والجمعيات المالية، بالإضافة إلى البنوك الخاصة (الصرافة)، ونظام حامل المال، أما الاقتراض الحر فيشير إلى الاقتراض بين الأقارب والأصحاب والجيران، ويكون بمبالغ قليلة ومهلة استرداد قصيرة، ويمكن تقسيم هذا الاقتراض إلى نوعين: اقتراض شفهي واقتراض بعقد. والجزء الأكبر من تلك القروض تكون غير ربحية، ويكون استخدامها الرئيس من أجل نفقات المعيشة. أما القروض التي لا تكون بين الأقارب والأصحاب فتهدف غالبًا إلى الربح، حيث تكون بمبالغ كبيرة، وتُستخدم بشكل رئيس في القيام بالاستثمارات، وتبلغ قيمة معدل الفائدة لهذه القروض 3-4 أضعاف معدل الفائدة لنفس نوع القروض البنكية، بل وتصل لأعلى من ذلك. وبالنسبة للجمعيات المالية فهي عبارة عن مؤسسات تمويلية مؤقتة، وتقوم على رابط العلاقات بين الأقارب والأصدقاء والجيران، كما تجمع بين المدخرات والقروض بهدف التعاون المتبادل فيما بين مختلف أطرافها. وطبقًا لتقسيمات مُهَل الجمعية المالية فتوجد «الجمعية الشهرية»، و«الجمعية الموسمية»، و«جمعية نصف العام»، و«الجمعية السنوية»، وبالنسبة للتقسيم على أساس الترتيب المحدد لأدوار أعضاء الجمعية في استلام المال توجد «جمعية الأدوار المرتبة»، و«جمعية الأدوار العشوائية»، و«جمعية الأدوار المتعاقبة». أما البنوك الخاصة

(الصرافة) فهي منظمات مالية مؤسسية أو شبه مؤسسية تهدف إلى الربح، والعديد من هذه البنوك الخاصة تطورت من خلال الجمعيات المالية، وتتميز بالتوسع في المدخرات، ونطاق المعاملات الرأسمالية فيها كبير إلى حد ما. وبالنسبة لحامل المال فهو شخص وسيط بين طرفي الدائن والمدين، يتقاضى أجر وساطة من الطرفين بعد إتمام صفقة القرض لقاء الإجراءات وأجر لقاء (نقل) المعلومات.

وتشتمل الأعمال المصرفية الريفية الحديثة غير النظامية على الجمعيات المالية للمدخرات المتبادلة وصناديق المال التعاونية الريفية وشركات الخدمات المالية الريفية.

أولًا: ظهور الأعمال المصرفية الريفية الحديثة غير النظامية. بعد تغيير الأساسات الجزئية في الزراعة، برزت مشكلة: عدم استخدام رءوس الأموال التي أودعتها المنظمات الاقتصادية الجماعية في تعاونيات التسليف لفترات طويلة، في الوقت الذي لا يتمكن فيه المزارعون المحتاجون لرأس المال من الحصول على قروض تعاونيات التسليف. ولحل هذه المشكلة، قامت بعض الأحياء بتقسيم حصص رأس المال على أساس الأسرة (ومن الممكن اقتسام الأرباح حسب حصص المساهمة، دون السماح بسحب الحصة)، ثم تأسيس صناديق مالية تعاونية، وبدأت تجربة تمويل رءوس أموال داخل الأحياء. وحتى عام 1988، بلغت نسب القرى التي تأسست بها صناديق مال تعاونية ريفية داخل المقاطعات الثلاث جيانغ سو وخو بي ولياو نينغ بالترتيب 80%، و40% و28%، وبلغت مبالغ التمويل بناءً على هذه النسب كل على حدة قيمة 800 مليون يوان، و280 مليون يوان، وأخيرًا 260 مليون يوان. ومن ضمن تلك المبالغ بلغ إجمالي ما منحته مقاطعة لياو نينغ للمزارعين والمشاريع القروية مبلغ 250 مليون يوان.

ثانيًا: دور الأعمال المصرفية الريفية غير النظامية. 1. ساعد هذا النوع من الأعمال المصرفية على حل المشكلة طويلة الأمد المتعلقة بفوضوية إدارة رأس المال الجماعي وفشل طريقة استخدامها، وعمل هذا النوع من الأعمال المصرفية على تثبيت ودعم الاقتصاد الجماعي. 2. ساعد على توسيع قنوات تجميع رءوس الأموال، وتخفيف مشاكل العرض والطلب المالي في الريف، والدفع بتطوير الزراعة والريف. 3. عمل على تعميق إصلاح النظام المالي بالريف، والدفع بتشكيل أنماط مالية ريفية حديثة متعددة الأشكال والطبقات. 4. عمل على استقرار قروض الفوائد العالية الريفية، والدفع ببدء أعمال دعم الفقراء وزيادة

دخل المزارعين.

ثالثًا: مشاكل الأعمال المصرفية الريفية غير النظامية الحديثة. 1. بروز مشكلة التدخل الإداري. على الرغم من اتباع مؤسسات التمويل في القطاعات الداخلية للأرياف أشكال التعاون السهمي، إلا أن عددًا كبيرًا من المؤسسات الإدارية القروية والبلدية تحولت إلى كيانات تابعة، وأصبح من الصعب أن يمثل استقلالية الأعضاء أو حقوقهم بشكل كامل. 2. ضيق نطاق إدارة الأعمال، الأمر الذي قيّد فرص البحث المالي عن أرباح أعلى، بالإضافة إلى قلة مصادر رءوس الأموال، وضعف المقدرة على تجميعها. وبالنسبة لتقسيم الأرباح فيتبع «نظام 2 إلى 8»، أي 80% من الأرباح يتم إرجاعها لملاك رءوس الأموال، و20% يتم تقسيمها حسب نسبة معينة ما بين مصروفات الأعمال اليومية، والاعتمادات الترفيهية، وصندوق نقد التأمين ضد المخاطر، وصناديق النقد التنموية، ومحدودة جدًّا الأموال التي يتم استخدامها فعليًّا في تطوير التجارة. 3. مشكلة افتقار تشغيل رءوس الأموال إلى القوانين واللوائح اللازمة.

(6) حجم سوق المال الريفي:

أولًا: حجم سوق المال النظامي. في نهاية عام 2005، بلغ إجمالي أصول المؤسسات المالية النظامية الريفية على مستوى الصين 372 مليارًا و600 مليون يوان، ويتضمن هذا المبلغ 220 مليارًا و800 مليون يوان قيمة القروض (بنسبة 10. 9% من رصيد القروض في جميع المؤسسات المالية) حيث ارتفعت قيمة إجمالي الأصول في ذلك العام عن نهاية عام 2002 بما يبلغ 807 مليارات يوان، بنسبة زيادة 57.9%، وبلغ إجمالي الخصوم 3555300 مليون يوان، ويتضمن هذا المبلغ 3262600 مليون يوان قيمة القروض (لتحتل بذلك نسبة 10.8% من قيمة الإيداعات في جميع المؤسسات المالية) حيث ارتفعت قيمة إجمالي الخصوم في ذلك العام عن نهاية عام 2002 بمبلغ 1275100 مليون يوان، بزيادة قدرها 64.2%. وبلغت أرباح الملّاك 165300 مليون يوان، أي ارتفعت عن أرباح نهاية عام 2002 بقيمة 192700 مليون يوان. وبلغ إجمالي القروض الثانوية لدعم الريف الممنوحة من بنك الشعب الصيني 102 مليار و240 مليون يوان، وبلغ الرصيد الختامي 59 مليارًا و700 مليون يوان، وتعدت قروض أسر المزارعين نسبة90%. وبالنسبة لقيمة

رصيد القروض الزراعية لهيئات التمويل التعاوني الريفية في جميع أنحاء الدولة (بما فيها تعاونيات التسليف الريفية والبنوك التجارية الريفية والبنوك التعاونية الريفية) فقد بلغت 1007100 مليون يوان، أي زادت بمبلغ قدره 449200 مليون يوان عن عام 2002، وارتفعت قيمة رصيد القروض تلك بنسبة 80.5%، وارتفعت أيضًا عن متوسط الزيادة لرصيد القروض بكل أنواعها في الفترة نفسها بقيمة 22.6%. ومن بين تلك القيمة تحتل قروض الأسر الريفية 798300 مليون يوان، قدمت الدعم لأكثر من 71000 ألف أسرة ريفية. وتمكّن حوالي 60% من الأسر الريفية التي تقدمت بطلبات قروض من الحصول على قروض. وبإضافة الأسر الريفية التي اقترضت سلفًا وليس لديها رصيد قروض مؤقتًا، يكون قروض الأسر الريفية التي تغطيها تعاونيات التسليف الريفية كبيرًا للغاية. ويعد حجم القروض الميسرة لدعم الفقراء صغيرًا بعض الشيء. فطبقًا لإحصائيات البنك الزراعي الصيني، بلغ رصيد القروض الصغيرة لدعم فقراء أسر الفلاحين في يوليو 2004 ما قيمته 38 مليارًا و100 مليون يوان، وقد شملت تلك القروض 11 مليون و750 ألف أسرة.

وارتفعت حصة القروض الزراعية من 497 مليار يوان عام 1994 إلى 2105500 مليون يوان عام 2004، أي زادت بنسبة 4.4 ضعف، من بينها بلغت أرصدة القروض كرصيد القروض متوسطة وقصيرة الأجل ورصيد قروض شراء المنتجات الريفية الثانوية كل على حدة: 984300 مليون يوان، 368900 مليون يوان، 652300 مليون يوان، أي احتلت تلك المبالغ من حجم أرصدة القروض الزراعية كل على حدة نسب: 46.7%، 17.5%، 35.7%. لقد تراوح إجمالي القروض قصيرة الأجل للمؤسسات المالية النظامية بين الارتفاع والانخفاض، بينما ظلت نسبة القروض الزراعية وقروض المشاريع القروية والقروض الخاصة والفردية من إجمالي القروض قصيرة الأجل في زيادة مستمرة.

الجدول 2.3 حصص مختلف القروض الزراعية في المؤسسات المالية في الصين، وحدة القياس: 100 مليون

العام	قروض زراعية (1)	قروض شراء المنتجات الريفية الثانوية (2)	قروض زراعية أخرى (3)	قروض زراعية قصيرة الأجل (4)	قروض زراعية متوسطة وطويلة الأجل (5)
1990	3559.66	2315.57	1244.09	-	-
1991	4535.40	2973.03	1562.37	-	-
1992	5178.41	3191.26	1987.15	-	-
1993	5961.28	3563.94	2397.34	-	-
1994	4969.87	3826.02	1143.85	1143.85	-
1995	6989.85	5445.06	1544.79	1544.79	-
1996	8789.89	6870.77	1919.12	1919.12	-
1997	13042.91	8501.74	4541.17	3314.64	1226.53
1998	13645.15	7657.22	5987.94	4444.24	1543.70
1999	15158.92	8349.43	6809.49	4792.39	2017.10
2000	15510.82	8064.33	7446.49	4888.99	2557.50
2001	16642.44	7984.23	8658.21	5711.48	2946.73
2002	17981.54	7818.19	10163.35	6884.58	3278.77
2003	19250.68	7282.86	11967.82	8411.35	3556.47
2004	21054.96	7523.16	13531.79	9843.11	3688.68

ملاحظة (1) = (2) + (3)، (3) = (4) + (5)

ثانيًا: حجم سوق المال غير النظامي بالريف الصيني: ارتفع نصيب الفرد من القروض الشعبية الريفية في الصين من 25. 40 يوان عام 1984 إلى 56. 64 يوان عام 1990، بمعدل زيادة سنوية بلغت 14.3%. وبلغ حجم القروض الخاصة بالأسر الريفية في الصين حوالي 50 -70 مليار يوان، ليحتل بذلك نسبة كبيرة بين قروض الأسر الريفية. ويرجع السبب في هذا التطور والنجاح الذي حققته القروض غير النظامية في الريف الصيني، إلى صعوبة ملائمة القروض النظامية لحاجة الأسر الريفية. كما أن معدلات الفائدة على القروض الخاصة في مناطق الاقتصاد السلعي المتطورة مرتفعة كثيرًا، على عكس المناطق غير المتقدمة التي ظلت تعتمد بشكل رئيس على قروض بدون فوائد أو بمعدلات فائدة قليلة. وبالنظر لتلك المناطق، نجد أن القروض الخاصة في المناطق المتطورة اقتصاديًّا تُستخدَم بشكل رئيس في أنشطة الأعمال الإنتاجية عالية الربح، ولكن في المناطق المتخلفة اقتصاديًّا تُستخدم القروض الخاصة لتلبية الاحتياجات المعيشية الطارئة والأنشطة الإنتاجية العادية. وفي الفترة 1995- 1999، بلغ إجمالي القروض الممنوحة بالتمويل الخاص حوالي 70% من إجمالي القروض التي اقترضتها الأسر الريفية. وقد توصل كل من جو شوينغ، وصندوق النقد الدولي لتطوير الزراعة وخه قوانغ وين إلى نتائج مشابهة. وقد احتلت قروض الاحتجاجات المعيشية نسبة 47.75% من إجمالي القروض، بينما كانت هناك نسبة 53.29% من قروض الأسر الريفية الخاصة قروضًا حسنة بغير فوائد. وقد واصلت نسب القروض التي تحصل عليها الأسر الريفية من المؤسسات المالية النظامية ارتفاعها مقارنة بنسبة الاقتراض الخاص.

جدول 2-4 مصادر رؤوس أموال قروض الأسر الريفية خلال الفترة 1995- 2005 (%)

	قروض تعاونيات التسليف البنكية	القروض الخاصة	قروض أخرى
1995	24.23	67.5	8.02
1996	25.42	69.27	5.31
1997	23.94	70.38	5.68
1998	20.65	74.29	5.06
1999	24.43	69.41	6.16
2000	29.44	68.44	2.12
2001	29.21	68.7	2.09
2002	26.09	71.83	2.08
2003	31.78	63.94	4.28
2004	30.72	62.98	6.3
2005	34.2	58.37	7.43

كما اقترب حجم التمويلات غير النظامية عام 2003 من 800 مليار يوان، ويتميز التمويل الخاص بأربع سمات تتمثل في: أولًا، أن نشاط التمويل يكون شبه علني. ثانيًا، غياب ظاهرة المخالفات بشكل كبير. ثالثًا، زيادة حجم التمويل الإنتاجي. رابعًا، الارتفاع الواضح في معدلات الفائدة.

(7) التقييم الشامل لعملية إصلاح وتطوير التمويل الريفي:

منذ إصلاح التمويل الريفي في الصين، تناسب هذا الإصلاح مع متطلبات تعميق عملية التمويل، وتناسب مع التغير النمطي للنظام الاقتصادي المتبع في البلاد، وتناسب أيضًا مع متطلبات مئات ملايين من المزارعين فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي وتحسين المعيشة.

تماشيًا مع الفصل بين التمويل التعاوني والتمويل التجاري، والتمويل العام والتمويل

التجـاري، وتخفيـف الرقابـة عـلى معـدلات الفائـدة، وتسـهيل شروط القبـول في المؤسسـات الماليـة الريفيـة، والابتـكار المسـتمر في المؤسسـات الماليـة الريفيـة وأدوات المـال والمنتجـات الماليـة، ومـا أقرتـه الحكومـة مـن اتفاقيـات تقسـيم وتنظيـم الأعـمال الخاصـة التمويـلات التعاونيـة والتمويـلات التجاريـة والتمويـلات العامـة، فـإن هنـاك تطـورًا تدريجيًـا فيـما يتعلـق بتأسـيس أنظمـة الماليـة تتميـز بالاسـتثمارات المتنوعـة والشـاملة والمرنـة والتـي تتمتـع بخدمـات عاليـة.

وزادت الخدمات المالية التي يحصل عليها المزارعون الصينون بشكل كبير جدًّا، كما حدث توسع في المساحة التي تغطيها تلك الخدمات المالية الريفية. ولكن جزءًا كبيرًا من رءوس أموال هذه القروض عجزت فعليًّا عن قيامها بدورها في دعم الريف. ولحل هذه المشاكل بأقصى سرعة، فإنه يجب المضي في تعميق الإصلاح في مجالات التمويل الريفي، وزيادة الإصلاح المالي بشكل أكبر.

ثالثًا: إصلاح نظام ملكية الأراضي الزراعية:

كانت الصين قبل الإصلاح والانفتاح تطبق نظام الملكية الجماعية للأراضي، القائم على «مستويات الملكية الثلاثة، واعتماد الفرق الإنتاجية كأساس». وتشير مستويات الملكية الثلاثة إلى أن جزءًا من الأراضي الزراعية داخل نطاق الكومونة الشعبية تخضع ملكيتها للكومونة الشعبية، وجزءًا يخضع لملكية الفيلق الإنتاجي والجزء الثالث يخضع لملكية الفرق الإنتاجية؛ بينما تشير مقولة «الفرقة الإنتاجية كأساس» إلى أن الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية يخضع لملكية الفرق الإنتاجية، وتتولى الفرق الإنتاجية الرقابة عليها وإدارتها واستغلالها، في حين يكون هناك جزء صغير منها خاضعًا لملكية الكومونات والفوالق الإنتاجية، حيث تتولى الكومونات والفوالق الرقابة عليها وإدارتها واستغلالها.

1. تطور إصلاح نظام ملكية الأراضي الزراعية:

(1) دفع الإصلاح الذي يقضي بمنح المزارعين حق التعاقد على الأراضي وإدارتها:

حتى نهاية عام 1983، بلغت نسبة الفوالق الإنتاجية التي طبقت تحديد الحصص الإنتاجية على أساس الأسرة على مستوى البلاد 99.5%، من بينها 97.8% من الفوالق الإنتاجية كانت تطبق تحديد حصص العمل على أساس الأسرة. ومع التغيرات التي طرأت على إدارة العمل الإنتاجي الزراعي، تحول المصدر الرئيس لدخل المزارعين من الجماعية إلى الأسرة.

(2) اعتماد سياسة حماية حقوق المزارعين في التعاقد على الأراضي وإدارتها:

بعد نجاح نظام التعاقد وفق الأسرة، اتخذت الدولة سلسلة من الإجراءات لحماية حقوق المزارعين في التعاقد على الأراضي وإدارتها. أولًا: مد مهلة التعاقد على الأراضي، فقبل نهاية الدورة الأولى من مدة التعاقد علي الأراضي، أعلنت الحكومة المركزية مد فترة التعاقد على تلك الأراضي 30 عامًا أخرى. كما بدأت تطول مدد تعاقد المزارعين على الأراضي. ثانيًا:

إصدار شهادات التعاقد على الأراضي وإدارتها للمزارعين، وذلك للحد من قيام منظمات الاقتصاد الجماعي بإجراء تعديلات على الأراضي وفق رؤيتها الخاصة. وكلما كانت إجراءات تعديلات الأراضي أكثر صرامة، كانت حقوق المزارعين في التعاقد على الأراضي وإدارتها أكثر استقرارًا. ثالثًا: إلغاء الخطط الزراعية لزراعة المحاصيل، واكتمال حقوق المزارعين فيما يتعلق بالإنتاج وإدارة الأراضي. رابعًا: ضمان حقوق ومصالح المزارعين في نقل (حق استخدام) الأراضي الزراعية، حيث يكون من حق الأسرة المزارعة خلال فترة التعاقد أن تقرر بنفسها وطبقًا للقانون ما إذا كانت ستنقل حق استخدام الأراضي المُتعاقَد عليها وطريقة النقل. ولا يجوز لأي منظمة أو شخص أن يجبر الأسرة المزارعة على نقل حق استخدام الأرض، كما لا يجوز الوقوف أمام هذه الأسر فيما يتعلق بنقل الأرض طبقًا للقانون. في حين تشهد حقوق التعاقد على الأراضي وإدارتها التوجه إلى نمط السوق. خامسًا: ولمواجهة الأقاويل التي تحرف مضمون السياسة الثابتة للتعاقد على الأراضي الذي ينص على مدة تعاقد 30 عامًا، تم طرح سياسة «زيادة الأشخاص وليس زيادة الأراضي، وتقليل الأشخاص وليس تقليل الأراضي»؛ وذلك لتقييد ما تقوم به الكوادر الريفية من تغيير الأراضي المُتعاقد عليها حسب رغباتهم الشخصية.

(3) إكمال القانون الخاص بضمان حقوق المزارعين في التعاقد على الأراضي وإدارتها:

في البداية، لم تكن المهلة الخاصة بحق التعاقد على وإدارة الأراضي موحدة، ولم يكن هناك وضوح في الحقوق والواجبات المعنية، وهو ما كان السبب الرئيس في وقوع الكثير من النزاعات حول الأراضي. وفيما يتعلق بهذه القضايا، حدد «قانون إدارة الأراضي» الذي أعادت الدولة صياغته في عام 1998، أن «حق التعاقد على وإدارة الأراضي يتمتع بحماية القانون». كما أرسى «قانون التعاقد على الأراضي بالريف» الذي تم تطبيقه في 1 مارس 2003 معايير صارمة بشأن تعديلات الأراضي، وحقوق وواجبات التعاقد على الأراضي، ونقل حق استغلال الأرض بالتعاقد، ومهلة التعاقد، وغيرها من الأمور، وجعل القانون حق إدارة الأرض بالتعاقد حقًّا قانونيًّا يخضع للإدارة المباشرة من قِبَل المزارعين. وأقر بإيضاح «قانون حق الملكية» الذي بدأ تطبيقه في 1 نوفمبر عام 2007 خاصية حق الانتفاع المرتبطة بحق التعاقد على وإدارة الأراضي. وبغض النظر عما إذا كان الحصول على حق إدارة الأرض قد تم من خلال التعاقد الأسري أو من خلال المزايدات والمناقصات أو

المزادات أو المشاورات العلنية... إلى آخره من طرق الحصول على حق إدارة الأرض بالتعاقد، وسواء كان حق الإدارة بالتعاقد من خلال تطبيق الجماعات نظام الإدارة بالتعاقد على الأراضي الزراعية المملوكة لها أو تواجد من خلال تطبيق الدولة نظام الإدارة بالتعاقد على الأراضي الزراعية المملوكة لها عن طريق منظمات الاقتصاد الجماعي، فجميع مستخدمي تلك الأراضي يتمتعون بحق الانتفاع الذي يتمتع بدوره بحماية القانون. ووصولاً إلى تلك المرحلة، ارتقى مستوى حق التعاقد على وإدارة الأراضي إلى حقوق الملكية التي يضمنها «قانون حق الانتفاع».

2. تنمية سوق الأراضي الريفية:

في بداية الإصلاح، وفي ذات الوقت الذي مُنِحَ فيه المزارعون حق التعاقد على وإدارة الأراضي، تم السماح للمزارعين بنقل هذا الحق إلى الغير. ولكن نظرًا لأن تنقلات القوى العاملة الريفية بطيئة، فقد كانت معدلات نقل الأراضي من طرف لآخر منخفضة جدًّا. وحتى نهاية عام 1984، بلغت نسبة الأسر الريفية التي نقلت حق الإدارة لجزء من أراضيها 2.7% من إجمالي الأسر المتعاقدة على أراضي، وبلغت نسبة الأراضي الزراعية التي تم نقل حق إدارتها 0.7% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية المُتعاقَد عليها. وقد أظهر فحص عشوائي تم في 1993، أنه في عام 1992 كان هناك 4 ملايين و733 ألف أسرة ريفية متعاقدة قامت بنقل حق التعاقد، بإجمالي مساحة أراضي بلغت 11 مليونًا و610 آلاف مو من الأراضي المتنازَل عنها، أي ما يمثل نسبة 2.3% من إجمالي الأسر الريفية المتعاقدة على الأراضي، ونسبة 2.9% من المساحة الإجمالية للأراضي المُتعاقَد عليها. (جانغ خونغ يو، 2002). ومع زيادة سرعة انتقال الأيدي العاملة الريفية إلى المدن والصناعات غير الزراعية، ارتفع تدريجيًّا معدل نقل حقوق إدارة الأرض الزراعية بالتعاقد. وخلال السنوات الأخيرة، نجد أن حجم حركة نقل الأراضي الزراعية في الصين يشهد تقدمًا بخطى ثابتة. ففي عام 2008، تجاوزت مساحة الأراضي المتعاقد عليها في الأرياف والتي تم نقل إدارتها مساحة 100 مليون مو، وفي عام 2012 بلغت المساحة 270مليون مو، بنسبة 21.5% من إجمالي الأراضي المُتعاقد عليها. وفي عام 2013 بلغت مساحة الأراضي التي تم نقل إدارتها 340 مليون مو، أي وصل حجم الأراضي المنقولة

بالتناسب مع السنين السابقة 26%؛ وحتى نهاية شهر يونيو عام 2014، بلغت مساحة الأراضي التي نقل إدارتها على مستوى البلاد 380مليون مو، بنسبة 28.8% بالتناسب مع إجمالي مساحات الأراضي الزراعية المُتعاقد عليها في السنوات الأخرى.

الجدول 2.5 التغيرات التي طرأت على نقل مساحات الأراضي المُتعاقد عليها على مستوى البلاد

وحدة القياس: مائة مليون مو، %

	1993	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المساحة	0.12	0.6	1.09	1.51	1.87	2.28	2.78	3.41	3.80
النسبة	2.3	5.2	8.9	12.0	14.6	17.8	21.5	26.0	28.8

وتكمن عملية التنمية الاقتصادية في الانخفاض المستمر لعدد الأسر الريفية التي تعتمد على الزراعة كسبيل العيش. ومع ارتقاء مستوى الهيكل الوظيفي، تخلّت الأسر الريفية التي تزاول الصناعات الزراعية وغير الزراعية عن تكاليف فرص الزراعة، وقد يكون السبب في ذلك انخفاض نسبة دخل الزراعة من إجمالي دخل الأسرة، الأمر الذي يتزايد مع مرور الوقت، أما بالنسبة لدخل الأسر الريفية التي تعمل بشكل أساسي في الزراعة، فيتحدد دخلها بشكل رئيس على أساس إجمالي حجم الأعمال في الأرض الزراعية وليس على أساس الدخل الصافي لمساحة وحدات من الأرض الزراعية، ولذلك فإن قدرة تلك الأسر على دفع إيجار الأرض يمكن أن تزيد أكثر كلما اتسع حجم أعمالها. وتحت تأثير هذين الاتجاهين، كانت هناك حتمية موضوعية لأن تتركز زراعة الأراضي تدريجيًّا في أيدي الأسر الريفية التي تزاول الزراعة بشكل جوهري. وكلما زاد استقرار حق التعاقد على الأراضي، أصبح نقل الأراضي أكثر سهولة، والعكس صحيح. وهذا هو السبب الرئيس للتأكيد على استقرار حقوق التعاقد على الأراضي.

وتكمن فائدة نقل الأراضي الزراعية في الدفع بحجم الأعمال الزراعية بالقدر المناسب، وتنمية الأسر الريفية التي تمارس الزراعة بشكل جوهري، واستغلال ذلك في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي على مستوى البلاد. ويساهم نقل الأراضي في تنسيق وتنظيم الأراضي الزراعية، ومن ثم تقليل مساحة الحقول وتقليل مساحة الأرض التي تحتلها الممرات

في الحقـول، وبدمـج الأمريـن معًـا يمكـن رفـع معـدل اسـتغلال الأرض الزراعيـة بنسـبة 5% تقريبًـا. كـما تسـاعد الإدارة الجماعيـة لـلأرض الزراعيـة عـلى رفـع مكانـة الأسرة الريفيـة في الجـزء الخـاص بالمسـاومة بشـأن مبـادلات السـوق، كـما تحقـق درجـة معينـة مـن تقليـل المصروفـات وزيـادة الدخـل. ومـن خـلال الـدور الـذي تلعبـه حركـة نقـل الأراضي بصـدد تجميـع الأراضي الزراعيـة في أيـدي عـدد كبـير مـن الأسر التـي تهتـم بزراعـة الحبـوب الغذائيـة، فيتمثـل دورهـا في رفـع مسـتوى الدقـة وكفـاءة الاقتصـاد في عمليـة الزراعـة، والقضـاء عـلى خطـر انعـدام الحبـوب الغذائيـة مـع تقليـل تكلفـة إنتاجهـا، ومـع تضـاؤل الـدور الـذي تلعبـه في زيـادة إنتاجيـة الحبـوب. أمـا عـن الـشروط المحـددة لنقـل الأراضي فتتمثـل في التـالي:

أولًا: ملائمة نطاق إدارة الأراضي مع مستوى التنمية الاقتصادية. ومن الممكن أن يتلاءم حجم العمل مع الظروف بشكل أكبر بالاستناد إلى التقدم بانتظام لمستوى أعلى في بنية الصناعات. ويمكن تقدير حجم العمل الزراعي المكافئ من خلال دخل الفرد في الأسر الريفية الجوهرية العاملة في مجال الزراعة، الذي لا يقل عن دخل الفرد في الأسر الريفية التي تزاول الصناعات الزراعية وغير الزراعية.

ثانيًا: تحول الأسر الريفية الجوهرية إلى الركيزة الأساسية في العمل الزراعي. فحالما يصل أو يتخطى الدخل لعدد 3000 أو أقل من سكان الأسر الريفية الجوهرية متوسط دخل سكان المدن والقرى، تتحول تلك الأسر إلى ركيزة العمل الزراعي التي تتحدد على أساسها القدرة التنافسية للزراعة في الدولة، حتى وإن كان لا يزال هناك مئات الملايين من المزارعين الذين يزاولون صناعتين معًا، فإنهم يظلون غير مؤثرين، ويتم حينها اتباع سياسة الدمج مع أولئك المزارعين.

ثالثًا: وجوب أولوية نقل (حق إدارة) الأراضي للمزارع العائلية. فيجب أن تكون الأولوية لتنمية المزارع العائلية القائمة على الأسر الريفية كأساس لها في القطاعات الداخلية، وبخاصة في المجتمعات الريفية قبل تأسيس نظام التأمين الاجتماعي. ويجب إضافة بعض الشروط على شركات الزراعة بصدد نقل الأراضي الزراعية، والحد من ظاهرة إشغال الأراضي الزراعية من قِبَل هؤلاء المستثمرين الناجحين في المجالات غير الزراعية، والتخلص من رءوس الأموال الخارجية التي تشغل الأراضي الزراعية وتقيم عليها أعمالًا غير زراعية.

رابعًا: تنظيم أعمال نقل الأراضي الزراعية. فيجب تشجيع مديري الأعمال الزراعية على توقيع اتفاقيات نقل الأراضي. وخاصة فيما يتعلق بتنسيق وتنظيم الأراضي الزراعية، ينبغي التوصل لاتفاق مفصل مع المتعاقد الأصلي على الأرض، توضَّح فيه الحقوق المتعلقة بهذا الأمر.

خامسًا: الدفع بالتحول لنمط المساهمة في ملكية الأراضي الجماعية. فالصين إحدى الدول القليلة التي تقوم بتطبيق المساهمة في الأراضي؛ ولذلك ينبغي تحديد قياس حق إدارة الأرض الزراعية بالسهم، وتجميع الأراضي الزراعية مرة أخرى من خلال طريقة شراء الأسهم في ظل مقدمة من الإيضاح الجلي لأن حق التعاقد على الأرض يَرجِع للأسرة الريفية، ومن ثم إدارة العمل بشكل موحد من قِبَل شركات مساهمة درجة أولى يتم تشكيلها من خلال الفرق الريفية.

تتمثل مهام الحكومة في مجال نقل الأراضي فيما يلي: الدعوة على الصعيد الجزئي إلى تبادل حق المساهمة في الأراضي الزراعية في القطاع الداخلي لمجتمع المنطقة الواحدة، وعلى الصعيد الكلي العمل على صرامة برامج استعمال الأرض ونظام الإدارة، والقضاء على السلوكيات الانتهازية التي تغتصب الدعم الحكومي للزراعة وغيرها من السلوكيات، والقضاء على سلوكيات بعض التجار الذين يخالفون سياسات استخدام الأرض الزراعية. ونظرًا لأن تكلفة استئجار المشاريع أعلى من متوسط سعر نقل الأرض الزراعية، بالإضافة إلى أن أولوية إرضاء المزارعين الذين نقلوا الأرض عن تعيين العمال، جعل نقل الأراضي يتمتع بفائدة مزدوجة. في حين نجد أن مزاولة المؤسسات للزراعة يميل بوضوح نحو «انعدام الحبوب الغذائية»؛ ولذلك ينبغي توخي الحذر.

3. حجم وأسعار سوق الأراضي الزراعية:

يتم تحديد أسعار نقل الأراضي وفقًا لعملية العرض والطلب. فمن جهة الطرف الذي يتنازل عن الأراضي لنقلها، نجد أنه مع الزيادة المستمرة في تكاليف إدارة الأرض، ومع ارتفاع أجر العمال المزارعين، فإن نسبة المزارعين الراغبين في التنازل عن حق إدارة الأرض في زيادة مستمرة. وعلى الطرف الآخر من وجهة نظر الطرف الراغب في الاستفادة من نقل

الأراضي، فإنـه مـع التطـور في الاعتـماد عـلى الآلات الزراعـة والظهـور الواضـح لثـمار اسـتغلال حجـم الأرض، أصبحـت رغبـة الأسر الريفيـة الكـبرى المتخصصـة في مجـال العمـل بـالأراضي في اتجـاه متزايـد. ومـن خـلال المقارنـة نسـتطيع القـول بأنـه أثنـاء عمليـة تقسـيم المهـام الوظيفيـة الريفيـة زادت رغبـة خـبراء الزراعـة الذيـن ظهـروا في تلـك الأثنـاء لضـم الأراضي المنقولـة؛ لذلـك تميـز ارتفـاع سـعر نقـل الأرض بالصلابـة الثابتـة. وأوضحـت إحـدى الدراسـات المتعلقـة بهـذه القضيـة أن إيجـار نقـل الأرض لـكل مـو بلـغ 293 يـوان عـام 2007، و500 يـوان عـام 2008، و660 يـوان عـام 2012، و880 يـوان عـام 2013.

وفضلًا عن علاقة سعر نقل الأرض بالقوة الإنتاجية للأرض، فالسعر له علاقة أيضًا بموقع الأراضي. فكلما اقتربت الأرض من المدينة، زاد الطلب على نقلها وارتفعت أسعار نقلها. وفي المناطق غير المتطورة اقتصاديًّا، كلما قل الطلب على نقل الأرض، انخفضت أسعار النقل. ويزيد سعر نقل الأرض في المناطق ذات الموقع المتميز عن سعر النقل في المناطق ذات الموقع السيئ نسبيًّا بمعدل 3-4 أضعاف. وبالنسبة للأراضي المتفرقة، فيكون سعر النقل لها منخفضًا نسبيًّا، أما إذا كانت الأرض قطعة مربعة متصلة، فيكون سعر النقل مرتفعًا بعض الشيء. أما الأراضي المستخدمة في زراعة الحبوب، فيكون سعر نقلها منخفضًا نسبيًّا، في مقابل الأراضي المستخدمة في زراعة المحاصيل الاقتصادية، والتي يكون سعر نقلها مرتفعًا نسبيًّا.

4. تأسيس نظام الرقابة على استغلال الأراضي الزراعية ونظام حمايتها:

تعمل الدولة على مدار ما يزيد على 30 عامًا من الناحية القانونية والسياسات المعنية، على تحديد وتنظيم وحماية حقوق ومصالح المزارعين، مثال على ذلك التعاقد على وإدارة الأراضي، وحق الاستخدام الجماعي لأراضي المساكن، ومن جانب آخر أرست الدولة نظامًا راسخًا للوائح الرقابة على استغلال الأراضي، وذلك من خلال نظام إدارة برامج استغلال الأراضي، ونظام الرقابة على استعمال الأرض، ونظام حماية الأراضي الزراعية.

وقـد كان «قانـون إدارة الأراضي» الـذي تـم تفعيلـه في 1 ينايـر عـام 1978 بدايـة الإدارة الموحـدة لـلأراضي في القـرى والمـدن، وقامـت الدولـة بتهيئـة الظـروف المواتيـة مـن أجـل تأسـيس نظـام إحصـائي لـلأراضي، وتأسـيس نظـام فحـص الأرض، ونظـام إدارة برامـج اسـتغلال الأرض، ونظـام الرقابـة عـلى اسـتخدام الأرض، ونظـام حمايـة الأرض، وغيرهـا مـن أنظمـة

إدارة الأراضي الريفيـة. وقـد أقـرَّ «قانـون إدارة الأراضي» الـذي تـم تنقيحـه وتمريـره عـام 1998 ولوائحـه التنفيذيـة نظـام البرنامـج الشـامل لاسـتغلال الأراضي، والمبـادئ الموضوعـة للبرنامـج، ونظـام الفحـص والإقـرار، وحـدود صلاحيـة عمـل التعديـلات، بالإضافـة إلى نظـام الفحـص والإقـرار لخطـة اسـتغلال الأراضي التـي تـم وضعهـا طبقًـا لبرنامـج اسـتعمال الأرض الشـامل. حتـى انتهـت الدولـة مـن وضـع برنامـج اسـتعمال الأرض الشـامل الـذي يشـمل المقاطعـات (مناطـق الحكـم الـذاتي، والبلديـات المركزيـة)، ومـدن مراكـز المقاطعـات، والمـدن الكـبرى، والمحافظـات، والنواحـي (بمسـتوى المـدن) إلى آخـره مـن المسـتويات الإداريـة في البـلاد، وإدراج اسـتغلال الأراضي الريفيـة في إطـار الإدارة المنظمـة.

وفي عام 1998 تم تعديل وإجازة «قانون إدارة الأراضي»، الذي أكد على قيام الدولة بتطبيق نظام الرقابة على استغلال الأراضي. وسيعمل البرنامج الشامل لاستعمال الأراضي على تقسيم الأراضي إلى أراضٍ مخصصة للزراعة، وأراضٍ مخصصة للبناء، وأراضٍ غير مخصصة. ووضع القيود الصارمة على تحويل الأراضي المخصصة للزراعة إلى أراضٍ سكنية، والتحكم في مساحات الأراضي المخصصة للبناء، وتحقيق الحماية للأراضي الزراعية. ولتحويل الأرض المخصصة للزراعة لأراضٍ سكنية، يجب عمل إجراءات الفحص والتمرير المتعلقة بتحويل استخدام الأراضي الزراعية. كما أقر «قانون إدارة الأراضي» بعد تعديله تأسيس نظام حماية الأرض الزراعية الذي يشتمل على نظام التعويض عن إشغال الأرض الزراعية، ونظام حماية الحقول الأساسية. وبالنسبة لمتطلبات نظام التعويض عن إشغال الأرض الزراعية، فبعد إجازة إشغال أراضٍ زراعية لأرض بنيتها غير زراعية، وطبقًا لمبادئ «المساحة الممتلكة، والمساحة المستصلحة»، تقوم الجهة التي شغلت الأرض الزراعية بتحمل مسئولية استصلاح الأراضي الزراعية بما يعادل عدد الأراضي وجودتها، وإن لم تتوافر شروط الاستصلاح أو كانت الأراضي المُستصلحة غير مناسبة، يحب دفع رسوم استصلاح الأراضي الزراعية المقررة في هذا الشأن، والمبلغ المخصص يتم استخدامه في استصلاح أراضٍ زراعية جديدة. وبالنسبة لمتطلبات نظام حماية الحقول الأساسية، فيتم إدراج المناطق الإدارية التي لا تقل نسبة الأراضي الزراعية فيها عن 80% تحت تقسيم مناطق حماية الحقول الأساسية، وتطبيق الإدارة والحماية بشكل أكثر صرامة.

رابعًا، إصلاح آلية نظام الإدارة الزراعية:

1. تقليص نطاق الإدارة، وتنظيم البرامج المعنية:

تعتمد الصين منذ وقت طويل تطوير الإنتاج وتأمين الاكتفاء كأهداف رئيسة لسياستها الزراعية. وبعد أن دخل التطور الزراعي مرحلة جديدة، توسعت السياسة الزراعية لتنتقل من هدف زيادة المنتجات الريفية إلى أهداف زيادة دخول المزارعين، ورفع القدرة الإنتاجية الشاملة للزراعة، وتحسين البيئة الزراعية، ومن ثم رفع جودة المنتجات الريفية وجعل بنية الصناعات الزراعية بنية متميزة. والتوسع بالانتقال من التنسيق الاستراتيجي الزراعي على أساس محلي إلى التنسيق الاستراتيجي الزراعي على أساس شكلي يشمل السوق المحلي والدولي، ونوعي يشمل المصادر المحلية والدولية، والتحول من تأمين دخل المزارع من خلال رفع أسعار المنتجات الريفية لتأمين دخل المزارع من خلال استخدام وتطبيق السياسات الصناعية والضريبية والمالية. وذلك من أجل ملاءمة متطلبات تحول السوق الزراعي بما يتناسب مع نمط السوق والنمط الدولي والنمط المستديم.

فالزراعة صناعة تعتمد بدرجة كبيرة على توفر المصادر وعلى البيئة البيولوجية. وذلك من أجل تشكيل صناعات تتمتع بتفوق إقليمي. ففي المناطق الشرقية وضواحي المدن الكبرى والمتوسطة، تم التوجه لتطوير المنتجات الريفية ذات التقنية العالية والقيمة المضافة المرتفعة، وأخذت تلك المناطق الريادة في تحقيق تحديث الزراعة. أما مناطق وسط الصين، فقد استغلت مميزات إنتاج الحبوب الغذائية على أكمل وجه، وعملت على تميز بنية سلالات بذور الحبوب الغذائية وجودتها، ودفع إدارة الصناعات المعنية. كما زودت المناطق الغربية عملية إرجاع الأرض الزراعية للغابات والمروج، وطورت زراعات ذات طابع خاص، والزراعة الإيكولوجية والزراعة التي تقوم على ترشيد المياه.

تغيير مهام الحكومة وتنسيق العلاقة بين قطاعاتها، وتأسيس نظام زراعي إداري موحد البنية يربط بين مراحل ما قبل الإنتاج ومرحلة الإنتاج وما بعد الإنتاج، وحل مشاكل تشتت المهام، وانقسام المهن، واحتكار القطاعات، وانغلاق المناطق على نفسها، وغيرها من المشكلات. وتأتي الطريقة المحددة لحل تلك المشاكل كالآتي: التخلص من أو تقليل تشويه الإنتاج والأسعار الذي تسببت فيه الحكومة، تعزيز الخدمات الإنتاجية

والاحتياطي الغذائي والدعم المباشر من المنتجين، والتطور الإقليمي المتوازن... إلى آخره من المهام في الجوانب المختلفة، بالإضافة إلى تعزيز قوة الخدمات العامة، وتقليل البيانات غير المتماثلة، والحفاظ على نظام السوق، وإضعاف مهام الحكومة المرتبطة بإدارة أمور المزارعين، وتقوية المهام الإدارية المرتبطة بالتجارة الزراعية والأمن الغذائي والتطور الزراعي المستدام، وإضعاف مهام الحكومة التي تتدخل في الإنتاج والتجارة، وتقوية ما تقدمه الحكومة للزراعة من حماية ودعم وخدمات شاملة.

دفع التجارب في مجال الإصلاح الزراعي. أولًا، اختيار المهن الرئيسة كتجارب للإصلاح الزراعي. فمثلًا تأسيس نظام للأطباء البيطريين الرسميين، وتثبيت نظام خاص بهم بشأن الوقاية والعلاج، وفصل مهام التطبيق الإداري للقانون بشأن مراكز تربية الحيوانات والطب البيطري عن مهام الخدمات، وفصل مسئولي تنفيذ القانون عن مسئولي تقديم الخدمات. ثانيًا، اختيار المنتجات الرئيسة لإجراء تجارب الإصلاح. فمثلًا القطن من منطقة شينج يانغ، وفول الصويا من مقاطعة خي لونغ جيانغ، وصناعة السكر في مقاطعة قوانغ شي، والصناعات السمكية في مناطق المقاطعات الساحلية... إلى آخره مما سيخضع لتجربة الإصلاح. ثالثًا، اختيار المهمات الرئيسية وإصلاح النظام الإداري المتعلق بها. فمثلًا تطبيق فحص جودة إلزامي فيما يخص القاعدة الإنتاجية وسوق الجملة، وبناء نظام تعقبي راسخ. رابعًا، اختيار المناطق الرئيسة لإجراء تجارب الإصلاح، ومن ثم تطبيق الإصلاح على نظام الإدارة الموحد للعلم والتعليم الزراعي وعلى الإنتاج زائد التسويق وعلى التجارة والصناعة والزراعة في مدن محافظات محددة . خامسًا، تحويل طرق العمل الناجحة إلى لوائح وقوانين انطلاقًا من أساس تعزيز خلاصة تجارب الإصلاح وإدارتها بموجب القانون.

توزيع الموارد الزراعية طبقًا للمبادئ المميزة، والدفع برفع مستوى الصناعات، وحماية مصالح المزارعين، والحفاظ على التطور الزراعي السليم، ورفع مستوى القدرة التنافسية الدولية للمنتجات الريفية الوطنية، وتعزيز المهام المرتبطة ببناء الأسواق، وتأسيس البنية التحتية، والتوسع وفتح أسواق دولية، بالإضافة إلى المهام المرتبطة بضمان الأمن الغذائي وزيادة دخل المزارعين، وغيرها من المهام في الجوانب الأخرى، وتعزيز التعاون الزراعي متعدد الجوانب والمناقشات، وحماية وتعزيز النشاط الزراعي وفقًا للقانون.

مع التأكيد على أن تعدد حلقات الإدارة وطول سلاسلها، لا يؤدي فقط إلى مشاكل التكاليف المرتفعة والكفاءة المنخفضة وغيرها من المشاكل، بل يعمل على إضعاف وظيفة ضبط السوق. ولذلك خففت الحكومة من تدخلها في الإنتاج الزراعي والسوق الزراعي معًا، وقللت من إجراءات دعم الأسعار وقروض التسويق، وغيرها من الإجراءات المرتبطة بتشويه الإنتاج والتجارة، وعززت مهام كل من الضبط والتحكم، وإدارة ومراقبة السوق، والخدمات العامة وغيرها من المهام، كما عملت على تعزيز كل من الخدمات الإنتاجية العادية المدعومة من قِبَل المالية العامة، واحتياطي الأمن الغذائي، وخطط التطوير الإقليمي والدعم المباشر للمنتجين... إلى آخره من سياسات «الصندوق الأخضر»، حيث لا تنجز الحكومة سوى الأمور التي لا يتمكن السوق من إنجازها أو لا ينجزها بشكل جيد. وجوهر الإصلاح هنا هو توافق المهام، وتقوية الخدمات، وحماية مصالح المزارعين، والدفع بتطور الزراعة.

إيضاح نطاق مهام كل قطاع من القطاعات، وتحديد حدود صلاحيات الإدارة، وتنظيم برامج تنفيذ الأعمال، والعمل على توازي حدود صلاحيات الإدارة مع مسئوليات الإدارة، بالإضافة إلى بناء نظام راسخ لمراقبة تنفيذ القانون، ونظام دعم وحماية، ونظام لمعايير الجودة، ونظام شهادات الفحص، ونظام لمعلومات السوق، ونظام توسيع الخدمات؛ من أجل تعزيز الحماية والخدمات العامة فيما يخص مراحل ما قبل الإنتاج ومرحلة الإنتاج وما بعد الإنتاج.

2. إكمال اللوائح والقوانين، وتطبيق القوانين بكل صرامة:

ساعد تعديل وإكمال القوانين واللوائح المعنية، على إخضاع الضبط والتحكم الكلي في الزراعة، ودعم وحماية الزراعة، ودخول الأسواق، وحماية بيئة الموارد الزراعية وغيرها لسيادة القانون. بالإضافة إلى الاجتهاد من أجل الدعم الجيد للخدمات العامة، والتطبيق الجاد للمهام المتعلقة بجوانب التخطيط الجيد والضبط والمراقبة والخدمات.

التأسيس الشامل للنظام القانوني. ويأتي ذلك عن طريق تعزيز مكانة الركيزة الداعمة للسوق، وتنظيم إجراءات اقتصاد السوق، وتوجيه تطوير اقتصاد السوق، والاستفادة

مـن تفعيـل الـدور الحاسـم للسـوق في توزيـع المـوارد، والحـد مـن التدخـل المبـاشر في أنشـطة الاقتصاد الجزئي.

توفر الشفافية والاستقرار والعدالة في السياسات ووسائل الإدارة، خير ضمان لاستقرار السوق.

حيث اعتمدت الإدارة الزراعية في الصين لفترة طويلة على الأوامر التنفيذية، وكانت خطى التقدم في تشريع القوانين الزراعية وإدارة القوانين بطيئة نسبيًّا، وكانت القوانين واللوائح الحالية بشأن الزراعة تركز على حماية الإنتاج الزراعي والموارد الزراعية. وينبغي في الوقت الحالي أن يتم استهداف تشريع القوانين الزراعية بشأن مكانة الزراعة، وتجارة المنتجات الريفية، والاستثمار الزراعي، ورفع الوثائق المتعلقة بالأمر إلى مستوى اللوائح والقوانين، وإكمال نظام اللوائح والقوانين الزراعية، وتطبيق الحماية والإدارة بموجب القانون.

التصرف طبقًا لبروتوكول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتوسع في الانضمام إلى الأسواق، وتقليل الدعم المحلي، والتخلي عن إعانات التصدير وبنود التأمين الخاصة، وإكمال إجراءات الحجر الصحي المتعلقة بالحيوانات والنباتات ومعايير الصحة، وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية... إلى آخره، والمبادرة بالتكيف مع واستغلال لوائح التجارة متعددة الأطراف، والدفع بإصلاح النظام الإداري للزراعة، وتحقيق التنمية الزراعية السليمة.

تطبيق نظام علنية الشئون الحكومية ونظام المساءلة، وتطبيق الالتزام بالمسئوليات الإدارية على كافة الحلقات والأشخاص المعنيين، وضمان توازي السلطات مع المسئوليات، وضمان الرقابة على السلطات. والدفع برفع مستوى تنفيذ القانون.

التنفيذ بموجب القانون. تنظيم الأساليب التنفيذية، وتعزيز تشريع القوانين الزراعية، وزيادة قوة تنفيذ القانون، وتقوية فرق تنفيذ القانون طبقًا للبرنامج الشامل لإدارة شئون الدولة بموجب القانون، وتأسيس آليات مراقبة كاملة، والحيلولة دون وتقليل «غياب الحكومة»، والدفع بتقرير سياسات التحول الديموقراطي، وعملية التحول العلمي.

تأسـيس الأنظمـة الشـاملة التـي تتناسـب مـع متطلبـات اقتصـاد السـوق، كالنظـام الزراعـي

لإدارة تنفيـذ القوانـين، ونظـام معلومـات سـوق المنتجـات الريفيـة، ونظـام معايـير جـودة المنتجـات الريفيـة، ونظـام تصديـق فحـص المنتجـات الريفيـة، ونظـام مراقبـة وإدارة الأمـن الإنتاجـي للمنتجـات الريفيـة، ونظـام خدمـات توسـيع التقنيـات الزراعيـة، ونظـام فحـص وتحديـد بيئـة المـوارد الزراعيـة، ونظـام حمايـة ودعـم الزراعـة، ونظـام لإدارة احتياطـي المنتجـات الريفيـة.

تعميق إصلاح النظام الإداري الزراعي في الدولة، والتخلص من العوائق الخاصة بالأنظمة التي تؤثر على تطور القوة الإنتاجية، والدفع بتطوير الزراعي في الدولة بشكل سليم، وبناء الأنظمة الإدارية الخاصة بعلم وتعليم الزراعة، والفائض في الإنتاج، وتوحيد بنية التجارة والزراعة والصناعة، على أن تتسم تلك الأنظمة بوحدة النظام وفعاليته وتوافق السلطات مع المسئوليات، بالإضافة إلى التغيير في المهام الحكومية، وتعزيز الخدمات العامة.

إكمال نظام اعتماد الفحص ومعايير الجودة. أولًا، نظام الفحص الذاتي لجودة المشروعات، حيث العمل على إكمال وسائل الفحص، ورفع مستوى كفاءته وإكمال نظام تصديق الفحص. ومن خلال بيئة منطقة الإنتاج، والمدخلات الزراعية وعملية الإنتاج والتصنيع وعلامة التغليف... إلى آخره من الجوانب، تتم الإدارة الموثقة للمنتجات الريفية، والحفاظ على أمان جودتها، وتطبيق أنظمة العمل الموثقة مثل GMP (نطاق ممارسات العمل الجيدة)، HACCP (تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة)، ISO 9000 (سلسلة معايير لنظام إدارة وضمان الجودة)، وiso14000 (سلسلة معايير لنظام إدارة وضمان البيئة). بالإضافة إلى توجيه المنتجين نحو بدء توثيق منتجاتهم، حيث ارتفع مستوى معايير الزراعة إلى لوائح وقوانين تقنية إجبارية التنفيذ، وتشجيع المشاريع الزراعية على إرساء المعايير للتحكم في الجودة داخل قطاعات المشاريع، لتكون دليلًا تقنيًّا على أسلوب الإنتاج والتصنيع والتسويق المنظم والمنمذج.

التحديد الجلي لركيزة تنفيذ القانون، وتنظيم تأسيس الهيئات، وإكمال نظم تنفيذ القانون، وتشكيل قوة مركزة لتنفيذ القانون، وزيادة قوة تنفيذ القانون، ورفع مستوى تنفيذ القانون، وتعزيز سمات العدالة والثقة في هيئات تنفيذ القانون، وضمان التطبيق الفعال للوائح والقوانين.

3. توسيع نطاق الإدارة الاقتصادية والعمل على تحسين الإدارة:

تأسيس النظام الإداري الذي يتسم «بكمال النظام والتوزيع المنطقي لمهام الأعمال، وتوازي السلطة مع المسئولية، والعمل المنسق، والسلوك المنظم»، والذي يتناسب مع متطلبات استقرار سوق المنتجات الريفية، وضمان أمان المنتجات الريفية، ورفع القدرة التنافسية للزراعة، بالإضافة إلى فكر الإدارة الموحدة لمرحلة ما قبل الإنتاج ومرحلة الإنتاج ومرحلة ما بعد الإنتاج. وملاءمة الفرص والتحديات التي تفرضها العولمة.

ويتمثل الخط الرئيسي لعملية الإصلاح في تعزيز دور السوق، في توزيع الموارد، وتعزيز التحديد المنطقي لحدود صلاحيات المهام فيما بين القطاعات وداخلها، بالإضافة إلى تعزيز كفاءة الخدمات للمهام الحكومية مع المنظمات الاجتماعية، ونظم الإدارة الحكومية.

ولسوق المنتجات الريفية ثلاث وظائف كبرى رئيسة تشمل: تجميع وتوزيع البضائع، وتحديد الأسعار، ونقل المعلومات. كما أن الاستغلال الكامل لكفاءة سوق المنتجات الزراعة، له دور مهم في توجيه المزارعين لتنسيق الهيكل الزراعي وتنشيط تداول المنتجات الريفية، وتوسيع نشر فرص العمل، وزيادة دخول المزارعين، وتسريع تأسيس التحول الحضري، واتخاذ تسلسل توزيع البضائع، والمبادلات الإلكترونية، والمبادلات آجلة التسليم وغيرها من الأشكال الحديثة لتوزيع البضائع، كدليل إرشادي، واتخاذ أسواق الجملة كمراكز، والأسواق الريفية ومحلات التسويق بالتجزئة والأسواق المركزية كأساس، والاعتماد على ذلك كله لتأسيس نظام سوق منتجات ريفية موحد ومنفتح ومنافس ومنظم. ويأتي تأسيس وتطوير نظام سوق المنتجات الريفية في سبعة جوانب: أولًا، إكمال الوظائف الخدمية؛ ثانيًا، الدفع بابتكار أشكال لتوزيع بضائع سوق المنتجات الريفية؛ ثالثًا، تغيير نمط المبادلات في سوق الجملة للمنتجات الريفية ونمط الإدارة التشغيلية للسوق؛ رابعًا، التسريع من تطبيق نظام دخول سوق المنتجات الريفية، خامسًا، العمل على إكمال نظام جمع ونشر معلومات السوق؛ سادسًا، رفع درجة التنظيم لركائز السوق، سابعًا، تعزيز إدارة السوق.

أولًا: ملاءمة متطلبات اقتصاد السوق، وتطبيق الإدارة الشاملة طبقًا لهيئات تحديد المهام. وثانيًا إيضاح مستويات المهام، وتعزيز الخدمات العامة. والعمل على توافق المهام الإدارية لنظام أمان جودة المنتجات الريفية ونظام الاختبار والفحص، واتخاذ خدمات

سـوق المنتجـات الريفيـة والمدخـلات الزراعيـة كجوهـر، وتنسـيق المهـام التـي تأسسـت مـن نظـام سـوق المنتجـات الريفيـة ونظـام المعلومـات؛ بالإضافـة إلى اتخـاذ القـدرة التنافسـية للزراعـة كجوهـر، وتنسـيق مهـام البحـث العلمـي في الزراعـة، ومهـام التعميـم والمهـام الخدميـة... إلى آخـره. ثالثًـا إصـلاح عمليـة دمـج المؤسسـات العامـة، وتعزيـز مهـام التطبيـق الإداري للقانـون المتعلقـة بالطـب البيطـري، وفحـص النباتـات، وأدويـة النباتـات (والحيوانـات)، والسـماد، والبـذور... إلـخ. رابعًـا مواصلـة التغيـير في المهـام الحكوميـة، والانتقـال مـن إجـراءات الفحـص الإداري والتمريـر وإدارة الإنتـاج إلى تقديـم الخدمـات العامـة كخدمـة الإمـداد بمعلومـات السـوق، والاستفسـارات التقنيـة، وملاحظـة والتنبـؤ بالكـوارث، وفحـص المنتجـات، وخدمـات التسـويق، وتأسـيس البنيـة التحتيـة، وتعزيـز التعـاون الـدولي والتبـادلات الدوليـة، والحمايـة الجيـدة للزراعـة المحليـة، وإحيـاء خاصيـة المهـام المزدوجـة للسـوق الـدولي.

أولًا: ضبط العلاقات بين القطاعات، وحل مشكلة تشابك المهام وتراكبها. ثانيًا، القيام بتقسيم مهام الأعمال على نحو جيد، والرفع من مستوى تكاملية بنود الإدارة. ثالثًا، حماية الموارد الزراعية والبيئة البيولوجية، وإرساء أساس لتطور الزراعة المستدامة. رابعًا، بناء آلية تشاور نظامية بين القطاعات، وضمان التنسيق بين القطاعات المتصلة بقطاع الزراعة.

خامسًا: تجربة إصلاح الريف الصيني:

بدأت عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين من قطاع الزراعة. حيث شهدت أهداف 30 عامًا من الإصلاح الزراعي في الصين تقدمًا تدريجيًا. وطبقًا لتغيرات أهداف الإصلاح، يمكن تقسيم عملية إصلاح الريف إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولي كانت تهدف إلى تعبئة النشاط الإنتاجي لدى المزارعين، وحل مشكلة فقر المواطنين وعجز التموين الغذائي. وكانت الإجراءات التأسيسية الأولى هي تطبيق نظام المقاولات العائلية، وتغير إدارة العمل الجماعي في الزراعة إلى إدارة العمل الأسرية. المرحلة الثانية من الإصلاح كانت تهدف إلى تأسيس نظام اقتصاد للسوق، وتحقيق تغيير النظام الاقتصادي. والإجراءات المحددة في ذلك الصدد كانت تنمية سوق المنتجات الريفية وسوق عوامل الإنتاج الزراعي. أما الإصلاح في المرحلة الثالثة فكان يهدف إلى آلية نظام يجمع المدينة والريف ككيان متكامل، وتحقيق المساواة بالنسبة لحقوق المزارعين. وكانت الإجراءات المحددة لتلك المرحلة هي تحقيق المساواة في الخدمات العامة الأساسية في المدن والريف. وقد ظهر خلال ذلك التحول من حكومة السلطات المطلقة إلى الحكومة الإدارية، ثم التحول من الحكومة الإدارية إلى الحكومة الخدمية.

وعلى الصعيد العملي، فقد ساعد ابتكار المزارعين لنظام المقاولات العائلية على اختراق قيود نظام الاقتصاد الموجه، ومن هنا أيضًا بدأ السير في طريق رفاهية العمال. وقد شملت عملية التغيير هذه منذ البداية حتى النهاية خطين رئيسين واضحين: ابتكار الأنظمة، وتنمية السوق. كما أن عملية تحول اقتصاد الزراعة والريف إلى نمط السوق تكمن في عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، الأمر الذي جعل تجربة إصلاح الريف تجربة نفيسة للغاية، حيث إنها لم تقف عند مغزى الاستمرارية الذي حملته تلك التجربة تجاه الإصلاح المتقدم لاقتصاد الريف فحسب، بل حملت أيضًا مغزى مهمًّا لإصلاح مجالات الاقتصاد القومي الأخرى وإصلاح المدن.

1. الريف كمنبع للطاقة الكبرى لتطوير الاقتصاد:

أثبتت الثورة والتنمية الصينية أن الريف والفلاحين مصدر القوة الرئيسية للإصلاح والتنمية. وخلال فترة الثورة الديموقراطية الجديدة، كان الاعتماد على تلبية متطلبات المزارعين المتعلقة بالأراضي نقطة تحول لإخراج قوة الثورة الكامنة في الريف والريفيين، وتحقيق النصر للثورة الديموقراطية الجديدة. وخلال فترة الإصلاح والانفتاح، كان الاعتماد على تلبية متطلبات استقلالية الإنتاج للمزارعين سببًا في تحفيز حيوية الإنتاج الكامنة في الريف ولدى المزارعين، بالإضافة إلى دخول الصين في إطار التطور السريع. وفي مرحلة التطور الحديثة، ينبغي اتخاذ متطلبات سكان الريف ومتطلبات الحياة السليمة كنقطة للتحول، وإخراج القدرات العظيمة الكامنة في الريف ولدى المزارعين، حتى يمكن السير في طريق التنمية ذات الملامح الصينية.

يحتل المزارعون في الصين القطاع الأكبر من إجمالي السكان، كما يحتل الريف الصيني المساحة الأكبر من المساحة الإجمالية للبلاد. ويوضح هذا الوضع للريف الصيني ما يلي: أنه إذا تعذر حل مشكلات الريف بشكل جيد، فإنه لا يمكن تسوية مشكلات الدولة بشكل جيد، وأن الصين لا يمكن أن تكون قوية ما دام الفلاح الصيني فقيراً، ولا يمكن أن تحقق الصين الحداثة بعيدًا عن تقدم الزراعة فيها. ولذلك ففي مرحلة التطور الحديثة، نجد أن الاهتمام بالريف ومتابعته باهتمام، والاستغلال التام لنشاط المزارعين وقدراتهم الخلاقة، خير ضمان للتنمية المستدامة للريف والزراعة، والنقطة الحاسمة في تحقيق الحداثة الصينية.

2. السوق عامل مهم في تنمية الريف الصيني:

أثبتت التجارب خلال الثلاثين عامًا الأخيرة، أن إصلاح توجيه السوق أحد العوامل الرئيسة في التنمية السريعة التي حققتها الزراعة الصينية. وعلى المدى القصير نجد أن طريقة رفع الأسعار على أساس الأشخاص يمكن أن تحفز النمو الزراعي قصير المدى، ولكن احتمالية حفاظ تلك الطريقة على الفوائد المرتبطة بالزراعة التقليدية، سيكون له أثر سلبي بتباطؤ عملية إصلاح الزراعة التقليدية. والاختيار الأنسب في هذا الأمر بالتأكيد

هـو توجيـه حركـة عوامـل الإنتـاج الرئيسـة عـلى أسـاس آليـة السـوق، ومـن ثـم تقليـل الاختـلاف في الإنتاجيـة الحديـة في توزيـع المـوارد.

ومع النمو المستمر لسوق المنتجات الريفية وسوق عوامل الإنتاج خلال الثلاثين عامًا الأخيرة، نجد أن الدور الذي تلعبه آلية السوق فيما يخص توزيع الموارد الريفية تبرز شيئًا فشيئًا، كما أن ملاءمة أسس الاقتصاد الجزئي الريفي لآليات السوق تتعاظم مع مرور الوقت. ومن ثم فإنه بالمقارنة مع أهداف نظام السوق الموحد على مستوى البلاد، فإن الريف في حاجة إلى سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بتوجهات السوق.

3. المؤسسات غير الزراعية في الريف دعامة مهمة في التنمية الصينية:

ظهرت خلال العشرين عامًا الماضية فجأة القوة الهائلة للمؤسسات الريفية، وأصبحت جهات مهمة داعمة لنمو الاقتصاد القومي، فلم تساعد فقط في الدفع بعملية التحول إلى الصناعية والتحول إلى التمدُّن، بل ساهمت بتقديم التجارب من أجل اختيار طريق التحديث الذي يتناسب مع ظروف الصين. وقد خاضت المشاريع القروية منذ بداياتها مواجهات مباشرة مع منافسات السوق؛ ولهذا فإنها تتمتع بملاءمة طبيعية مع آليات السوق. برز اقتصادات الحجم للصناعات غير الزراعية، وفي جانب السعي نحو اقتصاد الحجم لم يكن ما تسعى إليه المشاريع القروية بشكل رئيس هو اقتصادات الحجم الداخلي، إنما قامت من خلال التجميع الإقليمي للعديد من المشاريع بتشكيل اقتصاد حجم خارجي. في البداية اتبعت تلك المشاريع طريقة الإنتاج اللامركزي والتسويق المركزي، ومن ثم دفعت بتقدم سوق الجملة وتطور المدن. وفيما بعد ظهرت طريقة تجميع مساحات المشاريع، وبالتالي تطوير المدن الصغيرة والمتوسطة.

يتمثـل دور آليـات السـوق في: اسـتغلال الإشـارات الاقتصاديـة في توجيـه حركـة عوامـل الإنتـاج الريفيـة للمناطـق والقطاعـات ذات معـدل الإنتـاج المرتفـع، ومعـدل المـردود المرتفـع. ومـن أجـل زيـادة دخـل المزارعـين، تـم التخلـص مـن الفـوارق في معـدلات المـردود بـين الصناعـات المختلفـة، والفـوارق في التطـور بـين المناطـق وبعضهـا وبـين المـدن والقـرى، ودور الحكومـة في الضبـط والتحكـم الـكلي كـما يـلي: زيـادة إمدادهـا مـن السـلع العامـة والرعايـة الاجتماعيـة،

التخلص بأقصى سرعة من الفوارق في إمدادات السلع العامة، والرعاية الاجتماعية بين القرى والمدن وبين المناطق المختلفة.

تجربة الإصلاح الريفي: إن التخلي عن الرقابة بدرجة عالية على المزارعين، والسماح للمزارعين بتوزيع الموارد بأنفسهم بالاعتماد على معلومات السوق، كل هذه أمور تسهم في زيادة الإنتاج الزراعي، وزيادة دخول الفلاحين، وتنمية الريف. كما أن تشجيع والسماح للحكومات المحلية على البحث في وتطبيق اللوائح الجديدة، يدفع إلى ابتكار الأنظمة الجديدة. وبعد أن يتم إثبات كفاءة اللائحة أو النظام الجديد، يتم إقراره من قِبَل قوانين وسياسات الدولة. وبالنسبة للإصلاح الريفي في الصين، فبغض النظر عن نظام تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة أو المشاريع القروية أو حتى الحجم الذاتي للريفيين، كلها أمور دفعت بها الحكومات الأهلية، وحققت تقدمًا على أساس الصراع مع السياسات المقررة فعليًا. ويأتي المصدر الرئيس لارتفاع دخل المزارعين من ارتفاع معدل الكفاءة الإنتاجية الزراعية، وارتقاء مستوى الصناعات الزراعية، ونزوح القوى العاملة الريفية، بينما تتمثل إسهامات الحكومة الرئيسة في زيادة إمدادات السلع العامة الريفية، وتهيئة الظروف المواتية لزيادة دخول المزارعين.

ويُعدُّ منح الحقوق وسيلة فعالة لاستغلال القدرات الثرية لدى المزارعين، كما أنه يمثل التجربة الأساسية لتطور البلاد والريف منذ بدء الإصلاح، حيث كان النمو السريع للمنتجات الريفية في بداية الإصلاح نتيجة لمنح المزارعين حقوق الإدارة المستقلة للأراضي، وفي منتصف الثمانينيات كان التطور السريع للصناعات غير الريفية في القرى والمدن نتيجة لمنح المزارعين حق اختيار الوظائف، وفي التسعينيات كان تحسين العلاقات بين الكوادر والجمهور في مناطق المجتمعات الأهلية الريفية نتيجة منح المزارعين حق انتخاب القادة. كما أن منح المزارعين الحقوق يساعد على رفع مستوى تكاملية أهداف الحكومة مع أهداف المزارعين، وبالتالي حصول أهداف الحكومة على الدعم الكبير من قِبَل المزارعين. في حين نجد أن منح الحقوق للمزارعين أمر لم يتحقق بشكل كامل بعد، فما زالت قضية منح الحقوق للمزارعين تمثل النقطة الأساسية في تعميق الإصلاح الريفي.

الباب الثالث

النظام الأساسي للإدارة الزراعية في الصين

أولا: التغيرات التي طرأت على النظام الأساسي للإدارة الزراعية في الصين:

قبل عام 1949، كانت الصين تطبق نظام الإدارة الزراعة القائم على أساس الملكية الخاصة للأراضي والعمل الأسري، والذي يتلاءم مع الاقتصاد الطبيعي القائم على الاكتفاء الذاتي. وبعد تأسيس الصين الحديثة، تأسس تدريجيًّا نظام الإدارة الزراعية الذي يتخذ من الملكية العامة للأراضي والعمل الإنتاجي الجماعي أساسًا له، ويتلاءم مع استراتيجية الدولة في التحول الصناعي ومع أيديولوجية الحزب الحاكم.

وفي بداية الأمر، تم الدفع بنظام المنظمات التعاونية. والمنظمات التعاونية للإنتاج الزراعي هي منظمات تعاونية عمالية قائمة على أساس الاقتصاد الفردي، وعلى مبدأ الإسهام التطوعي والنفع المتبادل، وهي نوعان: منظمات تعاونية مؤقتة، ومنظمات تعاونية على مدار العام. وبالنسبة للمنظمات التعاونية المؤقتة فتتألف من عدد من المزارعين، بينهم تعاون بتبادل الأعمال في المواسم الزراعية، ثم تتفرق هذه الجماعات بعد انتهاء الموسم. أما المنظمات التعاونية القائمة على مدار العام، فتتألف من عدد كبير أو

بضع عشرات من المزارعين، وفضلًا عن التعاون من خلال تبادل الأعمال الزراعية، يكون بينهم تعاون أيضًا في مجالات الصناعات الثانوية والمشاريع المائية الصغيرة، حتى إن البعض منهم لديه ممتلكات عامة محدودة الكم. وقد فَرَض تأسيس المنظمات التعاونية قيودًا على أشكال استئجار الأراضي وتوظيف العمال. وفي عام 1950، بلغ عدد المنظمات التعاونية على مستوى الصين 2 مليون 720 ألف منظمة، وفي عام 1954 تم تسجيل أكبر عدد من المنظمات التعاونية، حيث بلغ عددها 9 مليون 930 ألف منظمة. وكان نظام إدارة الأعمال الرئيسة الزراعية الذي طبقته المنظمات التعاونية نظامًا ذا مستوى منخفض فيما يخص الملكية الخاصة للأراضي والإنتاج المشترك.

ثم تم بعد ذلك طرح نظام الجمعيات التعاونية، حيث أجازت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في ديسمبر عام 1953 «القرار المتعلق بتطوير الجمعيات التعاونية للإنتاج الزراعي»، وسرعان ما حلت الجمعيات التعاونية محل المنظمات التعاونية. وتنقسم الجمعيات التعاونية للإنتاج الزراعي وفقًا للملكية العامة لمواد الإنتاج إلى نوعين: جمعيات تعاونية زراعية ابتدائية، وأخرى متقدمة. وتقوم الجمعيات التعاونية الابتدائية على أساس الملكية الخاصة لمواد الإنتاج، وبالنسبة للأراضي وحيوانات المزارع والآلات والماكينات الزراعية الكبيرة والمتوسطة التابعة لأعضاء الجمعية، فإنها تُطرح كأسهم، ويتم استخدامها من خلال الجمعية، كما تدخل في تقسيم الأرباح. وبالنسبة لأعضاء الجمعيات، فغالبًا ما ترتفع أجرة العمال عن أجرة الأراضي وغيرها من موارد الإنتاج. وتُتَّبَع طريقة تسجيل نقاط العمل بالنسبة للعمال. وبمقارنة الجمعيات التعاونية الابتدائية بالمنظمات التعاونية، نجد ارتفاعًا في درجة الملكية الجماعية لمواد الإنتاج الزراعية في الجمعيات التعاونية أكثر. أما الجمعيات التعاونية المتقدمة فتقوم بشكل رئيس على أساس نظام الملكية العامة لمواد الإنتاج، حيث يتم تحويل أراضي الملكية الخاصة لأعضاء الجمعيات إلى ملكية جماعية بلا مقابل، وبالنسبة لحيوانات المزارع وآلات وماكينات الزراعة الكبيرة والمتوسطة الخاصة بالعضو، فيتم شراؤها من قِبَل الجمعية التعاونية ولا تدخل في تقسيم الأرباح مرة أخرى. ويتم توزيع إجمالي الدخل بعد خصم الضرائب وتكاليف الإنتاج ومبلغ الاحتياطي العام وأموال الخدمات العامة، ويكون التوزيع طبقًا لمبدأ التوزيع الكل حسب عمله. وبمقارنة الجمعيات التعاونية المتقدمة بالجمعيات التعاونية الابتدائية، سنجد أن درجة الملكية العامة لموارد الإنتاج ترتفع بشكل أكبر في الجمعيات المتقدمة. وفي عام

1954 بلغ عدد الجمعيات التعاونية على مستوى الصين ما يزيد على 114 ألف جمعية تعاونية، من بينها 114 ألف جمعية تعاونية ابتدائية و200جمعية تعاونية متقدمة. ثم تطورت أعداد الجمعيات التعاونية حتى وصلت إلى 750 ألف جمعية عام 1956، من بينها 210 ألف جمعية تعاونية ابتدائية و540 ألف جمعية تعاونية متقدمة. وبلغت نسبة الأسر الريفية المنضمة إلى الجمعيات التعاونية المتقدمة 88% من إجمالي الأسر الريفية على مستوى البلاد. وقد قامت الجمعيات التعاونية بتطبيق نظام الإدارة الزراعية بدرجة منخفضة نسبيًّا من الملكية العامة ومقياس منخفض من الإنتاج الجماعي.

ثم كان الدفع بعد ذلك بنظام الكومونات الشعبية. ويعود تأسيس «الجمعيات الكبرى» إلى فترة تطبيق التعاونيات الزراعية. وفي شتاء عام 1957 وربيع عام 1985، ظهر اتحاد الجمعيات التعاونية للتكيف مع الحاجة إلى إنشاء مشاريع للري. وفي مارس عام 1985، بعد أن أجاز اجتماع تشنغدو للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني «المقترح المتعلق بدمج جمعيات التعاونيات الصغيرة في الجمعيات الكبيرة»، بدأت الأنحاء الريفية على مستوى البلاد أعمال ضم الجمعيات الصغيرة إلى الجمعيات الكبيرة، كما قامت بعض المناطق بتأسيس الكومونات الشعبية. وفي أغسطس من نفس العام، أجاز اجتماع بيداي خه للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني «قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن تأسيس الكومونات الشعبية في الأرياف.» وبعد إعلان هذا القرار في بداية شهر سبتمبر، بدأت الدولة بأكملها حركة تعميم الكومونات الشعبية، وفي مدة لم تستغرق سوى شهر أو أكثر، تحقق تعميم الكومونات الشعبية بشكل أساسي. ووصولًا إلى نهاية هذا العام، اندمج ما يزيد على 740 ألف جمعية تعاونية زراعية على مستوى الدولة وشكلت ما يزيد على 26 ألف كومونة شعبية، وانضم 120 مليون أسرة ريفية إلى الكومونات، محتلين بذلك أكثر من 99% من إجمالي الأسر الريفية على مستوى الدولة. إن نظام إدارة الأعمال الرئيسة الزراعية الذي تم تطبيقه في المرحلة المبدئية من تأسيس الكومونات الشعبية هو نظام الملكية العامة للأراضي والإنتاج الجماعي الذي يقوم على القرى الإدارية (أو البلدات الإدارية أو المحافظات الإدارية) كوحدة قاعدية. وسرعان ما كشف هذا النظام عن سلسلة من المساوئ التي يصعب التغلب عليها. واتخذت الحكومة المركزية من الكوارث الطبيعية التي وقعت في الأعوام الثلاثة بداية من عام 1960 فرصة للتحول، وقامت بتنسيق هذا الوضع لتشكل نظام

عمل أساسي للزراعة قائم على مقياس الملكية العامة للأرض والإنتاج الجماعي على أساس القرية الفرعية كوحدة لهذا النظام.

على الرغم من أن تلك التعديلات كانت فعالة، إلا أنها لم تقدم الحلول النهائية للقضايا القائمة آنذاك. وبعد مرور 20 عامًا، اتخذت الحكومة المركزية من تعميم «تعهدات الأعمال الكبيرة» فرصة للتحول، وطبقت نظام الإدارة الزراعية القائم على الملكية العامة للأراضي على أساس المجتمعات القروية كوحدة له، وأيضًا إنتاج زراعي على أساس الأسرة الريفية. وفي عام 1980، بلغ عدد وحدات المحاسبة التي تم تطبيقها في نظام تحديد حصة العمل على أساس الأسرة نسبة 5.0% فقط من إجمالي عدد وحدات المحاسبة الأساسية الريفية، وفي عام 1982 وصلت تلك النسبة إلى 80.9%، وفي عام 1984 تقدمت النسبة أكثر لتصل إلى 99.1%[16]. ومن هنا يتبين أن القيود التي فرضتها أيديولوجية الفكر على اختيار نظام إدارة الأعمال الرئيسة الزراعية، كانت تتسم بأنها قيود تشتد تدريجيًا في البداية ثم تتراخى تدريجيًا، كما أن مقياس الملكية العامة للأراضي والإنتاج الجماعي يتسم بالزيادة التدريجية في البداية قبل أن يبدأ في التقلص.

بعد الدفع الكامل بـ»تعهدات الأعمال الكبيرة» عام1984، أصبح المضمون الرئيس لتعميق الإصلاح الزراعي هو كيفية الدفع بتأسيس نظام إدارة زراعية من خلال ابتكار المؤسسات. وللقيام بذلك، قامت الدولة بتأسيس عدد من المناطق التجريبية للإصلاح الزراعي الشامل. ففي عام 1994، طُرحت الوثيقة الرسمية للأعمال الريفية الصادرة من اللجنة المركزية للحزب لشيوعي الصيني مهمة «تأسيس نظام الإدارة الزراعية الأساسية».

16- إدارة توجيه الاقتصاد التعاوني الريفي بوزارة الزراعة، مكتب تحرير «التعاونية الزراعية في الصين المعاصرة»: «منظمات الاقتصاد التعاوني الريفي وأحوال تطور ظروف الإنتاج الزراعي» (1950- 1991).

ثانيًا: التغيرات البيئية التي تواجه تأسيس نظام الإدارة الزراعية الأساسية:

على مدار أكثر من ثلاثين عامًا من التطور، شهدت التغيرات البيئية التي واجهها تأسيس نظام الإدارة الزراعية الأساسية تغيرات كبيرة. وكان التغير الأكثر وضوحًا من بين تلك المتغيرات هو أن طريقة توزيع موارد الأراضي الزراعية، التي لعبت دورًا كبيرًا من قبل في حل مشكلة المأكل والمشرب لمئات الملايين من المزارعين، واتسمت بقيامها على أساس الأسرة واتحاد حق التعاقد مع حق العمل بصورة كاملة، أصبحت طريقة لا تتناسب مع المتطلبات الموضوعية للتنمية الزراعية.

1. تراجع أهمية حقول الحبوب:

نظرً للتنمية الشاملة للمنتجات الزراعية، والتحسن الواضح في شبكة المواصلات وغيرها من مرافق البنية التحتية، وتنوع مصادر دخل جموع المزارعين، فقد تزايد عدد الأسر الريفية التي تشتري حصتها من الحبوب من خلال السوق. في حين شهدت الطريقة التي كانت متبعة من قبل، والتي ظلت قائمة لفترة طويلة، تراجعًا لصالح السوق.

2. الارتفاع التدريجي في تكاليف مزاولة الفلاحين للنشاط الزراعي:

تماشيًا مع التطور السريع في النشاط الصناعي والتمدن، ارتفعت تدريجيًّا نسبة الفلاحين الذين يزاولون مهن غير زراعية، صاحب ذلك تسارع أكبر في زيادة فرص العمل في المهن غير الزراعية وبارتفاع الدخل غير الزراعي، في حين تناقصت تدريجيًّا أهمية الدخل الزراعي بالنسبة لدخل الأسر الريفية؛ ومن ثم ارتفعت تدريجيًّا تكاليف مزاولة الفلاحين للنشاط الزراعي.

3. ضعف أهمية نظام تأمين ورعاية المسنين عن طريق الأراضي الزراعية:

على الرغم من أن الأرض لا زالت حتى الآن مصدرًا مهمًّا لتأمين ورعاية المسنين من

المزارعين، إلا أن تأمين ورعاية المسنين تم استبداله بنظام الضمان الاجتماعي، الذي كان نتيجة حتمية للتطور الاقتصادي، كما أنه نتيجة حتمية للتكامل التدريجي لمنظومة الضمان الاجتماعي في الريف. وفي الوقت الحالي ما زال نظام تأمين المسنين الاجتماعي ضعيفًا، ولكنه يتمتع بقدرة قوية على النمو. وطبقًا لقدرة هذا النظام على النمو، فليس من الصعب توقع تأثيره وقدرته على القيام بدور تأمين ورعاية المسنين في الريف، حيث بدأت تتضاءل بالفعل أهمية الاعتماد على الأراضي كمورد لتأمين ورعاية المسنين الريفيين.

4. الفصل بين وظائف الإنتاج ووظائف رأس المال فيما يتعلق بالأراضي الزراعية:

في بداية فترة الإصلاح، كان هناك اندماج كامل بين حق التعاقد على الأراضي الزراعية وإدارتها، مع وظائف الإنتاج ووظائف رأس المال الخاص بالأراضي الزراعية (اتحاد الشكل المادي مع الأصول). ومع التوسع المستمر لإجمالي حجم عمليات نقل استخدام الأراضي الزراعية، اتضح مع مرور الوقت الاتجاه نحو الفصل بين حق التعاقد على الأرض الزراعية وإدارتها ووظائف الإنتاج وظائف رأس المال الخاص بالأراضي الزراعية (أو الفصل الشكل المادي عن الأصول). وكانت من اليسير تماشيًا مع هذا التغيير تحول الحقوق الخاصة بالأراضي الزراعية إلى النمط العيني. كما أن الحكومة التي اختارت معالجة الأمور بتركها تسير في مجراها الطبيعي، تتلاءم مع هذا الشكل من طريقة العمل. وتتمثل الميزة الخاصة بهذه الطريقة في صعوبة حدوث النزاعات على حقوق الأراضي، وتجنب الصراعات في العمل. أما عيبها فيتمثل في أنها لا تساهم في تنسيق وتنظيم الأراضي أو رفع القوة التنافسية للزراعة. وهناك طريقة عمل أخرى وهي تحويل حقوق الأراضي الزراعية للأسر الريفية إلى نمط المساهمة. ومن خلال الجدول 3-1 يمكن أن نرى أنه على الرغم من مرور نظام الاقتصاد الجماعي بما يزيد على 30 عامًا من التغيير، ولكن وصولًا إلى عام 2012، كان هناك كم كبير من الأصول الجماعية التي تنتمي إلى نظام الاقتصاد الجماعي، ليصبح التساؤل الخاص بكيف تكون الإدارة الجيدة لتلك الأصول، سؤالًا لا يمكن تجنبه بحالٍ من الأحوال.

الجدول 3-1 جدول تقديرات لصافي الأصول في الريف الصيني خلال عام 2012

	نوع الأصول	المساحة (مائة مليون مو)	تقديرات الأصول (مائة مليون يوان)	النسبة
القيمة الإجمالية لصافي الأصول في الأرياف			1273074.7	100
ملك للدولة، وإدارة عمل جماعية	مراعي	22.61	17425.8	1.37
ملك للدولة، وإدارة عمل بالتعاقد		27.39	21109.8	1.66
ملك للدولة، وإدارة عمل جماعية			131874.3	10.36
من بينها	أراضي زراعية		10842.8	0.54
	غابات		2089.0	3.10
	مراعي		3468.2	4.50
	أراضي بنايات تجارية		91474.3	0.42
	أصول تجارية أخرى		24000.0	
ملك للدولة، وإدارة عمل فردية			741671.0	58.26
من بينها	أراضي زراعية	17.56	350585.1	

	غابات	24.30	16594.0	
	مراعي	5.50	4238.9	
	أراضي مساكن	1.70	370253.0	
ملكية فردية، وإدارة عمل فردية			360993.8	28.35
من بينها	الأصول الزراعية الثابتة		19983.0	
	الأصول غير الزراعية الثابتة		8509.7	
	مساكن		240270.9	
	صافي الإيداعات		75832.3	
	الأصول النقدية وغيرها من الأصول المالية		16397.9	

فالصين دولة تتمتع بإرث تاريخي من الملكية الجماعية للأراضي الزراعية، وهي واحدة من الدول القليلة التي تتوفر بها شروط تحويل حقوق الأراضي الزراعية إلى نمط المساهمة. وإن الحكومة التي اختارت معالجة الأمور بتركها تسير في مجراها الطبيعي تتلاءم مع اتباع هذه الطريقة للعمل. وميزة طريقة العمل تلك هي أنها تساعد الأسر الريفية الجوهرية على القيام بتنسيق وتنظيم الأراضي بل والحصول على المنافع المختلفة من وراء هذا العمل، كما تساعد الأسر الريفية الجوهرية على التوزيع الأمثل لموارد الأراضي الزراعية والرفع من مستوى القدرة التنافسية للزراعة. في حين تبرز عيوبها في أنه: إذا كانت تقديرات القيمة المضافة للأراضي غير عادلة، أو كانت آلية الرقابة والإدارة غير ناجحة وعقود الحماية الحكومية غير قوية، فهناك احتمال لحدوث منازعات على حقوق الأراضي، حتى إنه من المحتمل حدوث الكثير من الصراعات. فما هي الطريقة التي تجعل

المزارعـين في النهايـة يُقْدِمـون عـلى الاختيـارات بأنفسـهم، هـذا أمـر ليـس في حاجـة للحكومـة أن تضـع برنامـج سياسـة موحـدة لتحقيقـه؛ حيـث إن مسـئولية الحكومـة هـي التشـديد عـلى عمليـة الإدارة لتقديـرات القيمـة المضافـة لـلأراضي، والتشـديد عـلى المراقبـة، والدفـع بعمليـة الإشراف والرقابـة عـلى المجتمعـات الريفيـة، وتشـديد الحمايـة عـلى العقـود المتعلقـة بهـا.

5. الانقسام بين المزارعين:

في بداية فترة الإصلاح، كان المزارع هو مدير العمل الإنتاجي للأراضي المُتعاقَد عليها، وهو أيضًا مالك حق الانتفاع للأراضي المُتعاقَد عليها، ومن ثم كان هناك توحد بين هوية المزارع ومالك الأرض (الإقطاعي). وفي السنوات الأخيرة، ومع ارتقاء مستوى الهيكل الوظيفي والدخل للأسر الريفية، حدث انقسام بين هويتي المزارع ومالك الأرض. وهناك شكلان يتجلى فيهما هذا الانقسام: الشكل الأول يتمثل في نقل الأرض المتعاقد عليها إلى أسرة ريفية أخرى وتقاضي رسوم مقابل استغلال الأرض، وعدم مزاولة الشخص ناقل الأرض عمل الإنتاج الزراعي بنفسه مرة أخرى، والشكل الثاني يتمثل في تسليم الأرض المتعاقد عليها لأسرة ريفية أخرى تتعهد بالعمل فيها مقابل راتب تحصل عليه من المالك، على أن يكون مانح التعهد مسئولاً بنفسه عن أعمال الإدارة والحماية اليومية للمحاصيل فقط. ومن أجل أن يحقق المزارعون الاهتمام المزدوج بكل من تحقيق الحد الأقصى للدخل والمراعاة الجيدة للعلاقات الأسرية (والأراضي المتعاقد عليها) معًا، ومن ثم كان الاختيار الأنسب لهذا الأمر هو جعل الأيدي العاملة القوية تخرج لجني المال، والقوى العاملة الضعيفة تمكث لرعاية الأسرة. وهناك بعض الأيدي العاملة الضعيفة تستطيع القيام بالقليل أو الكثير من الأعمال الزراعية، ولكن تعهدات الأعمال الزراعية بالبيوت في انخفاض مستمر. وبالاستناد إلى واقع الأمور من الانخفاض المستمر لقيام الأيدي العاملة الضعيفة بمراعاة الأعمال الزراعية في البيوت والزيادة المستمرة للقيام بالأعمال الإدارية، أصبح لدينا المبرر لإصدار الحكم بحدوث انقسام بين المزارعين.

كـما يُعـد قلـة مواسـم العمـل وزيـادة فـترات الراحـة شـكلًا آخـر مـن أشـكال ظهـور انقسـام المزارعـين. وكان السـؤال الـذي طرحنـاه كثـيرًا خـلال قيامنـا باسـتطلاع في الريـف: إذا كان الجهـد الـلازم للتخلـص مـن الأعشـاب الضـارة بـالأرض ليـس كبـيرًا، فلـماذا تفضلـون دفـع المـال

لـشراء الآلات التـي تقـوم بذلـك، وتجلسـون لتتسـامروا فيـما بينكـم دون اسـتغلال الوقـت للقيـام بالعمـل بأنفسـكم؟ فكانـت الإجابـة أنـه: فضـلاً عـن أن إمكانيـة توفـير يـوم كامـل للتخلـص مـن الأعشـاب الضـارة تعـادل خسـارة أجـرة سـاعة واحـدة مـن عمـل أبنائنـا، فنحـن نفضـل أن يعمـل أبناؤنـا سـاعة إضافيـة عـلى ألَّا نجعلهـم يقومـون بهـذا العمـل طوال اليـوم، وكان هـذا سـبب اختيارهم للراحـة وعـدم القيـام بهـذه الأعـمال بأنفسـهم.

6. تعدد الأشكال التنظيمية لدخول المزارعين السوق:

هناك الكثير من الأشكال التنظيمية لدخول المزارعين السوق، إلا أن الحكومة كان لها توجه بتعميم الجمعيات التعاونية للمزارعين. وفي حقيقة الأمر، نجد أن هناك علاقة بين أهمية الجمعيات التعاونية للمزارعين وإكمال نظام اقتصاد السوق. وكلما ساءت تكاملية نظام اقتصاد السوق، زادت عيوب السوق، وزادت معها أهمية الجمعيات التعاونية للمزارعين، والعكس صحيح. وهذا هو السبب الرئيس لضعف أهمية الجمعيات التعاونية للمزارعين في الدول المتقدمة تماشيًا مع تكاملية نظام اقتصاد السوق. وبالنسبة للصين، فينبغي تركيز النقاط المهمة على تعميق الإصلاح، والإسراع في إكمال نظام اقتصاد السوق، وليس التكيف مع عدم تكامله بتعميم الجمعيات التعاونية للمزارعين.

في ظل البيئة التنافسية للسوق، يمكن للأسر الريفية أن تنضم إلى الجمعيات التعاونية للمزارعين، أو أن تتواصل مع الشركات الزراعية، أو أن تقوم بتبادلات تجارية مع الوسطاء التجاريين. فتعدد أشكال الاختيارات لدى الأسر الريفية هو ما دفع بالتنافس الكامل يبن جميع أنواع المنظمات؛ لذلك فإن تعدد أشكال الاختيارات هو أمر لا يمكن الاستغناء عنه. وفي ظل معرفة هذا الأمر، أصبحت الحاجة الآن متمثلة في بناء نظام للعمل الأساسي بالزراعة، يدعم التنافس الكامل لجميع أنواع المنظمات، وليس النظام الذي يدعم فقط تطور الجمعيات التعاونية للمزارعين.

وباختصـار، فـإن نظـام إدارة الأعـمال الرئيسـة الزراعيـة قبـل عـام 1980، كان يهـدف إلى جمـع مخلفـات الزراعـة، وتسريـع الدفـع بتحويـل نظـام إدارة الأعـمال الرئيسـة الزراعيـة إلى نمـط الصناعيـة، أمـا نظـام إدارة الأعـمال الأساسـية الزراعيـة في بدايـة فـترة الإصـلاح، فـكان

يهـدف إلى تحفيـز الإنتـاج لـدى مئـات ملايـين مـن المزارعـين، وحـل مشـكلة المـأكل والمـشرب. وفي الوقـت الحـالي، نجـد أن نظـام إدارة الأعـمال الرئيسـة الزراعيـة الـذي ينبغـي تأسيسـه، سـيكون نظامًـا يهـدف إلى تشـجيع التنافـس الكامـل بـين جميـع أنـواع المنظـمات، ويضـع الحلـول بشـكل رئيـس للقيـود التـي فرضهـا النطـاق الضيـق للعمـل عـلى تطبيـق التقنيـات الزراعيـة، وللقيـود التـي فرضتهـا الإفـادات النسـبية القليلـة عـلى نشـاط الإنتـاج الزراعـي.

ثالثًا: تطور الإدارة الزراعية الحديثة:

تشتمل الإدارة الزراعية الحديثة على: المزارع الجوهرية، الجمعيات التعاونية المتخصصة للمزارعين، والشركات الزراعية. وينبغي أن تتمتع الإدارة الزراعية الحديثة بثلاثة مقومات معًا. أولا، ألَّا يقل صافي دخل الفرد في الأسر الريفية عن دخل الأسر الريفية التي تزاول صناعتين معًا. ثانيًا، امتلاك القدرة على الإعالة الذاتية، بحيث لا تعتمد إدارة الإنتاج على الدعم الحكومي (هذا الدعم لا يتضمن الدعم على تزايد قيمة الخدمات البيئية الذي تمنحه الحكومة). ثالثًا، احترام جميع الأنظمة واللوائح، أي أن يتناسب العمل الإنتاجي مع اتباع اللوائح والقوانين المعنية، بالإضافة إلى الالتزام بمطالب العقد فيما يخص لوائح السوق واللوائح الاجتماعية.

1. المزارع الجوهرية:

يوجد بالصين الآن 229 مليون أسرة ريفية مشاركة في العمل بالتعاقد على الأرض الزراعية. بينما تحتل الأسر الريفية التي تعمل على زراعة مساحة أقل من 10 مو نسبة 85% من إجمالي تعداد الأسر الريفية المتعاقدة على الأراضي الزراعية. وباستثناء مشاريع الإنتاج الزراعي ذات الكثافة العمالية العالية وكثافة رأس المال العالية والقيمة المضافة المرتفعة، كمشاريع إنتاج الخضراوات والزهور والنباتات والفواكه... إلى آخره، فمن الصعب جدًّا أن تُطَوِّر الأسر الريفية الزراعة الحديثة في أرض لا تصل مساحتها إلى 10 مو؛ ولذلك كان الكثير من المزارعين في بداية الأمر يقومون بمزاولة الصناعات غير الزراعية في الريف، ثم الانتقال إلى المدن ومزاولة الصناعات غير الزراعية هناك. ومع تزايد أعداد الفلاحين الذين ينتقلون إلى المدن، ومع زيادة استقرار التوظيف، ظهر في الريف نقل حقوق إدارة العمل بالأراضي الزراعية. وفي بداية الأمر، كان نقل حق إدارة الأرض المتعاقد عليها يحدث بين الأقارب والأصدقاء، برسوم نقل للتعهد بالعمل ضئيلة جدًّا، لكن في السنين القليلة الماضية، وفي ظل تأثير زيادة متطلبات حق إدارة العمل بالأرض الزراعية على إمدادات الأرض نفسها، فإن رسوم نقل تعهد العمل في زيادة مستمرة، وبدأ حق إدارة الأرض الزراعية ينتقل إلى المزارع الجوهرية وغيرها من ركائز إدارة العمل الجزئي

الحديث التي تقدم سعرًا أعلى، ومن ثم تم الدفع بتطوير المزارع الجوهرية وغيرها من ركائز الإدارة الزراعية الحديثة.

2. الأسر الريفية المتخصصة:

يوجد على أرض الواقع العديد من الأسر الريفية العاملة التي تخرج للعمل في المدن، وفي الوقت نفسه لا ترغب في نقل حق إدارة الأراضي الخاصة بها لطرف آخر، حيث اختارت هذه الأسر استئجار المزارعين في مختلف التخصصات كل على حدة، لإنجاز أعمال الحرث ونثر البذور ورش المبيدات... إلى آخره من أعمال الإنتاج الزراعي، وهو ما أدى إلى تطور الأسر الريفية المتخصصة. إن الأسر الريفية الكبرى المتخصصة هي إحدى الحلقات في عملية مزاولة الزراعة، وهي الأسر التي يحتل الدخل الزراعي لها نسبة 80% من إجمالي دخل الأسرة. أما الآن فالنسبة التي تحتلها الأسر الريفية الكبرى المتخصصة في الدولة لا تتعدى تقريبًا 5%. وينتمي العدد الأكبر من الأسر الريفية الكبيرة المتخصصة إلى الأسر الريفية الجوهرية. ومن خلال الجدول 3.2 يمكننا أن نرى أنه في عام 1990 بلغ دخل أعمال الأسر الريفية التي تستخدم ماكينات الزراعة 59 مليارًا و300 مليون يوان، وفي عام 2005 ارتفع هذا الدخل ليصل إلى 260 مليارًا و600 مليون يوان، وفي عام 2012 ارتفع ليصل إلى 447 مليارًا و900 مليون يوان. حيث ارتفع المتوسط السنوي خلال الأعوام الخمسة عشر الأولى 134 مليار يوان، بينما ارتفع خلال السنوات السبع الأخيرة 269 مليار يوان، حيث كانت هناك زيادة واضحة في ارتفاع المتوسط السنوي.

الجدول 3.2 التغييرات التي طرأت على دخل الأسر الريفية التي تستخدم الماكينات الزراعية بداية من عام 1990

الوحدة:(مائة مليون يوان)

العام	دخل الأسر الريفية التي تستخدم الماكينات الزراعية	العام	دخل الأسر الريفية التي تستخدم الماكينات الزراعية	العام	دخل الأسر الريفية التي تستخدم الماكينات الزراعية
1990	593.0	2003	2269.7	2008	3466.5
1995	1036.8	2004	2421.5	2009	3894.1
2000	2000.0	2005	2606.1	2010	4247.9
2001	2040.0	2006	2811.0	2011	4509.0
2002	2150.0	2007	2986.0	2012	4779.0

المصدر: وزارة الزراعة

منذ عام 1996، قامت الأسر الريفية المتخصصة التي تمتلك آلات الحصاد باستغلال اختلاف توقيت نضج القمح بين جنوب وشمال البلاد، وقامت بتنفيذ طريقة الحصاد عبر المناطق المتعددة، وبالتالي زادت فترة استخدام ماكينات الحصاد من متوسط 7-10 أيام في العام إلى ما يزيد على شهر في العام الواحد. وقد جعلت الزيادة الواضحة في فترة استغلال الماكينات الزراعية الأسر الريفية تتمكن من زيادة أرباح العمل الزراعي مع عدم رفع تكاليف الحصاد. وفي الوقت الراهن، امتد العمل عبر المناطق المتعددة ليشمل الحصاد الآلي لمحاصيل الأرز والذرة... إلى آخره من حلقات الإنتاج. وفي عام 2013 بلغ إجمالي عدد ماكينات حصاد الذرة التي شاركت في حصاد المناطق المتعددة 70 ألف ماكينة في مناطق إنتاج الحبوب الرئيسة على مستوى البلاد، وبلغ متوسط مساحة العمل للماكينة الواحدة 915 مو. كما بلغ متوسط سعر الحصاد الآلي 80-100 يوان لكل مساحة مو، بصافي

ربح يفوق في العادة مبلغ 40 ألف يوان[17]. وفي ظل الافتقار إلى مزارع التجفيف الشمسي الكبيرة بشكل كافٍ، والذي كان من المشكلات التي تواجه التوسع في زراعة النباتات؛ ارتفع بسرعة الطلب على استخدام المجفف لتجفيف الحبوب بالحرارة. وبالتالي فإن الاعتماد على الآلات في عملية التجفيف سيصبح أحد المجالات الجديدة في تطوير واستخدام الآلات الزراعية .

3. الجمعيات التعاونية الخاصة بالمزارعين:

حتى نهاية عام 2013، بلغ عدد التعاونيات المتخصصة والتعاونيات السهمية وغيرها من الجمعيات التعاونية للمزارعين المسجلة طبقًا للقانون على مستوى الصين 950.7 ألف جمعية تعاونية، وتضم تلك الجمعيات فعليًّا 72 مليونًا و210 ألف عضو من الأسر الريفية، بنسبة 27.8% من إجمالي عدد الأسر الريفية، وتضم جمعية الاتحاديات ما يزيد على 5600 اتحادية، ومجلس الاتحاديات يضم 2554 اتحادية. وحتى نهاية فبراير عام 2014، بلغ عدد الجمعيات التعاونية المتخصصة للمزارعين على مستوى البلاد 1 مليون و38 ألف و800 جمعية، وبلغ إجمالي رءوس الأموال الممنوحة 2.04 تريليون يوان[18]. وفي ظل الدعم من سياسات الدولة، أصبح الاتحاد بين كل جمعية من الجمعيات التعاونية للمزارعين ظاهرة واسعة الانتشار، كما ساعد تأسيس الجمعيات الاتحادية للتعاونيات على تعزيز قدرة المزارعين على مقاومة مخاطر السوق وقدراتهم على زيادة ثرواتهم.

4. الشركات الزراعية:

هنــاك ثلاثــة أنــواع رئيســة مــن المجــالات الزراعيــة تتناســب مــع عمــل الــشركات: أولاً، تطبيــق زراعــة النباتــات وتربيــة الحيوانــات عــلى نطــاق واســع. وبمقارنــة هــذه المنتجــات الريفيــة مــع المنتجــات الريفيــة الأخــرى، نجــد أن درجــة المعايــرة فيهــا وحجــم الاســتثمار أعــلى، واقتصــاد

17- جاو دييه، زادت نسبة الحصاد الآلي للذرة في الصين 6 في المائة لخمس سنوات على التوالي، «صحيفة المزارعين اليومية» بتاريخ 4 ديسمبر 2013.

18- مصدر البيانات السابقة من المكتب العام للصناعة والتجارة.

الحجـم أكـثر وضوحًـا، بـل وتتمتـع بقـدرة أكـبر عـلى النمـو. ثانيًـا، تصنيـع المنتجـات الريفيـة، بمـا في ذلـك تصنيـع الحبـوب والزيـوت، وتصنيـع المنتجـات المائيـة والحيوانيـة، وتصنيـع الخـضر والفاكهـة، بالإضافـة إلى تصنيـع منتجـات ريفيـة ذات طابـع خـاص... إلى آخـره. وهـذا هـو السـبيل المهـم للرفـع مـن القيمـة المضافـة للمنتجـات الريفيـة. ثالثًـا، أعـمال الخدمـات الإنتاجيـة، وتتمثـل النقـاط المهمـة لأعـمال الخدمـات الإنتاجيـة في خدمـات المحاصيـل، سلاسـل توزيـع وسـائل الإنتـاج الزراعيـة، والخدمـات الحديثـة للمنتجـات الريفيـة، وخدمـة المعلومـات الزراعيـة... إلى آخـره. وتعـد جميعهـا صناعـات ذات أفـق واسـع، ونقاطًـا مهمـة تدعمهـا السياسـات الحكوميـة.

في ضوء النسبة البالغة 64% التي يحتلها الكم الاستهلاكي للحوم الخنازير من إجمالي الكم الاستهلاكي للحوم بأنواعها، نحلل فيما يلي تقدم تربية الحيوانات واسعة النطاق التي تقود أعمالها الشركات، مع اتخاذ تربية الخنازير الحية كمثال. حتى نهاية القرن 20، كانت نسبة 90% من الخنازير الحية يتم تربيتها بشكل واسع من قبل الأسر الريفية. وخلال السنوات العشر الأخيرة أو يزيد، تطورت تربية الحيوانات واسعة النطاق للخنازير الحية بشكل سريع جدًا. وفي عام 2005، بلغت نسبة الخنازير المذبوحة لدى الأسر المربية لعدد أكثر من 50 خنزير 38% من إجمالي عدد الخنازير المذبوحة على مستوى الدولة، وفي عام 2010 قارب ذلك المؤشر على نسبة 65%[19]، وبلغت التقديرات عام 2013 نسبة 70% تقريبًا. ونفس الوضع أيضًا بالنسبة لتربية الأبقار الحلوب. ففي عام 2012، ارتفعت النسبة التي تحتلها مزارع تربية المواشي بنطاق يزيد عن مائة حيوان إلى ما يقارب 40%، وقاربت نسبة مزارع تربية المواشي بنطاق يزيد على 300 حيوان على 30%. كما شهد مجال تربية الدواجن تقدمًا ملحوظًا عما كان عليه في السابق.

في الوقـت الراهـن تخطـت عـدد منظـمات إدارة أعـمال التحـول للصناعيـة التـي تقـوم بشـكل رئيـس عـلى المشـاريع الرائـدة 300 ألـف منظمـة، حفـزت بدورهـا 120 مليـون أسرة ريفيـة، وارتفـع متوسـط الدخـل السـنوي لـلأسر الريفيـة المشـاركة في العمـل الصناعـي ليصـل إلى مـا يزيـد عـلى 2800 يـوان. تطـورت القاعـدة المثاليـة لتحـول الزراعـة لنمـط الصناعـة، كـما اسـتمر

19- شو منغ تشين، فترة تحول في تربية الخنازير الحية في الصين، «صحيفة الطب البيطري وتربية الدواجن والمواشي»، الطبعة 9، بتاريخ 23 ديسمبر 2013.

اتضـاح فوائـد تجميـع الجماهـير، وأصبـح تدريجيًّـا مركـزًا حديثًـا لتحفيـز تطـور الاقتصـاد الريفـي، وتخطَّـى عـدد المنظـمات الخدميـة لإدارة الأعـمال الزراعيـة عـلى مسـتوى الدولـة مـا يزيـد عـلى مليـون منظمـة، ولعبـت دورًا تتزايـد أهميتـه يومًـا تلـو الآخـر في مجـالات العمـل باسـتخدام الماكينـات الزراعيـة، والوقايـة مـن ومعالجـة آفـات وأمـراض المحاصيـل، والوقايـة مـن والتحكـم في أوبئـة الحيوانـات... إلى آخـره مـن المجـالات.

رابعًا: التنمية الفكرية للأسر الريفية الجوهرية:

يشهد الريف الصيني في الوقت الحالي تغيرات عميقة. وتحت تأثير الدور المشترك لكل من التحول لنمط السوق، والتحول للتخصصية، والتحول للأنشطة غير الزراعية، والتحول للتمدن، انهارت أساسات أشكال العمل الزراعي التي دامت لآلاف السنوات، حيث حدثت ثلاثة «إحلالات» في نظام إدارة الأعمال الرئيسة الزراعية، ألا وهي إحلال الإنتاج الزراعي القائم على إنتاج السلع التجارية محل الإنتاج الزراعي القائم على الاكتفاء الذاتي، وإحلال تبادل خدمات العمل بين الغرباء محل تبادل خدمات العمل بين المعارف، وإحلال لوائح السوق محل لوائح مجتمعات المناطق الواحدة. وهو ما يعني أن الشروط الأساسية لتطوير الزراعة الحديثة قد تشكلت إلى حد كبير مرورًا بعشرات السنين من التطور السريع للاقتصاد. وبالنسبة لنظام إدارة العمل الزراعي وتأسيس إدارة العمل الزراعي، فينبغي القيام بتنسيق يكافئ التغيرات الثلاثة السابق ذكرها.

وفي ظل التحول الصناعي والتمدن، كان الانخفاض في عدد المزارع حتمية موضوعية. وفي الوقت نفسه ينبغي أن نتوقع أيضًا استقرار عدد المزارع مع الانتهاء تقريبًا من التحول الصناعي والتمدن. ومثال على ذلك ما شهدته الولايات المتحدة، حيث انخفض عدد المزارع بها من 5 ملايين و700 ألف مزرعة عام 1900 إلى 2 مليون و200 ألف مزرعة عام 1900، من ضمن ذلك بلغ متوسط الانخفاض السنوي في السنوات العشر بدءًا من عام 1950 عدد 168.5 ألف مزرعة، وبلغ متوسط الانخفاض السنوي في السنوات العشر بدءًا من عام 1960 عدد 100 ألف 130 مزرعة، وبلغ متوسط الانخفاض السنوي في السنوات العشر بدءًا من عام 1970 عدد 51.0 ألف مزرعة، وبلغ متوسط الانخفاض السنوي في السنوات العشر بدءًا من عام 1980 عدد 29.4 ألف مزرعة، بينما اتجه إجمالي المزارع عام 1990 نحو الثبات. ومنذ مطلع التسعينيات حتى الآن، ظل إجمالي عدد المزارع ثابتًا على رقم 2 مليون و200 ألف مزرعة تقريبًا. وكانت عملية نزوح القوى العاملة الزراعية في الصين بعيدة كل البعد عن الانتهاء. وفي ظل هذا الوضع، كان انخفاض عدد الأسر الريفية أمرًا يتسم بالمنطقية، كما أن تلك هي المقومات الأساسية لتوسيع متوسط نطاق العمل الزراعي، والنمو السريع لدخل المزارعين.

ينبغي على الصين أن تبذل جهودًا كبيرة لتطوير المزارع الجوهرية، ومن ثم جعلها ركيزة أساسية لنمو الزراعة. ولكن المزارع الصغيرة ستظل موجودة لفترة طويلة من الزمن. فعلى سبيل المثال، تعتمد الولايات المتحدة في إمداد المنتجات الريفية بشكل رئيس على المزارع الكبيرة، ولكن ما زال هناك عدد كبير من المزارع الصغيرة التي يتراوح حجم مبيعاتها من المنتجات الريفية ما بين 1000 - 10000 دولار أمريكي[20]. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتوفر لدينا المعرفة الجلية، لتجنب خطأ التسرع في العمل.

وكانت التحليلات السابقة من أجل توضيح التالي: أن هناك جزءًا من الأسر الريفية فقط بإمكانها التحول إلى ركيزة للعمل الزراعي الحديث؛ ولذلك ينبغي أثناء تأسيس البناء لنظام إدارة الأعمال الرئيسة الزراعية الحديث أن يتم الاستهداف بأهمية ذلك الجزء من الأسر الريفية القادر على التحول ليكون ركيزة للعمل الزراعي الحديث، وتوظيفها لدعم تنمية ركائز إدارة العمل الزراعي الحديث.

طرح تقرير المؤتمر الثامن عشر للحزب، الالتزام بتحسين نظام الإدارة الزراعية الأساسية وإكماله، وتأسيس نظام زراعي حديث يجمع بين التحول للأنماط التكثيفية (في الزراعة)، والتخصصية والتنظيمية والاشتراكية معًا[21]. وبالنسبة للوثيقة رقم واحد للجنة المركزية عام 2013، والاجتماع الكامل الثالث للدورة الثامنة عشرة، فقد اتخذوا من تأسيس نظام إدارة العمل الزراعي الحديث، وتنمية ركائز إدارة العمل الزراعي الحديث، أساسًا لتطوير الزراعة في العصر الحديث. وقدمت الوثيقة رقم واحد للجنة المركزية للحزب في عام 2014 عرضًا أكثر تفصيلًا بشأن هذا الموضوع. ومن أجل التشجيع على انتقال حق إدارة الأرض إلى ركائز العمل الحديث، ومن أجل التشجيع على تطوير حجم العمل

20- وطبقًا للتحليلات، توجد ثلاثة أسباب رئيسة وراء استمرار وجود أعداد من المزارع الصغيرة في أمريكا يتراوح حجم مبيعاتها من المنتجات الريفية بين 1000- 10000 دولار، وتتمثل الأسباب في: أولًا، أن الأسر التي تمتلك المزارع الصغيرة تعتمد فعليًا على دخل النشاط غير الزراعي بشكل أساسي، حيث وصل متوسط دخل الأنشطة غير الزراعية لأسر تلك المزارع الصغيرة عام 2004 لمبلغ 7400 دولار، أي بضعة أضعاف الدخل من الزراعة. ثانيًا، إيجاز قانون الضرائب المستحقة على الأفراد الأمريكي بشأن إلغاء ضريبة الخسارة المستحقة على الفرد في أعمال المزارع، الأمر الذي لعب دورًا فعليًا وواضحًا. ثالثًا، الحصول على دعم المشاريع الحكومة كمشروع (CRB) طويل المدى لحماية الأرض من التحول إلى أرض بور في المزارع الصغيرة، ومشروع (WRP) لحماية الأرض من التشبع بالمياه... إلى آخره من المشاريع. وأوضحت البيانات الإحصائية أنه منذ عام 2002 حتى عام 2008، بلغ إجمالي المصروفات على الخطة طويلة المدى لحماية الأرض من التحول إلى أراض بور 12 مليارًا و800 مليون دولار، من بينها ما يزيد على نسبة 80% من دخل مزارعي المزارع الصغيرة؛ وبلغت المدخلات السنوية في خطة حماية الأرض من التشبع بالمياه 180 مليون دولار، من بينها نسبة 82% يتم تقديمها كدعم لمساعدة المزارع الصغيرة.

21- يرى الباحث أن تعبير التحول للاشتراكية تعبير غير دقيق، ومن الأفضل استخدام تعبير التحول لنمط السوق.

الذي تتعدد فيه الأشكال، ينبغي تنمية عملية انتقال حق إدارة العمل بالأرض إلى السوق، والبحث في تأسيس نظام عوائد التأمين على مخاطر انتقال المشاريع الصناعية التجارية إلى الأراضي المخصصة للزراعة، بحيث يمكن للمناطق المؤهلة أن تقدم مكافآت على الأراضي التي تحول تخصصها، وينبغي ابتكار نظام خدمات زراعية بتوجيه من السوق، والدفع بتطبيق أنماط الخدمات مثل النمط التعاوني ونمط استمارات طلب البضائع ونمط الوصاية... إلى آخره، بالإضافة إلى تكميل نظام السوق بشأن الإنتاج والتسويق في الزراعة. ولأجل التشجيع على تطوير الملكية المختلطة للمشاريع الرائدة القائمة على تصنيع الزراعة، قامت الدولة فيما يخص المؤشر السنوي لأراضي البنايات بإفراد قائمة من النسب والتناسبات للاستخدام خصيصًا في تأسيس المرافق الداعمة المتكاملة لصالح ركائز إدارة العمل الزراعي الحديث، وتشجيع الحكومات المحلية وأصحاب التمويل الخاص على إنشاء شركات تمويل تضامنية، وتقديم خدمة القروض المضمونة من أجل ركائز إدارة العمل الزراعي الحديث، كما عملت الدولة على تقوية التأهيل التعليمي للمزارعين في الوظائف الحديثة والقائمين على الأعمال في ركائز إدارة العمل الزراعي الحديث، بالإضافة إلى دعم المنظمات الخدمية العملية التي تمتلك المؤهلات لكي تزاول خدمات المصالح العامة، ويكون ذلك الدعم من خلال خدمات الشراء الحكومية... إلى آخره من الأعمال التي قامت بها الدولة.

وتكمن المهمة الأساسية لتأسيس منظومة إدارة زراعية حديثة في تنمية السوق وإكمال الأنظمة وتنمية الأسر الريفية الجوهرية. وهناك أربعة أسباب رئيسة وراء هذا الأمر. أولًا، إعطاء فرصة تطوير الزراعة في العصر الحديث للأسر الجوهرية التي تشبثت بالريف، وليس الاستناد إلى طريقة جذب الاستثمارات وتقديم تلك الفرصة هدية بأسعار زهيدة لرجال الأعمال في القطاعات غير الزراعية ممن حفروا طريقهم لأول صندوق ذهب، ثم تطوير الزراعة من خلال تعيين رجال الأعمال هؤلاء للمزارعين. ثانيًا، الأسر الريفية الجوهرية هي أسر تنفذ العمل بنمط المشاريع، وتدخل في بناء السوق، وتتمتع بالقدرة على النشوء الذاتي، فتلك الأسر لها نفس فعالية رجال الأعمال. ثالثًا، اتخاذ الأسر الريفية الجوهرية كركيزة داعمة، يسهم في رفع درجة التنظيمية في الإنتاج الزراعي، كما يسهم في وضع معايير للإنتاج الزراعي وتوسيع نطاقه والعمل بالتمييز السلعي، ويسهم أيضًا في الحفاظ على استقرار اقتصاد الريف والمجتمع. رابعًا، مستوى التطور الزراعي لدولة أو

منطقة - الذي يشتمل على درجة أمان المنتجات الريفية، والقوة التنافسية الدولية للزراعة، ومستوى التطور الزراعي المستدام- يتقرر على أساس أوضاع الأسر الريفية الجوهرية في تلك المنطقة أو الدولة. والمقترح التفصيلي لأجل تنمية الأسر الريفية الجوهرية هو:

1. الاعتماد على إجراءات نقل الأراضي والمساهمة في حق العمل بالأرض... إلى آخره من الإجراءات، والدفع بفصل حق العمل بالأرض عن حق التعاقد، والدفع بتطور الأسر الجوهرية.

2. أن تقوم الحكومة بتقديم الخدمات للأسر الريفية الجوهرية في جوانب التقنيات، والمعلومات، وتدريب الكوادر، وتعاون الأسر الريفية، وتهيئة الظروف من أجل نمو الأسر الريفية، وتنمية سوق خدمات ما قبل الإنتاج وأثناء الإنتاج وبعده، وخفض تكاليف الإنتاج بالنسبة للأسر الريفية الجوهرية، ورفع الأرباح على الإنتاج.

3. ابتكار نظام للعمل الريفي، وتهيئة الظروف لتدخل الأسر الريفية الجوهرية إلى نظام التحول للعمل التكثيفي، والتحول للتخصصية، وتوسعة النطاق، والتحول للمؤسسية، والقدرة على استخراج التفوق النسبي لدى تلك الأسر في جوانب نطاق العمل والكفاءة والتقنية والسوق... إلى آخره من الجوانب.

4. السماح لمنظمات المشاريع والمنظمات الاجتماعية بممارسة جميع أنواع الأنشطة في الريف، وتقديم الدعم الفعال من أجل تطور الأسر الريفية الجوهرية.

خامسًا: خاتمة:

توضح التغييرات في نظام إدارة الأعمال الرئيسة الزراعية في الدولة، أن القيود التي فرضتها أيديولوجية الفكر على اختيار نظام إدارة الأعمال الرئيسة الزراعية، تتسم بأنها قيود تشتد تدريجيًّا في البداية ثم تتراخى تدريجيًّا، كما أن مقياس الملكية العامة للأراضي والإنتاج الجماعي يتسم بالزيادة التدريجية في البداية ثم يتقلص تدريجيًّا.

كان نظام إدارة الأعمال الرئيسة الزراعية قبل عشر سنوات بدءًا من عام 1980 يهدف إلى تجميع مخلفات الزراعة، وتسريع الدفع بعملية تحويل نظام إدارة الأعمال الرئيسة الزراعية إلى نمط الصناعية؛ أما نظام إدارة الأعمال الأساسية الزراعية في بداية فترة الإصلاح فكان يهدف إلى تحفيز نشاط الإنتاج لدى مئات ملايين المزارعين، وحل مشكلة المأكل والمشرب. والآن فإن نظام إدارة الأعمال الرئيسة الزراعية الذي ينبغي تأسيسه سيكون نظامًا يهدف إلى تشجيع التنافس الكامل بين جميع أنواع المنظمات، ويحل بشكل رئيس القيود التي فرضها نطاق العمل الضيق على تطبيق التقنيات الزراعية، والقيود التي فرضتها الإفادات النسبية القليلة على نشاط الإنتاج الزراعي.

مع ضعف أهمية حقول الحبوب المخصصة للأفراد والأراضي الزراعية لتأمين المسنين، وانفصال دور إنتاج الأراضي الزراعية عن دور رأس المال، وارتفاع تكاليف فرص مزاولة الزراعة، أصبح أسلوب توزيع موارد الأرض الزراعية ذات النطاق شديد الصغر القائم على الأسرة كأساس له، والذي يتسم بالاتحاد الكامل بين حق إدارة العمل وحق التعاقد، نظامًا لا يتماشى مع متطلبات التطور الزراعي. وفي هذا العمل، وانطلاقًا من المناقشة وإثبات أن الأسر الريفية ركيزة للعمل الزراعي الحديث، بحث الكتاب في ثلاثة بنود لتمييز الأسر الريفية الجوهرية، وقام بتحليل التحديات التي تواجه تلك الأسر، وقدم المقترحات المعنية للتسريع من نمو الأسر.

المراجع:

تشن شيون، «الإسراع في تأسيس منظومة إدارة زراعية حديثة أمر لا يحتمل التأجيل»، مجلة «إدارة الأعمال الريفية» العدد 12، عام 2013.

جانغ شياو شان، «ابتكار نظام الإدارة الزراعية الحديثة وتطوير الزراعة الحديثة»، «مجلة الاقتصاد» العدد 1، عام 2007.

سونغ خونغ يوان، جاو خاي، «تأسيس نظام الإدارة الزراعية الحديثة، والدفع بابتكار نظام لإدارة الأعمال»، مجلة «الاتحاد» العدد 1، عام 2013.

الباب الرابع

تطور الزراعة في الصين

أولاً: خصائص الموارد الطبيعية الزراعية في الصين:

1. انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية والأرضية:

يبلغ نصيب الفرد من مساحة الأراضي الزراعية 1.5 مو، أي تمثل 3/1 من المتوسط العالمي، والصين واحدة من الدول صاحبة أقل نصيب للفرد من الأراضي الزراعية. ويبلغ نصيب الفرد من مساحة أراضي الغابات حوالي 1.8 مو، أي تمثل 7/1 من المتوسط العالمي، بينما يبلغ نصيب الفرد من مساحة المراعي أكثر من 3 مو، بمعدل 3/1 من المتوسط العالمي.

2. الاختلاف الكبير بين المناطق الجافة والرطبة:

يتباعد جنوب الصين عن شمالها بمسافة تقدر بأكثر من 5500 كيلو متر، وتمتد هذه المسافة عبر ما يقرب من 50 خط عرض، ويقع الجزء الأكبر من المناطق داخل منطقة خطوط العرض الوسطى التي تقع بين خطوط العرض الشمالية 20°-50°. وبالنسبة لأوضاع الجفاف والرطوبة على مستوى الدولة، فتنقسم المناطق إلى جزأين كبيرين هما الجنوب الشرقي والشمال الغربي على أساس خطوط تساوي المطر بطول 400 ملليمتر، وكل جزء من الاثنين يحتل النصف تقريبًا من أرض الدولة. يتعرض الجزء الجنوبي

الشرقي إلى تأثير دوران رياح المحيط الهادي الموسمية، فتكون الأمطار غزيرة نسبيًّا، وتتصاحب الأمطار مع مواسم درجة الحرارة العالية، كما أن هناك أكثر من 80% من مياه الأمطار التي تتجمع في فترة إنبات المحاصيل، وهذا هو السبب المهم وراء تَوَزُّع ما يزيد على 90% من المناطق الزراعية في الجزء الجنوبي الشرقي. وينقسم الجزء الشمالي الغربي إلى مناطق جافة وشبه جافة. وفي الغالب يكون الجزء الأكبر من الأمطار السنوية أقل من 400 ملليمتر، وهناك بعض المناطق يصل فيها إلى بضع عشرات من الملليمترات أو حتى بضعة ملليمترات فقط، وتكون درجة الجفاف أعلى من 1.5، حتى إن هناك بعض المناطق تخطت فيها درجة الجفاف 20، الأمر الذي حال دون تطور الزراعة. في حين توجد أراضي عشبية شاسعة بتلك المناطق، وتعد مناطق رعوية في الصين.

3. ضعف تنسيق الموارد المائية والأرضية:

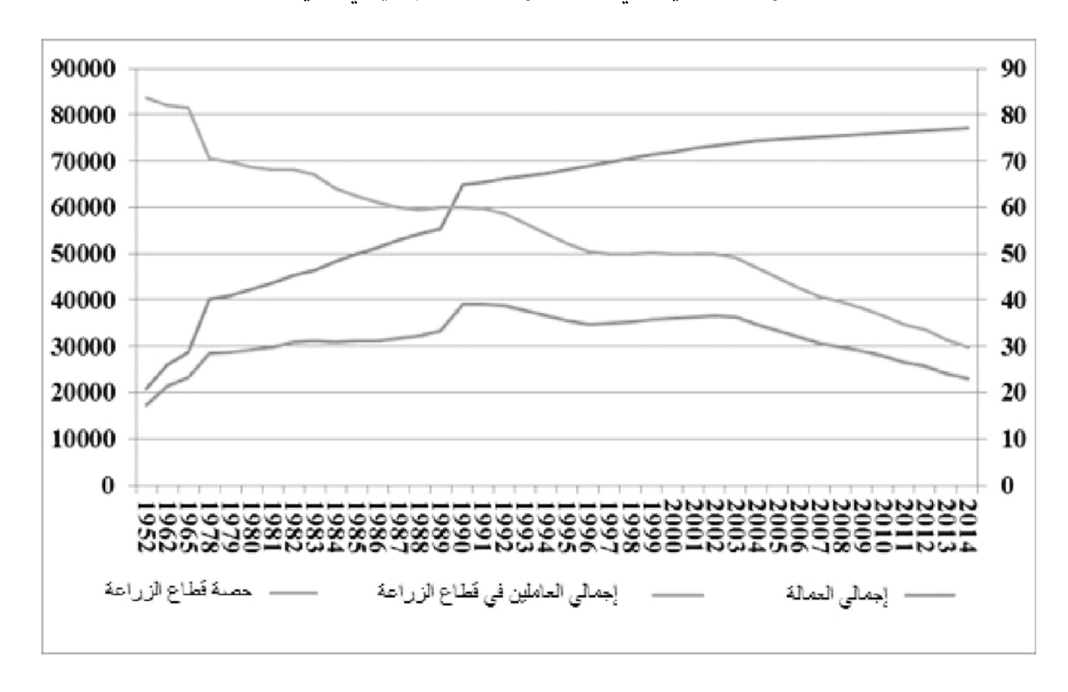
بلغ إجمالي متوسط كم التدفق السطحي السنوي للأنهار في الصين على مدار سنوات طويلة 2711.5 مليار متر مكعب، أي ما يعادل عمق متوسط تدفق سطحي قدره 284 ملليمتر، وهو عمق منخفض بالمقارنة بالعديد من الدول الأخرى. ويبلغ نصيب الفرد من كمية التدفق السطحي للأنهار 2558 مترًا مكعبًا، أي أنها تمثل 4/1 فقط من المتوسط العالمي الذي يبلغ 10800 متر مكعب. وتحتل الأراضي الزراعية في حوض نهر اليانجستي وجنوب النهر 37.8% من إجمالي الأراضي الزراعية على مستوى الدولة، ويحتل كم التدفق السطحي لمياه الأنهار المستخدم لتلك الأراضي 82.5% من الكم المستخدم على مستوى الدولة، وتحتل الأراضي الزراعية في أحواض النهر الكبيرة الثلاثة لأنهار خوانغ وجون وخاي 38.4% من إجمالي الأراضي الزراعية على مستوى الدولة، وتبلغ كمية التدفق السطحي لمياه الأنهار المستخدم لتلك الأراضي 6.6% من الكم المستخدم على مستوى الدولة. وبالنسبة للتوزيع الزمني لكميات المياه فهو غير متوازن تمامًا، ويختلف بنسب كبيرة على مدار السنوات.

ثانيًا، المدخلات الزراعية:

1. الأيدي العاملة:

في عام 1952، بلغ تعداد الأيدي العاملة في مجال الزراعة على مستوى الصين 173 مليونًا و170 ألف فرد، وهو ما يمثل نسبة 5.38% من إجمالي الوظائف على مستوى البلاد. وفي عام 1991 بلغ تعداد الأيدي العاملة التي تزاول الزراعة على مستوى البلاد أكبر تعداد في تاريخ البلاد، حيث بلغ 390 مليونًا و890 ألف شخص، أي تضاعف بمعدل 2.26 عن نظيره في عام 1952. إلا أن نسبة الأيدي العاملة التي تزاول الزراعة من إجمالي الوظائف على مستوى الدولة انخفضت إلى 59.7%. وفي عام 1952 بلغ عدد الأيدي العاملة التي تزاول الزراعة واستزراع الغابات والرعي والاستزراع السمكي على مستوى الدولة 369 مليونًا و430 ألف شخص، وانخفضت نسبتهم حتى 50% من إجمالي الوظائف على مستوى الدولة. وفي عام 2014 بلغ عدد الأيدي العاملة التي تزاول الزراعة واستزراع الغابات والرعي والاستزراع السمكي على مستوى الدولة 230 مليونًا و760 ألف شخص، وانخفضت نسبتهم حتى 29.9% من إجمالي الوظائف على مستوى الدولة (راجع الصورة 4.1). وفضلًا عن التغيرات البارزة التي حدثت للأيدي العاملة الزراعية، فقد حدثت تغيرات بارزة أيضًا في تكوين الأيدي العاملة نفسه، ومن بين تلك التغيرات الانخفاض الكبير في النسبة التي تحتلها الأيدي العاملة من الشباب ومتوسطي العمر أقل من سن 45 عامًا. والجدير بالذكر أنه نظرًا لاتباع الأسر الريفية طريقة إسناد الأعمال لأطراف خارجية في إنهاء المزيد من مهام الإنتاج الزراعي، أصبحت مهام الإنتاج الزراعي التي تتحملها الأيدي العاملة من المتقدمين في العمر والضعفاء محدودة، لتشهد أحوال الزراعة في الصين ضعفًا في ملامح المزارعين في مقابل قوة في ملامح ملاك الأراضي.

صورة 4.1 التغيرات في أعداد القوى العاملة الزراعية في الصين



الجدول 4-1 تعداد القوى العاملة الزراعية في الصين والنسبة التي تحتلها من إجمالي الوظائف على مستوى البلاد

وحدة القياس: عشرة آلاف شخص، %

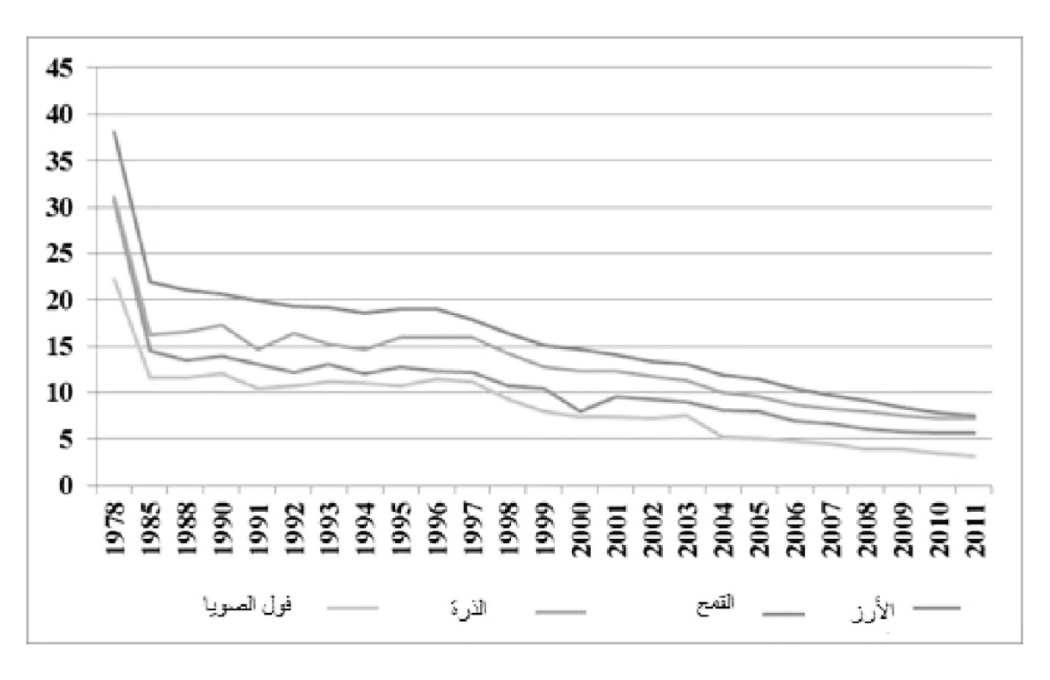
	القوى العاملة في الزراعة واستزراع الغابات والرعي والاستزراع السمكي			القوى العاملة في الزراعة واستزراع الغابات والرعي والاستزراع السمكي			القوى العاملة في الزراعة واستزراع الغابات والرعي والاستزراع السمكي	
	العدد	النسبة		العدد	النسبة		العدد	النسبة
1952	17317	83.5	1994	36628	54.3	1973	28857	78.7
1953	17747	83.1	1995	35530	52.2	1974	29218	78.2
1954	18151	83.1	1996	34820	50.5	1975	29456	77.2
1955	18592	83.3	1997	34840	49.9	1976	29443	75.8
1956	18544	80.6	1998	35177	49.8	1977	29340	74.5

1957	19309	81.2	1999	35768	50.1	1978	28318	70.5
1958	15490	58.2	2000	36043	50.0	1979	28634	69.8
1959	16271	62.2	2001	36399	50.0	1980	29122	68.7
1960	17016	65.7	2002	36640	50.0	1981	29777	68.1
1961	19747	77.2	2003	36204	49.1	1982	30859	68.1
1962	21276	82.1	2004	34830	46.9	1983	31151	67.1
1963	21966	82.5	2005	33442	44.8	1984	30868	64.0
1964	22801	82.2	2006	31941	42.6	1985	31130	62.4
1965	23396	81.6	2007	30731	40.8	1986	31254	60.9
1966	24297	81.5	2008	29923	39.6	1987	31663	60.0
1967	25165	81.7	2009	28891	38.1	1988	32249	59.4
1968	26063	81.7	2010	27931	36.7	1989	33225	60.0
1969	27117	81.6	2011	26594	34.8	1990	38914	60.1
1970	27811	80.8	2012	25773	33.6	1991	39098	59.7
1971	28397	79.7	2013	24171	31.4	1992	38699	58.5
1972	28283	78.9	2014	23076	29.9	1993	37680	56.4

مصدر المعلومات: مكتب الإحصاء الوطني، «الكتاب السنوي للإحصاء» (على مدار عدة سنوات). وباتخاذ التقديرات لعام 2014 كمثال، فقد بلغت تقديرات وانغ تشوان جين 226 مليونًا و690 ألف شخص (معهد بحوث تطوير الريف التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية في الصين، إدارة دراسات اقتصاد المجتمع الريفي التابعة لمكتب الإحصاء الوطني، التحليلات والتنبؤات بشأن أوضاع اقتصاد الريف الصيني (إصدار عام 2015)، دار النشر الأكاديمية للعلوم الاجتماعية، إبريل 2015، ص54).

وقد كان نقص عدد الأيدي العاملة في الوحدة من الأراضي الزراعية السبب الرئيس وراء انخفاض عدد الأيدي العاملة الزراعية. ومنذ عام 1978 حتى عام 1985، انخفض متوسط أيام العمل في مساحة المو الواحد لمحاصيل الأرز والقمح والذرة وفول الصويا من 38.1 يوم، و30.7 يوم، و31.1 يوم، و22.2 يوم، ليصل إلى21.9 يوم، و14.5 يوم، و16.3 يوم، و11.6 يوم على التوالي. أي انخفضت تلك المتوسطات كل على حدة بالنسب الآتية: 42.5%، 52.7%، 47.6%، 47.7% (راجع الصورة 4.2). حيث عمل تغير عدد الأيدي العاملة في هذه المرحلة بشكل رئيس على رفع مردود كفاءة العمل، وهو الأمر الذي تسبب فيه الإصلاح فيما يخص إحلال إدارة العمل الأسرية محل إدارة العمل

الجماعية؛ ولذلك ظهرت سمة الانخفاض السريع في عدد الأيدي العاملة الزراعية. وفي عام 2011 بلغ متوسط الأيدي العاملة المستخدمة في المو لمحاصيل الأرز والقمح والذرة وفول الصويا 7.6 يوم، و5.6 يوم، و7.2 يوم، و3.1، وبالمقارنة مع متوسط الأيدي العاملة المستخدمة في المو لعام 1985، فقد انخفضت تلك المتوسطات كل على حدة بالنسب الآتية: 65.3%، 61.4%، 55.8%، 73.3% (راجع الصورة 4.2). يرتبط التغير في عدد الأيدي العاملة المستخدمة لهذه المرحلة ارتباطًا وثيقًا باستخدام الماكينات الزراعية، وهو بشكل رئيس النتيجة لإحلال الماكينة محل الأيدي العاملة، وبسبب الإحلال التدريجي للماكينات الزراعية، ظهرت سمة الانخفاض ببطء في عدد الأيدي العاملة المستخدمة في الزراعة.



صورة 4.2 التغيرات في متوسط الأيدي العاملة المستخدمة في المو عام 1987
لمحاصيل الأرز والقمح والذرة وفول الصويا

الجدول 4.2 متوسط الأيدي العاملة المستخدمة في المو لمحاصيل الأرز والقمح والذرة وفول الصويا وحدة القياس: يوم عمل /مو

	أرز	قمح	ذرة	فول صويا		أرز	قمح	ذرة	فول صويا
1978	38.1	30.7	31.1	22.2	2000	14.6	7.9	12.4	7.4
1985	21.9	14.5	16.3	11.6	2001	14.1	9.5	12.4	7.4
1988	21.1	13.5	16.5	11.6	2002	13.3	9.3	11.7	7.2
1990	20.6	14	17.3	12	2003	13.1	9	11.3	7.5
1991	19.9	13	14.6	10.4	2004	11.9	8.1	10	5.2
1992	19.3	12.2	16.4	10.7	2005	11.4	7.9	9.5	5.1
1993	19.2	13	15.3	11.1	2006	10.4	7	8.7	4.7
1994	18.6	12	14.7	11	2007	9.7	6.6	8.3	4.5
1995	19	12.7	16	10.7	2008	9.1	6.1	7.9	3.9
1996	19	12.4	16	11.4	2009	8.4	5.8	7.5	3.9
1997	17.8	12.2	15.9	11.2	2010	7.8	5.6	7.3	3.4
1998	16.4	10.8	14.2	9.3	2011	7.6	5.6	7.2	3.1
1999	15.1	10.5	12.8	7.9	2012				

المصدر: مكتب أسعار السلع التابع للجنة الوطنية للتطوير والإصلاح، «تقارير حول تكاليف وأرباح المنتجات الريفية على مستوى الدولة» على مدار عدة سنوات.

2. الأراضي الزراعية:

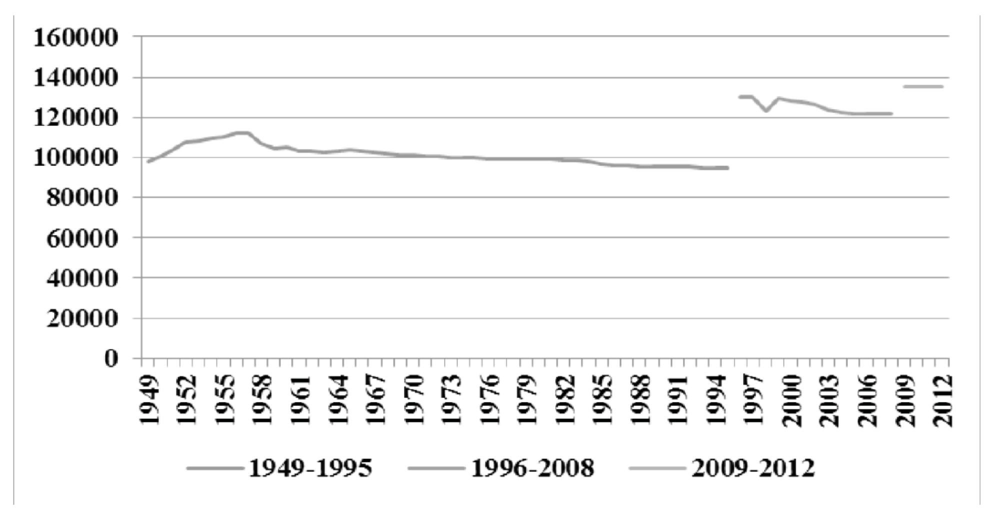
خلال الستين عامًا الأخيرة، كانت البيانات الإحصائية الخاصة بمساحات الأراضي الزراعية في الصين غير دقيقة بعض الشيء، وعلى الرغم من إمكانية استخدامها في تحليل أحوال تطور الزراعة في كل مرحلة على حدة، إلا أنه كان من الصعب أن تعكس هذه البيانات الأوضاع الحقيقية للتغيرات التي طرأت على مساحات الأراضي الزراعية على مستوى البلاد. وبالتالي فإنه لكي نتمكن من الرصد الدقيق لأحوال تطور الزراعة في الصين خلال الستين عامًا الأخيرة، يجب إعادة بناء البيانات الخاصة بمساحات الأراضي

الزراعية في الصين.

(1) أسباب إعادة بناء البيانات الخاصة بمساحات الأراضي الزراعية في الصين:

طبقًا للتحليلات، فإن هناك ثلاثة أسباب رئيسة وراء هذه القضية، هي:

السبب الأول: اختلاف مصادر البيانات الخاصة بمساحات الأراضي الزراعية في كل مرحلة من المراحل، وغياب الربط بين المراحل المختلفة. وهناك هيئتان حكوميتان للإعلان عن مساحة الأرض الزراعية في الصين، الأولى: المكتب الوطني للإحصاء، والثانية: وزارة الموارد والأراضي. وقد أعلن المكتب الوطني للإحصاء البيانات الخاصة بمساحة الأراضي الزراعية خلال الفترة 1949-1995، بينما أعلنت وزارة الموارد والأراضي البيانات خلال الفترة 1996-2012. من بينها البيانات خلال الفترة 1996-2012 التي تم تقسيمها إلى مرحلتين: 1996-2008، و2009-2012. ومن خلال الصورة 4.3 يمكن أن نرى، أن البيانات الخاصة بالفترات الثلاث لا يمكن أن تعكس بدقة أحوال التغيرات في مساحة الأرض الزراعية في الصين خلال أكثر من 60 عامًا.



ملاحظة: البيانات خلال الفترة 1949- 1995 تم الإعلان عنها من قبل المكتب الوطني للإحصاء، في حين تم الإعلان عن بيانات بقية السنوات من قبل وزارة الموارد والأراضي.

صورة 4.3 بيانات مساحة الأرض الزراعية المعلنة من قبل المكتب الوطني للإحصاء ووزارة وزارة الموارد والأراضي في الصين للفترة 1949- 2012 (وحدة القياس: ألف هكتار).

السبب الثاني: اختلاف مؤشرات تغيرات الأراضي الزراعية في كل مرحلة، والافتقار إلى إمكانية المقارنة بين صافي حجم التغير في مساحات الأراضي الزراعية في كل مرحلة. فمنذ عام 1998، يتم حساب صافي التغير في مساحة الأراضي الزراعية في الدولة طبقًا للبنود الأربعة وهي البنايات غير الزراعية، وتنسيق البنية، والاستصلاحات البيئية، وتدمير الأراضي الزراعية، ومؤشر البند الخامس، وهو الأراضي الزراعية التي تم إشغالها والمستصلحة حديثًا، وقبل عام 1997. وبالنسبة لصافي حجم التغير في مساحة الأراضي الزراعية في الدولة، فهناك بعض السنين تم حساب صافي حجم التغير طبقًا لمؤشرات بندي الأراضي الزراعية المستصلحة حديثًا والأراضي الزراعية التي تم تدميرها، بينما لم يتم خلال سنوات أخرى حساب تقديرات صافي حجم التغير في مساحات الأراضي الزراعية.

السبب الثالث: شهدت بعض الفترات وجود البيانات الخاصة بمساحات الأراضي الزراعية التي تلاشت، وعدم وجود البيانات الخاصة بالأراضي الزراعية الجديدة. وهذا هو السبب الرئيس وراء استمرار انخفاض مساحة الأرض الزراعية في الصين في الفترة 1985- 1994. وفي أثناء الفترة 1958- 1985، طبقت الصين نظام الكومونات الشعبية لأكثر من 20 عامًا. وكان التفوق الأكبر للكومونات الشعبية يتمثل في إنجاز المزارعين المُنَظَّمين الأمور التي لم تتمكن الأسر الريفية المفردة إنجازها، ومن بين تلك الأمور استصلاح الأراضي التي يصعب على أسرة ريفية استصلاحها. وطبقًا لهذا المنطق، كان من المفترض أن تزيد مساحة الأراضي الزراعية في هذه الفترة. وهناك ثلاثة أسباب لانخفاض وليس لزيادة مساحة الأراضي الزراعية. أولًا: توقف الحكومة عن منح صكوك ملكية الأراضي، الأمر الذي أفقد جماعات المزارعين النشاط في تسجيل المزيد من الأراضي الزراعية. ثانيًا: عدم رغبة المزارعين في المبادرة بزيادة ما يتحملونه من مقررات الحبوب الإلزامية؛ حيث إن مقررات الحبوب الإلزامية التي تفرضها الحكومة يتم تحديدها على أساس مساحة الأرض الزراعية، فإذا قامت جماعات المزارعين بتسجيل أراضٍ زراعية جديدة، سيزيد حتمًا ما يجب عليهم من مقررات الحبوب الإلزامية بنفس القدر. وقد أصبحت زيادة الأراضي الزراعية وسيلة أساسية لتقوم جماعات المزارعين بإرساء الحد الهدف لإنتاج وحدة الأرض (مثلًا كوصول كميات الإنتاج من الحبوب الغذائية إلى الحد

المقرر في المنهاج الوطني للتنمية الزراعية)، حيث يتم إرساء الحد الهدف لإنتاج الوحدة من الأرض الزراعية طبقًا لحساب إجمالي الإنتاج المسجل ومساحة الأرض الزراعية المسجلة، ويساعد عدم تسجيل الأراضي الزراعية الجديدة على تحقيق أو التقليل من الحد الهدف لإنتاج وحدة الأرض الزراعية؛ ولذلك كان المزارعون يطلقون على الأراضي الزراعية المستصلحة حديثًا تسمية «الحقول المساعدة».

وانطلاقًا من نفس المنطق، فإنه من أجل تقليص مقررات الحبوب الإلزامية المفروض تحملها مع عدم التأثير على إنتاج وحدة الأرض من الحبوب، كان المزارعون يقومون بتسجيل البنايات التي تحتل الأراضي الزراعية في الوقت المناسب؛ وذلك لمطالبة الحكومة بتخفيض مقررات الحبوب الإلزامية، وتقليص مساحة الحساب لإنتاج الحبوب في وحدة من الأرض الزراعية، ومن ثم عدم التأثير على إنتاجية وحدة الأرض الزراعية من الحبوب. وهذا هو السبب الرئيس في الانخفاض التدريجي عامًا تلو الآخر لمساحات الأرض الزراعية التي أعلنها المكتب الوطني للإحصاء خلال هذه الفترة.

(2) شروط إعادة بناء البيانات الخاصة بمساحات الأراضي الزراعية في الصين:

تتوافر في الوقت الراهن الشروط المناسب لإعادة بناء البيانات الخاصة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى البلاد.

أولًا، البيانات الخاصة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 1949-1957:

شهدت الفترة من 1949-1957 قيام الحكومات المحلية بمنح صكوك ملكية الأراضي الصالحة للزراعة. ومن أجل الحصول على حق ملكية الأراضي الصالحة للزراعة، كانت الأسرة الريفية تقوم باستصلاح الأراضي البور ثم ترفع التقارير الخاصة بهذه الجهود؛ ولذلك ظلت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال تلك الفترة في تزايد مستمر. وتشير الدراسات المعنية إلى أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عام 1957 بلغت 1 مليار و977 مليون مو، وفي تلك الأثناء بلغت مساحة الأراضي الزراعية الجديدة 2 مليار و90

مليون مو، وهذه الأرقام المأخوذة من بيانات صكوك ملكية الأراضي التي تمنحها الحكومية وتعد بلا شك أرقامًا دقيقة. كما تعد البيانات التي تم حسابها بطريقة الحساب العكسي لكل عام في الفترة من 1949-1957على أساس البيانات السابق ذكرها بيانات دقيقة في مجمل الأمر.

وقبل عام 1949 لم يتم عمل مسح للأراضي الصالحة للزراعة على مستوى البلاد، وبالتأكيد لم يكن هناك بيانات عن الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى الدولة على أساس مسح الأراضي. ومن أجل منح صكوك الملكية، تم عمل مسح للأراضي الصالحة للزراعة في خمسينيات القرن العشرين، والتوصل لمساحة الأراضي الزراعية عام 1957، وقد بلغت 1 مليار و977 مليون مو، بالإضافة إلى مساحة 2 مليار و90 مليون مو من الأراضي الصالحة للزراعة التي زادت من خلال استصلاح المزارعين الأراضي البور خلال الفترة من 1949-1957، وطبقًا لهذه البيانات يكون حساب مساحة الأرض الزراعية لعام 1949 البالغ 1 مليار و768 مليون مو حسابًا دقيقًا في مجمل الأمر.

ثانياً: البيانات الخاصة بالفترة من 2009-2012.

في عام 2013، قامت وزارة الموارد والأراضي بإعلان بيانات الأراضي الصالحة للزراعة لعام 2009-2012، طبقًا لأحدث بيانات الاستشعار عن بعد الخاصة بتغيرات استغلال الأرض الزراعية. وبالمقارنة مع بيانات الاستشعار عن بعد لمساحة الأراضي الزراعية في الصين التي قامت بإحصائها أمريكا عام 1995، فإن تمييز ودقة البيانات هذه المرة قد شملت جميع القرى، وتغلبت على عدم تصنيف بساتين الشاي وبساتين الفواكه وصوب زراعة الخضر... إلى آخره من الأراضي التي تقام عليها الزراعة كأراضٍ زراعية، وتعد تلك البيانات عن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الصين الأكثر دقة حتى يومنا هذا. وهذا أيضًا هو السبب الرئيس وراء زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المعلنة حديثًا عن المساحة التي أعلنتها الولايات المتحدة. ومن الضروري الإشارة إلى أن تحليل معطيات الاستشعار عن بعد، الذي يكون طبقًا للحكم على ما إذا كان هناك تغير واضح في الكائنات الحية الموجودة في الأرض الزراعية، فلا يمكن في المعطيات أن تُصَنف الأرض الزراعية البور لمدة عام كامل، والتي لم يحدث فيها تغير واضح في الكائنات الحية على سطحها كأرض

زراعية؛ ولهذا السبب كانت هناك مشكلة في عدم اكتمال بيانات مساحة الأراضي الزراعية، وهو أيضًا السبب الرئيس وراء استخدام وزارة الموارد والأراضي في بيانها الوزاري لمصطلح الأرض الزراعية المزروعة.

ثالثًا: البيانات الخاصة بالتغيرات التي طرأت على الأراضي الزراعية خلال الفترة 1998 - 2008

وكانت البيانات الخاصة بهذه الفترة دقيقة إلى حد ما (راجع الجدول 4-3). حيث يمكن الاعتماد على البيانات الخاصة بمساحة الأراضي الزراعية للفترة 2009-2012، لحساب بيانات مساحة الأراضي الزراعية لكل عام خلال الفترة من 1998-2008.

وهناك أربعة أسباب وراء دقة البيانات الخاصة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال هذه الفترة تشمل:

أولًا: الاستصلاح البيئي المدعوم من الحكومة. فمن أجل الحصول على الدعم الحكومي، كان من الصعب أن تقوم الأسر الريفية بتسجيل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي تم إرجاعها للغابة أو لأراضي الحشائش أو مساحة الحقول المستصلحة التي تم إرجاعها لمناطق البحيرات بمساحات أقل من الواقع، كما أن رأس المال الذي تخصصه الحكومة لدعم الاستصلاح البيئي محدود جدًّا، فلا يمكن التهاون في ترك الأسر تزيد من مساحة الأراضي أثناء التسجيل، وكان هذا هو السبب في دقة البيانات خلال هذه الفترة. ثانيًا: الاختلاف الكبير في معايير تعويضات الحكومة عن الأراضي الزراعية التي تشغلها البنايات والأراضي غير الصالحة للزراعة. ومن أجل الحصول على مبلغ أكبر من التعويضات الحكومية، فإن الأسرة الريفية لا يمكن أن تنتقص من مساحة الأرض الزراعية التي تشغلها البنايات أثناء التسجيل، كما أن الحكومة لا يمكن أن تتهاون في ترك الأسر تزيد من مساحة الأرض الزراعية التي تشغلها البنايات أثناء التسجيل، وكان هذا أحد الأسباب في دقة البيانات خلال الفترة المشار إليها. ثالثًا: دعم الحكومة لإصلاح الأراضي الزراعية المُدمَّرة بسبب الكوارث. فعلى الرغم من أن إحصائيات الأراضي المدمرة بسبب الكوارث ليست بنفس دقة إحصائيات أراضي الاستصلاح البيئي والأراضي الزراعية التي تشغل مساحتها البنايات،

إلا أن قيام الأسر الريفية بالانتقاص أو الزيادة من مساحات الأراضي أثناء تسجيلها محدود جدًّا؛ لذلك فإن هذه البيانات في غالب الأمر كانت بيانات دقيقة. رابعًا: مع ارتباط الأراضي الزراعية المستصلحة حديثًا بالسياسات الحكومية لإدارة الأراضي، لا يمكن أن توجد اختلافات كبيرة في مساحة الأراضي، ولذلك فإن هذه البيانات بدورها كانت دقيقة. ولكن التساؤل الرئيس عن الأراضي المستصلحة حديثًا لم يكن عن الكم ولكن عن الجودة. والجدير بالذكر، أولًا: أن انخفاض جودة الأراضي الزراعية المستصلحة حديثًا أمر طبيعي وليس أمرًا خارجًا عن المألوف بالنسبة لتلك الأراضي. ثانيًا: لا ينبغي أن ننظر فقط إلى استحالة المقارنة بين (جودة) الأراضي الزراعية التي تتناقص وجودة الأراضي الزراعية المستصلحة حديثًا خلال فترة زمنية قصيرة، فينبغي النظر أيضًا إلى الجانب الآخر وهو تلاشي المسافة الفارقة مع مرور الوقت بين جودة الأراضي الزراعية المستصلحة حديثًا و(جودة) الأراضي الزراعية التي تتناقص. ثالثًا: وللإسراع من هذه العملية، فإنه يجب اتخاذ إجراءات رفع مستوى خصوبة الأرض الزراعية المستصلحة حديثًا.

الجدول 4-3 التغيرات التي طرأت على مساحة الأراضي الصالحة
للزراعة على مستوى البلاد خلال الفترة 1998 - 2008، وحدة
القياس: ألف هكتار

		أراضي الاستصلاح البيئي	الأراضي المعدلة	الأراضي التي تم استغلالها لغرض البناء	الأراضي التي دُمرت بسبب الكوارث الطبيعية	الأراضي التي تم استصلاحها حديثًا
1998	254.6	164.6				
1999	436.6	394.6	107.1	205.3	134.7	405.1
2000	962.3	762.8	265.6	163.3	61.7	291.1
2001	627.3	590.7	45.0	163.7	30.6	202.6
2002	1686.2	1425.5	274.6	196.5	56.4	266.8
2003	253.7	223.7	33.1	22.9	5.0	31.1
2004	80.0	73.3	20.5	14.5	6.3	34.6
2005	361.6	390.3	12.3	212.1	53.5	306.7
2006	306.8	339.4	40.2	258.5	35.9	367.2
2007	40.7	25.4	4.9	188.3	17.9	195.8
2008	19.3	7.6	24.9	191.6	24.8	229.6

المصدر: «بيان الموارد والأراضي»، و«نتائج إحصائيات تغيرات استغلال الأراضي على مستوى البلاد «الذي تعلنه وزارة الموارد والأراضي.

رابعًا: تقديرات الأعوام التي شهدت تناقصًا في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة:

إن المشكلة الكبرى في إعادة بناء البيانات الخاصة بمساحة الأراضي الزراعية، هي تحديد الأعوام التي تراجعت خلالها مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. ونرى أنه خلال فترة الكومونات الشعبية، كانت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى البلاد في ازدياد، وفي مطلع فترة المقاولات العائلية للأراضي، ظلت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

في ازديـاد. والسـبب في ذلـك أننـا اكتشـفنا مـن خـلال تقييـم الفـترة الخاصـة بعمليـة إرجـاع الأراضي الزراعيــة للغابــات وأراضي الحشــائش، أن بعــض الأراضي الزراعيــة التــي تــم إرجاعهــا هــي أراضٍ اسـتصلحتها الأسر الريفيـة حديثًـا بعـد التعاقـد وليسـت أراضي متعاقَـدًا عليهـا. ووصـولًا إلى هـذه المرحلـة، كانـت هنـاك حاجـة إلى تلخيـص دوافـع الأسر الريفيـة لاسـتصلاح الأراضي الزراعيـة في الفـترات المختلفـة، حيـث نـرى أن زيـادة مسـاحة الأراضي الصالحـة للزراعيـة في الخمسـينيات مـن القـرن العشريـن لـه علاقـة باندفـاع الأسر الريفيـة نحـو السـعي إلى حـق تملُّـك الأراضي. أمـا زيـادة مسـاحة الأراضي الصالحـة للزراعـة في مطلـع فـترة الإصـلاح، فلـه علاقـة باندفـاع المزارعـين نحـو تخزيـن المزيـد مـن الحبـوب الغذائيـة والحصـول عـلى دخـل أعـلى مـن المنتجـات الريفيـة.

وانطلاقًا من هذا المنطق، يرى الباحث في البداية أن الأعوام التي شهدت خلالها مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ازديادًا كانت بعد عام 1984، إلا أن الباحث عاد وتقبل الرأي القائل بتحديد عام 1984 على أنه العام الذي شهد أكبر زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. ويرجع السبب في ذلك إلى أن هناك ارتباطًا عكسيًّا بين طاقة استصلاح الأرض الزراعية ومستوى ثراء فرق الإنتاج. أي أن الفرق الإنتاجية التي لديها الطاقة لاستصلاح الأرض الزراعية أغلبها فرق فقيرة تتواجد الجزء الغربي أو المناطق الجبلية، أما الفرق الإنتاجية التي ليس لديها الطاقة الكافية لاستصلاح الأرض الزراعية فأغلبها فرق غنية تتواجد في الجزء الشرقي أو مناطق السهول. وحيث إن فرق الإنتاج التي نفَّذت تعهدات الأعمال الكبرى خلال عامي 1983-1984، كانت فرقًا غنية تفتقر إلى طاقة استصلاح الأرض الزراعية، أما الفرق الفقيرة التي نفذت تعهدات الأعمال الكبرى حتى 1984 فكانت بالفعل قد كشفت عن طاقتها الكامنة في استصلاح الأراضي الزراعية؛ لذا فقد تقبَّل الباحث الرأي القائل بتحديد عام 1984 على أنه العام الذي شهد زيادة كبيرة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

خامسًا: غياب التقديرات الخاصة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة على مدار السنوات المتعاقبة:

حيث تتمثل المهمة المستقبلية في هذا الشأن في تقدير بيانات مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال فترة أربعين عامًا منذ عام 1958 حتى 1997. حيث نرى أن إعادة بناء البيانات الخاصة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة ليس بهدف تصوير الاضطرابات في مساحة الأراضي الزراعية، وإنما لتسوية تلك الاضطرابات، ورسم الخطوط الرئيسة لاتجاه تغير مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال الأربعين عامًا المذكورة. وبمعنى آخر، نرى تحديد عام 1984 كنقطة تحول، والاستناد إلى البيانات المحدودة التي يمكن استغلالها، ثم القيام برسم الخطوط العريضة لوضع الزيادة التدريجية السنوية لمساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الفترة 1985-1984، وأيضًا رسم الخطوط العريضة لوضع التحول إلى النقصان التدريجي السنوي في مساحة الأراضي الزراعية بعد عام 1984. حيث نفترض: أنه قبل عام 1984 كانت الزيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تنخفض تدريجيًا، أي أن المساحة التي تزيد من الأرض الزراعية تتقلص أكثر عامًا بعد عام. وبعد عام 1984، بدأ الانخفاض في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة يزداد بصورة تدريجية، أي أنه كان هناك زيادة في نسبة مساحة الأراضي التي تتناقص عامًا بعد عام، ثم قل تدريجيًا هذا الانخفاض، الأمر الذي أدى إلى اتجاه مساحة الأراضي الصالحة للزراعة أخيرًا نحو الاستقرار. وكان لإمكانية استقرار مساحة الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى البلاد أربعة أسباب رئيسة تشمل: أولًا، صرامة النظام الإداري للأراضي الزراعية، وبالتالي تصبح القوة التنفيذية لهذا النظام أكثر قوة. ثانيًا، وصول معدل التحول الحضري الذي يتقرر من قِبَل السوق إلى نسبة65% (وهو ما يزيد على معدل التحول الحضري المحدد من الحكومة على أساس نظام الإقامة الدائمة بنسبة 20%)، وانتهاء ذروة تيار إشغال الأراضي الزراعية لتطبيق التحول الحضري. ثالثًا، تَرَكُّز التغير في استغلال أراضي الريف على تنسيق الأراضي المخصصة للبنايات في القرى، الأمر الذي أصبح بمثابة نقطة مهمة في زيادة الطاقة الكامنة لاستغلال الأراضي. رابعًا، تخطِّي نصيب الفرد من مساحة أراضي البنايات في الصين متوسط نصيب الفرد في الدول المتقدمة، كما أن الارتفاع الكبير في استغلال أراضي البنايات في المدن حاليًا، يجب أن يكون نقطة مهمة أخرى في زيادة الطاقة الكامنة لاستغلال الأراضي.

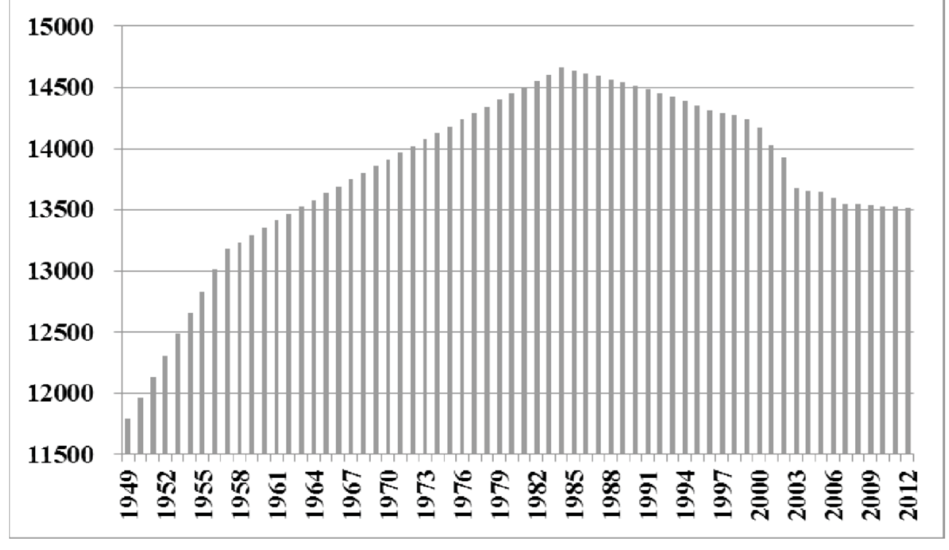
(3) النتائج الخاصة بإعادة بيانات مساحة الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى البلاد:

هناك ثلاث فرضيات رئيسة لإعادة بناء قاعدة بيانات لمساحة الأراضي الصالحة للزراعة تشمل:

أولًا: أن البيانات الخاصة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 1949-1975، التي تعتمد على تراخيص الأراضي الممنوحة من قِبَل الحكومة، تعد بيانات موثوقة، وليست بحاجة إلى إعادة بنائها من جديد. ثانيًا، أن عام 1984 يعد نقطة تحول في تناقص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الصين؛ ثالثًا: كلما كانت البيانات حديثة، والتقنيات المتبعة متقدمة، كانت نتائج الحسابات قريبة من الواقع. وانطلاقًا من هذه الفرضيات الثلاث، فإن ما يسمى بإعادة بناء قاعدة بيانات لمساحة الأراضي الصالحة للزراعة هو حساب بيانات الفترة 1958- 2008 بالطريقة العكسية على أساس مساحة الأراضي الزراعية في الفترة 2009- 2012 التي أعلنتها وزارة الموارد والأراضي. والخطوات المحددة لهذا الحساب هي: (1) الحساب العكسي لبيانات كل عام خلال الفترة 1998-2008 على أساس البيانات الخاصة بتغير استغلال الأراضي الزراعية في الفترة 1998-2008. (2) جمع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال عام 1998 مع إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي تناقصت خلال الفترة 1985-1997، وسيكون الناتج مساحة الأراضي الصالحة للزراعة لعام 1984. (3) طرح مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في عام 1957 من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عام 1984، يكون الناتج إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي زادت خلال الفترة 1958-1984. (4) طبقًا لسمات التغير التي شهدتها مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيما مضى، يتم حساب بيانات الأراضي الزراعية على مدار الفترة 1858-1997. وتأتي نتائج إعادة بناء قاعدة بيانات مساحة الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى البلاد كالتالي: (راجع الجدول 4.4 والشكل 4.4).

الجدول 4.4: البيانات الخاصة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى البلاد

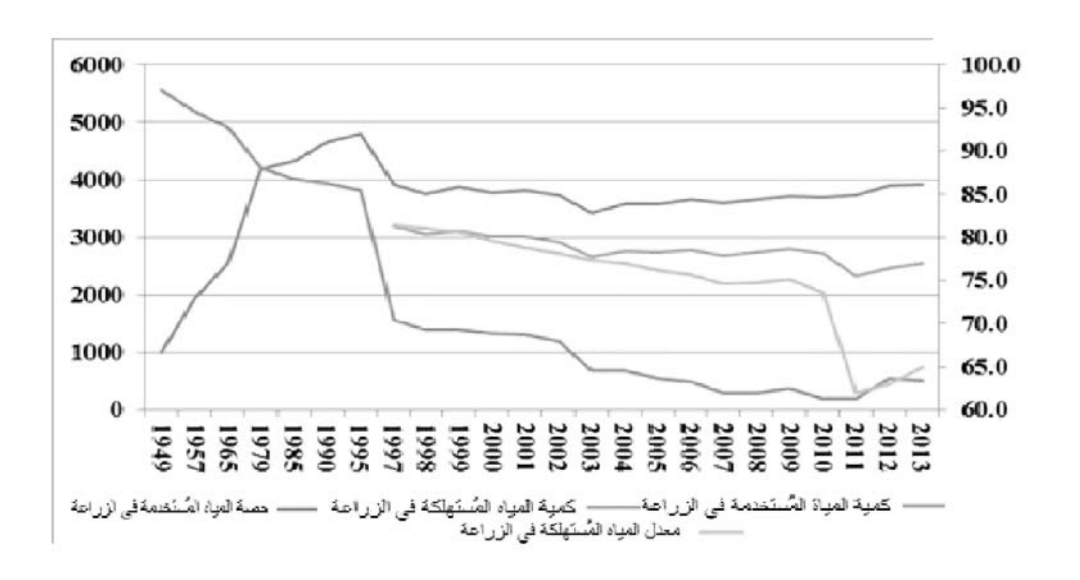
العام	المساحة	العام	المساحة	العام	المساحة	العام	المساحة	العام	المساحة
1949	11786.67	1962	13466.55	1975	14185.37	1988	14566.31	2001	14028.13
1950	11960.00	1963	13523.18	1976	14239.13	1989	14540.77	2002	13934.03
1951	12133.33	1964	13579.58	1977	14292.68	1990	14514.14	2003	13681.10
1952	12306.67	1965	13635.76	1978	14346.01	1991	14486.18	2004	13655.72
1953	12486.67	1966	13691.71	1979	14399.13	1992	14456.61	2005	13647.72
1954	12660.00	1967	13747.44	1980	14452.05	1993	14425.13	2006	13593.48
1955	11786.67	1968	13466.55	1981	14185.37	1988	14566.31	2001	14028.13
1956	11960.00	1969	13523.18	1982	14239.13	1989	14540.77	2002	13934.03
1957	12133.33	1970	13579.58	1983	14292.68	1990	14514.14	2003	13681.10
1958	12306.67	1971	13635.76	1984	14346.01	1991	14486.18	2004	13655.72
1959	12486.67	1972	13691.71	1985	14399.13	1992	14456.61	2005	13647.72
1960	12660.00	1973	13747.44	1986	14452.05	1993	14425.13	2006	13593.48
1961	11786.67	1974	13466.55	1987	14185.37	1988	14566.31	2001	14028.13



شكل 4.4 رسم للتغيرات التي شهدتها مساحة الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى البلاد من خلال مساحة الأراضي التي تم إعادة قاعدة بيانات لها.

3. الموارد المائية:

تُعَدُّ الحصة التي تحتلها المياه المستخدمة في الزراعة من إجمالي المياه المستخدمة، أكبر بكثير من إجمالي الأراضي المستخدمة في الزراعة؛ ومن ثم فقد كانت هناك ضرورة للاهتمام بمدخلات المياه الزراعية. ومن خلال الشكل 4.5 يمكننا أن نرى أن كمية المياه المستخدمة في الزراعة قد زادت من 10 مليارات و100 مليون متر مكعب عام 1949 إلى 479 مليار متر مكعب عام 1995، إلا أنها شهدت انخفاضًا تدريجيًّا لتصل إلى 232 مليارًا و100 مليون متر مكعب في عام 2011. وقد زادت كمية المياه المستخدمة في الزراعة عام 2012 (بمقدار 245600 مليون متر مكعب) وفي عام 2013 (بمقدار 254800 مليون متر مكعب) بنسب زيادة بسيطة، إلا أن هذه النسب لا يمكن أن تغير من التناقص التدريجي لكميات المياه المستخدمة في الزراعة، بل من الممكن جدًّا أن تكون نتيجة لمقياس أكثر دقة. كما أن السبب الرئيس في زيادة كمية المياه المستخدمة في الزراعة يتمثل في التوسع في مساحات الري، ففي المناطق التي تندر فيها الموارد المائية نسبيًّا، لا يمكن أن يتخلى المزارعون عن حقوقهم في المياه؛ لذلك فإن زيادة فعالية الري غالبًا ما تكون مرتبطة بالتوسع في مساحات الري. ولتغيير هذا الوضع، ينبغي بدء القيام بمبادلات حقوق المياه، حيث انخفضت في الوقت ذاته حصة المياه المستخدمة في الزراعة من 97.1% إلى 62.0% عام 2011، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك جزءًا من مياه الري سيظل يدخل في دورة المياه، وبالتالي فإن الكمية الحقيقية للمياه المستهلكة في الزراعة أقل من كمية المياه التي تستخدم في النشاط الزراعي.



شكل 4.5 التغير في كمية المياه المستخدمة في الزراعة وحصص المياه

الجدول 4.5 التغير في المياه المستخدمة في الزراعة وحصص المياه المستخدمة

	كمية المياه المستخدمة في الزراعة (مائة مليون متر مكعب)	كمية المياه المستهلكة في الزراعة (مائة مليون متر مكعب)	حصة المياه المستخدمة في الزراعة (%)	معدل استهلاك المياه في الزراعة (%)
1949	1001	97.1		
1957	1938	94.6		
1965	2545	92.7		
1979	4195	88.0		
1985	4323	86.7		
1990	4664	86.2		
1995	4790	85.4		
1997	3920	70.4	3191	81.4
1998	3766	69.3	3050	81.0

1999	3869	69.2	3118	80.6
2000	3784	68.8	3012	79.6
2001	3825	68.7	3014	78.8
2002	3738	68.0	2919	78.1
2003	3431	64.5	2652	77.3
2004	3584	64.6	2760	77.0
2005	3583	63.6	2730	76.2
2006	3662	63.2	2772	75.7
2007	3602	61.9	2687	74.6
2008	3664	62.0	2737	74.7
2009	3722	62.4	2795	75.1
2010	3691	61.3	2717	73.6
2011	3744	61.3	2321	62.0
2012	3899	63.6	2456	63.0
2013	3920	63.4	2548	65.0

المصدر: «التقرير العام للموارد المائية» الذي يعلنه «التقرير السنوي للري في الصين» وتنشره وزارة الموارد المائية والري بشكل سنوي.

يمكن أن نرى من خلال التحليل السابق أن التحول في مدخلات الزراعة من أيدٍ عاملة وأراضٍ زراعية وعوامل مهمة للموارد المائية الطبيعية، وغيرها من مدخلات الزراعة. حيث إن جوهر الاقتصاد التغير، حيث تناقص اعتماد الزراعة على الموارد الطبيعية، يعد نقطة تحول في الزراعة في الصين من النمو إلى التطور.

4. السلع الرأسمالية:

منذ بداية الإصلاح والانفتاح، كان دور الآلات الزراعية والبنية الأساسية للحقول والأسمدة والمبيدات وغيرها من عوامل إنتاج السلع الرأسمالية فيما يتعلق بنمو النشاط الزراعي يختلف عن دور الأراضي الصالحة للزراعة والمياه العذبة والقوى العاملة وغيرها من عوامل الإنتاج القائمة على الموارد، حيث كان هناك ارتفاع في نسبة مساهمة هذه

المدخلات الرأسمالية في نمو الزراعة. ونتناول في السطور التالية أربعة مؤشرات يمكنها أن تعكس تغير تأثير رءوس الأموال المستثمَرة على تطور الزراعة، وتشمل: معدل الميكنة الزراعية، ومعدل ري الحقول، ومعدل تجارة البذور، ومعدل تطبيق تقنية اختبار التربة والسماد المناسب، والتي تتمتع بفاعلية في أن تحل محل الأيدي العاملة، وحراثة الأرض، والتسميد، ويبلغ معدل قيمتها القصوى 100%.

(1) معدلات الميكنة الشاملة:

يشير معدل الميكنة الشاملة للزراعة إلى متوسط معدل ميكنة حرث الأرض ونثر البذور والحصاد، أي أن معدل الميكنة الشاملة للزراعة = C*4 1+C2*0.3+C3*0.3. بما في ذلك تشير C2،C1، و C3 كل على حدة إلى معدل الحراثة الآلية، ومعدل نثر البذور الآلي ومعدل الحصاد الآلي، والتي تمثل النسبة المئوية التي تحتلها مساحة الحراثة الآلية ونثر البذور الآلي والحصاد الآلي من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة (خلال حساب معدل الحراثة الآلية، يجب خصم مساحة الحرث الصفري من إجمالي المساحة المحروثة). ومن خلال الصورة 4.6 يمكننا أن نرى: أنه خلال الفترة من 1978 حتى 2014 ارتفع معدل الميكنة الشاملة في الصين من 18.8% إلى 61.0%، أي ارتفع بمعدل 2. 2 ضعف. حيث ارتفع معدل الميكنة الشاملة خلال 22 عامًا بدءًا من عام 1978 حتى عام 2000 بنسبة 10.2 في المائة، بمتوسط زيادة سنوي 0.46%، وارتفع خلال 14 عامًا بدءًا من عام 2000 حتى عام 2014 بنسبة 32%، بمتوسط زيادة سنوي 2.29%، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الـ14 عامًا الأخيرة 5 أضعاف معدل متوسط النمو السنوي خلال الـ22 عامًا التي سبقتها، الأمر الذي يوضح أنه منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، زادت سرعة ارتفاع معدل الميكنة الشاملة للزراعة في الصين.

(2) معدلات ري الحقول:

يشير معدل ري الحقول إلى النسبة المئوية التي تحتلها مساحة الري من المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية، حيث إن تزامنية المياه الحارّة في المناطق الزراعية بالصين ليست جيدة؛ لذلك فإن القطاع الأكبر من المناطق في حاجة للاستعانة بالري لحل مشكلة

تزامـن المياه الحـارّة. وقـد اهتمـت الأسر الريفيـة في الصـين منـذ آلاف السـنين ببنـاء منشـآت الـري، ولذلـك وصـل معـدل ري الحقـول في مطلـع فـترة الإصـلاح إلى 31.3%. ومـن خـلال الصـورة 4.6 يمكـن أن نـرى أنـه منـذ بدايـة الإصـلاح والانفتـاح، ارتفـع معـدل ري الحقـول في البـلاد مـن 31.3% عـام 1978 إلى 47.5% عـام 2014، أي ارتفـع بمعـدل 16.2 %. حيـث ارتفـع معـدل ري الحقـول خـلال فـترة 22 عامًـا بـدءًا مـن عـام 1978 حتـى عـام 2000 بنسـبة 6.75، بمتوسـط زيـادة سـنوي 0.30%، وارتفـع معـدل ري الحقـول خـلال 14 عامًـا بـدءًا مـن عـام 2000 حتـى عـام 2014 بنسـبة 9.5 %، بمتوسـط زيـادة سـنوي 0.68%. ففـي خـلال الـ14 عامًـا الأخـيرة كان متوسـط الزيـادة السـنوي 2.23 ضعـف معـدل متوسـط الزيـادة السـنوي خـلال 22 عامًـا). وهـو مـا يشـير إلى أنـه منـذ مطلـع القـرن الحـادي والعشريـن، زادت أيضًـا سرعـة معـدل ري الحقـول في الصـين.

(3) معدل سلعة البذور:

تحدد جودة البذور تحمل المحصول للأسمدة ومعدل التمثيل الضوئي للمحاصيل الزراعية، ومن ثم تحدد الحلقات الأساسية من إنتاجية المحصول وجودته؛ ولذلك فإن تنمية وتعميم البذور الممتازة هي الطريق الأساسي لزيادة إنتاجية المحصول وجودته. ولكن مصادر البذور الممتازة وجودتها ليست واحدة في مراحل تطور الزراعة المختلفة. ففي مرحلة «جميع الأسر تزرع وتحتفظ بالبذور»، كان اختيار البذور الممتازة اختيارًا فرديًّا من الأسر الريفية، وكانت جودتها سيئة، والتفاوت فيما بينها كبيرًا نسبيًّا. أما مرحلة «الاختيارات الذاتية الأربعة والدعم الأحادي» (أي الاستيراد، الاختيار، التخزين والاستخدام الذاتي، ودعم ضبط البذور)، فقد ظهر فيها الإنتاج التخصصي للمحاصيل الممتازة وضبط البذور الممتازة بين المناطق وبعضها. وكان هناك ارتفاع إلى حد ما في جودة سلالات البذور الممتازة، وقَلَّتْ إلى حد ما التفاوتات، ولكن لم تشهد جودة المحاصيل الزراعية تقدمًا واضحًا. وفي مرحلة «التحولات الأربعة والإمداد الموحد» (أي التحول إلى تخصصية الإنتاج، والتحول إلى ميكنة التصنيع، والتحول إلى معايرة الجودة، والتحول إلى إقليمية التوزيع)، أصبح إنتاج البذور الممتازة وتصنيعها وإدارتها صناعة مستقلة بذاتها، وحدث تقدم واضح في جودة البذور. وخلال مرحلة «مشاريع البذور» التي احتوت على التجارب والإنتاج والتصنيع والتعميم والتسويق والإدارة... إلى آخره، حدث تقدم واضح

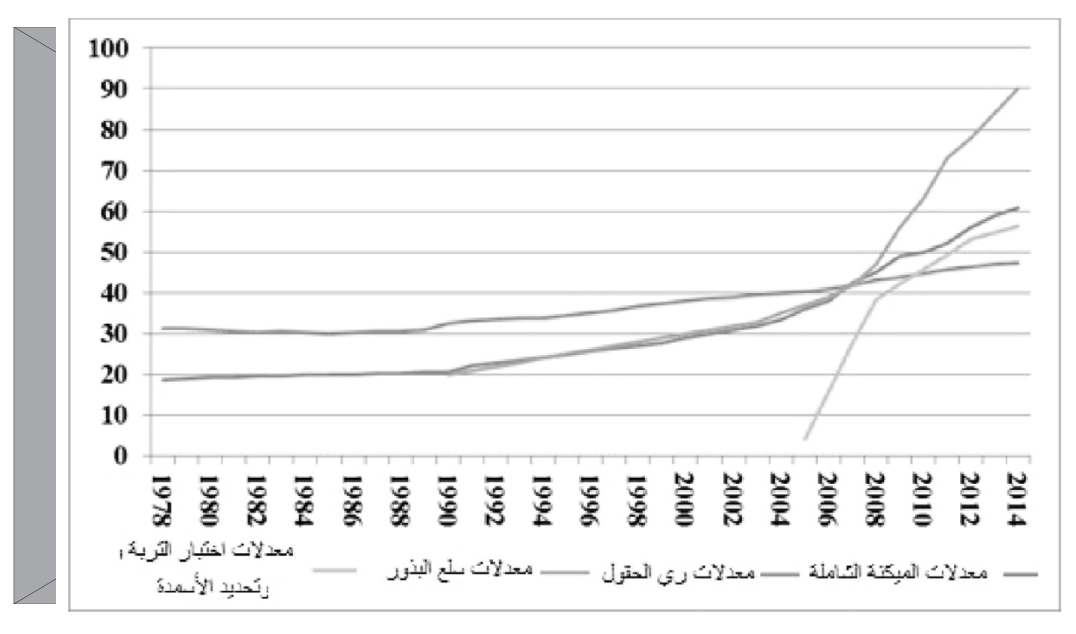
في جودة البذور الممتازة، كما شهدت درجة التحول إلى تخصصية الإنتاج والتحول إلى العمل الواسع والمعايرة والتحول للتجارية ارتفاعًا ملحوظًا. وانطلاقًا من تغيرات مراحل تطور البذور الممتازة، فإننا نرى أن معدل سلعة البذور هو أفضل مؤشر قابل للمقارنة والجمع، كما أنه يعكس وضع استخدام البذور الممتازة. ومن خلال الشكل 4.6 يمكن أن نرى أنه في عام 1990 كان معدل سلعة البذور على مستوى البلاد حوالي 20% فقط، وفي عام 2000 بلغ 30%، في عام 2014 بلغ 84%، ومن المتوقع أن يصل في 2015 إلى 90%، ويصل إلى الهدف الذي حددته الحكومة في برنامج «مشروع البذور» الذي وضعته الدولة سابقًا[22].

(4) معدل تطبيق تقنية اختبار التربة وتحديد السماد المناسب:

يشير معدل تطبيق اختبار التربة وتحديد السماد إلى النسبة المئوية التي تحتلها المساحة الخاضعة لتطبيق اختبار التربة وتحديد السماد من إجمالي مساحة نثر البذور للحاصلات الزراعية. ففي عام 2005 طبقت الصين تقنية اختبار التربة وتحديد السماد. وفي عام 2014، تخطت مساحة تعميم هذه التقنية 1 مليار و400 مليون مو، استفاد منها أكثر من 3/2 الأسر الريفية على مستوى البلاد. حيث ساعد تعميم تقنية اختبار التربة وتحديد السماد على الاستفادة الكاملة من بيانات المسح العام للتربة. وتم خلال هذا المسح اكتشاف أن قطاع الإدارة الحكومي القائم على بيانات مسح تربة الأراضي الزراعية في كل قرية من القرى، قام بإلصاق صورة برقم موقع المنطقة نفسها، وقدم وعدًا بأنه بمجرد أن تقوم الأسرة الريفية بالاتصال والإخبار برقم موقع المنطقة، سوف يقوم القطاع بتقديم خطة التسميد المناسبة لهذه القطعة من الأرض. وقد أوضحت نتيجة فحص عينة المسح للأسر الريفية، أن قطع الأراضي التي طبقت تقنية اختبار التربة وتحديد السماد، شهدت زيادة الإنتاج في المو الواحد بالنسبة لمحاصيل القمح والأرز والذرة بنسبة 3.7%، و3.8%، 5.9%، أي زاد الدخل أكثر من 30 يوان، وزاد الدخل في المو الواحد لمحاصيل الخضر والفاكهة وغيرها من المحاصيل أكثر من 100 يوان. وتم خفض متوسط استخدام كميات السماد غير المناسب بما يزيد على 1 مليون طن سنويًا.

22- وكان الهدف الذي حدده البرنامج وصول معدل سلعة البذور إلى 90% في عام 2010، ومقاربة مستوى الدول المتقدمة، أي أن تحقيق الهدف تأخر 5 سنوات.

وبالنظر إلى مجمل الأمر، نجد أنه فضلًا عن بداية فترة تحول الزراعة من إدارة العمل الجماعية إلى إدارة العمل الأسرية (1980-1989)، وفضلًا عن الانخفاض البسيط في معدل ري الحقول على مستوى البلاد، فقد كان هناك صعود مستمر لهذه المؤشرات الثلاثة. كما أن التزامن للمياه الحارّة وتوافق المياه والتربة لم تكن جيدة، حيث إن العديد من الأراضي الزراعية في غرب البلاد كانت تفتقر إلى الموارد المائية اللازمة للري، وهذا هو السبب الرئيس وراء البطء النسبي لتغير معدل ري الحقول. كما أن هناك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في الصين تقع في الأراضي الجبلية التي تتميز بدرجة انحدار عالية، ومساحة قطعة الأرض فيها صغيرة نسبيًّا وغير مناسبة لاستخدام الماكينات الزراعية، وهذا هو السبب الرئيس وراء عدم ارتفاع معدل الميكنة الشاملة للزراعة على مستوى الدولة بشكل كبير. كما أن استخدام السماد غالبًا ما يحتاج إلى كميات معينة من المياه التي تتناسب مع السماد. بالإضافة إلى أن الأراضي الزراعية التي تندر فيها موارد المياه تكون غير مناسبة لاستخدام السماد، الأمر الذي كان من الأسباب الرئيسة وراء صعوبة تطبيق تقنية اختبار التربة وتحديد السماد. ونؤكد على هذه النقطة لتوضيح أن بلوغ المؤشرات للنسبة 100% لا يتوافق مع الواقع.



شكل 4-6 التغيرات في مدخلات السلع الرأسمالية في النشاط الزراعي

2. الأغطية الزراعية البلاستيكية:

يُعَدُّ تغطية الأرض بالأغطية البلاستيكية إجراءً يضمن استقرار إنتاج الزراعة البعلية. ففي عام 1979 بلغت المساحة المغطاة بالأغطية 44 هكتارًا. ومنذ عام 1988 حتى عام 2014، زادت المساحة المغطاة بالأغطية الزراعية من 2040.7 ألف هكتار لتصل إلى 27575.7 ألف هكتار (راجع شكل 4.6)، أي زادت بمعدل 12.5 ضعف. وفضلًا عن مساحات الأراضي المغطاة بالأغطية الزراعية على مستوى الصين، فإن هناك أيضًا عشرات الملايين من (المو) المغطاة بالصُّوَب الزراعية. ولتجنب الحسابات المتكررة، لا يضاف هذا القطاع من الأراضي الزراعية إلى مساحة الأراضي المغطاة بالأغطية الزراعية، أي أن المساحة المغطاة بالأراضي الزراعية تشير فقط إلى الأراضي البعلية التي تَستخدم تقنية الأغطية الزراعية، ولا تتضمن أي شكل من أشكال الصوب الكبيرة في الأراضي المروية.

(6) السماد:

منذ عام 1978 حتى عام 2014، زاد استخدام كميات السماد في الصين من 8840 ألف طن إلى 59710 ألف طن في عام 2014، أي زادت بمعدل 5.75 ضعف. وبالنظر إلى مجمل الأمر، فإن المعيار المحدد لمتوسط استخدام كميات السماد على مستوى البلاد قبل عام 1993 لم يتعدَّ 225 كيلو لكل هكتار، وفي عام 1994 بدأت الزيادة في استخدام السماد. وفي عام 2014 بلغ متوسط كمية استخدام السماد 442.3 كيلو لكل هكتار، أي ارتفع عن القيمة المحددة لكمية استخدام السماد بما يقرب من الضعف. حيث إن النمو السريع في كميات استخدام السماد لعب دورًا إيجابيًّا في زيادة إنتاجية المنتجات الريفية، إلا أنه كان له تأثير سلبي على المياه والتربة. وفي الوقت الراهن، أصبح خفض استخدام كميات السماد نقطة مهمة في السياسة الزراعية في الصين.

الجدول 4.6 تغير إدخال السلع الرأسمالية الزراعية الوحدة: %، ألف طن، ألف هكتار

	معدل الميكنة الشاملة	معدل ري الحقول	معدل سلع البذور	معدل اختبار التربة وتحديد السماد	كميات استخدام السماد	المساحة المغطاة بالأغطية الزراعية
1978	18.8	31.3			8840.0	
1979	19.0	31.3			10863.0	
1980	19.3	31.1			12694.0	
1981	19.4	30.7			13349.0	
1982	19.5	30.3			15134.0	
1983	19.6	30.6			16598.0	
1984	19.8	30.3			17398.0	
1985	20.0	30.1			17758.0	
1986	20.1	30.3			19306.0	
1987	20.2	30.4			19993.0	
1988	20.3	30.5			21415.0	2040.7
1989	20.5	30.9			23571.0	2776.9
1990	20.7	32.7	20.0		25903.0	3513.2
1991	22.1	33.0	21.0		28051.0	4249.4
1992	22.8	33.6	22.0		29302.0	4985.7
1993	23.5	33.8	23.0		31519.0	5721.9
1994	24.2	33.9	24.0		33179.0	6244.3
1995	24.9	34.3	25.0		35937.0	6494.0
1996	25.6	35.2	26.0		38279.0	7449.0
1997	26.3	35.8	27.0		39807.0	9150.0
1998	27.0	36.6	28.0		40837.0	10034.0
1999	27.7	37.3	29.0		41243.2	10114.6
2000	29.0	38.0	30.0		41464.1	10602.8
2001	30.0	38.7	31.0		42537.6	10960.7
2002	31.0	39.0	32.0		43393.9	11701.1
2003	32.0	39.5	33.0		44115.6	11966.9

2004	33.5	39.9	35.0		46365.8	13063.2
2005	35.9	40.3	37.0	4.3	47662.2	13538.4
2006	38.0	41.0	39.0	15.8	49276.9	14144.4
2007	42.5	41.7	42.0	27.8	51078.3	14938.4
2008	45.0	43.2	47.0	38.4	52390.2	15308.1
2009	48.8	43.8	56.0	42.0	54044.0	15501.1
2010	50.0	44.6	63.0	45.6	55616.8	15595.6
2011	52.3	45.6	73.0	49.3	57042.4	19790.5
2012	56.0	46.2	78.0	53.0	58388.5	23333.3
2013	59.0	47.0	84.0	54.7	59118.6	25454.5
2014	61.0	47.5	90.0	56.3	59709.8	27575.7

المصدر: بيانات معلنة من قبل مكتب الإحصاء الوطني وبيانات مقدمة من وزارة الزراعة الصينية

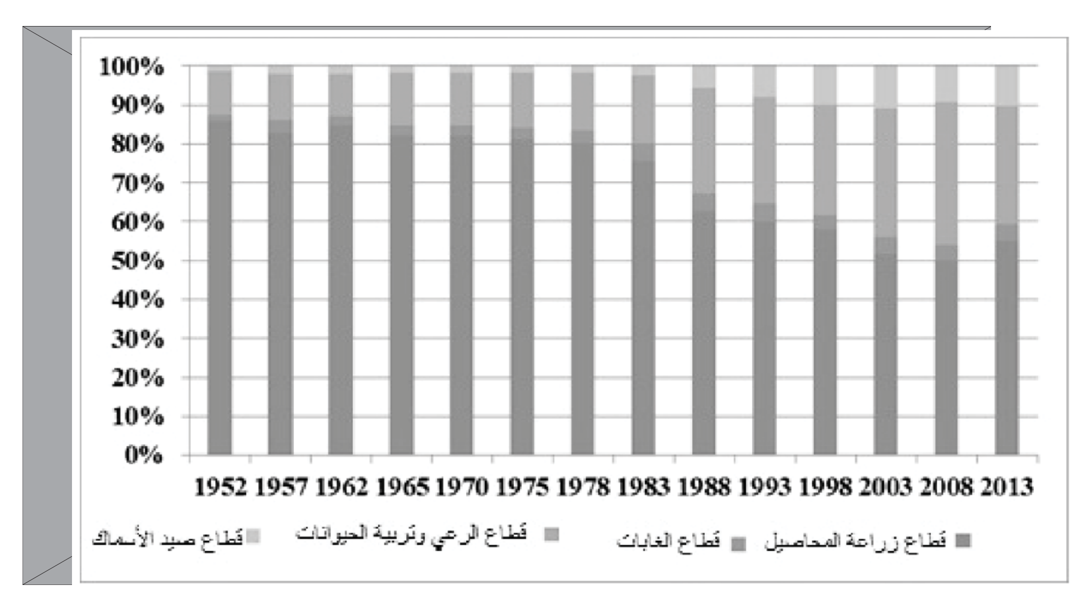
5. تعديل البنية الزراعية:

يمكن أن نرى من خلال الشكل 4.7 أنه إذا قمنا بتقسيم فترتي ما قبل الإصلاح وما بعد الإصلاح إلى مرحلتين منفصلتين، سنجد أن هناك اختلافًا واضحًا في البنية الزراعية للمرحلتين، حيث كانت البنية الزراعية في الصين قبل الإصلاح مستقرة نسبيًّا، في حين شهدت بعد الإصلاح مرحلة تعديلات سريعة.

وخلال فترة 26 عامًا بدءًا من عام 1952 حتى عام 1978، انخفضت النسبة التي تحتلها قيمة إنتاج النباتات من القيمة الإجمالية للناتج الزراعي من 8509% إلى 80%، أي انخفضت بمعدل 5.9%، بمتوسط انخفاض سنوي 0.23%؛ وفي الفترة ذاتها ارتفعت النسبة التي تحتلها القيمة الإجمالية للغابات من القيمة الإجمالية للناتج الزراعي من 1.6% إلى 3.4%، أي ارتفعت بمعدل 1.8%، بمتوسط زيادة سنوية 0.07%. وارتفعت النسبة التي تحتلها القيمة الإجمالية لإنتاجية تربية الحيوانات من القيمة الإجمالية للناتج الزراعي من 11.2% إلى 15.0%، أي ارتفعت بمعدل 3.8 %، بمتوسط زيادة سنوية 0.14 %. وارتفعت النسبة التي تحتلها القيمة الإجمالية للاستزراع السمكي من القيمة الإجمالية للناتج الزراعي من 1.3% إلى 1.6%، أي ارتفعت بمعدل 0.3 %، بمتوسط

زيادة سنوية 0.01%.

أما في خلال 30 عامًا بدءًا من عام 1978 حتى عام 2008، فقد انخفضت النسبة التي تحتلها قيمة إنتاج استزراع النباتات من القيمة الإجمالية للناتج الزراعي من 80.0% إلى 50.1%، أي انخفضت بنسبة 29.9 %، بمتوسط انخفاض سنوي 1.00 %. وخلال الفترة ذاتها، ارتفعت النسبة التي تحتلها القيمة الإجمالية لاستزراع الغابات من القيمة الإجمالية للناتج الزراعي من 3.4% إلى 3.8%، أي ارتفعت بمعدل 0.40%، بمتوسط زيادة سنوية 0.01 %. وارتفعت النسبة التي تحتلها القيمة الإجمالية لإنتاج تربية الحيوانات من القيمة الإجمالية للناتج الزراعي من 15.0% إلى 36.8%، أي ارتفعت بمعدل 21.8%، بمتوسط زيادة سنوية 0.73%. وارتفعت النسبة التي تحتلها القيمة الإجمالية إنتاج الاستزراع السمكي من القيمة الإجمالية للناتج الزراعي من 1.6% إلى 9.3%، أي ارتفعت بمعدل 7.7 %، بمتوسط زيادة سنوية 0.26%.



شكل 4.7 التغيرات التي شهدتها بنية الزراعة الصينية

الجدول 4.1 التغيرات التي شهدتها بنية الزراعة الصينية

	استزراع النباتات	استزراع الغابات	تربية الحيوانات	الاستزراع السمكي
1952	85.9	1.6	11.2	1.3
1957	82.7	3.3	12.2	1.9
1962	84.7	2.2	10.9	2.2
1965	82.2	2.7	13.4	1.8
1970	82.1	2.8	13.4	1.7
1975	81.0	3.1	14.2	1.7
1978	80.0	3.4	15.0	1.6
1983	75.4	4.6	17.6	2.3
1988	62.5	4.7	27.3	5.5
1993	60.1	4.5	27.4	8.0
1998	58.0	3.5	28.6	9.9
2003	51.7	4.3	33.1	10.9
2008	50.1	3.8	36.8	9.3
2013	55.1	4.2	30.4	10.3

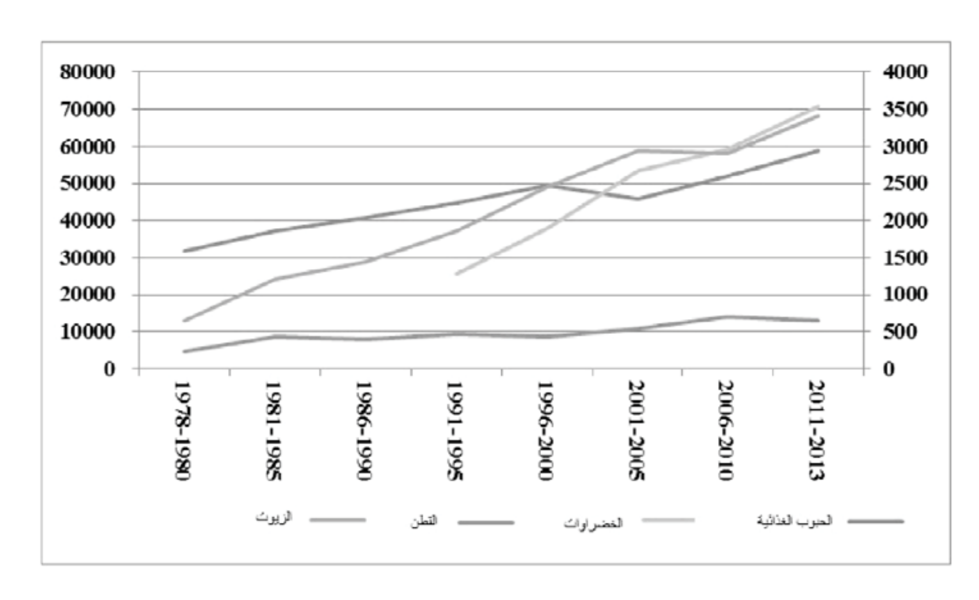
المصدر: وفقًا للبيانات المعلنة على الموقع الالكتروني للمكتب الوطني للإحصاء

ثالثًا: نمو الزراعة:

1. الإنتاج الزراعي والتكوين المادي:

(1) المنتجات الريفية الرئيسة:

في بداية فترة الإصلاح شهدت المنتجات الريفية الصينية نموًّا سريعًا. ومنذ نهاية التسعينيات حتى فترة التوازن والسنوات التي تحققَ خلالها فائض في الإنتاج، تراجعت سرعة نمو كميات إنتاج المنتجات الريفية الرئيسة، إلا أنها ظلت مرتفعة نسبيًّا، وعلى مدار 30 عامًا، كان التقدم الأكثر أهمية الذي حققته الزراعة في الصين هو الزيادة الواضحة في استقرار كميات الإنتاج للمنتجات الريفية. ومن خلال الشكل 4. 8 يمكن أن نرى أنه خلال الفترة بدءًا من 1978-1980 حتى 1996-2000، ارتفع متوسط الإنتاج السنوي من 319 مليونًا و150 ألف طن إلى 496 مليونًا و310 آلاف طن، بمتوسط نمو سنوي 2.23%، وخلال الفترة ذاتها ارتفع متوسط الإنتاج السنوي للقطن من 2 مليون و360 ألف طن إلى 4 ملايين و310 آلاف طن، بمتوسط نمو سنوي 3.06%، وارتفع متوسط الإنتاج السنوي للزيوت من 6 ملايين و450 ألف طن إلى 24 مليونًا و480 ألف طن، بمتوسط نمو سنوي 6.90%، وارتفع متوسط الإنتاج السنوي للخضروات من 257 مليونًا و270 ألف طن خلال الفترة 1991-1995 إلى 379 مليونًا و120 ألف طن خلال الفترة 1996-2000، بمتوسط نمو سنوي 8.06%؛ ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ارتفع متوسط الإنتاج السنوي للحبوب من 496 مليون 310 ألف طن إلى 592 مليون 460 ألف طن، بمتوسط نمو سنوي بلغ 1.27%. كما شهدت الفترة ذاتها ارتفاع متوسط الإنتاج السنوي للقطن من 4 مليون 310 الف طن إلى 6 مليون 470 ألف طن، بمتوسط نمو سنوي بلغ 2.94%، بينما ارتفع متوسط الإنتاج السنوي للزيوت من 24 مليون 480 ألف طن إلى 34 مليون 440 ألف طن، بمتوسط نمو سنوي بلغ 2.47%، وأخيراً ارتفع متوسط الإنتاج السنوي للخضروات من 379 مليون 120 ألف طن إلى 718 مليون طن ، بمتوسط نمو سنوي بلغ 4.67%.



شكل 4.8 كميات إنتاج الحبوب والقطن والزيوت والخضروات في الصين منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح

الجدول 4.8 كميات إنتاج الحبوب والقطن والزيوت والخضروات في الصين منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح، وحدة القياس: 10 آلاف طن

	الحبوب الغذائية	القطن	الزيوت	الخضروات
1980-1978	31915	236	645	
1985-1981	37064	432	1205	
1990-1986	40847	405	1446	
1995-1991	44923	461	1865	25727
2000-1996	49631	431	2448	37912
2005 -2001	45878	543	2943	53366
2010-2006	52113	700	2909	59314
2014-2011	59246	647	3444	71800

المصدر: «التقرير الإحصائي الصيني السنوي» الذي يصدره المكتب الوطني للإحصاء

(2) نصيب الفرد من المنتجات الريفية الرئيسة:

في ظل الدور المشترك لسرعة النمو المستقرة لكميات إنتاج الحبوب الغذائية والتراجع المستمر في النمو السكاني، بلغ نصيب الفرد من إنتاج الحبوب الغذائية في الصين في عام 2012 حوالي 435. 4 كيلو جرام، أي أنه ارتفع عن نصيب الفرد خلال عامي 1978 و2000 كل على حدة بحوالي 116.4 كيلو و69.3 كيلو جرام. وفي الفترة ذاتها ارتفع نصيب الفرد من لحم الخنزير والأبقار والأغنام مقارنة بعامي 1978 و2000 كل على حدة بمقدار 45.4 كيلو و 69.0 كيلو جرام، وارتفع نصيب الفرد من المنتجات المائية مقارنة بنفس العامين كل على حدة بمقدار 38.7 كيلو و14.2 كيلو، وارتفع نصيب الفرد من الألبان بمقدار 27.7 كيلو و21.1 كيلو، وارتفع نصيب الفرد من الزيوت بمقدار 20.4 كيلو و69.4 كيلو، أي أنه ارتفع عن نصيب الفرد خلال عامي 1978 و2000 كل على حدة بمقدار 116.8 كيلو و1.6 كيلو. وفضلًا عن ارتفاع نصيب الفرد من عدد من المنتجات الريفية على حدة، فقد وصل نصيب الفرد من المنتجات الريفية في الصين إلى مستوى المتوسط العالمي، ووصل نصيب الفرد من الأغذية إلى مستوى المتوسط في مختلف الكيانات الاقتصادية بمنطقة شرق آسيا.

(3) معدلات الإنتاج للمنتجات الريفية الرئيسة:

ارتفعت النسبة التي تحتلها إنتاجية الحبوب في 13 منطقة رئيسة لإنتاج الحبوب الغذائية من إجمالي إنتاج الحبوب على مستوى الصين، من 69.21% في الفترة 1949-1959 إلى 77.78% في الفترة 2010-2012. أي ارتفعت بنسبة 8.57% (في الفترة الأولى كانت الإحصائيات تضم مدينة تشونغ تشينغ، وفي الفترة الثانية لم تتضمنها). وتشكلت على مستوى الدولة كلٌّ من منطقة (إنتاج) فول الصويا والذرة في الشمال الشرقي، ومنطقة الفول السوداني والقمح في منطقة خوانغ جون خاي، ومنطقة الزيوت في حوض نهر اليانجستي، ومنطقة صناعات القطن في منطقة حوض النهر الأصفر ومنطقة الشمال الغربي الداخلية. وتبلغ النسبة التي يحتلها إنتاج لحوم الخنازير في 13

مقاطعة رئيسة لإنتاج لحوم الخنازير من إجمالي إنتاج لحوم الخنازير على مستوى البلاد ما يزيد على 75%. بينما تبلغ النسبة التي يحتلها إنتاج الحليب في 7 مقاطعات رئيسة لإنتاج الحليب من إجمالي إنتاج الحليب على مستوى البلاد ما يزيد على 60%.

2. الإنتاج الزراعي وتكوين القيمة:

يمكن التعبير عن قوة الإنتاج للزراعي من خلال قوة إنتاج الأراضي وإنتاجية القوى العاملة. أما قوة الإنتاج للأراضي فهي قيمة الإنتاج لاستزراع النباتات في وحدة من الأرض الزراعية، وإنتاجية القوى العاملة هي قيمة إنتاج الزراعة واستزراع الغابات وتربية الحيوانات والاستزراع السمكي للعامل الواحد. ويقوم قطاع الإحصاء في الدولة بالاستعانة بالأسعار الثابتة لعام 1952 لإجراء المقارنات بين الأعوام المختلفة. وفي عام 1952 قبل 60 عامًا من الآن، ولكي يشعر القارئ بأن البيانات المقدمة أكثر واقعية، فقد استخدم الكتاب الأسعار الثابتة لعام 1978 لعقد مقارنات بين الأعوام المختلفة منذ عصر الإصلاح.

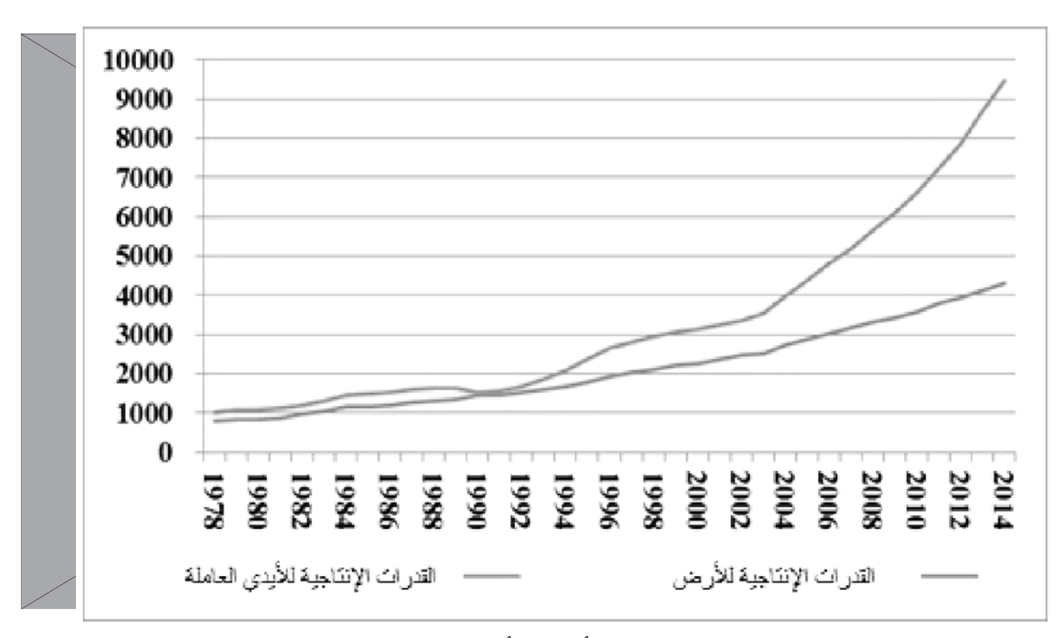
(1) إنتاجية الأراضي الزراعية:

يمكن أن نرى من خلال الشكل 4.9 أنه على مدار 36 عامًا منذ تطبيق الإصلاح، اتسمت كل من إنتاجية الأرض الزراعية وإنتاجية القوى العاملة بزيادة تدريجية ومعدل استقرار جيد. على الرغم من أن هناك تفاوتات ظلت موجودة بين إنتاجية الأراضي الزراعية، إلا أنه كان هناك انخفاض بسيط خلال فترة الإدارة والتعديل، ولكن بالنظر إلى المجمل، لم يحدث سابقًا مثل هذا الصعود والهبوط قبل فترة الإصلاح. ولتفصيل القول، فإن متوسط إنتاجية الأراضي الزراعية في الهكتار الواحد ارتفع من 779 يوان عام 1978 إلى 4296 يوان عام 2014، أي ارتفع بمعدل 5.4 ضعف، بمتوسط زيادة سنوية 4.86%.

(2) إنتاجية الأيدي العاملة:

ارتفعت إنتاجية الأيدي العاملة في الصين من 1017 يوان عام 1978 إلى 9483 عام 2014، أي ارتفعت بمعدل 8.3 ضعف، بمتوسط زيادة سنوية 6.40%. ومع انخفاض

الطلب على المنتجات الريفية، تمكنت الزراعة في الصين خلال الـ36 عامًا الأخيرة من الحفاظ على معدل نمو سنوي يتراوح من 5% إلى 6%، وهذا يعد أمرًا في غاية الصعوبة.



شكل 4.9 معدلات إنتاجية الأراضي والأيدي العاملة في الصين منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح

الجدول 4.9 معدلات إنتاجية الأراضي والأيدي العاملة في الصين منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح. وحدة القياس: يوان/هكتار، يوان/شخص

	إنتاجية الأراضي	إنتاجية الأيدي العاملة		إنتاجية الأراضي	إنتاجية الأيدي العاملة		إنتاجية الأراضي	إنتاجية الأيدي العاملة
1978	779	1017	1991	1452	1558	2004	2746	3962
1979	828	1082	1992	1517	1671	2005	2860	4362
1980	823	1079	1993	1599	1854	2006	3026	4814
1981	876	1124	1994	1654	2071	2007	3155	5197
1982	968	1206	1995	1789	2368	2008	3307	5643
1983	1046	1288	1996	1934	2644	2009	3435	6113
1984	1162	1459	1997	2024	2820	2010	3577	6603
1985	1162	1496	1998	2126	2959	2011	3780	7244
1986	1196	1541	1999	2224	3045	2012	3948	7842
1987	1274	1609	2000	2265	3131	2013	4124	8696
1988	1293	1642	2001	2371	3232	2014	4296	9483
1989	1327	1643	2002	2480	3369			
1990	1436	1510	2003	2526	3546			

3. معدل الإنتاج الزراعي والتكوين التقني:

(1) الاتساع المستمر لإسهام لإجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج الزراعي:

أوضحت دراسة سابقة لنا في عام 2013 (جو لي، خاي بينغ جانغ)، ارتفاع معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الزراعي في الصين حوالي %1 كل عام خلال الفترة من 1985-2010 (راجع الجدول 4.10). وأوضحت البيانات التي أصدرتها وزارة الزراعة الصينية، أن معدل إسهام التقدم التقني في نمو الزراعة عام 2012 بلغ %54.5.

الجدول 4.10 معدل زيادة TFP (معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج) وتحليله (1985-2010)

العام	الكفاءة التقنية	التقدم التقني	TFP	العام	الكفاءة التقنية	التقدم التقني	TFP
1985/1986	0.964	1.086	1.048	2000/2001	0.986	1.027	1.012
1986/1987	0.997	1.000	0.996	2001/2002	1.006	0.990	0.996
1987/1988	0.978	1.077	1.053	2002/2003	0.976	1.092	1.066
1988/1989	1.008	1.039	1.047	2003/2004	0.997	1.125	1.122
1989/1990	1.007	1.025	1.033	2004/2005	0.970	1.055	1.023
1990/1991	0.972	1.014	0.986	2005/2006	1.208	1.050	1.269
1991/1992	0.939	1.052	0.987	2006/2007	0.808	1.074	0.868
1992/1993	0.988	1.165	1.150	2007/2008	0.997	1.103	1.100
1993/1994	0.979	1.120	1.097	2008/2009	1.021	1.030	1.052
1994/1995	1.047	1.096	1.147	2009/2010	0.992	1.028	1.020
1995/1996	0.989	1.061	1.049	1985/1989	0.983	1.058	1.036
1996/1997	0.954	1.030	0.982	1990/1995	0.988	1.077	1.064
1997/1998	0.992	0.952	0.944	1996/2003	0.987	1.015	1.001
1998/1999	1.025	0.970	0.994	2010/2004	0.993	1.066	1.059
1999/2000	0.966	1.008	0.973	1985/2010	0.988	1.051	1.038

ملاحظة: تم التوصل للمؤشرات المعنية على مستوى البلاد من خلال متوسط المؤشرات في مختلف المقاطعات

(2) التقدم التكنولوجي كمصدر لارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الزراعي:

بلغ معدل النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الزراعي 3.8% خلال الفترة 1985- 2010، وبلغ معدل النمو السنوي لكفاءة التقنية الزراعية 1.2%. وقد دفع التقدم التقني إلى نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ولكن الانخفاض في كفاءة التقنية قد أثر بالسلب على جزء من نتائج الارتفاع في مستوى التقنية الزراعية.

وبصرف النظر عما إذا كان التقسيم لفترة الأبحاث إلى أربع فترات مستقلة هي (1985-1989، 1990-1995، 1996-2003، 2004-2010)، أو كان التقسيم إلى مناطق إنتاج رئيسة للحبوب الغذائية ومناطق إنتاج رئيسة لغير الحبوب، أو التقسيم إلى قطاعات الشرق والوسط والغرب، فإن النتائج جميعها واحدة. ومن هنا يتضح أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج خلال الفترة المشار إليها يرجع إلى النمو الموجه للتقنية الزراعية.

(3) تجاوز تحسن الكفاءة التقنية لكفاءة اقتصاديات الحجم:

يمكن أن نرى من خلال الجدول 4.11 أن معدل تقدم الكفاءة التقنية لإنتاج الحبوب الغذائية في الصين بلغ 0.795، وهو معدل كبير نسبيًّا، بينما بلغ معدل التقدم لاقتصاديات الحجم 0.957، وهي نسبة ليست كبيرة. وأوضحت دراسة شيو تشينغ وآخرين، أنه ليس هناك تواجد واضح لاقتصاديات الحجم فيما يخص محاصيل الحبوب الغذائية الثلاثة، وهي القمح والأرز والذرة. وهناك تأثير واضح لتوسيع نطاق أعمال الأراضي على تقليل تكلفة الإنتاج، فيمكن تخفيض 2%- 10% من التكلفة لكل مساحة 1 مو يزيد في نطاق العمل، أي أن اتساع نطاق العمل الزراعي لعب دورًا واضحًا في زيادة دخل المزارعين (شيو تشينغ وآخرون، 2011).

الجدول 4.11 الكفاءة الاقتصادية لإنتاجية الحبوب الغذائية في الصين

المنطقة	كفاءة التقنية	كفاءة الحجم	المنطقة	كفاءة التقنية	كفاءة الحجم	المنطقة	كفاءة التقنية	كفاءة الحجم
بكين	0.766	0.999	آن خوي	0.786	0.878	سيتشوان	0.861	0.810
تيانجين	0.745	0.980	فوجيان	0.795	0.940	قوي جوو	0.708	0.940
خه بي	0.748	0.907	جيانغ شي	0.834	0.995	يون نان	0.574	0.998

شان شي	0.570	0.984	شان دونغ	1.00	0.905	التبت	1.00	1.00
منغوليا الداخلية	0.719	0.951	خه نان	1.00	0.831	شنشي	0.524	0.985
لياو نينغ	0.868	0.993	خو بي	0.864	0.954	قان سو	0.536	0.974
جيلين	1.00	1.00	خو نان	0.908	0.971	تشينغخاي	0.623	0.960
خي لونغ جيانغ	1.00	1.00	قوانغ دونغ	0.796	0.951	نينغ شيا	0.625	0.997
شنغهاي	1.00	1.00	قوانغ شي	0.698	0.966	شنج يانغ	0.954	0.957
جيانغ سو	0.989	0.938	خاي نان	0.648	0.961			
جه جيانغ	0.917	0.969	تشونغ تشينغ	0.596	0.980	الدولة بالكامل	0.795	0.957

المصدر: يانغ تيان رونغ وآخرون، اعتمادًا على تحليل كفاءة إنتاجية مناطق الحبوب الغذائية على مستوى البلاد، «المجلة العلمية لجامعة الزراعة بشي نان (عدد العلوم الاجتماعية)»، العدد 6 لعام 2009.

رابعًا، التطور في قطاعات أخرى تابعة للنشاط الزراعي:

منذ بداية الإصلاح، شهدت قطاعات استزراع الغابات وتربية الحيوانات والاستزراع السمكي تغيرات واضحة، تمثلت في: أولًا، النمو في قطاعات استزراع الغابات وتربية الحيوانات والاستزراع السمكي كان أسرع من نمو استزراع النباتات (راجع الشكل رقم 4.7 والجدول 4.7). ثانيًا، التحول من أولوية الإنتاج إلى أولوية البيئة الذي مرت به قطاعات استزراع الغابات وتربية الحيوانات والاستزراع السمكي، كان أوضح من نظيره في استزراع النباتات. النمو الأسرع لقطاعات استزراع الغابات وتربية الحيوانات والاستزراع السمكي، كان بدافع متطلبات السوق بشكل رئيس، وفضلًا عن ذلك فإن السياسة العامة لاستبدال الاعتماد على الحبوب الغذائية كمنهاج، بالاستعانة بسياسات التطوير الشامل لاستزراع الغابات وتربية الحيوانات والاستزراع السمكي، قد لعبت دورًا إيجابيًّا في هذا الشأن. بينما كان التحول من أولوية الإنتاج إلى أولوية البيئة فيما يخص استزراع الغابات وتربية الحيوانات والاستزراع السمكي، نتيجة لتطور الاقتصاد وزيادة قوة الوعي بحماية البيئة لدى جموع المزارعين. كما أن الاتجاه الفكري الخاص بحماية البيئة والتوازن البيئي ظهرت مباشرة مع بداية فترة الإصلاح، إلا أنه خلال الـ20 عامًا الأولى من الإصلاح، كان تأثيرها على سياسات الدولة، وكان وعي المواطنين محدودًا نسبيًّا. وفي عام 1998 كانت كارثة الفيضان التي شهدتها منطقة حوض نهر اليانجستي نقطة التحول التي استحثت التغيير فيما يخص استزراع الغابات وتربية الحيوانات والاستزراع السمكي. ومن أجل تغيير الوضع بشأن إرجاع الغابات وأراضي الحشائش وتقليص الأراضي الرطبة، استمرت الدولة في الدفع بسلسلة من المشاريع البيئية المهمة، كحماية غابات الطبيعة، وإعادة الأراضي الزراعية إلى الغابات، وإعادة الأراضي الرعوية إلى أراضي الحشائش، وإعادة الحقول المستصلحة لأراضي البحيرات. كما أن تطبيق هذه المشاريع البيئية المهمة، دفع بقوة حماية وبناء الأنظمة البيئية الثلاثة الكبرى، وهي الغابات وأراضي الحشائش والأراضي الرطبة، ومن خلال 10 سنوات من الجهد المبذول، حدث بالفعل التحول بشكل أولي لوضع التسلسل العكسي للأنظمة البيئية الثلاثة الكبرى. كما تجدر الإشارة إلى أن الهدف الذي تم تحديده من قبل كان هدفًا أوليًّا، ومن أجل رفع مستوى

التطور المستدام لاستزراع الغابات وتربية الحيوانات والاستزراع السمكي، فإنه ينبغي الاستمرار في الرفع من أهداف التطور، والاستمرار بدفع أولوية البيئة في استزراع الغابات وتربية الحيوانات والاستزراع السمكي نحو مستوى تطور جيد.

1. حماية وتعمير الغابات:

ارتفعت النسبة التي تغطيها الغابات في الصين من 21.7% في مطلع عصر الإصلاح والانفتاح إلى 21.63% في الوقت الحالي، أي ارتفعت بنسبة 8.93 %. وفي الفترة ذاتها زادت مساحة الغابات من 121 مليونًا و860 ألف هكتار لتصل إلى 208 ملايين هكتار، أي زادت بنسبة 70.7%؛ وارتفع إجمالي مخزون الأشجار القائم ومخزون الغابات كل على حدة من 9.532 مليون متر مكعب و8.856 مليون متر مكعب إلى16.433 مليون متر مكعب و15.137 مليون متر مكعب. أي ارتفع كل منهما على حدة بنسبة 72.4%، 70.9%. حيث يتطابق معدل نمو كم مخزون الأشجار القائمة مع معدل نمو مساحة الغابات، الأمر الذي يشير إلى أن الغابات في الصين ليس كما تخيل البعض بأن نمو مساحة الغابات لا يضاهي نمو مخزون الغابات.

الجدول 4.12 التغير في مخزون ومساحة الغابات في الصين

	المرة الأولى	المرة الثانية	المرة الثالثة	المرة الرابعة	المرة الخامسة	المرة السادسة	المرة السابعة	المرة الثامنة
	76-73	81-77	88-84	93-89	98-94	03-99	08-04	13-09
المساحة التي تغطيها الغابات	12.7	12	12.98	13.92	16.55	18.21	20.36	21.63
مخزون الأشجار الغابات القائمة	95.32	102.61	105.72	117.85	124.88	136.18	149.13	164.33
مساحة الغابات	12186	11528	12465	13370	15894	17500	19545	20800
مخزون الغابات	88.56	90.28	91.41	101.37	112.67	124.56	137.21	151.37

مساحة الغابات الطبيعية						11576	11969	12200
مخزون الغابات الطبيعية						105.93	114.02	122.96
مساحة الغابات الصناعية					4667	5326	6169	6900
مخزون الغابات الصناعية					10.1	15.05	19.61	24.83

ولمواجهة التأثير السلبي لقطع أشجار الغابات على البيئة، قامت الصين في عام 1998 بتنفيذ مشروع حماية الغابات الطبيعية. ويشتمل مشروع حماية الغابات الطبيعية على جزأين: مشروع حماية موارد الغابات الطبيعية لمناطق الحوض العلوي لنهر اليانجستي والحوض الأوسط والعلوي للنهر الأصفر، والمشروع القومي لحماية موارد الغابات الطبيعية في الشمال الشرقي ومنغوليا الداخلية. وتنقسم المرحلة الأولى من هذا المشروع إلى فترتين: الفترة الأولى (2000-2005)، وتقوم بشكل أساسي على وقف قطع أشجار الغابات الطبيعية، وتعمير الغابات غير التجارية، وتوزيع وتعيين الموظفين والعمال ممن خسروا عملهم. أما الفترة الثانية (2006-2010)، فكانت تقوم على حماية موارد الغابات الطبيعية واستعادة الغطاء النباتي من الغابات والحشائش، بالإضافة إلى الدفع بالتطور المستدام للاقتصاد والمجتمع. وبلغ إجمالي استثمارات المشروع 96 مليارًا و200 مليون يوان. كما عمل تطبيق مشروع حماية الغابات الطبيعية بفعالية على حماية 56 مليون هكتار من الغابات الطبيعية، و15 مليونًا و267 ألف هكتار من الغابات غير التجارية، حيث بلغ صافي زيادة مخزون الغابات 460 مليون متر مكعب.

وفي عـام 2011، دخـل مـشروع حمايـة الغابـات الطبيعيـة إلى المرحلـة الثانيـة. وبلـغ إجـمالي المدخـلات في هـذه المرحلـة 244 مليـارًا و200 مليـون يـوان. والهـدف الرئيـس منهـا: أن تصـل مسـاحة الغابـات غـير التجاريـة بحلـول عـام 2020 إلى 115 مليونًـا و500 ألـف مـو، ومسـاحة الغابـات المضافـة حديثًـا 78 مليـون مـو ومخـزون غابـات يبلـغ 1100 مليـون

مــتر مربــع، ومــصرف كربــون يعــادل 416 مليــون طــن، ويكــون هنــاك زيــادة واضحــة في تنــوع الكائنــات الحيــة، وتحقيــق التناغــم والاســتقرار في مناطــق الغابــات.

وحتى يومنا هذا، فإن مشروع استعادة الأراضي الزراعية للغابات وأراضي الحشائش يُعدُّ مشروع التعمير البيئي صاحب أكبر حجم استثمارات ومساحة تغطية وأكبر مهام وأكبر مشاركة جماهيرية، حيث بلغت استثمارات المرحلة الواحدة في هذا المشروع 224 مليارًا و500 مليون يوان، من خلال عمليات إرجاع الأراضي الزراعية للغابة وتحريج الجبال الجُدُب وتنمية الغابات بإغلاق مناطق الجبال، وبلغ إجمالي أراضي الغابات المضافة حديثًا 364 مليون مو، وارتفع متوسط معدل تغطية الغابات لمناطق المشروع بنسبة 2%. وفي عام 2007 وبعد انتهاء مدة إعانات تكاليف المعيشة والحبوب الخاصة بإرجاع الأراضي الزراعة للغابات، قامت الدولة باستثمار 206 مليارات و600 مليون يوان إضافية، واستمرت في منح الدعم المالي للأسر الريفية التي تقوم بإعادة الأراضي الزراعية للغابات، وتم استثمار 431 مليارًا و100 مليون يوان في مرحلتي المشروع.

كما قامت الصين بتطبيق مشروع بناء نظام لحماية الغابات، ومشروع منع وحماية التصحر في المناطق المتاخمة لبكين، ومشروع حماية الحيوانات والنباتات البرية وتعمير المحميات الطبيعية، ومشروع استخدام غابات الأخشاب سريعة النمو وعالية المردود. وفي ظل الدفع بهذه المشاريع، زادت بوضوح سرعة تعمير واستزراع الغابات. وبمقارنة فاحصة بين موارد الغابات في المرة السابعة وموارد الغابات في المرة الأولى، زادت مساحة الغابات على مستوى الدولة من 121 مليونًا و860 ألف هكتار إلى 195 مليونًا و450 ألف هكتار، أي زادت بنسبة 60.4%، وارتفع مخزون شجر الغابات القائم من 9 مليارات و530 مليون متر مكعب إلى 14 مليارًا و910 ملايين متر مكعب، أي ارتفع بنسبة 56.45%، وارتفع معدل تغطية الغابات من 12.70% إلى 20. 36%.

الجدول 4.12 إسهام معدلات الكربون في المشاريع الستة الكبيرة البيئة للغابات في الصين

	المشروع العام		المساحة متضمنة مساحة الغابات التي زادت حديثًا	
	مساحة التنفيذ (10000 كم2)	زيادة الكربون السنوية (مليون t)	زيادة الكربون السنوية (مليون t)	مساحة التنفيذ (10000 كم2)
مشروع إرجاع الأراضي المستصلحة للغابات	31.98	73.46	27.30	71.08
مشروع منع وحماية التصحر في المناطق المتاخمة لبكين	4.94	11.13	3.17	7.13
مشروع حماية الغابات الطبيعية	38.88	94.99	8.39	18.99
مشروع نظام حماية الغابات	34.4	95.46	14.27	37.60
مشروع الغابات سريعة النمو وغزيرة الإنتاج	13.33	40.20	13.33	40.20
مشروع مناطق المحميات الطبيعية للغابات	9.74	22.98	0	0
الرقم الإجمالي	133.27	338.22	66.46	175.00

2. حماية وتعمير مناطق الرعي:

منذ مطلع فترة الإصلاح، انتقلت مناطق الرعي فيما يخص كميات منتجات الثروة الحيوانية من استراتيجية «المقاولة الثنائية للمراعي والثروة الحيوانية»، إلى استراتيجية «زيادة المراعي وزيادة الثروة الحيوانية، ورفع الجودة ورفع الكفاءة»، ثم انتقلت إلى استراتيجية «إرجاع أراضي الرعي إلى أراضي الحشائش، والإغلاق للتحويل»، وبالتالي انتهت تدريجيًّا من الانتقال من الاعتماد على الاقتصاد بشكل رئيس إلى اقتصاد البيئة، ثم أخيرًا التحول إلى أولوية البيئية.

وبلغ إجمالي استثمارات مشروع إرجاع المراعي إلى أراضي الحشائش 14 مليارًا و300 مليون يوان في الفترة 2003-2010، من بينها10 مليارات يوان إعانة من اللجنة المركزية للحزب، وإعانات مساهمة محلية بقيمة 43 مليار يوان. وتأتي التدابير التفصيلية كالآتي: بلغ الدعم السنوي للمو الواحد في أراضي الحشائش المحظور فيها الرعي 5.4 كيلو من حبوب الأعلاف (أي ما يقرب من 4.95 يوان)، وبحساب إراحة المراعي الموسمية لأراضي الحشائش لكل 3 أشهر، بلغ الدعم السنوي للمو الواحد في أراضي الحشائش المحظور فيها الرعي 1.375 كيلو من حبوب الأعلاف (أي ما يقرب من 1.2375 يوان)، ومدة الإعانة خمس سنوات. وتبلغ الإعانة في المو الواحد لحواجز أراضي الحشائش 16.5 يوان.

ومن أجل تعزيز الحماية البيئية لأراضي الحشائش، وتغيير طريقة تطوير تربية الحيوانات الداجنة، والدفع بالتطوير المستدام لزيادة دخل الرعاة، والحفاظ على الأمن البيئي في الدولة، قامت الحكومة المركزية بدءًا من عام 2011 بتخصيص رأسمال نقدي قيمته 13 مليارًا و600 مليون يوان، كما قامت الحكومة بتأسيس آلية مكافآت لإعانة الحماية البيئية لأراضي الحشائش في 8 مقاطعات رئيسة لمناطق الرعي في أراضي الحشائش، شملت مقاطعات: منغوليا الداخلية، شينجيانغ، التبت، تشينغخاي، سيتشوان، قانسو، نينغ شياو يون نان. وتأتي التدابير التفصيلية كالآتي:

1. منح الإعانات على حظر الرعي. بالنسبة لتطبيق حظر الرعي وإغلاق المنطقة لتنمية الحشائش على أراضي الحشائش التي تم إرجاعها للطبيعة بصرامة، فيتم منح الدعم حسب معيار 90 يوان لكل هكتار.

2. منح مكافأة عن تحقيق التوازن بين أرض الحشائش الرعوية وعملية الرعي. بالنسبة لمناطق حظر الرعي أو الأراضي المعشبة الأخرى التي يمكن استغلالها، وانطلاقًا من حجم الحمولة الرعوية المعقولة، يتم منح مكافآت للرعاة الذين لم يتخطوا حجم الحمولة لرعي الماشية طبقًا لمعيار 22.5 يوان لكل هكتار.

3. منح الدعم على إنتاج الرعاة. أي زيادة دعم السلالات الممتازة للحيوانات الداجنة، حيث اتسع نطاق الدعم من البقر اللحيم والخراف ليشمل حيوان الياك والماعز؛ وتطبيق الدعم على سلالات العشب الممتازة، ويتم منح الدعم طبقًا لمعيار 150 يوان لكل هكتار، وذلك بالنسبة لمراعي أعشاب صناعية بمساحة 6 ملايين هكتار في 8 مقاطعات (مناطق حكم ذاتي)؛ وتطبيق الدعم الشامل على وسائل الإنتاج، ويتم منح الدعم طبقًا لمعيار 5000 يوان للأسرة الرعوية، وذلك بالنسبة إلى 2 مليون أسرة رعوية في 8 مقاطعات (مناطق حكم ذاتي).

في مشروع إرجاع أراضي المراعي إلى أراضي الحشائش، تم تطبيق حظر الرعي وإراحة الأرض على إجمالي مساحة 440 مليون مو من مراعي الحشائش. وطبقًا لفحص وزارة الزراعة للأراضي المعشبة على مستوى الدولة، فقد ارتفعت نسبة كل من درجة تغطية الكساء النباتي، والطول، وكم نمو الحشائش في مناطق مشروع إرجاع أراضي المراعي إلى أراضي الحشائش أكثر من المناطق خارج المشروع، وقد ارتفعت النسب كل على حدة كالآتي: 29%، 64%، و78%.

وبدءًا من 2005، بدأت الجهات الحكومية المسئولة عن أراضي الحشائش إجراء أعمال فحص للأراضي المعشبة على مستوى الدولة بواقع مرة واحدة كل عام، ثم يعلن تقرير هذا الفحص. وقد أوضحت البيانات في تقرير فحص الأراضي المعشبة على مستوى الدولة (راجع الجدول 4.13)، منذ عام 2005 حتى عام 2013، ازدياد كميات إنتاج العشب النضر الطبيعي في الصين من 937 مليونًا و840 ألف طن إلى 1 مليار و220 مليونًا و200 ألف طن، أي زاد بنسبة 6.9%؛ أما معدل تخطي الحمولة من الماشية فقد انخفض عام 2006 من 34.0% إلى 15.2% عام 2014، أي انخفض بنسبة 18.8%. وبسبب تطوير تربية المواشي داخل زرائب، وشراء الأعشاب العلفية والأعلاف الأخرى من المناطق الريفية، وبيع جزء من الحمولة الزائدة من المواشي، والتسمين من قِبَل المناطق الريفية،

فإن معدل الحمولة الزائدة الحقيقي ما زال من الممكن أن ينخفض أكثر قليلًا. ومن خلال بيانات الفحص هذه يمكننا أن نرى علامة على اتجاه النظام البيئي لأراضي الحشائش نحو التحسين. وطبقًا للتحليلات، فإن إلغاء ضريبة الرعي جعل الحكومات الأهلية تفقد المحفز لتطوير الرعي في أراضي الحشائش، كما تسببت زيادة البدائل لموارد الرزق في الانخفاض المستمر؛ لرغبة الرعاة في الرعي بأراضي الحشائش الطبيعية. ومع التقلص التدريجي للرعي في أراضي الحشائش، فإن الأذى الذي يسببه الرعي للأراضي المعشبة يمكن أن يتجه نحو الانخفاض.

الجدول 4.13 التغيرات في الإنتاجية الأولية للنظام البيئي الخاص بأراضي الحشائش

	إجمالي إنتاج العشب النضر في الأراضي المعشبة الطبيعية (عشرة آلاف طن)	أعداد الماشية (وحدة قياس بالعشرة آلاف غنمة)	التحويل للعشب المجفف (عشرة آلاف طن)	معدل حمولة الماشية الزائدة (%)
2005	93784	23031	29421	-
2006	94313	23161	29587	34.0
2007	95214	23369	29865	33.0
2008	94716	23178	29627	32.0
2009	93841	23099	29364	31.0
2010	97632	24013	30550	30.0
2011	100248	24620	31322	28.0
2012	104962	25457	32388	23.0
2013	105581	25579	32543	16.8
2014	102220			15.2

المصدر: تقرير فحص المراعي في الصين للفترة 2005 - 2014.

يمكن أن نرى من خلال الجدول 4.14، أنه بمقارنة عام 2013 مع سبعينيات القرن العشرين، ما زال هناك فرق في جودة المراعي في الصين. ومن بين المراعي، انخفضت الحصة التي تحتلها المراعي من الدرجة الأولى والثانية بنسبة 3%، وانخفضت الحصة التي تحتلها المراعي من الدرجة الرابعة بنسبة 2%، أما الحصة التي تحتلها المراعي من الدرجة الخامسة والسادسة فزادت بنسبة 1%، وظلت الحصة التي تحتلها المراعي من الدرجة السابعة والثامنة ثابتة، وارتفعت الحصة التي تحتلها المراعي من الدرجة الثامنة بنسبة 4%. وبخاصة إذا قمنا بربط البيانات لهذه السنوات، سنرى أن هناك اتجاهًا للانخفاض في جودة المراعي.

الجدول 4.14 التغير في فئات المراعي في الصين

	الدرجة الأولى والثانية	الدرجة الثالثة والرابعة	الدرجة الخامسة والسادسة	الدرجة السابعة	الدرجة الثامنة
السبعينيات	9%	18%	33	18%	22%
2009	7%	12%	19	22%	40%
2010	8%	13%	26%	20%	33%
2011	7%	15%	29%	19%	30%
2012	7%	18%	31%	17%	27%
2013	6%	16%	34%	18%	26%

المصدر: تقرير فحص المراعي على مستوى الدولة خلال الفترة 2009 - 2014 ومواد فحص المراعي في السبعينيات

1. حماية الأراضي الرطبة وتعميرها:

شهدت الفترة من الخمسينيات حتى السبعينيات من القرن العشرين، استصلاح مساحات كبيرة من البحيرات والأراضي الرطبة بالزراعة المطوقة وتحويلها لحقول زراعية. وبعد أن تحقق في المجمل الاكتفاء الذاتي من الحبوب في منتصف ثمانينيات من القرن

العشريـن، بـدأت الدولـة في تنفيـذ سياسـة «إرجـاع الحقـول للبحـيرات». وقـد عَمِـل تطبيـق هـذا المـشروع عـلى تحقيـق التحـول التاريخـي لآلاف السـنين مـن تطويـق البحـيرات وعمـل حقـول ومزاحمـة الأراضي للبحـيرات، إلى إعـادة الحقـول إليهـا عـلى نطـاق واسـع.

وتم في «خطة مشروع حماية الأراضي الرطبة على مستوى الدولة (2002 -2030)» الذي أجازه مجلس الدولة، إرساء هدف وصول الحماية الفعالة لأكثر من 90% من الأراضي الرطبة وصولاً لعام 2030، وهدف استغلال كفاءة النظام البيئي للأراضي الرطبة على أكمل وجه، وهدف تحقيق الاستغلال المستدام لموارد الأراضي الرطبة.

أوضحت نتائج الدراسة الثانية لموارد الأراضي الرطبة على مستوى الدولة، التي اكتملت في أثناء الفترة 2009- 2013، أن إجمالي مساحة الأراضي الرطبة على مستوى الدولة بلغ 53 مليونًا و602.67 ألف هكتار. وبالمقارنة مع الدراسة الأولى التي لها نفس المواصفات، نجد أن المساحة انخفضت إلى 33 مليونًا و963 ألف هكتار، أي انخفضت بنسبة 8.82%. وفي أثناء فترتي الدراستين، زادت مساحة الأراضي الرطبة التي تمت حمايتها 5259.4 ألف هكتار، وارتفع معدل حماية الأراضي الرطبة من 30.49% إلى 43.51%. وقد حافظت الدولة على ما يقرب من 27 ألف طن من المياه العذبة، وحفظت 96% من موارد المياه العذبة التي يمكن استغلالها على مستوى الدولة، وأصبحت فعالية جودة مياه الأراضي الرطبة المُعالَجة غاية في الوضوح. ويمكن أن يخرج من الهكتار الواحد من الأرض الرطبة كل عام ما يزيد على 1000 كيلو نيتروجين وأكثر من 130 كيلو فسفور.

الباب الخامس

الزراعة في الصين وتحولات السياسات الزراعية

منذ عام 1949، وبدءًا من فترة الإصلاح والانفتاح في نهاية السبعينيات على وجه التحديد، عملت تحولات الزراعة الصينية والسياسات الزراعية على الرفع إلى حد كبير جدًّا من قوة الإنتاج الزراعي، الأمر الذي جعل الصين تتمكن من تلبية الاحتياجات الغذائية لخُمس سكان الكرة الأرضية باستخدام 9% من الأراضي الزراعية الموجودة في العالم. ولهذا سوف يقوم هذا الفصل على التقديم الممنهج لتحولات الزراعة الصينية وسياسات الزراعة، وسيقيِّم بإيجاز الدروس المستفادة من تجارب تحولات وسياسات الزراعة في الصين.

أولًا: التحولات في نظام الإدارة الزراعية:

1. التحول من الإدارة الجماعية إلى الإدارة العائلية:

خلال فترة العمل بنظام الكومونات الشعبية، كثيرًا ما كانت إدارة العمل الجماعية تواجه الشكوك من قبل المزارعين، وخاصة حينما ظهر الانخفاض الكبير في الإنتاج الزراعي، حيث كان تصرف المزارعين المتأثرين بالأزمة في أغلب الأحيان هو استعادة إدارة العمل العائلية لتخطي الأزمة، وكان من الممكن أن يلاقى هذا التصرف موافقة ضمنية

مـن قِبَـل بعـض القـادة. ولكـن، مـع التأثـر بالأيديولوجيـا القائمـة، وبمجـرد ظهـور تحـول طفيـف للأفضـل في أوضـاع الزراعـة، قامـت الحكومـة بمباشرة عمـل تصحيـح طريقـة العمـل تلـك التـي تحيـد عـن نظـام الملكيـة العامـة. وكانـت فـترة أواخـر السـبعينيات، في واقـع الأمـر، هـي الفـترة التـي اسـتعان فيهـا المزارعـون بطريقـة إدارة العمـل الأسريـة لمـرة أخـرى. ولكـن المختلـف في هـذه المـرة، أن اللجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي الصينـي اتبعـت في مواجهـة هـذه الطريقـة أسـلوب عـدم الثنـاء مـع التهـاون في وجودهـا كاسـتثناء، ثـم قامـت تباعًـا بالدفـع بسياسـة الإقـرار تدريجيًّـا بهـذه الطريقـة؛ ولذلـك بـدأت إدارة العمـل العائليـة في الانتشـار بسرعـة في الريـف الصينـي. ويمكـن تلخيـص التغـير في السياسـات المحـددة كالآتي:

في سبتمبر عام 1979، أشار قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني «بشأن عدد من المشكلات المتعلقة بتطوير الزراعة» أنه «باستثناء المتطلبات الخاصة لبعض الصناعات الثانوية، وباستثناء العائلات التي تقيم في المناطق النائية والتي تعاني من صعوبة المواصلات»، «لا يتم تطبيق تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة». وكانت هذه هي المرة الأولي التي يتم فيها الإعلان رسميًّا عن بند خاص بسياسة لإمكانية وجود نظام تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة كاستثناء في وثيقة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، حيث إنه لا يمكن التقليل من شأن هذا البند. وفي سبتمبر عام 1980، أشارت الوثيقة رقم 75 للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، التي طُبعت بعنوان «عدد من المشكلات المتعلقة بزيادة سرعة وإكمال نظام مسئولية التعاقدية المرتبط بالإنتاج»، إلى أنه «في تلك المناطق الجبلية النائية والمناطق الفقيرة والمتخلفة»، «بالنسبة للأسر التي تطالب بتحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة، ينبغي دعم طلبات الجماهير، ويمكن أن يتم تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة، ويمكن أيضًا تحديد حصة العمل على أساس الأسرة». وطبقًا لأيديولوجية تلك الوثيقة، فإن النسبة التي تحتلها فرق الإنتاج التي طبقت تحديد الحصة الإنتاجية وحصة العمل على أساس الأسرة من إجمالي تعداد فرق الإنتاج، قد ارتفعت من 1.1% في بداية عام 1980، إلى 20% في نهاية العام. ووصولًا إلى هذه المرحلة، قامت جميع الفرق الإنتاجية الفقيرة في جميع أنحاء الدولة بتطبيق تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة أو تحديد حصة العمل على أساس الأسرة. وقد عملت الوثيقة التي أصدرتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بتخفيف وإلغاء القيود على إدارة العمل الأسرية في الزراعة في عامي 1981 و1982، على

جعل 30% من فرق الإنتاج المتوسطة الدنيا و30% من فرق الإنتاج المتوسطة الميسورة تطبق تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة وتحديد حصة العمل على أساس الأسرة. وأشارت الوثيقة رقم 1 للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني عام 1983، إلى أن نظام مسئولية التعاقدية الأسرية المرتبط بالإنتاج يعد «طريقة إدارة للعمل تدمج بين إدارة العمل المتفرقة وإدارة العمل الموحدة» في اقتصاد الملكية الجماعية الاشتراكي، وأن «إدارة العمل الأسرية بالتعاقدات الأسرية الفردية ما هي سوى إحدى الطبقات لإدارة العمل في الاقتصاد التعاوني، وهي شكل جديد من أشكال إدارة العمل الأسرية. وهناك فرق جوهري بينه وبين الاقتصاد الفردي للملكيات الصغيرة في السابق، ولا ينبغي الخلط بينهما. كما أشارت الوثيقة إلى أن نظام المسئولية التعاقدية الأسرية المرتبط بالإنتاج «قادر من جانب على التكيف مع الوضع الحالي القائم بشكل رئيس على الأعمال اليدوية وعلى التكيف مع خصائص الإنتاج الزراعي، ومن ناحية أخرى قادر أيضًا على التكيف مع متطلبات تطوير قوة الإنتاج اللازمة لعملية التحديث». بل وتسبب نظام المسئولية التعاقدية في دخول 15% من فرق الإنتاج الجيدة نسبيًّا في إطار تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة وتحديد حصة العمل على أساس الأسرة. ومن بعد أن طُرحت الوثيقة رقم واحد لعام 1984 وتدابير لترسيخ وتكميل نظامي تحديد حصة الإنتاج وتحديد حصة العمل على أساس الأسرة، قامت 4% من أفضل الفرق الإنتاجية بتطبيق إدارة العمل الأسرية. ومن هنا يمكن أن نرى أن بزوغ نظام تحديد الحصة الإنتاجية وحصة العمل على أساس الأسرة من بعد سقوطه، هو اختيار المزارعين، ولكن انتشاره السريع في جميع أنحاء الدولة، على العكس، نتيجة لسقوط الكومونات الشعبية التقليدية بعد بزوغها بالتصفية التدريجية، وذلك انطلاقًا من أساس النجاح المستمر لنظام تحديد الحصة الإنتاجية أو حصة العمل على أساس الأسرة.

وأوضحت البيانات أنه منذ عام 1978 إلى عام 1984، كان متوسط الإنتاج الزراعي في الصين يزيد كل عام بمقدار 7.7%. وطبقًا لتقديرات دالة الإنتاج، فإن هناك نسبة 46.89% تأتي من ارتفاع معدل الإنتاج بسبب إصلاح نظام مسئولية التعاقدية الأسرية (والتي قدرها لين إي فو بنسبة 42.2%). وفي الفترة ذاتها، ارتفع حجم إنتاج الحبوب الغذائية من 304 ملايين طن إلى 407 ملايين طن، وارتفع صافي دخل المزارع من 133.6 يوان إلى 355.3 يوان؛ وانخفض تعداد الفقراء في الريف الصيني من 250 مليونًا إلى 130

مليون شخص، وانخفضت معدلات الفقر من 30.7% إلى 15.1%.

2. التحول من إدارة العمل المتفرقة إلى إدارة العمل واسعة النطاق:

تكتمل فعالية التحول النظامي بمجرد انطلاقها، وهذا ما حدث في إحلال إدارة العمل العائلية محل إدارة العمل الجماعية. ففي عام 1984 كان القطاع الزراعي قد طبق إدارة العمل العائلية، كما وصل إسهام إدارة العمل العائلية في نمو الزراعة إلى قيمته القصوى. وبعد عام 1985، كانت مهمة تطوير الزراعة هي تنمية ركائز الزراعة الحديثة وبدء التحول التدريجي من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، وكل هذا تحت مقدمة دعم إدارة العمل العائلية. ولقد كان تقدم هذا التحول بطيئًا في القرن الماضي، ومع بداية القرن الجديد بدأ يتسارع تدريجيًّا، لكنه ظل بعيد تمامًا عن الاكتمال.

(1) تطوير المزارع العائلية انطلاقًا من نقل الأراضي:

حتى نهاية عام 2011، كان هناك 228 مليونًا و800 ألف أسرة ريفية في الصين مشتركة في إدارة الأراضي الزراعية بالتعاقد. وتحتل نسبة الأسر الريفية التي تدير العمل في أراضٍ زراعية بمساحة أقل من 10 مو نسبة 85% من إجمالي تعداد الأسر الريفية المتعاقدة. وفضلًا عن مشاريع الإنتاج الخاصة بالخضروات والزهور وغيرها من المحاصيل ذات الكثافة العمالية العالية والكثافة الرأسمالية العالية والقيمة المضافة المرتفعة، يصبح من الصعب على الأسر الريفية تطوير الزراعات الحديثة التي تقوم على مساحة أرض لا تصل مساحتها إلى 3/2 هكتار. ولهذا السبب بدأ العديد من المزارعين مزاولة الصناعات غير الزراعية في الأرياف[23]، ثم انتقلوا بعد ذلك إلى المدن وتابعوا مزاولة الصناعات غير الزراعية. ومع تزايد عدد المزارعين في هذا القطاع، وخاصة مع زيادة قوة استقرار التوظيف، ظهر في الريف نقل حقوق إدارة العمل بالأرض الزراعية. ومن خلال الشكل 5.1 يمكن أن نرى أن النسبة التي تحتلها مساحة الأراضي الزراعية المنقولة ما

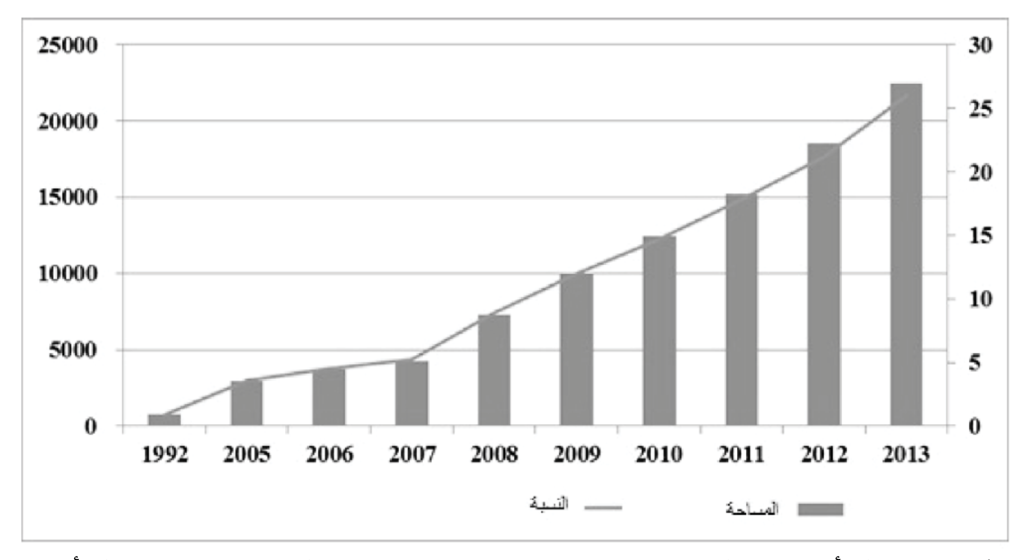
23- نظرًا لأن الإصلاح الحضري متأخر عن الريف، بالإضافة إلى ضرورة حل مشكلة التوظيف لملايين الشباب المتعلمين الذين نزلوا إلى القرى في فترة الثورة الثقافية ثم عادوا إلى المدينة بعد الإصلاح في أواسط ثمانينيات القرن العشرين، لم يكن هناك متنفس تقريبًا لاستقبال المزارعين في المدينة وتوظيفهم؛ نظرًا لكل ذلك طبقت الدولة حينها السياسة التي تقضي بإمكانية مغادرة المزارعين أرضهم ومزاولة الصناعات غير الزراعية وعدم إمكانية/منع مغادرة الريف. وتعد تلك السياسة خطوة متقدمة بالمقارنة مع سياسة إلزام المزارعين بالقيام بأعمال الزراعة داخل الريف، التي تم تطبيقها أثناء فترة الكومونات الشعبية. بل وتعد سياسة إمكانية مغادرة الأرض ومغادرة الريف التي طبقت في تسعينيات القرن العشرين تقدمًا أكبر. ومن هنا يمكن أن نرى سمة التدرج في الإصلاح الصيني.

زالت لا تتعدى 1% من مساحة الأراضي الزراعية التي تُدار بالتعاقد الأسري حتى عام 1992. وقد وصل ذلك المؤشر عام 2005 إلى 3.6%، أي ارتفع خلال 13 عامًا بمعدل 2.7%، بمتوسط زيادة سنوية 0.2%. وبلغ ذلك المؤشر عام 2013 نسبة 26%، أي ارتفع بمعدل 22.4% خلال 8 سنوات بدءًا من عام 2005 حتى عام 2013، وبمتوسط زيادة سنوية 2.8%، وزادت سرعة نقل الأراضي. وفي المناطق المتقدمة في شرق البلاد، أصبح معدل نقل حقوق إدارة الأراضي الزراعية أعلى من غيرها، حيث أصبحت النسبة التي تحتلها مساحة الأراضي الزراعية التي تم نقل حق إدارتها في شنغهاي 60.1% من مساحة الأراضي الزراعية المتعاقد عليها، ووصلت في جيانغ سو وبكين إلى 48.2%، وفي جه جيانغ إلى42.9%.

وفي بداية الأمر، كان نقل حقوق إدارة الأراضي يحدث بين الأقارب والأصدقاء، برسوم نقل ضئيلة جدًّا. وفي الأعوام القليلة الماضية، ومع الارتفاع المستمر في مصاريف نقل تعهدات العمل، بدأت حقوق إدارة الأراضي تنتقل إلى المزارع العائلية التي تقدم السعر الأعلى[24] وغيرها من ركائز الاقتصاد الجزئي الحديث، الأمر الذي دفع بتطور المزارع العائلية. وأوضحت نتائج دراسة المزارع العائلية التي بدأتها وزارة الزراعة في مارس 2013، أنه حتى عام 2012 بلغ إجمالي عدد المزارع العائلية 877 ألف مزرعة في 30 مقاطعة ومنطقة ومدينة (باستثناء منطقة التبت) على مستوى البلاد، بمساحة إجمالية تبلغ 176 مليون مو، وبالتالي تحتل نسبة 13.4% من مساحة الأراضي المتعاقد عليها على مستوى البلاد. بمعدل 6.01 شخص في كل مزرعة عائلية، من بينهم 4.33 شخص من أفراد الأسرة و1.68 شخص يعملون بعقود طويلة المدى. ومن بين إجمالي المزارع العائلية، يوجد 409.5 مزرعة تقوم باستزراع النباتات وتحتل نسبة 46.7%؛ و 399.3 مزرعة تزاول التربية الحيوانية، وتحتل نسبة 45.5%، أما المزارع الجوهرية التي تجمع بين الزراعة والتربية الحيوانية فتبلغ 52.6 ألف مزرعة، بنسبة6%؛ وهناك 15.6 ألف مزرعة تقوم بأعمال أخرى بنسبة 1.8%. ويوجد 420 ألف مزرعة جوهرية يقل نطاق عملها عن مساحة 50 مو، وتحتل نسبة 55.2% من إجمالي المزارع العائلية، أما المزارع

24- الشروط الأساسية المتعلقة بالمزارع العائلية: أن يمتلك من يقوم على إدارتها إقامة ريفية مسجلة، وأن تعتمد في إدارتها والعمل فيها على أعضاء الأسرة، وتزاول العمل الزراعي بشكل أساسي، ويجب أن يصل استقرار نطاق العمل إلى المعيار الذي تم تحديده من قبل وزارة الزراعة.

العائلية التي يبلغ نطاق عملها مساحة 50-100 مو، فبلغ تعدادها 189.8 ألف مزرعة وتحتل نسبة 21.6%؛ والمزارع العائلية التي يبلغ نطاق عملها مساحة 100-500 مو يبلغ عددها 170.7 ألف مزرعة وتحتل نسبة 19.5%، وبالنسبة للمزارع العائلية التي يبلغ نطاق عملها مساحة 500-1000 مو فعددها 15.8 ألف مزرعة، وتحتل نسبة 1.8%؛ أما المزارع العائلية التي يبلغ نطاق عملها مساحة أكثر من 1000 مو فعددها 16.5 ألف مزرعة وتحتل نسبة 1.9%. في عام 2012 بلغ إجمالي دخل إدارة الأعمال في المزارع العائلية على مستوى الدولة 162 مليار يوان، بمتوسط 184.600 يوان لكل مزرعة عائلية.



شكل 5.1 مساحة الأراضي الزراعية التي تم نقل حق إدارتها بالتعاقد وتغيرات النسبة التي تحتلها من مساحة الأراضي الزراعية المتعاقد عليها على مستوى البلاد.

(2) تطوير الأسر الريفية الكبرى المتخصصة انطلاقًا من تقسيم العمل الإنتاجي:

في واقع الأمر، هناك العديد من الأسر الريفية العاملة التي تخرج من الريف للعمل، لا يرغبون في نقل حقوق إدارة الأراضي الخاصة بهم إلى طرف آخر، فيتبعون طريقة تأجير المزارعين المتخصصين في مختلف المهام كل على حدة لينجزوا أعمال الحرث ونثر البذور ورش المبيدات... إلى آخره من أعمال الإنتاج الزراعي. وقد أدى ذلك إلى تطور الأسر

الريفيــة المتخصصــة. ويمكننــا أن نــرى أنــه في عــام 1990 بلــغ دخــل أعــمال الأسر الريفيــة التــي تسـتخدم الآلات الزراعيـة 59 مليـارًا و300 مليـون يـوان، وفي عـام 2005 ارتفـع هـذا الدخـل ليصـل إلى 260 مليـارًا و600 مليـون يـوان، وفي عـام 2012 ارتفـع ليصـل إلى 447 مليـارًا و900 مليـون يـوان. وخـلال الــ15 عامًـا الأولى، ارتفـع المتوسـط السـنوي بمبلـغ 13 مليـارًا و400 مليـون يـوان، وخـلال الــ7 سـنوات الأخـيرة ارتفـع المتوسـط السـنوي 26 مليـارًا و800 مليـون يـوان، حيـث زادت سرعـة الارتفـاع في المتوسـط السـنوي.

الجدول 5.1 التغيرات في دخل أعمال الأسر الريفية التي تستخدم الآلات الزراعية منذ عام 1990

العام	دخل أعمال الأسرة الريفية التي تستخدم الآلات الزراعية	العام	دخل أعمال الأسرة الريفية التي تستخدم الآلات الزراعية	العام	دخل أعمال الأسرة الريفية التي تستخدم الآلات الزراعية
1990	59300	2003	226968	2008	346650
1995	103680	2004	242150	2009	389409
2000	200000	2005	260610	2010	424790
2001	204000	2006	281100	2011	450900
2002	215000	2007	298600	2012	477900

المصدر: وزارة الزراعة.

وطبقًا للدارسات المعنية، فإنه بدءًا من عام 1996، قامت الأسر الريفية المتخصصة التي تمتلك آلات الحصاد باستغلال اختلاف توقيتات نضوج القمح من منطقة الجنوب إلى منطقة الشمال، ونفذت طريقة الحصاد عبر المناطق المتعددة، وبالتالي جعلت فترة استخدام آلات الحصاد تطول من متوسط 7-10 أيام في العام في السابق إلى ما يزيد على شهر. وقد مكَّنت الزيادة الواضحة في معدل استغلال الآلات الزراعية الأسر الريفية من زيادة أرباح العمل الزراعي مع عدم رفع تكاليف الحصاد. وفي الوقت الراهن، امتد نمط

العمل عبر المناطق المتعددة ليشمل الحصاد الآلي لمحاصيل الأرز والذرة... إلى آخره من حلقات الإنتاج. في عام 2013 بلغ إجمالي آلات حصاد الذرة التي شاركت في الحصاد على مستوى المناطق المتعددة 70 ألف آلة في مناطق إنتاج الحبوب الرئيسة على مستوى الدولة بأكملها، وبلغ متوسط مساحة العمل للآلة الواحدة 915 مو.

ومع توسيع نطاق استزراع النباتات، تزايدت سرعة الحاجة إلى المجففات لتجفيف الحبوب بالحرارة. وسيقلل تطبيق هذه التقنية بوضوح مساحة الأراضي المستخدمة في عمل مزارع التجفيف الشمسي. والمشكلة القائمة حاليًا تتمثل في عدم اكتمال تقنية الحفاظ على جودة المنتج أثناء عملية التجفيف الحراري.

(3) تطوير الشركات الزراعية انطلاقًا من الارتقاء بمستوى الصناعات:

من المعروف أن محاصيل الحقول الكبرى التي تتطلب كثافة في الأرض الزراعية تتناسب مع المزارع العائلية، أما المنتجات الريفية الخاصة بتربية الموارد المائية والحيوانات ومنتجات الخضر والفاكهة وفول الصويا... إلى آخره من المنتجات ذات الدرجة العالية من الكثافة الرأسمالية والمنتجات الريفية ذات متوسط إنتاج يومي متساوٍ، فتتناسب مع عمل الشركات. ويوجد ثلاثة أنواع رئيسة من مجالات الزراعة التي تتناسب مع عمل الشركات: أولًا، تطبيق الزراعة الإنشائية والتربية الحيوانية على نطاق واسع. وبمقارنة هذه المنتجات الريفية مع محاصيل الحقول الكبرى، تكون درجة المعايرة في الأُولى أعلى، وكثافة الاستثمار أعلى، واقتصاد الحجم أكثر وضوحًا، بل إن تلك المنتجات تتمتع بقدرة أفضل على النمو وربحية أفضل. ثانيًا، أعمال تصنيع المنتجات الريفية، حيث إن ارتفاع القيمة المضافة الخاصة بهذه المنتجات الريفية كبير، بما في ذلك تصنيع الحبوب والزيوت، وتصنيع المنتجات المائية، وتصنيع الخضر والفاكهة، بالإضافة إلى تصنيع المنتجات الريفية ذات الطابع الخاص... إلى آخره. ثالثًا، أعمال الخدمات الإنتاجية، وتتمثل في خدمات المحاصيل الممتازة، وعمل الشركات متعددة الفروع في توزيع وسائل الإنتاج الزراعية، وعمل الآلات الزراعية العابرة للمناطق، وخدمة المعلومات الزراعية... إلى آخره من الأعمال الخدمية. كما أن تلك الصناعات تتمتع بآفاق واسعة، كما أنها من الصناعات التي تدعمها سياسات الدولة.

ويسهم تطور الشركات في تحسين عملية توزيع الموارد بالنسبة لزراعة النباتات

والتربيـة الحيوانيـة، وتوسـيع نطـاق زراعـة النباتـات والتربيـة الحيوانيـة والرفـع مـن مـردود العمـل فيهـا، والدفـع بالتقـدم التقنـي في الزراعـة، وتنميـة سلسـلة الصناعـات والتعـاون في الزراعـة. وبالتأكيـد فإنـه مـن الممكـن أن تتحـول الـشركات الزراعيـة إلى البديـل بالنسـبة للإنتـاج الفلاحـي صغـير النطـاق، وفي ظـل ظـروف عـدم اكتـمال نظـام التأمـين الاجتماعـي الريفـي، يمكـن لهـذا البديـل أن يصطـدم مـع توظيـف المزارعـين البسـطاء وزيـادة الدخـل الخـاص بهـم.

3. التحول من نمط الإدارة الإلزامية إلى نمط الإدارة التوجيهية:

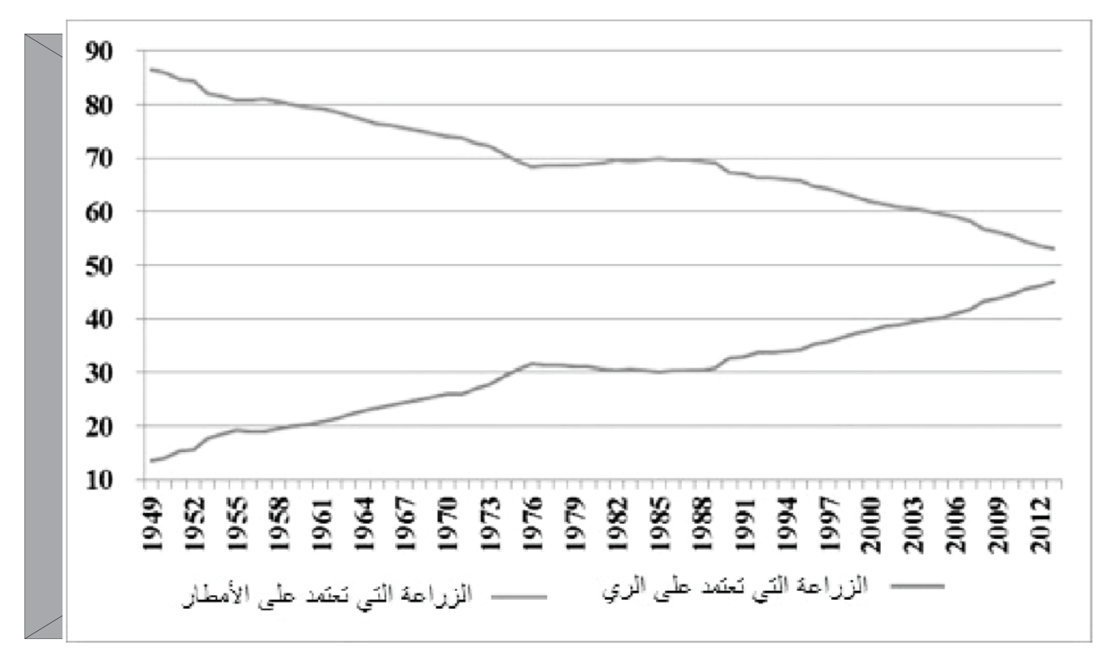
قبل تطبيق الإصلاح، كان هناك تأكيد على إدارة الأنشطة الخاصة بالمزارعين، بما في ذلك نظام رقابة الإقامة الدائمة الذي يقضي بعدم السماح للمزارعين بمغادرة الريف، أو نظام رقابة التوظيف الذي يقضي بإلزام المزارعين بالأعمال الزراعية، فكلها أمور شكلت رقابة على مختلف الأنشطة الخاصة بالمزارعين. أما الآن فقد تحول التأكيد إلى التوجيه. وهو ما يعني توجيه المزارعين فيما يخص إرجاع الأراضي الزراعية للغابات، وإرجاع المراعي إلى المناطق العشبية، وإرجاع الأراضي المستصلحة إلى البحيرات؛ من خلال منح رءوس أموال للتعويضات البيئية، وأيضًا تنفيذ انتخابات ديموقراطية، ووضع سياسات ديموقراطية من خلال نظام الحكم الذاتي للريفيين، وتحقيق الديموقراطية من خلال استبدال نظام العمل التطوعي والعمل التنموي الذي يوجهه الكوادر الريفية بنظام النقاش لتوجيه المزارعين.

وقبل تطبيق الإصلاح، كانت المهام الرئيسة للحكومات الأهلية الريفية تتمثل في الرقابة، وتحقيق أهداف الحكومة من خلال فرض الضرائب وفرض حصص الحبوب وتنظيم النسل... إلى آخره من الأعمال. أما الآن فإن المهمة الرئيسة للحكومات الأهلية الريفية هي تقديم الخدمات، وتمكين المزارعين وأبنائهم وبناتهم من التعليم من خلال نظام التعليم الإلزامي بالمجان ونظام التأهيل، وعلاج المزارعين من خلال النظام الطبي التعاوني الريفي، والإعانة على الصعاب التي تواجه المزارعين من خلال نظام تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ورعاية المزارعين المسنين من خلال نظام تأمين رعاية المسنين المزارعين.

ثانيًا: التحول في نمط البنية الزراعية:

(1) التحول من نمط الزراعة المطرية إلى نمط الزراعة بالري:

بالنسبة للنشاط الزراعي في الصين، كانت عملية تهيئة الحقول للري تعد أحد الأعمال المهمة التي ينشغل بها المزارعون في غير توقيت المواسم الزراعية. غير أنه في عام 1949 بلغت مساحة الأراضي التي يتم ريها بشكل فعال 15 مليونًا و929 ألف هكتار، لتحتل بذلك 13.5% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية. وهذه النسبة البالغة 13.5% هي نتاج جهود المزارعين الصينيون لآلاف السنين. وفي عام 2013 بلغت مساحة الري الفعال للحقول في الصين 63 مليونًا و473 ألف هكتار، لتحتل بذلك 47% من مساحة الأراضي الزراعية، أي أن مساحة الري الفعال للحقول ارتفعت خلال فترة 60 عامًا أو أكثر بنسبة 33.5%. ونظرًا لأن قوة الإنتاج لحقول الزراعة بالري تفوق بوضوح قوة الإنتاج لحقول الزراعة البعلية، فطبقًا لحساب القيمة المضافة الزراعية، تزاول الصين الآن فعليًا الزراعة التوجيهية بالري. وبالنظر إلى اتجاه التطور، نجد أن النسب التي تحتلها مساحة الري الفعال للحقول من مساحة الأراضي الزراعية من الممكن أن ترتفع مع زيادة مساحة الري، وبالتالي يزداد معها بروز نمط الزراعة بالري.



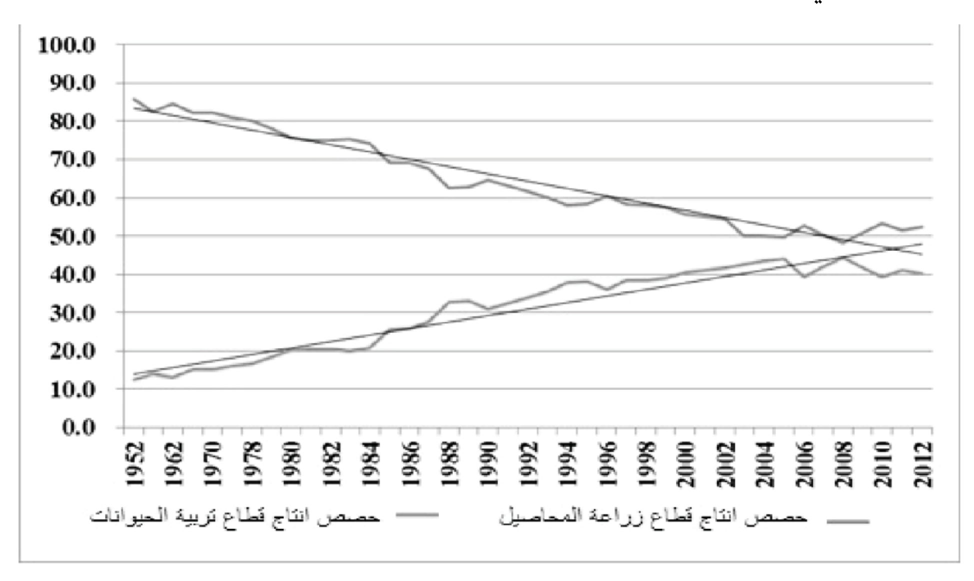
شكل 5.2 التغيرات في بنية الزراعة بالري والزراعة المطرية في الصين

الجدول 5.2 تغير مساحة الري الفعال في الصين

العام	المساحة	العام	المساحة	العام	المساحة	العام	المساحة	العام	المساحة
1949	15929	1962	28697	1975	43284	1988	44376	2001	54249
1950	16707	1963	29810	1976	44981	1989	44917	2002	54355
1951	18541	1964	30923	1977	44999	1990	47403	2003	54014
1952	19335	1965	32036	1978	44965	1991	47822	2004	54478
1953	22251	1966	32829	1979	45003	1992	48590	2005	55029
1954	23223	1967	33622	1980	44888	1993	48728	2006	55751
1955	24690	1968	34414	1981	44574	1994	48759	2007	56518
1956	24848	1969	35207	1982	44177	1995	49281	2008	58472
1957	25005	1970	36000	1983	44644	1996	50381	2009	59261
1958	25743	1971	36441	1984	44453	1997	51239	2010	60348
1959	26482	1972	38005	1985	44036	1998	52296	2011	61682
1960	27220	1973	39223	1986	44226	1999	53158	2012	62491
1961	27958	1974	41269	1987	44403	2000	53820	2013	63473

(2) تحول نسق البنية من استزراع النباتات إلى التربية الحيوانية:

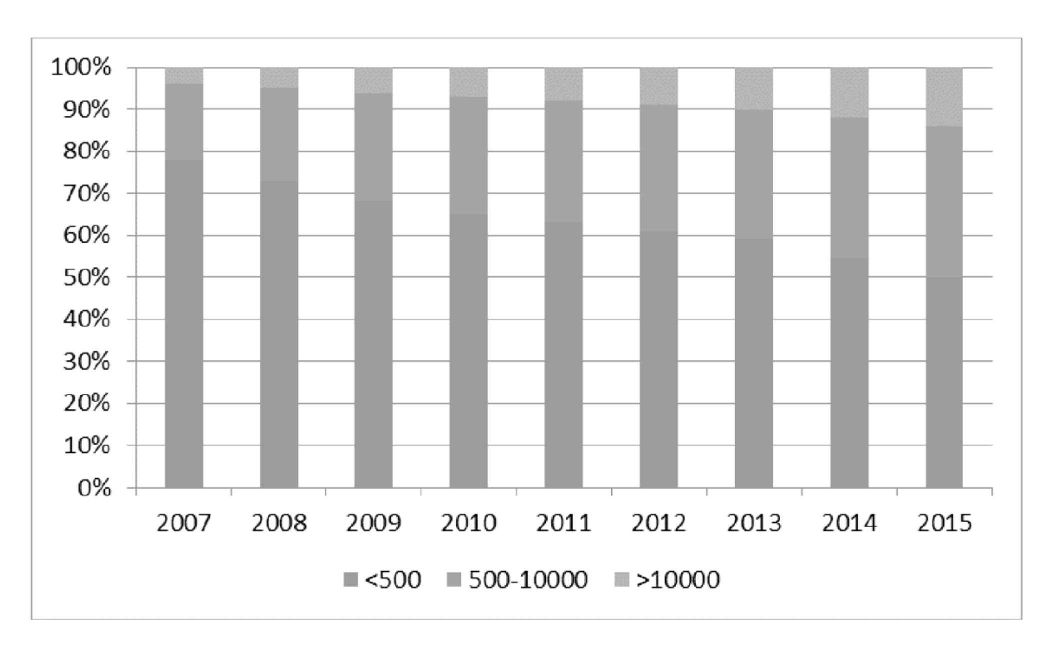
شهدت الصين منذ وقت طويل التحول من الزراعة المتنقلة إلى الزراعة المستقرة. حيث إن الطريقة التي تتبعها الزراعة المتنقلة هي التبديل بين الأراضي الزراعية والرعي المتنقل، أمَّا الطريقة التي تتبعها الزراعة المستقرة فهي الزراعة المستدامة التي تجمع بين الزراعة والرعي. ويقصد بالجمع بين الزراعة والرعي استخدام مخلفات استزراع النباتات كعلف لتربية الحيوانية، واستخدام مخلفات التربية الحيوانية كسماد لاستزراع النباتات. ومن خلال الشكل 5.3 يمكن أن نرى أن نسبة قيمة إنتاج استزراع النباتات عام 1952 قد بلغت 85.9% من إجمالي القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي، أي أن النسبة التي احتلتها قيمة إنتاج التربية الحيوانية من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي هي 12.5% فقط، وانخفضت حصة استزراع النباتات عام 2012 إلى 52.5%، في حين ارتفعت حصة التربية الحيوانية إلى 40.1%. أما في عام 2008 الذي شهد تغيرات كبيرة، فبلغت الحصص التي احتلها كل من استزراع النباتات والتربية الحيوانية كل على حدة 48.4%، و44.5%. يمكن أن نرى من خلال اتجاه التطور، أن الحصة التي تحتلها التربية الحيوانية ستتخطى بسرعة الحصة التي تحتلها استزراع النباتات، ومن ثم فإن النشاط الزراعي في الصين قد يتحول إلى نمط الزراعة التي تعتمد على تربية الحيوانات.



شكل 5.3 التغيرات في الحصة التي يحتلها كل من استزراع النباتات وتربية الحيوانات من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي

(3) تحول نمط التربية الحيوانية من التربية المتفرقة إلى التربية الجماعية:

منذ مطلع القرن الـ21، حدث تحول بارز في النشاط الزراعي في الصين، تمثل في الإحلال السريع لطريقة تربية المواشي والدواجن واسعة النطاق محل طريقة الإنتاج الفردي. وفي ضوء النسبة التي يحتلها حجم استهلاك لحوم الخنازير، التي تبلغ 64% من إجمالي حجم استهلاك اللحوم بأنواعها، نحلل فيما يلي التطور الذي شهدته تربية الماشية والدواجن واسعة النطاق مع اتخاذ تربية الخنازير كمثال. فحتى نهاية القرن العشرين، كانت نسبة 90% من الخنازير الحية يتم تربيتها بشكل متفرق من خلال الأسر الريفية. وفي السنوات القليلة الماضية، تطورت تربية الخنازير واسعة النطاق في الصين بسرعة ملحوظة، حيث ظهرت مجموعة شركات زراعية تخطت أعداد الخنازير المذبوحة في العام 100 ألف رأس، حيث تخطى بالفعل عدد الخنازير المذبوحة في العام لمجموعة الشركات المحدودة للأغذية وين شي بمقاطعة قوانغ دونغ 1 مليون رأس خنزير. وفي عام 2007، بلغت النسبة التي احتلها عدد 500 رأس من الخنازير المذبوحة في مزارع تربية الخنازير واسعة النطاق 22% من إجمالي عدد الخنازير المذبوحة على مستوى الدولة، وفي عام 2014 أصبحت هذه النسبة 46%، أي وصلت لأكثر من الضعف، ومن المتوقع أن تبلغ 50% عام 2015، ونفس الوضع أيضًا بالنسبة لتربية الأبقار الحلوب. فحتى عام 2014، تخطت مزارع الأبقار الحلوب واسعة النطاق التي يبلغ تعداد الماشية الحية فيها 100 رأس نسبة 41%.



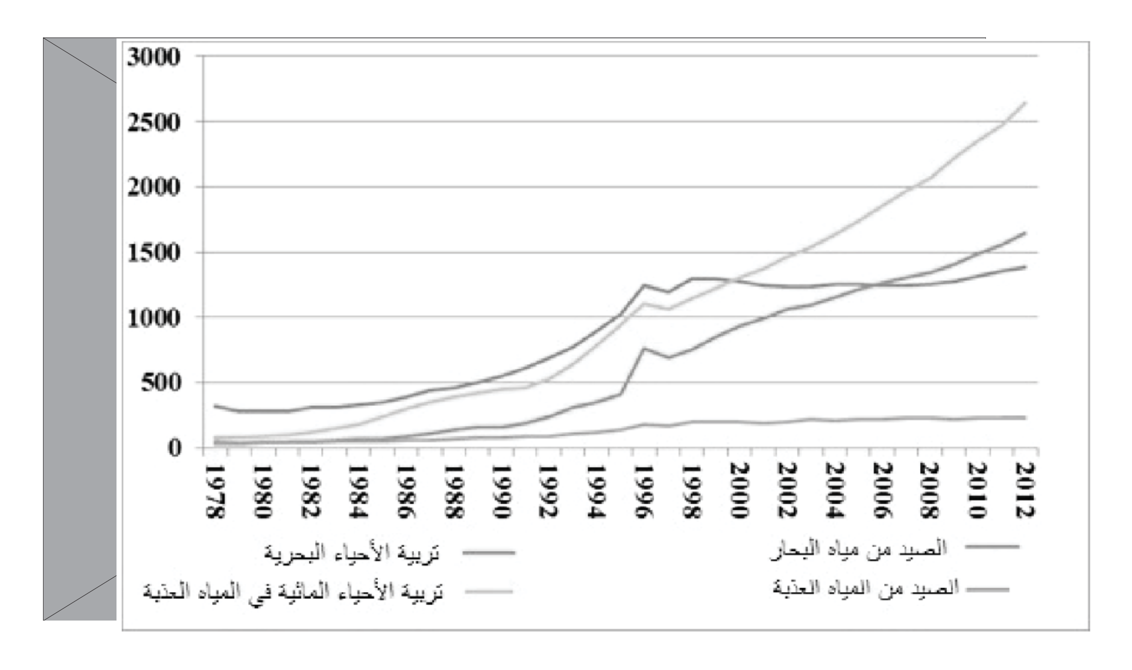
شكل 5.4 التغيرات التي شهدتها بنية تربية الخنازير الحية في الصين منذ عام 2007

(4) التحول في المنتجات المائية من نمط الصيد إلى نمط الاستزراع:

في عام 1978، بلغ إجمالي المنتجات المائية 4 ملايين و653 ألف و400 طن، وبلغت نسبة المنتجات المائية التي تم صيدها من مياه البحار 67.59% من إجمالي المنتجات المائية، وبلغت نسب المنتجات المائية التي يأتي مصدرها من الاستزراع في مياه البحار والصيد من المياه العذبة والتربية في المياه العذبة كل على حدة: 9.66% و6.37%، و16.38% من إجمالي المنتجات المائية. وفي عام 2012 بلغ إجمالي المنتجات المائية 59076.67 ألف طن، واحتلت المنتجات المائية التي يأتي مصدرها من الاستزراع في المياه العذبة نسبة 44.76% من إجمالي كمية المنتجات المائية، وبلغت نسب المنتجات المائية التي يأتي مصدرها من الصيد في مياه البحار والاستزراع في مياه البحار والصيد من المياه العذبة كل على حدة 23.52% و27.83% و3.88% من إجمالي كم المنتجات المائية.

ومن خلال الصورة الموضحة يمكن أن نرى أن النمو الأسرع كان في الاستزراع في

مياه البحار، حيث زادت الكمية من 449500 طن عام 1978إلى 16 مليونًا و438 ألفًا و100 طن عام 2012 بمتوسط نمو سنوي 11.16%. ثانيًا، الاستزراع في المياه العذبة، حيث زادت كميته من 762 ألفًا و300 طن عام 1978 إلى 26 مليونًا و454 ألف طن عام 2012 بمتوسط نمو سنوي 10.99%، ثم الصيد في المياه العذبة، وزادت كميته من 296400 طن عام 1978 إلى 2 مليون و297 ألفًا و400 طن عام 2012 بمتوسط نمو سنوي 6.21%. وأخيرًا الصيد من مياه البحار، وقد زادت كميته من 3 ملايين و145 ألفًا و100 طن عام 1978 إلى 13 مليونًا و895 ألفًا و300 طن عام 2012 بمتوسط نمو سنوي 4.47%.



صورة 5.1 تغير بنية المنتجات المائية في الصين

الجدول 5.3 البنية الخاصة بكميات المنتجات المائية في الصين، وحدة القياس: عشرة آلاف طن

	المجموع	الصيد من مياه البحار	الاستزراع في مياه البحار	الصيد من المياه العذبة	الاستزراع في المياه العذبة
1978	465.34	314.52	44.95	29.64	76.23
1981	460.58	277.43	45.8	35.95	101.4
1991	1350.78	609.64	190.46	91.49	459.19
2001	3795.93	1244.12	989.38	186.23	1376.2
2011	5603.21	1356.72	1551.33	223.23	2471.93
2012	5907.67	1389.53	1643.81	229.79	2644.54

المصدر: بيانات وزارة الزراعة

(5) تحول المنتجات الريفية من صافي الصادرات إلى صافي الواردات:

خلال الفترة من 1953 إلى 1978، بلغت نسبة صادرات المنتجات الريفية الصينية ما يزيد على 70% من إجمالي الصادرات الصينية إلى الخارج، وتعد المنتجات الريفية الصينية هي أحد المصادر الرئيسة للمنتجات الرائدة والدخل بالعملة الأجنبية في التجارة الدولية، وبالتالي أسهمت إسهامًا إيجابيًّا في الدفع بتطوير التجارة الخارجية للصين.

ويمكن أن نرى من خلال الجدول 5.4، أنه على الرغم من زيادة كميات الصادرات والواردات من المنتجات الريفية والصادرات والواردات منذ عام 1980، إلا أن النسبة التي احتلتها تلك الصادرات والواردات من إجمالي الواردات والصادرات وإجمالي الصادرات وإجمالي الواردات على مستوى الدولة كانت تتجه نحو الانخفاض، حيث انخفضت الحصة التي احتلها تلك الصادرات والواردات عام 1980 كل على حدة من 27.80%، 73.4%، 21.7%، لتصل في عام 2013 إلى 4.5%، 3.5%، 5.4%. ولكن حجم تجارة المنتجات الريفية قد نما بسرعة بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001. حيث بلغ حجم تجارة المنتجات الريفية 30 مليارًا و600 مليون دولار عام 2002، بفائض

تجاري يبلغ 5 مليارات و600 مليون دولار، لتحقق الصين بذلك أعلى رقم قياسي. وبدءًا من عام 2004، ظلت تجارة المنتجات الريفية في عجز دائم، ووصل العجز عام 2013 إلى 51 مليارًا و400 مليون دولار. مما يعني أن الصين قد شهدت فعليًّا التحول من دولة تتمتع بصافي تصدير للمنتجات الريفية إلى دولة مستوردة للمنتجات الريفية.

تركزت المنتجات الريفية في منتجات الموارد المائية ومنتجات البساتين ومنتجات المواشي... إلى آخره من المنتجات التي تحتاج إلى كثافة عمالية، وتبلغ النسبة التي يحتلها مجموع المنتجات الثلاثة 65% من إجمالي كميات المنتجات الريفية، تحتل منتجات الموارد المائية من بينها نسبة 25%، وتحتل منتجات الخضر والفاكهة 23%، وتحتل منتجات المواشي حوالي 17%.

وتعد المنتجات الريفية الرئيسة التي تحتاج إلى كثافة في الأرض الزراعية المنتجات الأكثر استيرادًا. كما أن هناك فوائد كثيرة لزيادة استيراد فول الصويا وغيره من المحاصيل الرئيسة، فهي أولًا، تساهم في استغلال التفوق النسبي للزراعة الصينية والدفع بزيادة الدخل للمزارعين. ثانيًا، تسهم في تخفيف الضغط على الأراضي الزراعية وموارد المياه العذبة. ثالثًا، تسهم في التحكم في نمو الفائض التجاري والدفع بموازنة ميزان المدفوعات. إن جوهر استيراد المنتجات الريفية هو استيراد حق استخدام موارد المياه العذبة وحق استخدام موارد الأراضي الزراعية في الدول الأخرى. وطبقًا للتقديرات فإنه إذا كان صافي ورادات الصين من المنتجات الريفية عام 2010 تم إنتاجه داخل الصين، فيلزم وجود 870 مليون مو من الأراضي الزراعية، أي ما يوازي 36% من المساحة المزروعة في الصين.

الجدول 5.4 الأوضاع الأساسية للتجارة الدولية بالنسبة للمنتجات الريفية الصينية

	تجارة المنتجات الريفية (مائة مليون دولار)		الحصة التي تحتلها (%)				
	المبلغ الإجمالي	الصادرات	الواردات	صافي مبلغ الصادرات	الصادرات والواردات	الصادرات	الواردات
1980	105.9	62.4	43.5	18.9	27.8	34.4	21.7
1990	184.2	106.5	77.7	28.8	16.0	17.2	14.6
1997	248.9	149.3	99.6	49.7	7.7	8.2	7.0
1998	221.4	138.1	83.3	54.8	6.8	7.5	5.9
1999	216.3	134.7	81.6	53.1	6.0	6.9	4.9
2000	218.6	126.6	92	34.6	4.6	5.1	4.1
2001	279	160.7	113.8	46.9	5.5	6.0	4.7
2002	305.9	180.4	124.4	56	4.9	5.5	4.2
2003	403.6	214.3	189.3	25	4.7	4.9	4.6
2004	514.2	233.9	280.3	-46.4	4.5	3.9	5.0
2005	562.9	275.8	287.1	-11.3	4.0	3.6	4.4
2006	630.2	310.3	319.9	-9.6	3.6	3.2	4.0
2007	781	370.1	410.9	-40.8	3.6	3.0	4.3
2008	991.6	405	586.6	-181.6	3.9	2.8	5.2
2009	921.3	395.9	525.5	-129.6	4.2	3.3	5.2
2010	1219.6	494.1	725.5	-231.4	4.1	3.1	5.2
2011	1556.2	607.5	948.7	-341.2	4.3	3.2	5.4
2012	1757.7	632.9	1124.8	-491.9	4.5	3.1	6.2
2013	1866.9	678.3	1188.7	-510.4	4.5	3.5	5.4
2014	1945.0	719.6	1225.4	505.8	4.5	3.1	6.3

المصدر: بيانات صادرة من وزارة الزراعة.

ثالثًا: تحولات السياسات الزراعية:

1. التحول من تجميع فائض الزراعة إلى دعم تطوير الزراعة:

قامت الحكومات الأهلية ولجان الأرياف فيما يخص إصلاح الضرائب[25]، بإجازة ضريبة الزراعة وضريبة الرعي وضريبة المنتجات الريفية الخاصة وإجازة «الخصومات الثلاثة» و«المصروفات الخمسة» بالإضافة إلى توزيع حصص المبالغ التي يتم تحصيلها من المزارعين كل عام وتتراوح بين 150-160 مليار يوان، وتحتل الضرائب حوالي 3/1 من ذلك المبلغ. حيث إن إلغاء ضريبة الزراعة قد قضى على جذور وأساس مصاريف «عربة العمل»، كما هيأ الظروف للتخلص من ثنائية بنية الريف والمدينة، وتنسيق البنية الخاصة بتقسيم الدخل على المواطنين، وتغيير مهام الحكومات الأهلية ومهام منظمات الحكم الذاتي للريفيين، وتبسيط الأجهزة الإدارية القروية، وتقليل عدد الموظفين الذين يتلقون إعانة مالية.

ومنذ عام 2004، تقوم اللجنة المركزية ومحافظات المقاطعات بالإصدار المتتابع لسلسلة من السياسات الداعمة للزراعة، كالدعم المباشر على الحبوب الغذائية، والدعم على السلالات، والدعم على شراء الآلات الزراعية الكبيرة، والدعم الشامل على وسائل الإنتاج

25- منذ عام 2003 بدأت حكومة الصين الدفع الكامل بإصلاح الضرائب المفروضة على (أعمال) الريف، ووصولًا إلى نهاية 2004، انتهت تقريبًا المهمة الأساسية لإصلاح مصاريف الضرائب.

- من أجل التعرف على تقييم المزارعين لسياسة الدعم المباشر على الحبوب، قامت وزارة المالية عام 2005 بعمل دراسة استبيانات لعدد 1809 فلاحين يزرعون الحبوب في 13 مقاطعة (مناطق حكم ذاتي) رئيسة لإنتاج الحبوب، وأوضحت نتيجة جمع الاستبيانات التالي: 98.34% من المزارعين اختاروا «أعرف جيدًا سياسة الدعم المباشر»، و1.66% من المزارعين اختاروا «أعرف القليل»، ولا يوجد مزارع اختار «لا أعرف». ويوجد 1677 مزارعًا في عام 2004 اختاروا «راضٍ» عن سياسة الدعم المباشر، ويمثلون نسبة 93%؛ و85 شخص اختاروا «راضٍ نسبيًا» عن سياسة الدعم المباشر، ويمثلون 5%. كما يوجد 1782 مزارعًا يعتقدون أن سياسة الدعم المباشر «رفعت» من نشاط زراعة الحبوب، ويمثلون 99%. وبالمقارنة مع السياسة الشرائية الخاصة بسعر الحماية، فهناك 1722 مزارعًا اختاروا «أفضل أكثر سياسة الدعم المباشر على الحبوب»، ونسبتهم 95%.

2- إن السياسة الشرائية الخاصة بسعر الحماية التي طبقتها الصين في الأصل كانت تنتمي إلى «سياسات الصندوق الأصفر»، أما سياسة الدعم المباشر للحبوب الغذائية التي طبقتها على الفلاحين الزارعين للحبوب فتنتمي إلى «سياسات الصندوق الأخضر»، كما تسهم بشكل أكبر في مشاركة منتجات دولتنا الريفية في منافسة السوق الدولية. وفي الوقت ذاته، عمل هذا الأمر على تهيئة الظروف لإصلاح التحول إلى نمط السوق فيما يخص شراء وتسويق الحبوب الغذائية (مقتبس من جو جه جانغ دي وغيره، تقرير عن بحث حول الدعم المباشر على الحبوب في 13 مقاطعة رئيسة لإنتاج الحبوب الغذائية:

http//:www.mof.gov.cn/pub/jinjijianshesi/zhengwuxinxi/diaochayanjiu/200806/t20080619_47083.html.

الزراعـي، الأمـر الـذي لقـي ترحابًـا واسـعًا لـدى القاعـدة العريضـة مـن المزارعـين[26]. ويمكـن أن نـرى مـن خـلال الجـدول 5.5 أنـه فضـلاً عـن الحفـاظ عـلى اسـتقرار الدعـم المبـاشر عـلى الحبـوب عـام 2007، إلا أن كميـة المدخـلات لدعـم جميـع البنـود الأخـرى كانـت تشـهد زيـادة ملحوظـة.

الجدول 5.5 الدعم الزراعي من قبل الحكومة المركزية، وحدة القياس: مائة مليون يوان

العام	المجموع	الدعم الشامل على موارد الزراعة	الدعم المباشر على الحبوب الغذائية	الدعم على سلالات البذور	الدعم على الآلات الزراعية
2003	130.0	-	-	-	-
2004	145.2	-	116	28.5	0.7
2005	173.7	-	132	38.7	3.0
2006	309.5	120.0	142	41.5	6.0
2007	513.6	276.0	151	66.6	20.0
2008	1030.4	716.0	151	123.4	40.0
2009	1274.5	795.0	151	198.5	130.0
2010	1225.9	705.9	151	204.0	165.0
2011	1406.0	860.0	151	220.0	175.0

المصدر: وزارة المالية.

26- من أجل التعرف على تقييم المزارعين لسياسة الدعم المباشر على الحبوب، قامت وزارة المالية عام 2005 بعمل دراسة استبيانات لعدد 1809 فلاح يزرعون الحبوب في 13 مقاطعة (مناطق حكم ذاتي) رئيسة لإنتاج الحبوب، وأوضحت نتيجة جمع الاستبيانات التالي: 98.34% من المزارعين اختاروا «أعرف جيدًا سياسة الدعم المباشر»، و1.66% من المزارعين اختاروا «أعرف القليل»، ولا يوجد مزارع اختار «لا أعرف». ويوجد 1677 مزارعًا في عام 2004 اختاروا «راضٍ» عن سياسة الدعم المباشر، ويمثلون نسبة 93%؛ و85 شخص اختاروا «راضٍ نسبيًا» عن سياسة الدعم المباشر، ويمثلون 5%. كما يوجد 1782 مزارعًا يعتقدون أن سياسة الدعم المباشر «رفعت» من نشاط زراعة الحبوب، ويمثلون 99%. وبالمقارنة مع السياسة الشرائية الخاصة بسعر الحماية، فهناك 1722 مزارعًا اختاروا «أفضل أكثر سياسة الدعم المباشر على الحبوب»، ونسبتهم 95%.

2- إن السياسة الشرائية الخاصة بسعر الحماية التي طبقتها الصين في الأصل كانت تنتمي إلى «سياسات الصندوق الأصفر»، أما سياسة الدعم المباشر للحبوب الغذائية التي طبقتها على الفلاحين الزارعين للحبوب فتنتمي إلى «سياسات الصندوق الأخضر»، كما تسهم بشكل أكبر في مشاركة منتجات دولتنا الريفية في منافسة السوق الدولية. وفي الوقت ذاته، قد عمل هذا الأمر على تهيئة الظروف لإصلاح التحول إلى نمط السوق فيما يخص شراء وتسويق الحبوب الغذائية (مقتبس من جو جه جانغدى وغيره، تقرير عن بحث حول الدعم المباشر على الحبوب في 13 مقاطعة رئيسة لإنتاج الحبوب الغذائية،

http//:www.mof.gov.cn/pub/jinjijianshesi/zhengwuxinxi/diaochayanjiu/200806/t20080619_47083.html.

2. التحول من الدعم الشامل إلى الدعم في المجالات المهمة:

كانت السياسة المتبعة لدعم الزراعة في البداية هي السياسة الاعتيادية بالمعاملة بالمثل لكافة المنتجات. ومن أجل الدفع بتكوين بنية إقليمية لإنتاج المنتجات الريفية الرئيسة، تم في الوقت ذاته تطبيق سياسة دعم المجالات المهمة بناءً على قاعدة حفظ السياسة الاعتيادية، ففي عام 2005 تم تطبيق سياسة مكافأة المحافظات الكبرى التي تزرع الحبوب الغذائية (راجع الجدول 5.6)، وفي عام 2007 تم تطبيق سياسة مكافأة المحافظات الكبرى الموردة للخنازير (بمبلغ 1 مليار و500 مليون يوان كل عام)، و في عام 2008 تم تطبيق سياسة مكافأة المحافظات الكبرى المنتجة للزيوت (بقيمة 2 مليار و500 مليون يوان). وفي ظل توجيه سياسات الإنتاج، بدأت المنتجات الريفية تتحول تدريجيًّا إلى التركز في مناطق الإنتاج المتميزة، وبرز تدريجيًّا تقسيم الأعمال على المناطق فيما يخص الإنتاج الزراعي. وفي الوقت الراهن، تشكَّلَ إلى حد كبير نمط الإنتاج الإقليمي لاستزراع النباتات. كما بلغت النسبة التي يحتلها حجم إنتاج الحبوب في 13 مقاطعة رئيسة لإنتاج الحبوب ما يزيد على 70% من إنتاج الحبوب على مستوى البلاد، وبلغت نسبة الحبوب السلعية التي يمد بها هذا الإنتاج على ما يزيد على 80% من إمداد الحبوب على مستوى البلاد. وقد تشكلت بالفعل مناطق إنتاج فول الصويا والذرة في الشمال الشرقي، ومناطق إنتاج الفول السوداني والقمح في منطقة خوانغ جون خاي، ومناطق إنتاج زيوت الطعام في حوض نهر اليانجستي، ومناطق إنتاج وصناعات القطن في حوض النهر الأصفر ومنطقة الشمال الغربي الداخلية. وتبلغ النسبة التي يحتلها إنتاج لحوم الخنازير في 13 مقاطعة رئيسة لإنتاج لحوم الخنازير ما يزيد على 75% من إجمالي إنتاج لحوم الخنازير على مستوى البلاد. وتبلغ النسبة التي يحتلها إنتاج الحليب في 7 مقاطعات رئيسة لإنتاج الحليب ما يزيد على 60% من إجمالي إنتاج الحليب على مستوى البلاد. ويعد هذا التغير نتيجة للدور الذي لعبته آلية السوق، كما أن تطبيق السياسات الزراعية ساعد بلا شك على التسريع من هذه العملية.

الجدول 5.6 المبالغ المالية المخصصة للمكافآت المباشرة من قبل اللجنة المركزية للمحافظات الكبرى في إنتاج الحبوب الغذائية

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المبلغ (100مليون)	55	85	125	140	175	210	225

المصدر: وزارة المالية.

3. التحول من تأمين الكمية إلى تأمين الجودة:

تماشيًا مع حل مشكلة الأمن الغذائي فيما يتعلق بالكمية، طبقت الصين أيضًا سياسة تحقيق تأمين جودة للمنتجات الغذائية. وفي ظل توجيهات هذه السياسة، شهدت كميات المنتجات الريفية المطابقة لمعايير الجودة زيادة سريعة، فحتى نهاية عام 2010، تم التصديق على 56500 منتج على مستوى الدولة كمنتجات ريفية غير ملوثة، وبلغ إجمالي المنتجات المصدق عليها 276 مليون طن (راجع الجدول 5.7). وكان هناك تصديق جماعي على 38370 منطقة كمناطق إنتاج منتجات ريفية غير ملوثة، من بينها 26276 منطقة استزراع نباتات، بمساحة 31 مليونًا و620 ألف هكتار، لتحتل هذه المساحة 24% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية على مستوى الدولة، وعدد 7547 منطقة صناعات رعوية، بنطاق تربية يبلغ 3 مليارات و415 مليون رأس (حيوان أو طائر)، وعدد 4547 من مناطق إنتاج الاستزراع السمكي، بمساحة تبلغ 2 مليون و51.1 ألف هكتار. وصل مبلغ التسويق السنوي المحلي للمنتجات البيئية إلى 300 مليار يوان.

الجدول 5.7 أوضاع تطور المنتجات الريفية غير الملوثة على مستوى الصين

	المنتجات الريفية غير الملوثة المصدق عليها (No)	إجمالي كميات المنتجات غير الملوثة (Million ton)
2010	56500	276
2009	50765	264
2008	41249	220
2007	34184	206
2006	23636	144
2005	21627	104

المصدر: وزارة الزراعة.

4. التحول من نمط تطوير الإنتاج إلى نمط حماية البيئة:

بدأت الصين خلال العشرين عامًا الأخيرة تُولي حماية البيئة وتعميرها اهتمامًا كبيرًا، حيث أصدرت سياسات تهدف إلى حماية النظام البيئي للغابات والمراعي والأراضي الرطبة.

(1) سياسة حماية الغابات الطبيعية:

من أجل التخلص من التأثير السلبي لقطع أشجار الغابات على البيئة، قامت الصين في عام 1998 بتطبيق مشروع حماية الغابات الطبيعية. وينقسم المشروع إلى فترتين تشتملان على: مشروع حماية موارد الغابات الطبيعية لمناطق الحوض العلوي لنهر اليانجستي والحوض الأوسط والعلوي للنهر الأصفر، والمشروع القومي لحماية موارد الغابات الطبيعية في الشمال الشرقي ومنغوليا الداخلية... إلى آخره. وتنقسم الفترة الأولى من هذا المشروع إلى مرحلتين: الأولى (2000- 2005)، والمضمون الرئيس لها قائم على وقف قطع أشجار الغابات الطبيعية، وتعمير الغابات غير التجارية، وتوزيع وتعيين الموظفين والعمال المتقاعدين. أما المرحلة الثانية (2006- 2010) فمضمونها الرئيس قائم على حماية موارد الغابات الطبيعية واستعادة الغطاء النباتي من الغابات والحشائش، بالإضافة إلى الدفع بالتطور المستدام للاقتصاد والمجتمع. وبلغ إجمالي

استثمارات المشروع 96 مليارًا و200 مليون يوان. وعمل تطبيق مشروع حماية الغابات الطبيعية بفاعلية على حماية 56 مليون هكتار من الغابات الطبيعية، و15 مليونًا و267 ألف هكتار من الغابات غير التجارية، حيث بلغ صافي الزيادة في المخزون الغابي 4.600 مليون متر مكعب.

وفي عام 2011، دخل مشروع حماية الغابات الطبيعية في فترته الثانية، بإجمالي مدخل رأسمال قدره 244 مليارًا و20 مليون يوان. والهدف الرئيس لتلك المرحلة: زيادة مساحة الغابات غير التجارية بحلول عام 2020 بقدر 115 مليونًا و500 ألف مو، على أن يكون ضمن تلك المساحة 30 مليونًا و50 ألف مو غابات اصطناعية، و71 مليون مو غابات الجبال المغلقة للتنمية، و14 مليون مو غابات إنبات هوائي، و78 مليون مو مساحة غابات مستصلحة حديثًا، و1 مليار و100 مليون متر مكعب مخزون غابي، و416 مليون طن، وقَلَّتْ بوضوح تعرية التربة في مناطق المشروع، كما زاد تنوع الكائنات الحية، وتم حل مشكلة التوظيف في مواقع أخرى، وتحقق التناغم والاستقرار لدى مجتمعات مناطق الغابات.

(2) سياسة إرجاع الأراضي الزراعية إلى أراضي الغابات والمراعي:

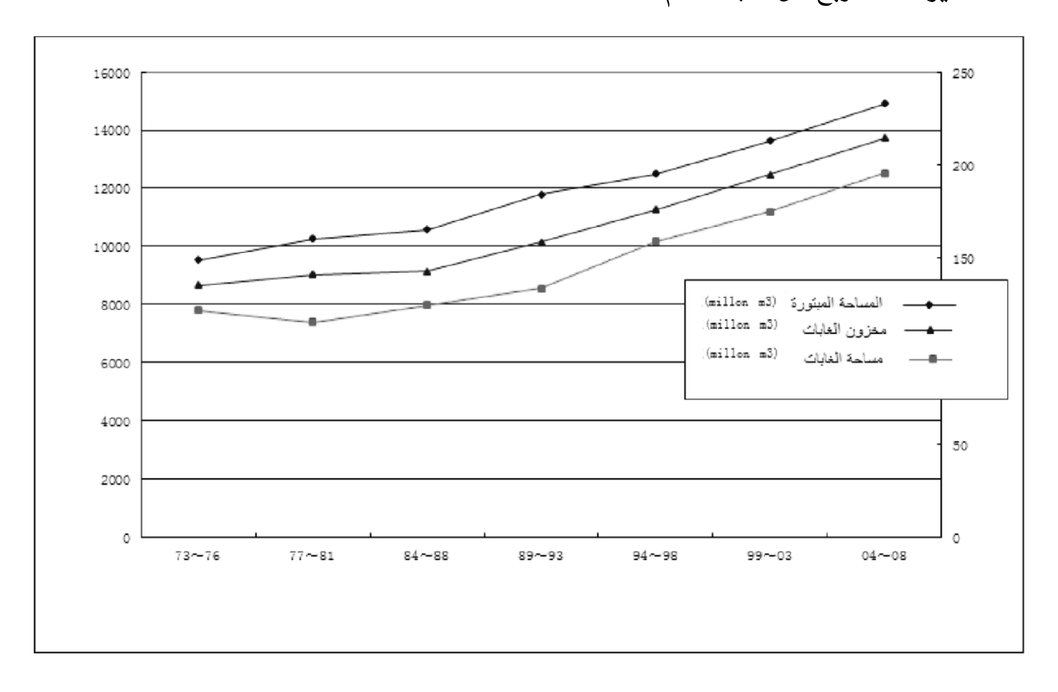
يُعد مشروع إرجاع الأراضي الزراعية للغابات والمراعي حتى يومنا هذا، مشروع التعمير البيئي صاحب أكبر حجم استثمارات ومساحة تغطية وأهمية ومشاركة جماهيرية. حيث يبلغ إجمالي الاستثمار في هذا المشروع 224 مليارًا و500 مليون يوان. وتم من خلال عمليات إرجاع الأراضي الزراعية للغابة وتحريج الجبال الجدب وتنمية الغابات بإغلاق مناطق الجبال، وصول مساحة إجمالي أراضي الغابات الزائدة المستصلحة حديثًا إلى 364 مليون مو، وارتفع متوسط معدل الغطاء الغابي في مناطق المشروع بما يزيد على 2%، مما أدى إلى نتائج مثمرة في الحفاظ على الأرض والمياه. وتتضمن الإجراءات بهذا الصدد ما يلي: (1) تقديم دعم الحبوب إلى المزارعين الذين أرجعوا أراضي زراعية إلى الطبيعة. يبلغ دعم الحبوب الخام في العام 2250 كيلو لكل هكتار في منطقة حوض نهر اليانجستي، ويبلغ دعم الحبوب الخام في العام 1500 كيلو لكل هكتار في حوض النهر الأصفر، ويتم التبديل طبقًا لحساب 1.4 يوان لكل كيلو من الحبوب، تتحملها وزارة المالية. وتبلغ مدة

الدعم 8 سنوات بالنسبة للغابات البيئية، و5 سنوات بالنسبة للغابات الاقتصادية، و6 سنوات بالنسبة للمراعي. وتصل نسبة الغابات البيئية إلى الغابات الاقتصادية 4:1. (2) تقديم الدعم المالي للمزارعين الذين أرجعوا أراضي زراعية إلى الطبيعة. يبلغ الدعم السنوي في أثناء مدة الدعم 300 يوان على كل هكتار من الأرض الزراعية التي تم إرجاعها. (3) منح المزارعين ممن أرجعوا أراضي زراعية إلى الطبيعة الشتلات مجاناً. ويبلغ معيار نفقة الدعم 750 يوان لكل هكتار. (4) ويشترط لحصول المزارعين على الدعم وجوب تحمل مهام تحريج واستزراع حشائش في أراضٍ وجبال جدب تكون مناسبة للتحريج بمساحة لا تقل عن المساحة المنطبق عليها الدعم للمزارع. (5) وتتسلم الأسر الريفية دعم الحبوب والدعم المالي على أساس كروت خاصة بمهام إرجاع الأراضي الزراعية وشهادة فحص واستلام تمنحهما الحكومة.

قامت الدولة بعد انتهاء مدة الدعم على نفقات المعيشة ومدة الدعم على الحبوب الغذائية الخاصة، بنظام إرجاع الأراضي الزراعية للغابات عام 2007، باستثمار 206 مليارات و600 مليون يوان إضافية، واستمرت في منح الدعم المالي للأسر الريفية التي تقوم بإرجاع الأرض الزراعية إلى الغابات. ويبلغ الدعم السنوي للهكتار في حوض نهر اليانجستي ومناطق الجنوب 1575 يوان؛ ويبلغ 1050 يوان في حوض النهر الأصفر ومناطق الشمال. وبالنسبة للاستمرار في منح مبلغ 30 يوان سنوية للهكتار كنفقة دعم معيشي، فظل الأمر معلقاً بمهام تنظيم وحماية موارد الغابات. ويتم دعم الغابات البيئية لمدة 8 سنوات، ودعم الغابات الاقتصادية لمدة 5 سنوات، ودعم أراضي الحشائش لمدة عامين. وتم استثمار 431100 مليون يوان في مرحلتي تطبيق المشروع.

نفذت الصين مشروع تأسيس نظام لحماية الغابات، ومشروع منع وحماية التصحر في المناطق المتاخمة لبكين، ومشروع حماية الحيوانات والنباتات البرية وتعمير المحميات الطبيعية، ومشروع استخدام غابات الأخشاب سريعة النمو وعالية المردود. يوضح الشكل 2 بيانات فحص موارد الغابات لسبع مرات على مستوى الدولة في الصين، ويمكن أن نستوضح من خلالها أنه في ظل الدفع القوي لهذه المشاريع، تسارعت عملية تعمير استزراع الغابات في الصين. وبمقارنة فحص موارد الغابات في المرة السابعة وفحص موارد الغابات في المرة الأولى، زادت مساحة الغابات على مستوى الدولة من 121860 ألف هكتار إلى 195450 ألف هكتار، أي زادت بنسبة 60.4%، وارتفع مخزون أشجار

الغابات القائم من 953 مليون متر مكعب إلى 14910 ملايين متر مكعب، أي ارتفع بنسبة 56.45%. وارتفع معدل الغطاء الغابي من 12.70% إلى 20. 36%. وأوضحت نتائج الفحص السابع لموارد الغابات، أن مساحة الأرض التي تم الحفاظ عليها من الغابات الاصطناعية بلغت 616888.4 ألف هكتار، ومساحة الغطاء الغابي للغابات الاصطناعية بلغت 1961مليون متر مربع، حيث تحتل مساحة الغابات الاصطناعية المركز الأول على مستوى العالم. ويأتي برنامج تعمير استزراع الغابات الصيني كالآتي: وصولًا إلى عام 2020، تزيد مساحة الغابات بمقدار 40000 ألف هكتار عن مساحتها عام 2005، ويزيد حجم المخزون الغابي 1300 مليون متر مربع عن حجمه عام 2005.



شكل 5.6 التغيرات في مساحة الغابات والمخزون الغابي في الصين

الجدول 5.8 يوضح إحصائيات مساحة تطبيق المشاريع الستة الكبرى لاستزراع الغابات وحساب زيادة نسبة الكربون السنوية خلال الـ10 سنوات الأخيرة. ومن خلال الجدول يمكن أن نرى أن تطبيق المشاريع الستة الكبرى لاستزراع الغابات، قد أسهم في تخفيف التأثير السلبي الناتج عن تغير المناخ.

الجدول 5.8 مساحة تطبيق المشاريع الستة الكبرى خلال الفترة 2000-2010

وكم زيادة الكربون السنوية

	المشروع العام		المساحة متضمنة مساحة الغابات التي زادت حديثًا	
	مساحة التنفيذ (10000 كم2)	نسبة زيادة الكربون السنوية (مليون t)	زيادة الكربون السنوية (مليون t)	مساحة التنفيذ (10000 كم2)
مشروع إرجاع الأراضي المستصلحة للغابات	31.98	73.46	27.30	71.08
مشروع منع وحماية التصحر في المناطق المتاخمة لبكين	4.94	11.13	3.17	7.13
مشروع حماية الغابات الطبيعية	38.88	94.99	8.39	18.99
مشروع نظام حماية الغابات	34.4	95.46	14.27	37.60
مشروع الغابات سريعة النمو وغزيرة الإنتاج	13.33	40.20	13.33	40.20
مشروع مناطق المحميات الطبيعية للغابات	9.74	22.98	0	0
الرقم الإجمالي	133.27	338.22	66.46	175.00

المصدر: الهيئة الوطنية للغابات.

(3) سياسة إرجاع المراعي إلى أراضي الحشائش:

انتقلت المناطق الرعوية منذ بدء الإصلاح من السعي نحو استراتيجية «المقاولة الثنائية للمراعي والثروة الحيوانية»، التي تهتم بالكم الإنتاجي لمنتجات الثروة الحيوانية، إلى تطبيق استراتيجية «زيادة المراعي وزيادة الثروة الحيوانية، ورفع الجودة ورفع الكفاءة» المبنية على استزراع الحشائش كأكبر مشاريع البنية الأساسية في التربية الحيوانية، وأخيرًا انتقلت المناطق الرعوية إلى استراتيجية «إرجاع أراضي المراعي إلى أراضي الحشائش، والإغلاق لتحويل الأرض»، التي تهتم أكثر فأكثر بقوة إنتاج أراضي الحشائش. وتحوَّل اتجاه السياسة لتلك المناطق الرعوية تدريجيًّا من القيام على الاقتصاد بشكل أساسي، إلى مفهوم «البيئة والاقتصاد باعتبارهما مهمين جدًّا، والأولوية للبيئة».

وللتحكم بأقصى سرعة ممكنة في تراجع وتصحر الأراضي المعشبة، وتقليل أخطار الرياح الرملية، قامت الصين بتطبيق سياسة إرجاع أراضي المراعي إلى أراضي الحشائش، بالإضافة إلى سياسات التطويق، وحظر الرعي، وإراحة المراعي، وتقسيم مناطق الرعي وتبادل الرعي فيها... إلى آخره من السياسات. وبلغ إجمالي الاستثمار في مشروع إرجاع أراضي المراعي إلى أراضي الحشائش 14 مليونًا و300 يوان منذ عام 2003، من بينها 10000 مليون يوان دعم من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، و43 مليون يوان دعم من المساهمات المحلية. وتحتل مساحة 66700 ألف هكتار في الجنوب، حيث يتركز التحكم في تراجع الأراضي المعشبة، حوالي 40% من مناطق الجنوب التي تعاني تراجعًا خطيرًا في الأراضي المعشبة. تخطت مساحة عملية إرجاع أراضي المراعي إلى أراضي الحشائش أثناء فترة «الخطة الخمسية الحادية عشرة» مساحة 30000 ألف هكتار، من ضمن تلك المساحة تم عمل تطويق لحظر الرعي في 16799 ألف هكتار، وتطويق لإراحة المرعى على مساحة 15600 ألف هكتار، وتحسين الغرس التكميلي في الأراضي المعشبة التي تراجعت على مساحة 10409 ألف هكتار. وتأتي الإجراءات كالتالي: يبلغ الدعم على حظر الرعي في المو الواحد كل عام 5.5 كيلو من الحبوب العلفية (بخصم 4.95 يوان)، ويتم حساب إراحة المراعي الموسمية على أساس 3 أشهر، ويبلغ الدعم على المراعي الموسمية كل عام في المو الواحد 1.375 كيلو من الحبوب العلفية (بخصم 1.2375 يوان)، ومدة الدعم 5 سنوات. ويتم إنشاء سور مطوق على الأرض المعشبة طبقًا لحساب 16. 5

يوان/مو، بدعم نسبته 70% مُقدَّم من قبل اللجنة المركزية، ويتحمل الشخص والمكان نسبة 30%. تم تحويل الدعم عام 2004 من دعم بالحبوب إلى دعم بالمال، ولكن معيار الدعم لم يتغير، يتم حساب خصم قيمته 0.9 يوان على كل كيلو من الحبوب العلفية.

ومن أجل تعزيز الحماية البيئية للأراضي المعشبة، وتغيير تطوير التربية الحيوانية، والدفع بالزيادة المستدامة لدخل الرعاة، وحماية الأمن البيئي للدولة؛ قامت الحكومة الصينية بدءًا من عام 2011 بتنظيم رأسمال نقدي كل عام بقيمة 13600 مليون يوان، وأسست بشكل كامل آلية مكافآت من خلال دعم الحماية البيئية للأراضي المعشبة، وذلك في 8 مقاطعات (مناطق حكم ذاتي) رئيسة للمناطق الرعوية المعشبة هي منغوليا الداخلية وشينج يانغ والتبت وتشينغهاي وسيتشوان وقان سو ونينغ شيا ويون نان. وتأتي الإجراءات التفصيلية كالآتي:

أولًا: تطبيق الدعم على حظر الرعي، وبالنسبة للتدهور الشديد في بيئة الكائنات الحية والتراجع الخطير في المراعي والأراضي المعشبة غير المناسبة للرعي، وتطبيق حظر الرعي وإغلاق المرعى للتنمية، فيتم منح الدعم من قِبَل مالية اللجنة المركزية طبقًا لمعيار 90 يوان لكل هكتار.

ثانيًا: مكافأة تنفيذ التوازن بين المرعى والماشية، فبالنسبة للأراضي المعشبة التي يمكن استغلالها خارج نطاق مناطق حظر الرعي، تقوم مالية اللجنة المركزية على أساس إقرار حمولة المواشي المناسبة، بمنح مكافأة للرعاة ممن لم يتخطوا حمولة الرعي طبقًا لمعيار 22.5 على كل هكتار.

ثالثًا: تطبيق سياسة الدعم الإنتاجي على الرعاة، حيث زيادة دعم السلالات الممتازة للتربية الحيوانية في مناطق الرعي، وتم إدخال الياك والماعز في نطاق الدعم، على أساس تطبيق دعم السلالات الممتازة على البقر والخراف، وتطبيق دعم سلالات حشائش الرعي الممتازة، كما تم منح الدعم طبقًا لمعيار 150 يوان لكل هكتار في مراعٍ اصطناعية على مساحة 6000 ألف هكتار في 8 مقاطعات (مناطق حكم ذاتي)، وتطبيق الدعم الشامل على موارد الإنتاج للرعاة، حيث تم منح الدعم لـ2000 ألف أسرة من الرعاة في 8 مقاطعات (مناطق حكم ذاتي) طبقًا لمعيار 500 يوان لكل أسرة.

تبلغ مساحة الأراضي المعشبة للمراعي الحاصلة على فترات راحة ومحظورة الرعي 440 مليون مو. وطبقًا لدراسات وزارة الزراعة للأراضي المعشبة على مستوى الدولة، فقد ارتفعت نسبة كل من درجة تغطية الكساء النباتي، وطول الحشائش، وكم نمو الحشائش في المناطق المُطبَّق عليها مشروع إرجاع أراضي المراعي بالمقارنة مع النسب في أراضي الحشائش في المناطق خارج المشروع كل على حدة: 29%، 64%، و78%.

(4) إرجاع الحقول المستصلحة إلى البحيرات:

تعد حماية إرجاع الحقول المستصلحة إلى البحيرات وحماية الأراضي الرطبة، من المجالات المهمة بالنسبة لتعمير وحماية البيئة المائية في الصين، وجانبًا مهمًّا في مشروع حماية الطبيعة وإصلاح البيئة للدولة، وذا تأثير عميق في الأمن البيئي القومي.

وخلال القرن العشرين ما بين 50 - 70، تم استصلاح مساحات كبيرة من البحيرات والأراضي الرطبة وتحويلها لحقول زراعية. وبعد تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية بشكل عام في ثمانينيات القرن العشرين، بدأت الدولة تطبيق سياسة «إرجاع الحقول المستصلحة إلى البحيرات». وقد عمل تطبيق هذا المشروع على تحقيق التحول التاريخي منذ آلاف السنين، من تطويق البحيرات لعمل حقول ومزاحمة الأراضي للبحيرات، إلى إرجاع الحقول إلى البحيرات على نطاق واسع. وصولًا إلى نهاية عام 2006، قامت الدولة ببناء 473 منطقة محمية طبيعية للأراضي الرطبة، بإجمالي مساحة 43460 ألف هكتار؛ وقد دخلت محمية بحيرة دونغ تينغ ومحمية بحيرة بويانغ، ومحمية جالونغ وغيرها من 30 محمية في القائمة الدولية للأراضي الرطبة، بمساحة بلغت 3460 ألف هكتار.

كما تم في «خطة مشروع حماية الأراضي الرطبة على مستوى الدولة (2002 -2030)» التي أجازها مجلس الدولة، إرساء الهدف بأن تصل الحماية الفعالة لأكثر من 90% من الأراضي الرطبة عام 2030، وهدف استغلال كفاءة النظام البيئي للأراضي الرطبة على أكمل وجه، بالإضافة إلى هدف تحقيق الاستغلال المستدام لموارد الأراضي الرطبة.

5. التحول من تطوير الاقتصاد إلى تطوير المجتمع:

لم تهتم الصين في اتجاهاتها السياسية خلال الـ20 عامًا الأخيرة ببناء الاقتصاد فقط، إنما كانت تهتم أكثر بتطور المجتمع؛ حيث قامت تباعًا بتطبيق التعليم الإلزامي بالمجان، والعلاج الطبي التعاوني الريفي الحديث، وتعادلية الإمداد بأساسيات البنية التحتية، وتأمين معيشة الحد الأدنى لسكان الريف، وتأمين المسنين في الأرياف... إلى آخره من الأنظمة.

(1) نظام التعليم الإلزامي بالمجان في الأرياف:

بدأت الصين منذ عام 2006 تطبيق سياسة المشاريع الثانوية والإسهام في نفقات التعليم الإلزامي في الريف طبقًا للنسبة والتناسب. ويأتي المضمون تحديدًا كالآتي: إعفاء طلاب مرحلة التعليم الإلزامي الريفي إعفاءً كاملًا من الرسوم المدرسية الإضافية، وتقديم الكتب الدراسية بالمجان إلى الطلاب من الأسر الفقيرة، ودعم تكاليف المعيشة للطلاب المقيمين في مساكن الطلاب، ورفع مستوى تأمين النفقات العامة للمرحلة الإعدادية الابتدائية في التعليم الإلزامي الريفي، وبناء آليات لصيانة وإصلاح مباني المدارس الإعدادي والابتدائي، وتأمين مرتبات معلمين الإعدادي والابتدائي في الريف.

وبدأ تطبيق هذه السياسة في المنطقة الغربية ومنطقة الجزء الأوسط عام 2006، ثم تم تعميمها على كافة أرجاء الريف الصيني عام 2007، وفي الوقت نفسه تم رفع معايير الدعم الأساسي على تكاليف المعيشة للطلبة المقيمين في المدارس ومعايير أسعار حسابات صيانة وإصلاح مباني المدارس، وتم توسيع نطاق تغطية الكتب الدراسية المجانية ليشمل جميع الطلبة في مرحلة التعليم الإلزامي الريفي بجميع أنحاء الدولة. وفي عام 2008، تم إصدار متوسط الحصة المعيارية للنفقات العامة لطلاب الإعدادي والابتدائي في الريف، والتركيز باهتمام على حل مشكلة التدفئة في المدارس بالمناطق شديدة البرودة ببعض المقاطعات. وحتى نهاية عام 2009، تم تطبيق مضمون هذه السياسة بشكل كامل. وخلال الفترة 2006-2010، تم تخصيص حاصل مالي لنفقات التعليم الإلزامي بالريف قدره 458800 مليون يوان، وبطرح عامل زيادة مرتبات المعلمين جانبًا، تكون قيمة زيادة الحاصل المالي أكثر من 370000 مليون يوان. أما فيما يخص النسبة التي تحتلها

نفقات التعليم الإلزامي بالريف من إجمالي مدخلات التعليم الإلزامي بالريف فقد ارتفعت من 67% عام 1999 إلى 93% عام 2009، ليتحقق بذلك التحول التاريخي لإدخال التعليم الإلزامي في نطاق تأمينات المالية العامة. حيث إن رأس المال المخصص لـ«الإعفاء الثاني والدعم الواحد» الذي نظمته الحكومة، يساوي تخفيض مصروفات المزارعين على مستوى الدولة بقيمة تزيد على 230000 مليون يوان، أي تخفيف العبء السنوي لكل أسرة طالب ابتدائي على حد متساوٍ بقيمة 250 يوان، وبقيمة 390 يوان لكل أسرة طالب إعدادي. إن تقرير السياسة التي تطبق الإدارة والتجميع على مستوى المقاطعات وعلى أساس المحافظات على التعليم الإلزامي الريفي على صعيد المحليات، قد تم إدراجه في «قانون التعليم الإلزامي» الذي تم تنقيحه عام 2006، وهذا علامة على دخول تأمين نفقات التعليم الإلزامي الصيني في إطار الإدارة القانونية.

وفي الوقت الحالي، بلغ معدل صافي التسجيل (بالمدارس) إلى 99.5%، ووصل معدل التسجيل الإجمالي إلى 98.5%، وترتفع النسبتان عن مستوى المتوسط العالمي كل على حدة بنسبة 13 و20%، ومقاربة لمستوى متوسط الدول المتقدمة.

(2) نظام العلاج الطبي التعاوني الريفي:

يعود أول ظهور لنظام العلاج الطبي التعاوني الريفي في الصين إلى أربعينيات القرن العشرين، ودخل في مرحلة التأسيس الابتدائي في الخمسينيات، ووصل إلى أول ذروة له من الستينيات حتى السبعينيات، لينتهي هذا النظام في الثمانينيات، ثم عاد مرة أخرى في التسعينيات. وبدأ نظام العلاج الطبي التعاوني الريفي التقدم بسرعة عام 2003، وحتى عام 2008 كان النظام قد غطى جميع سكان الريف بشكل أساسي. وحتى نهاية عام 2010، بلغ إجمالي عدد الأشخاص المشاركين في العلاج التعاوني الريفي الحديث 832 مليون شخص، وتخطى معدل الاشتراك 96%. وفي البداية كان معيار التمويل للفرد 30 يوان، تقوم الحكومة المركزية والماليات المحلية كل على حدة بتقديم مبلغ 10 يوان، ويدفع المزارع 10 يوان. وفي عام 2008 ارتفع معيار التمويل للفرد من 30 يوان إلى 100 يوان، تقدم الحكومة بجميع مستوياتها منها دعمًا للفرد بقيمة 80 يوان، ونفقة بقيمة 20 يوان للفرد يدفعها جميع الأفراد.

وحتى أواخر مارس عام 2009، أقرت جميع مستويات المالية العامة بشكل مشترك رأسمال للدعم بقيمة 133 مليارًا و100 مليون يوان، أي 71.8% من المبلغ الإجمالي لتمويل العلاج الطبي التعاوني الحديث. وفي بداية الفترة التجريبية ارتفع متوسط المبلغ التعويضي لإقامة العلاج بالمستشفى للمشاركين في العلاج الطبي التعاوني من 690 إلى 1180 يوان، وارتفع المعدل الفعلي لتعويضات الإقامة بالمستشفى من 25% إلى 41%، حيث خففت بشكل فعال حمل الاقتصاد العلاجي على الفلاحين. ومن أجل الزيادة الفعالة لحجم الصندوق المالي الخاص بالعلاج الطبي التعاوني، تم تحقيق الهدف بأن تصل نسبة المدفوعات المخصصة لنفقة علاج الإقامة بالمستشفى 70% في نطاق سياسة العلاج الطبي التعاوني الحديث، وارتفاع الحد الأعلى للمصروفات من 30 ألف يوان إلى 50 ألف يوان، بالإضافة إلى إمكانية تصفية الحساب أيضًا طبقًا للنسبة والتناسب فيما يخص استشارات العيادات الخارجية. في عام 2010 و2011، قامت جميع مستويات المالية العامة برفع معيار الدعم للعلاج الطبي التعاوني بشكل منفصل ليصل إلى 120 يوان ثم 200 يوان. ووصولًا إلى نهاية عام 2010، أصبح مجموع 3300 مليون شخص يتمتعون بمعاملة التعويضات الحسابية في نظام العلاج الطبي التعاوني الحديث.

(3) نظام المساواة في إمدادات البنية التحتية:

أولًا: بالنسبة لتوفير مياه شرب آمنة للمزارعين. هناك هدفان لسياسة الصين في حل مشكلة مياه الشرب: الهدف الأول يتمثل في ضمان تأمين الكميات اللازمة من مياه الشرب، بمعنى توفير مياه للشرب على مدار العام، وألَّا يكون هناك صعوبة في الحصول على المياه. وتم تحقيق هذا الهدف فعليًّا عام 2000. والهدف الثاني ضمان أمان جودة مياه الشرب للمزارعين، ففي عام 2000 كان هناك 379 مليون نسمة في جميع أرياف الدولة يعانون من مشكلة مياه شرب غير آمنة، الأمر الذي يهدد سلامة صحة المزارعين. ولكن خلال فترة «الخطة الخمسية العاشرة» تم حل مشكلة أمان مياه الشرب لعدد 67 مليون نسمة في الأرياف، وخلال «الخطة الخمسية الحادية عشرة»، تم حل مشكلة أمان مياه الشرب لعدد 213 مليون نسمة في الأرياف. وطبقًا لمعدل التقدم الحالي، فسيتم حل مشكلة أمان مياه الشرب في مختلف أنحاء الريف الصيني عام 2013.

ثانيًا: بالنسبة لاستهلاك الكهرباء في الحياة المعيشية والإنتاج في الأرياف. كان هدف هذه السياسة في المرحلة الأولى القضاء على مشكلة المحافظات التي لا تزال تعاني من عدم توفر خدمة الكهرباء حتى نهاية القرن العشرين، والقضاء بشكل أساسي على مشكلة المدن والقرى الخالية من الكهرباء، وأن تصل الكهرباء إلى أكثر من 95% من الأسر الريفية في جميع أنحاء الدولة. وحتى عام 2000، بلغ إجمالي استهلاك الكهرباء في المحافظات وما تحتها من التقسيمات الإدارية على مستوى الدولة 520000 مليون كيلوواط. وفي ضوء عام 1997، تم تحقيق هدف السياسة في المرحلة الأولى. وفي عام 1998 تم أيضًا تنفيذ سياسة إصلاح شبكات الكهرباء، واستخدام نفس شبكة الكهرباء ونفس أسعار الكهرباء في القرى والمدن. وزادت بوضوح قوة بنية شبكة الكهرباء في الريف، وارتفعت إمكانية الاعتماد على الإمداد الكهربائي، وانخفضت أسعار استهلاك الكهرباء لسكان الريف بدرجة كبيرة، الأمر الذي ساعد على تهيئة الظروف المواتية لتطور المجتمع والاقتصاد في الريف. ومن أجل التقليص أكثر للمسافة الفارقة بين تطور الخدمات العامة في المدينة وتطورها في القرية، قامت الدولة خلال فترة «الخطة الخمسية الثانية عشرة» طبقًا لمعايير ومتطلبات البناء الحديثة، بتنفيذ دورة جديدة من مشروع إصلاح ورفع مستوى شبكات الكهرباء في الريف. وفضلًا عن أن تنفيذ هذه الدورة من المشروع حل مشكلة شبكات الكهرباء الباقية التي تُركَت دون إصلاح، فقد عملت هذه الدورة أيضًا طبقًا لمعايير ومتطلبات البناء الحديثة على رفع قوة إمداد شبكات الكهرباء وجودة القوة الكهربية بالنسبة لشبكات الكهرباء التي تم إصلاحها، ولكن ظهر فيها مشاكل عجز في قوة إمداد الكهرباء وانخفاض مستوى الاعتماد على الإمداد الكهربائي؛ وذلك بسبب زيادة الاحتياج إلى الطاقة الكهربائية بشكل سريع، فقامت الدولة ببناء شبكة كهرباء ريفية حديثة آمنة، يمكن الاعتماد عليها وموفرة للطاقة وصديقة البيئة وذات تكنولوجيا متقدمة وإدارة مطابقة للمعايير المطلوبة، وقامت بالتطبيق الكامل لهدف السياسة الخاصة باستخدام نفس شبكة الكهرباء ونفس أسعار الكهرباء في المدن والريف، وتخفيف أحمال الاستهلاك الكهربي في الأرياف بشكل أكبر.

ثالثًا: الطرق العامة. منذ بداية الإصلاح والانفتاح، فإن الحكومة الصينية تولي اهتمامًا متزايدًا ببناء الطرق العامة في الريف، وقد مرت أهداف السياسة في هذا الشأن بمراحل تقدم في المستوى. في المرحلة الأولى كان السعي في اتجاه (تحقيق) هدف معدل ربط الطرق،

أي الطـرق الموجـودة في الريـف المناسـبة لسـير العربـات الآليـة، وتم تحقيق هذا الهدف بشـكل أسـاسي في نهايـة القـرن 20. أمـا في المرحلـة الثانيـة، فـكان السـعي في اتجـاه (تحقيـق) هـدف معـدل العبـور، ومقاييـس العبـور للطـرق في النواحـي (بمسـتوى مـدن) والقـرى التنظيميـة الإداريـة أن يكـون عـرض طريـق العبـور أكـبر مـن 3. 5 مـتر أو أكـبر مـن 3.0 مـتر، بالإضافـة إلى ضـمان تشـغيل الطريـق في جميع الأحـوال الجويـة، وقـد تـم الانتهـاء من تحقيق هذا الهدف بشـكل أسـاسي خلال فترة «الخطة الخمسـية العـاشرة». وفي المرحلـة الثالثـة كان السـعي نحـو هـدف معـدل الطريـق السـالكة وحركـة تنقـل الركاب بسلاسـة، ومقيـاس الطريـق السـالكة هـو تحقيـق صلابـة الطريـق عـلى أسـاس مقيـاس العبـور. وقد تم الانتهـاء مـن تحقيـق هـذا الهـدف بشـكل أسـاسي خـلال فـترة «الخطـة الخمسـية الحاديـة عـشرة». وفي المرحلـة الرابعـة سـيكون السـعي في اتجـاه هدف توحيد شـبكة الطـرق العامة للقرى والمـدن. وصولاً إلى نهايـة عـام 2010، بلـغ إجـمالي مسـافة الطـرق العامـة في الأرياف 3450 ألـف كيلو متر. يوجـد 94% من القـرى التنظيميـة الإدارية في مناطق الوسـط الشرقي قامت ببناء طرق إسـفلتية (باسـتخدام الإسـمنت)، وقامـت 98% مـن القـرى التنظيميـة الإداريـة في الجـزء الشرقـي ببنـاء الطـرق عامـة. ومن خلال تشـييد الطـرق، شـهدت حركـة الـركاب في الريـف توسـعًا ملحوظًا. وحتـى نهاية عـام 2009، بلغ إجـمالي عربات نقـل الـركاب الريفيـة على مسـتوى الدولـة 430 ألف عربة، وبلـغ عدد محطات النقـل الريفية 140 ألف محطـة، كـما بلـغ عـدد خطـوط نقـل الـركاب الريفيـة 80 ألـف خـط، وبلـغ عدد مـرات رحـلات باصات خطـوط نقـل الـركاب في اليـوم 1 مليـون رحلـة. وتمـر باصات خطـوط نقل الـركاب الريفية على مسـتوى الدولـة خـلال 35 ألـف قريـة، و553 ألـف قريـة تنظيميـة إداريـة، ووصل معـدل خطـوط الباصات على مسـتوى الدولـة في القـرى والقـرى التنظيميـة الإداريـة كل عـلى حـدة إلى 98% و87.8%. وتشـكلت بشـكل أسـاسي شـبكة الطـرق العامة المطابقـة لمقاييس الطريق السـالكة بـين المحافظة والبلـدة، والبلدة والبلـدة، والبلـدة والقرية.

وفي ظل إمداد الريف بالبنية التحتية، قامت الدولة بتنفيذ الشبكات التلفزيونية والشبكات التليفونية وشبكات الإنترنت، على أن يكون الاشتراك بناءً على إيصال البريد وإيصال البث التلفزيوني.

(4) نظام تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة لسكان الريف:

بدأت الصين منذ عام 1996 العمل التجريبي لنظام تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة في عدد قليل من المقاطعات والمدن، وفي عام 2007 تم تعميم النظام في مختلف أرجاء الريف الصيني. وتتلخص طريقة العمل بهذا النظام في قيام الدولة بتخصيص رأسمال نقدي، تقدم من خلاله الدعم لسكان الريف ممن يقل دخلهم عن معيار الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وذلك لتأمين احتياجاتهم المعيشية الأساسية. وتشتمل إجراءات نظام تأمين الحد الأدنى على: تقدُّم المواطن الريفي بطلب تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ثم يتم فحص ومناقشة الحالة الاقتصادية للشخص المتقدم من قِبَل اللجنة الريفية التابع لمنظمة اللجان الريفية أو من قبل مجلس النواب الريفيين، ثم يتم بعد ذلك إرسال الطلبات المتوافقة مع الشروط إلى الحكومات المحلية للمدن والقرى. ويتولى المسئولون من إدارات الشئون المدنية في القرى والبلديات مسئولية التحري وإقرار أوضاع ممتلكات الأسرة والدخل والقوى العاملة ومستوى المعيشة الحقيقي لصاحب الطلب، وإرسال نتيجة التحري إلى مكتب الشئون المدنية التابع للمحافظة لفحص الأمر والبتّ فيه. ولضمان العدالة والشفافية، تقوم اللجان الريفية وحكومات القرى والبلديات ومكاتب الإدارة الشعبية بإعلان نتيجة التقدم بالطلب من خلال وسائل الإعلام المحلية ولوحات الإعلانات المحلية، ثم المناقشة وفحص وإجازة الطلب. ويتم إقرار الأسر الحاصلة على تأمين الحد الأدنى مرة كل عام، حيث يتم ضم الأسر المعدمة الجديدة إلى نطاق التأمين، ومن ناحية أخرى يتم تعديل مستوى الدعم، ودفع المواطنين الذين تخطوا حالة الفقر إلى الانسحاب من الإعانة. ومن أجل تحفيز الأيدي العاملة ممن هم في سن العمل والحاصلين على دعم الحد الأدنى على الاعتماد على النفس والتخلص من الفقر، تم تنفيذ سياسة «تراجع الدعم التدريجي» في جميع المناطق. وينبغي الإشارة هنا إلى أن هناك درجة كبيرة من الفروقات في وضع معايير نظام تأمين الحد الأدنى وفي تطبيق سياسة هذا النظام، فهناك اختلافات بين معايير نظام التأمين ونتائج مناقشات الطلبات لكل منطقة على حدة.

الجدول 5.9 أحوال تطور نظام تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة في الريف الصيني

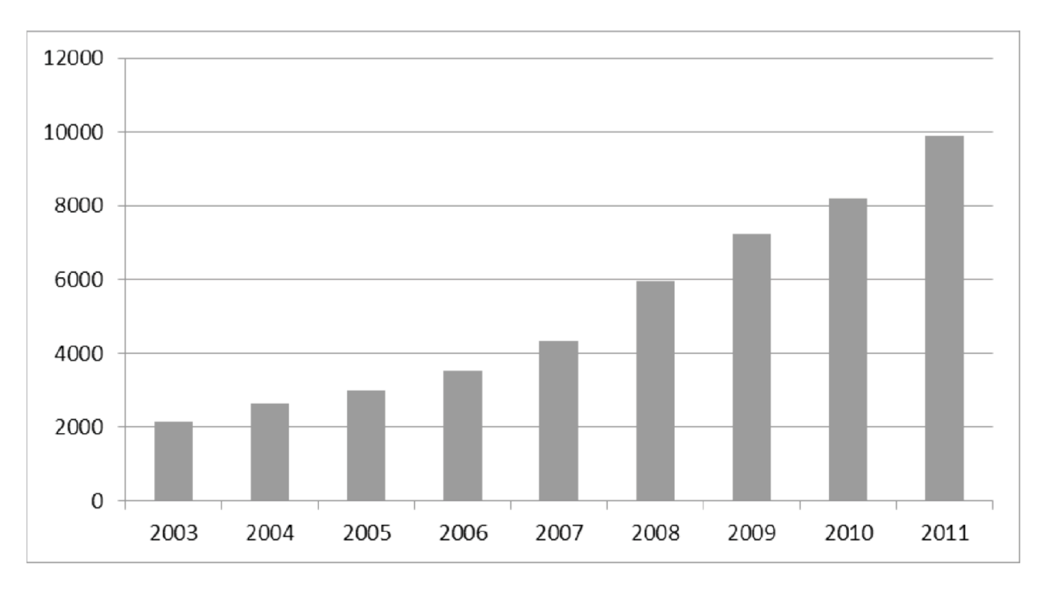
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد الأسر الريفية الحاصلة على التأمين (عشرة آلاف أسرة)	117.9	156.7	176.8	235.9	406.1	777.2	1608.5	1982.2	2291.7	2528.7
عدد الأشخاص الحاصلين على التأمين (عشرة آلاف شخص)	304.6	407.8	367.1	488.0	825.0	1593.1	3566.3	4305.5	4760.0	5214.0
رأسمال تأمينات الحد الأدنى (مائة ألف يوان)							109.1	228.7	363.0	445.0
معايير تأمين الحد الأدنى (يوان/شهر)							70.0	82.3	100.8	117.0

المصدر: وزارة الشئون المدنية.

(5) نظام التأمين الاجتماعي لرعاية المسنين من سكان الريف:

قامت الدولة في الفترة 2006-2010، ببدء عملية الدفع بتطبيق نظام تأمين اجتماعي حديث لرعاية المسنين من سكان الأرياف، الذي يهدف إلى تقديم التأمين المعيشي للمزارعين كبار السن ممن تتخطى أعمارهم 60 عامًا. وحتى نهاية عام 2010، بلغ عدد سكان الأرياف المشتركين في نظام التأمين بالمناطق الخاضعة لتجربة «النظام الحديث لتأمين ورعاية المسنين في الريف» 143 مليون مشترك، حيث يمكن لهؤلاء المشتركين الذين تزيد أعمارهم على 60 عامًا أن يقوموا بسحب مبلغ دعم المسنين الأساسي بقيمة 55 يوان شهريًّا من رأسمال نقدي مخصص لذلك. وهو ما يدل على التحول في دعم رعاية المسنين، من الاعتماد على الجيل الحديث والاعتماد على موارد الأرض، إلى الاعتماد على فائض الاقتصاد، وهو أيضًا علامة على التحول من الدعم الأُسَري لرعاية للمسنين إلى الدعم الاجتماعي، وعلى توسع نظام تأمين المسنين الاجتماعي الصيني من المدن إلى الريف الشاسع.

ومن خلال الشكل 5.7 يمكن أن نرى أنه منذ عام 2003، ومع تزايد القوة الدافعة لتطوير الريف والزراعة، ارتفع إجمالي مصروفات المالية المركزية على «الزراعة والمزارعين والأرض الزراعية». وارتفع إجمالي مصروفات المالية المركزية على «الزراعة والمزارعين والأرض الزراعية» خلال فترة «الخطة الخمسية الحادية عشرة» من 339 مليارًا و700 مليون يوان إلى 818 مليارًا و300 مليون يوان، وارتفعت نسبة الإنفاق المالي المركزي على «الزراعة والمزارعين والأراضي الزراعية» من إجمالي الإنفاق المالي المركزي، من 14.5% إلى 17.5%.



شكل 5.7 إجمالي الإنفاق المالي المركزي على «الزراعة والمزارعين والأراضي الزراعية» (الوحدة: مائة مليون يوان)

الباب السادس

إنتاج وأمن الحبوب الغذائية في الصين

أولًا: أحوال إنتاج الحبوب الغذائية:

1. التغيرات في حجم إنتاج الحبوب الغذائية وحجم إنتاج الحبوب الغذائية للفرد:

(1) حجم إنتاج الحبوب الغذائية في الصين:

شهد حجم إنتاج الحبوب الغذائية في الصين خلال الفترة 1949-2014 زيادة بدرجات متفاوتة. (انظر شكل رقم 6.1)، وإذا اتخذنا كمية 50 مليون طن حبوب (أي ما يوازي 5000 كيلو) باعتبارها تمثل أحد مستويات حجم الإنتاج، فقد تخطت الصين خلال فترة 65 عامًا 10 درجات من مستويات الإنتاج. حيث بلغ حجم إنتاج الحبوب الغذائية في الصين 113 مليون طن عام 1949، وفي عام 1958 تخطت الصين مستوى حجم الإنتاج المقدر بـ200 مليون طن من الحبوب، وتخطت مستوى حجم الإنتاج المقدر بـ 250 مليون طن عام 1971، وتخطت مستوى الإنتاج المقدر بـ300 مليون طن عام 1978، وتخطت مستوى حجم الإنتاج المقدر بـ350 مليون طن عام 1982، ومستوى حجم الإنتاج المقدر بـ400 مليون طن عام 1989، ومستوى حجم الإنتاج المقدر بـ450 مليون طن عام 1995، ومستوى الإنتاج المقدر بـ500 مليون طن عام 1996، ومستوى

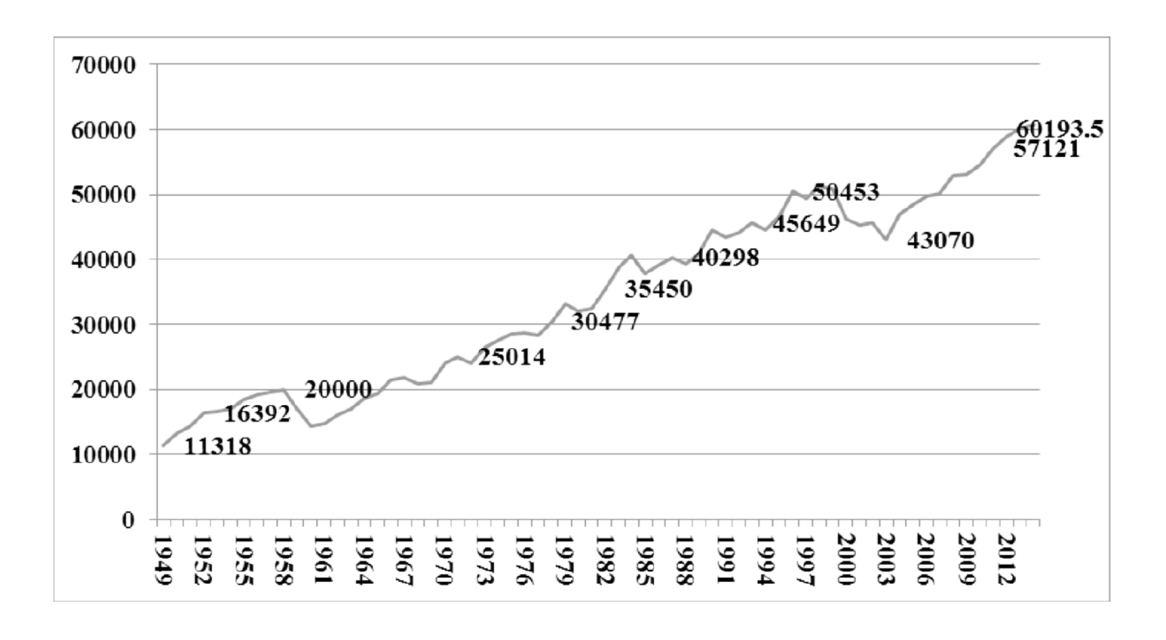
الإنتاج المقدر بـ550 مليون طن عام 2011، ومستوى حجم الإنتاج المقدر بـ600 مليون طن عام 2013.

حيث ارتفع حجم إنتاج الحبوب الغذائية خلال الثلاثين عامًا الأولى خلال الفترة ما بين عام 1952 (وهو العام الذي استعادت فيه الصين أعلى مستوى وصل لإنتاج الحبوب الغذائية قبل الحرب) وعام 1982، من 160 مليون طن ليصل إلى 350 مليون طن، أي زاد بمقدار 190 مليون طن، أما خلال الثلاثين عامًا الأخيرة من الفترة ما بين عام 1982 وعام 2012، فقد ارتفع حجم إنتاج الحبوب من 350 مليون طن ليصل إلى 590 مليون طن، أي زاد بمقدار 240 مليون طن، وزاد عن حجم الإنتاج خلال الثلاثين عامًا الأولى بمقدار 50 مليون طن.

ويمكن تفسير التفاوتات الصغيرة في حجم إنتاج الحبوب الغذائية بإرجاع السبب إلى الاضطرابات المناخية، ولكن بالنسبة لكل من انخفاض إنتاج الحبوب لـمدة ثلاثة أعوام متتالية في الفترة ما بين 1950-1961، وانخفاضه المشابه لـمدة أربعة أعوام متتالية في الفترة ما بين 2000-2003، وبالنسبة لزيادة الإنتاج لـمدة 9 أعوام متتالية في الفترة ما بين 1949-1958، وزيادته لـمدة 11 عام متتالية في الفترة ما بين 2004- 2014، فيمكن تفسير ذلك من خلال التدخلات في سياسات الإنتاج.

وبالنسبة للجانب الخاص بضمان أمن الحبوب الغذائية، فإن النقطة الجديرة بالاهتمام تتمثل في الدرس المُستفاد من استعادة إنتاج الحبوب الغذائية تقدُّمَه في مستوى الإنتاج مرة أخرى. حيث استغرقت الصين 8 أعوام بدءًا من عام 1958 الذي تخطى فيه مستوى إنتاج الحبوب 200 مليون طن، حتى تراجع الإنتاج مرة أخرى إلى مستوى 200 مليون طن عام 1966، كما استغرقت الصين أيضًا 8 أعوام بدءًا من عام 1999 الذي حافظت فيه على مستوى الإنتاج المقدر بـ500 مليون طن حتى تعود مرة أخرى لنفس هذا المستوى عام 2007. وهناك علاقة أكيدة تربط بين مشاعر التفاؤل التي نتجت عن زيادة إنتاج الحبوب لتسعة أعوام متتالية في خمسينيات القرن الثامن عشر وما تلاها من انخفاض الإنتاج لثلاثة أعوام متتالية فيما بعد؛ حيث ترتبط مشاعر التفاؤل التي سببها تقدم حجم إنتاج الحبوب بـ4 مستويات خلال 18 عامًا بدءًا من عام 1978 حتى عام 1996، وخاصة بسبب استقرار حجم الإنتاج عند مستوى إنتاج 500 مليون طن لمدة 4

أعوام متتالية منذ عام 1996 حتى عام 1999، بشكل مؤكد، بانخفاض الإنتاج بعد تلك الفترة لما يقرب من 4 أعوام متتالية (حيث تراجع كم إنتاج الحبوب من 509390 ألف طن عام 1999 ليصل إلى 430700 ألف طن عام 2003). وقد استمرت زيادة إنتاج الحبوب فيما بعد لمدة 11 عامًا متتالية منذ عام 2003 حتى عام2014، وفي ظل هذه الظروف أصبحت القضية الأكثر أهمية هي كيفية منع انزلاق إنتاج الحبوب نحو الانخفاض.



صورة 6.1 التغيرات في حجم إنتاج الحبوب الغذائية خلال الفترة ما بين 1994-2014

الجدول 6.1 حجم إنتاج الحبوب الغذائية في الصين خلال الفترة ما بين 1949-2014

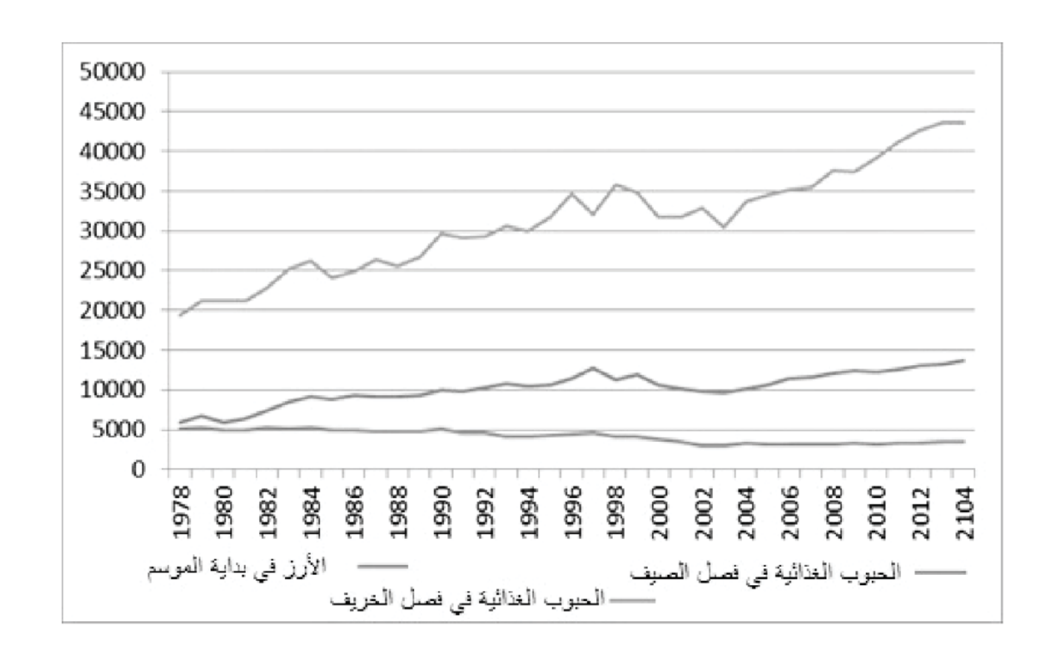
العام	حجم الإنتاج	العام	حجم الإنتاج	العام	حجم الإنتاج	العام	حجم الإنتاج	العام	حجم الإنتاج	العام	حجم الإنتاج
1949	11318	1960	14350	1971	25014	1982	35450	1993	45649	2004	46947
1950	13213	1961	14750	1972	24048	1983	38728	1994	44510	2005	48402
1951	14369	1962	16000	1973	26494	1984	40731	1995	46662	2006	49804

50160	2007	50453	1996	37911	1985	27527	1974	17000	1963	16392	1952
52871	2008	49417	1997	39151	1986	28452	1975	18750	1964	16683	1953
53082	2009	51230	1998	40298	1987	28631	1976	19453	1965	16952	1954
54641	2010	50839	1999	39408	1988	28273	1977	21400	1966	18394	1955
57121	2011	46217	2000	40755	1989	30477	1978	21782	1967	19275	1956
58957	2012	45264	2001	44624	1990	33212	1979	20906	1968	19505	1957
60194	2013	45706	2002	43529	1991	32056	1980	21097	1969	20000	1958
60710	2014	43070	2003	44266	1992	32502	1981	23996	1970	17000	1959

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، ملفات من الكتاب الإحصائي السنوي

(2) التغيرات في حجم إنتاج الحبوب على مدار الفصول المتعاقبة:

بالنظر إلى فصول العام (انظر الصورة 6.2)، نجد أن التغيرات في حجم إنتاج الحبوب الغذائية كالآتي: يتجه إنتاج الحبوب في فصل الصيف وفصل الخريف نحو الزيادة، حيث ارتفع حجم إنتاج الحبوب في فصل الصيف من 59 مليونًا و270 ألف طن عام 1978 إلى 136 مليونًا و600 ألف طن عام 2014، وارتفع حجم إنتاج الحبوب في فصل الخريف من 194 مليونًا و560 ألف طن عام 1978 إلى 436 مليونًا و490 ألف طن عام 2014، أي ارتفع الإنتاجان كل على حدة بنسبة 130.1% و124.3%، وانخفض حجم إنتاج الأرز المبكر من 50 مليونًا و810 ألف طن عام 1978 إلى 34 مليونًا و10 آلاف طن عام 2011، أي انخفض الإنتاج بنسبة 33.1%. وارتفع إنتاج الحبوب في فصل الخريف خلال الفترة ما بين 1978-2014 بمقدار 241 مليونًا و925 ألف طن، وارتفع إنتاج حبوب فصل الصيف بمقدار77 مليونًا و225 ألف طن، وانخفض إنتاج الأرز المبكر بمقدار 16 مليونًا و800 ألف طن، وتبلغ معدلات الإسهام في زيادة الإنتاج لكل من الإنتاجات الثلاثة 80.0%، 25.5% و -5.5%.



شكل 6.2 التغيرات في حجم إنتاج الحبوب الغذائية على مدار الفصول المختلفة خلال الفترة ما بين 1987-2011

الجدول 6.2 إحصائيات حول حجم إنتاج الحبوب الغذائية على مدار الفصول المختلفة خلال الفترة ما بين 1987-2011

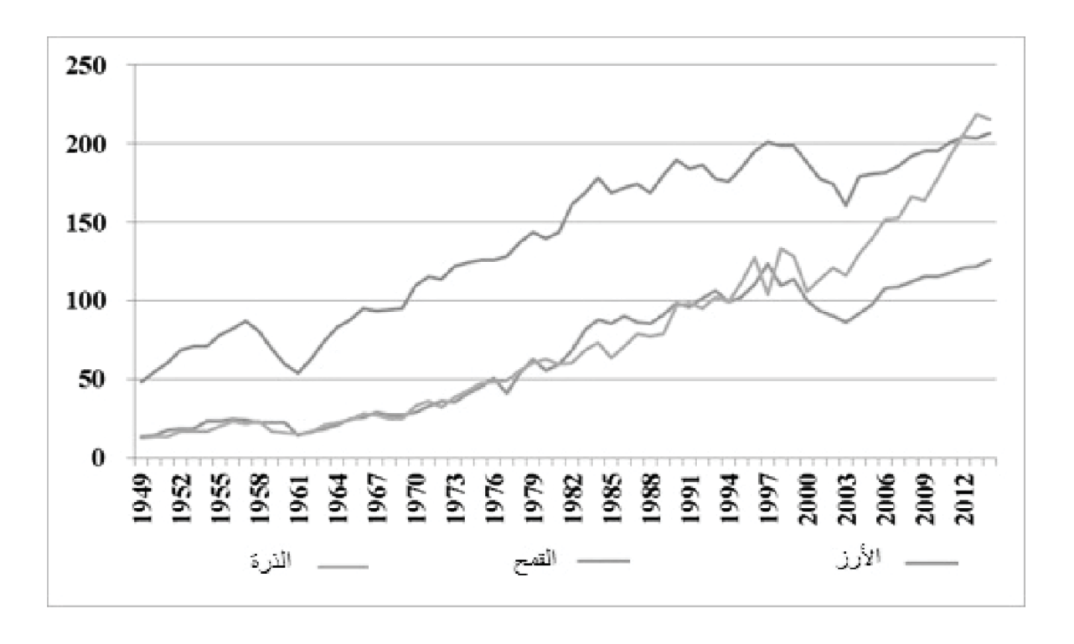
العام	حصاد فصل الصيف من الحبوب الغذائية	الأرز المبكر	حصاد فصل الخريف من الحبوب الغذائية	العام	حصاد فصل الصيف من الحبوب الغذائية	الأرز المبكر	حصاد فصل الخريف من الحبوب الغذائية
1978	5937.5	5081	19456.5	1997	12768.2	4577.6	32071.3
1979	6786.5	5197.5	21226	1998	11322.4	4052.3	35854.8
1980	5928.5	4914	21213	1999	11850.3	4096.7	34891.7
1981	6399	4953.5	21149.5	2000	10679.3	3751.9	31786.4
1982	7333.5	5306	22810.5	2001	10173.4	3400.3	31690

1983	8444	5077	25207	2002	9861.3	3029	32815.5
1984	9198.5	5330.5	26202	2003	9637.6	2948.3	30483.7
1985	8873.5	4880.5	24157	2004	10114.1	3221.7	33611.2
1986	9329	4962	24860	2005	10639.9	3187.3	34575.1
1987	9106.2	4763.3	26428.2	2006	11389.2	3186.8	35171.9
1988	9098.8	4701.4	25607.9	2007	11534	3196	35420
1989	9269	4733	26753	2008	12074.9	3159.5	37636.5
1990	10012.9	5057.5	29553.9	2009	12348.5	3335.5	37398.1
1991	9840.5	4624.9	29063.9	2010	12310	3132	39199
1992	10327.6	4648.7	29289.5	2011	12627	3276	41218
1993	10841.9	4133.9	30673.1	2012	12995	3329	42633
1994	10430.3	4086.2	29993.7	2013	13189	3407	43597
1995	10692.7	4222	31747	2104	13660	3401	43649
1996	11427.4	4381.3	34644.9				

(3) التغيرات في حجم الإنتاج بالنسبة لمحاصيل الحبوب الرئيسة:

اتجه إنتاج محاصيل الحبوب الثلاثة الرئيسة، الأرز والقمح والذرة، نحو الزيادة (انظر الشكل 6.3)، إلا أنه كانت هناك اختلافات في إسهام المحاصيل الثلاثة في زيادة إنتاج الحبوب الغذائية، حيث أدى هذا الإسهام إلى تغير النسبة التي تحتلها المحاصيل الثلاثة في بنية الحبوب. فبينما كان محصول الأرز يحتل لفترة طويلة النسبة الأكبر، ولكن نظرًا لانخفاض نمو حجم إنتاجه من بين المحاصيل الثلاثة، فقد انخفضت النسبة التي يحتلها الأرز بين إجمالي إنتاج المحاصيل الثلاثة الكبرى من 67.1% عام 1953 (و65.0% عام 1949) إلى 37.4% عام 2013 (و37.7% عام 2014، مع زيادة طفيفة)، أي انخفضت النسبة بقيمة 30%، وفي البداية كان حجم إنتاج الذرة الأقل من بين إنتاج المحاصيل الثلاثة الكبرى، ولكن نظرًا للنمو السريع في حجم إنتاج الذرة، أصبح محصول الذرة ثاني أكبر محصول بين المحاصيل الثلاثة الكبرى واستمر على هذا المنوال في الفترة

ما بين 1998-2011، وفي عام 2012 أصبح محصول الذرة محصول الحبوب الأول في الصين، حيث ارتفعت النسبة التي يحتلها محصول الذرة من إجمالي إنتاج الحبوب الثلاثة الكبرى لتصل من 16.6% عام 1949 (و15.1% عام 1951) إلى 40.2% عام 2013 (و39.4% عام 2014، أي زادت النسبة بقيمة 23.6%). وبالنسبة لسرعة نمو حجم إنتاج القمح فكانت أبطأ من الذرة وأسرع من الأرز، فمن جهة انخفض محصول القمح من ثاني أكبر محصول إلى ثالث أكبر محصول من بين محاصيل الحبوب الثلاثة الكبرى، ومن جهة أخرى ارتفعت النسبة التي يحتلها حجم إنتاج القمح من بين حجم إنتاج المحاصيل الثلاثة الكبرى لترتفع من 18.4% عام 1949 إلى23.0% عام 2014، أي ارتفعت بمعدل 4.6%.



شكل 6.3 التغيرات في حجم إنتاج محاصيل الحبوب الغذائية الثلاثة الكبرى في الصين خلال الفترة ما بين 1994-2014

الجدول 6.3 إحصائيات حول حجم إنتاج محاصيل الحبوب الثلاثة الرئيسة في الصين ما بين

2014-1978

العام	الذرة	القمح	الأرز	العام	الذرة	القمح	الأرز	العام	الذرة	القمح	الأرز
1949	102.7	106.4	177.5	1993	35.9	32.6	115.2	1971	12.4	13.8	48.6
1950	99.3	99.3	175.9	1994	32.1	36.0	113.4	1972	13.9	14.5	55.1
1951	112.0	102.2	185.2	1995	38.6	35.2	121.7	1973	13.8	17.2	60.6
1952	127.5	110.6	195.1	1996	42.9	40.9	123.9	1974	16.9	18.1	68.4
1953	104.3	123.3	200.7	1997	47.2	45.3	125.6	1975	16.7	18.3	71.3
1954	133.0	109.7	198.7	1998	48.2	50.4	125.8	1976	17.1	23.3	70.9
1955	128.1	113.9	198.5	1999	49.4	41.1	128.6	1977	20.3	23.0	78.0
1956	106.0	99.6	187.9	2000	55.9	53.8	136.9	1978	23.1	24.8	82.5
1957	114.1	93.9	177.6	2001	60.0	62.7	143.8	1979	21.4	23.6	86.8
1958	121.3	90.3	174.5	2002	62.6	55.2	139.9	1980	23.1	22.6	80.9
1959	115.8	86.5	160.7	2003	59.2	59.6	144.0	1981	16.6	22.2	69.4
1960	130.3	92.0	179.1	2004	60.6	68.5	161.6	1982	16.0	22.2	59.7
1961	139.4	97.4	180.6	2005	68.2	81.4	168.9	1983	15.5	14.3	53.6
1962	151.6	108.5	181.7	2006	73.4	87.8	178.3	1984	16.3	16.7	63.0
1963	152.3	109.3	186.0	2007	63.8	85.8	168.6	1985	20.6	18.5	73.8
1964	165.9	112.5	191.9	2008	70.9	90.0	172.2	1986	22.7	20.8	83.0
1965	164.0	115.1	195.1	2009	79.2	85.9	174.3	1987	23.7	25.2	87.7
1966	177.2	115.2	195.8	2010	77.4	85.4	169.1	1988	28.4	25.3	95.4
1967	192.8	117.4	201.0	2011	78.9	90.8	180.1	1989	27.4	28.5	93.7
1968	205.6	121.0	204.2	2012	96.8	98.2	189.3	1990	25.0	27.5	94.5
1969	218.5	121.9	203.6	2013	98.8	96.0	183.8	1991	24.9	27.3	95.1
1970	215.7	126.0	206.4	2014	95.4	101.6	186.2	1992	33.0	29.2	110.0

(4) التغيرات في إنتاج الحبوب الغذائية على مستوى المناطق المختلفة:

أوضحت نتائج الدراسات المعنية بدرجة تمركز الحبوب الغذائية (انظر الجدول 6.4) أن إجمالي 13 مقاطعة صينية تشمل مقاطعات: خه بي، منغوليا الداخلية، لياو نينغ، جيلين، خي لونغج يانغ، جيانغ سو، آن خوي، جيانغ شي، شان دونغ، خه نان، خوب، خو نان وسيي شوان، تمتلك سمتين رئيستين: الأولى درجة عالية في تمركز إنتاج الحبوب الغذائية، والثانية اتجاه درجة تمركز إنتاج الحبوب نحو الارتفاع. وإجمالاً للقول، نقول: (1) انتقل تدريجيًّا تمركز إنتاج الحبوب الغذائية في الصين نحو الشمال الشرقي، أي انتقل بمسافة تبلغ 184 كم. (2) زادت درجة التكتل المكاني في المقاطعات التي يتقارب فيها حجم إنتاج الحبوب، كما أن فوائد هذا التكتل تتضح مع مرور الوقت. (3) اتجاه إنتاج الحبوب الغذائية نحو التمركز في 13 منطقة جميعها مناطق إنتاج رئيسة للحبوب (جانغ جيون وآخرون، 2011).

الجدول 6.4 التغير في مؤشر تمركز إنتاج الحبوب على مستوى المناطق

والمقاطعات الصينية

المقاطعة	09-00	99-90	89-80	79-70	69-60	59-49	14-10
بكين	0.21	0.55	0.56	0.56	0.52	0.39	0.18
تيان جين	0.29	0.42	0.37	0.41	0.41	0.29	0.29
خه بي	5.50	5.40	4.91	5.21	4.92	4.79	5.53
شان شي	1.99	1.95	2.11	2.31	2.32	2.24	2.12
منغوليا الداخلية	3.33	2.57	1.52	1.70	2.09	1.99	4.32
لياو نينغ	3.35	3.28	3.25	3.76	3.26	3.48	3.37
جيلين	4.94	4.41	3.47	3.12	3.01	3.21	5.64
خي لونغ جيانغ	5.99	5.72	4.10	4.53	4.25	4.51	9.80

شنغهاي	0.26	0.47	0.58	0.85	0.87	0.60	0.20
جيانغ سو	6.21	7.01	8.02	7.15	6.95	6.57	5.77
تشي جيانغ	1.87	3.17	4.23	4.46	4.74	4.08	1.31
آن خوي	5.67	5.25	5.56	5.35	4.67	5.05	5.56
فو جيان	1.53	1.98	2.21	2.29	2.19	2.27	1.14
جيانغ شي	3.62	3.49	3.87	3.81	4.03	3.41	3.55
شان دونغ	8.04	8.44	7.66	6.90	6.50	7.21	7.68
خي نان	9.55	7.54	7.02	6.42	5.82	6.61	9.64
خو بي	4.51	5.18	5.54	5.47	5.63	5.21	4.19
خو نان	5.62	5.70	6.59	6.30	5.94	5.85	5.05
قوانغ دونغ	3.40	4.27	4.89	5.74	6.65	5.99	2.64
قوانغ شي	3.07	3.10	3.22	3.47	3.16	3.10	2.53
سيتشوان	8.82	9.32	10.12	9.26	10.21	11.32	7.65
قويجوو	2.36	1.97	1.74	2.02	2.33	2.40	1.80
يون نان	3.14	2.51	2.49	2.69	3.17	2.94	2.96
التبت	0.20	0.15	0.13	0.14	0.15	0.10	0.16
شنشي	2.20	2.30	2.48	2.64	2.64	2.70	2.06
قانسو	1.70	1.57	1.41	1.66	1.63	2.11	1.84
تشينغخاي	0.20	0.25	0.26	0.29	0.29	0.27	0.18
نينغ شيا	0.63	0.48	0.38	0.34	0.37	0.32	0.63
شينج يانغ	1.82	1.56	1.32	1.15	1.30	1.02	2.22

ويمكن أن نرى من خلال الجدول 6.5، أن نسبة حجم إنتاج الحبوب في مناطق إنتاج الحبوب الرئيسة ظلت لفترة طويلة تمثل 70% تقريبًا من إجمالي حجم إنتاج الحبوب على مستوى الدولة، وقد زادت تدريجيًا في الأعوام الأخيرة النسبة التي تحتلها مناطق إنتاج الحبوب الرئيسة من إجمالي حجم الإنتاج على مستوى الدولة، حيث وصلت عام 2011 النسبة إلى 76%. والجدير بالذكر أن إجمالي إنتاج الحبوب الغذائية في مقاطعتي

خي لونغ جيانغ وخه نان كل على حدة قد وصل إلى 55 مليونًا و710 آلاف طن و55 مليونًا و430 ألف طن، وتقدَّمَا معًا إلى مستوى إنتاج جديد بمقدار 55 مليون طن. وبدمج إنتاجي المقاطعتين معًا، فإن إنتاجهما مجتمعتين يعادل حجم إنتاج الحبوب على مستوى الدولة عام 1949.

الجدول 6.5 المناطق الرئيسة لإنتاج الحبوب الغذائية خلال الفترة ما بين 2014-1978

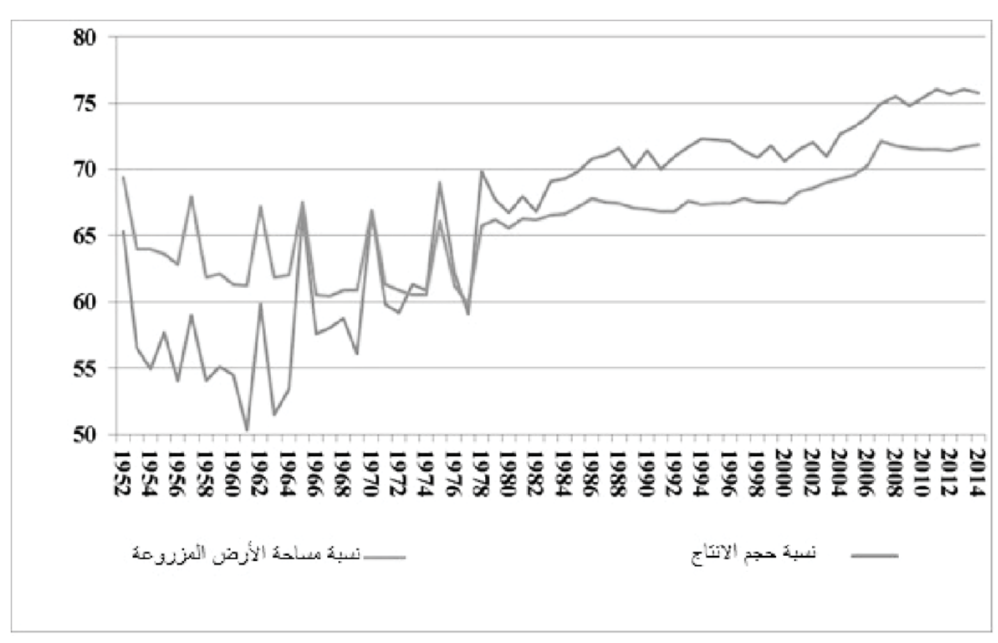
	النسبة التي يحتلها حجم إنتاج الحبوب في المناطق الرئيسة لإنتاج الحبوب من إجمالي الإنتاج على مستوى الدولة	النسبة التي تحتلها مساحة نثر البذور في المناطق الرئيسة لإنتاج الحبوب من إجمالي مساحة النثر على مستوى الدولة	حجم إنتاج الحبوب (عشرة آلاف طن)		مساحة نثر بذور الحبوب (ألف هكتار)	
			في الدولة بالكامل	في مناطق الإنتاج الرئيسة	في الدولة بالكامل	في مناطق الإنتاج الرئيسة
1978	69.8	65.7	30477	21286	120587	79196
1979	67.7	66.2	33212	22488	119263	78917
1980	66.7	65.6	32056	21368	117234	76905
1981	68.0	66.3	32502	22102	114958	76262
1982	66.8	66.2	35450	23676	113463	75159
1983	69.1	66.5	38728	26751	114047	75873
1984	69.3	66.6	40731	28221	112884	75232
1985	69.8	67.2	37911	26459	108845	73184
1986	70.8	67.8	39151	27701	110933	75233
1987	71.1	67.5	40298	28636	111268	75085
1988	71.6	67.4	39408	28208	110123	74177
1989	70.1	67.1	40755	28554	112205	75344
1990	71.4	67.0	44624	31857	113466	75988

1991	70.0	66.8	43529	30454	112314	75075
1992	71.0	66.8	44266	31412	110560	73854
1993	71.7	67.6	45649	32740	110509	74722
1994	72.3	67.3	44510	32159	109544	73776
1995	72.2	67.4	46662	33672	110060	74148
1996	72.1	67.4	50454	36362	112548	75888
1997	71.4	67.8	49417	35263	112912	76510
1998	70.9	67.5	51230	36316	113787	76759
1999	71.8	67.5	50839	36518	113161	76402
2000	70.6	67.4	46218	32607	108463	73143
2001	71.5	68.3	45264	32379	106080	72406
2002	72.0	68.6	45706	32913	103891	71234
2003	71.0	69.0	43070	30579	99410	68549
2004	72.7	69.3	46947	34115	101606	70388
2005	73.2	69.6	48402	35443	104278	72568
2006	73.9	70.3	49804	36824	104958	73739
2007	75.0	72.1	50160	37640	105638	76156
2008	75.5	71.8	52871	39918	106793	76717
2009	74.8	71.6	53082	39710	108986	78010
2010	75.4	71.5	54641	41185	109874	78550
2011	76.0	71.5	57121	43422	110572	79104
2012	75.7	71.4	58957	46021	111266.8	111266.8
2013	76.0	71.7	60194	45764	111951	111951
2014	75.8	71.9	60710	44610	112738	112738

المصدر: مصادر معلنة من قبل المكتب الوطني للإحصاء

أظهـرت البيانـات الإحصائيـة حـول الحبـوب الغذائيـة في 13 منطقـة رئيسـة لإنتـاج الحبـوب منـذ عـام 1949 (انظـر شـكل 6.4)، أنـه قبـل عـام 1972 كانـت نسـبة مسـاحة زراعـات

الحبـوب أكـبر دائمًـا مـن نسـبة حجـم الإنتـاج، وكان المصـدر الرئيـس لإسـهام المناطـق الرئيسـة السـابق ذكرهـا في إجـمالي حجـم إنتـاج الحبـوب عـلى مسـتوى الدولـة قائمًـا عـلى مسـاحتها الكبـيرة وليـس على ارتفـاع حجـم إنتـاج وحـدة الأرض الزراعيـة، ومـع ذلـك كان هنـاك اتجـاه نحـو التقلـص التدريجـي في الفـارق بـين كل مـن المسـاحة المزروعـة وحجـم الإنتـاج، وبـدءًا مـن عـام 1973 ارتفعـت تقريبًـا جميـع نسـب حجـم إنتـاج البـذور مقارنـة بالمسـاحات المزروعـة (عـام 1977 ارتفعـت نسـبة حجـم الإنتـاج عـن المسـاحة بمقـدار 0.7 في المائـة، نسـبة تـمَّ تجاهلهـا ولم تُحسَـب)، ومـن ثـم أصبـح المصـدر الرئيـس لإسـهام مناطـق الإنتـاج الرئيسـة في إجـمالي حجـم إنتـاج الحبـوب عـلى مسـتوى الدولـة يـأتي مـن ارتفـاع حجـم إنتـاج وحـدة الأرض الزراعيـة مـن الحبـوب، ولم يَعُـد يركـز عـلى مسـاحة الأراضي المزروعـة بالحبـوب، بـل كان هنـاك اتجـاه لاتسـاع الفـارق بـين المسـاحة والإنتـاج.



شكل 6.4 التغيرات في النسب التي تحتلها كل من مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب، وحجم الإنتاج في المناطق الرئيسة لإنتاج الحبوب من إجمالي الإنتاج على مستوى الدولة.

(5) مساحات الحقول والطاقة الإنتاجية لحقول الحبوب الغذائية:

كانت هناك خلال فترة زمنية محددة اختلافات بين المساحة الفعلية للأراضي الزراعية في الصين والمساحات المُسجَّلة رسميًّا خلال ذات الفترة (انظر الباب الثاني)؛ لذلك فإن القيام برصد أحوال إنتاج الحبوب الغذائية في الأراضي الزراعية في الصين يتطلب منا القيام بتعديلات ضرورية، فلا يمكن رصد وضع إنتاج الحبوب منذ عام 1949 من خلال الاستعانة مباشرةً بالمساحات المزروعة التي تم تسجيلها آنذاك.

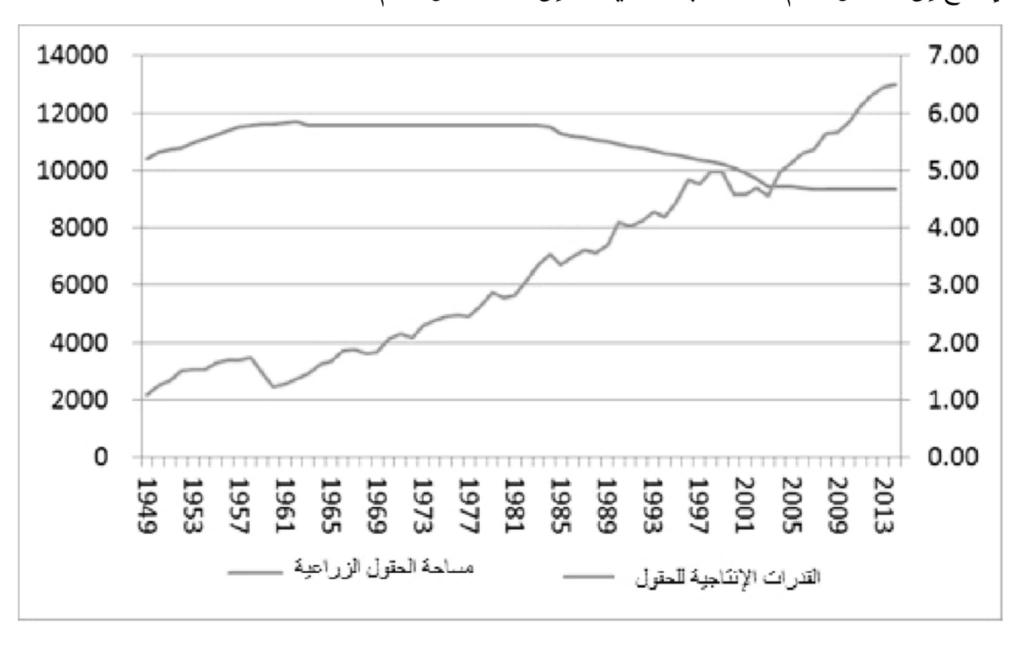
وطبقًا للتحليلات، فإن العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار كالآتي: (1) مساحة الأراضي الزراعية المستخدمة في إنتاج الحبوب الغذائية. والسبب في استبدال مؤشر مساحة نثر بذور الحبوب بهذا المؤشر هو أن قوة استغلال الأرض الزراعية في الصين تختلف بدرجة كبيرة نسبيًّا عن الدول الأخرى؛ حيث إن قوة استغلال الأرض الزراعية في الصين مرتفعة نسبيًّا، ففي العديد من المناطق حول العالم تُزرَع الأرض مرتين في العام، في حين أن قوة استغلال الأرض الزراعية في الكثير من الدول الأخرى منخفضة نسبيًّا، ففي العديد من المناطق تتم زراعة الأرض مرة واحدة في العام. وبالتالي فإذا تم حساب متوسط حجم إنتاج الحبوب من خلال الاستعانة بالمساحات المزروعة، سيكون تقدير الطاقة الإنتاجية للأراضي الزراعية في الصين أقل بكثير مما هي عليه في الواقع. (2) قبل مرحلة الإصلاح والانفتاح، كانت المنتجات الريفية الرئيسة يتم شراؤها من قبل الحكومة، وكان على جميع المزارعين امتهان الأعمال الزراعية، وفي تلك المرحلة كانت نسبة مساحة محاصيل الحبوب مستقرة إلى حد ما بالتناسب مع إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الزراعية الأخرى، ويتوقف حجم إنتاج الحبوب بشكل رئيس على أساس حجم إنتاج وحدة الأرض الزراعية؛ ولذلك فقد جعلت الحكومة المركزية مؤشر حجم إنتاج الحبوب في وحدة الأرض الزراعية مؤشر الرصد الأكثر الأهمية. ومن أجل الحصول على رضا حكومات المستويات الأعلى، اتبعت منظمات الاقتصاد الجماعي الريفية في أغلب الأحيان وسيلتين هما: أولًا رفع مؤشر الزراعة المتعاقبة للأرض الزراعية. وفيما يتعلق بنتائج الفحوصات القائلة بأفضلية اثنين ضرب خمسة يساوى عشرة على ثلاثة ضرب ثلاثة يساوي تسعة (أي أن زراعة فصلين في العام وحصاد 250 كيلو كل فصل، أفضل من زراعة ثلاث فصول في العام وحصاد 150 كيلو كل فصل)، بالإضافة إلى حقيقة تراجع المناطق القائمة على

الزراعة لثلاثة فصول في العام، لتكون مناطق قائمة على الزراعة لفصلين، فقد أوضحت نتائج الفحوصات والحقيقة السابق ذكرها، أن الدور الذي يلعبه رفع مؤشر الزراعة المتعاقبة في زيادة الإنتاج هو دور محدود للغاية. ثانيًا، إخفاء وعدم تسجيل الأراضي الزراعية المستصلحة حديثًا. وكان الإسهام الرئيس في ارتفاع إنتاج وحدة الأرض من الحبوب في تلك الآونة هو إخفاء وعدم تسجيل الأراضي الزراعية المستصلحة حديثًا؛ ولذلك أطلق المزارعون على الأراضي الزراعية المستصلحة حديثًا اسم الحقول المساعدة. (3) تحت تأثير السرعة الواضحة في التحول إلى الصناعية والتحول إلى الحضرية بعد الإصلاح والانفتاح، زادت فرص المزارعين في الوظائف غير الزراعية، وأصبحت دوافع الكثير منهم للسعي نحو الأرباح النسبية من الزراعة كافية أكثر فأكثر، وتعرَّضَ إنتاج الحبوب الغذائية لضربة مزدوجة، فمن ناحية نزوح القوى العاملة الزراعية، ومن ناحية تنسيق بنية الإنتاج الزراعي. وجعلت الحكومة المركزية مؤشر مساحة الأرض المزروعة هو مؤشر الفحص الأكثر أهمية، وذلك لضمان أمن الحبوب الغذائية. ومن أجل تجنب التعرض لنقد حكومات المستويات الأعلى، ظهر اتجاه (جديد) لقيام المسئولين في بعض حكومات القرى بتسجيل مساحات تزيد عن المساحة الواقعية. وهذا هو السبب الرئيس وراء انخفاض متوسط حجم إنتاج الحبوب الغذائية الفعلي عن متوسط حجم الإنتاج الذي تم حسابه طبقًا للمساحات المسجلة. ومن هنا يمكننا أن نرى ضرورة عمل تنسيق للبيانات المعنية، من أجل التقييم الموضوعي لتغير الطاقة الإنتاجية للأراضي الزراعية في الصين.

طبقًا للتحليلات، فإن المقومات التي يمكن الاستفادة منها لتنسيق البيانات هي: (1) البيانات التي أعيد بناؤها عن مساحات الأراضي الزراعية. (2) النسبة التي تحتلها مساحة الحبوب من إجمالي مساحة المحاصيل الزراعية الأخرى. (3) إجمالي إنتاج الحبوب الغذائية. من الواضح أن إمكانية رصد إجمالي إنتاج الحبوب الغذائية أفضل من إمكانية رصد مساحات الحبوب؛ ولهذا السبب فإن الفارق بين إجمالي إنتاج الحبوب المسجل وإجمالي الإنتاج الفعلي أصغر من الفارق بين مساحات الحبوب المسجلة والمساحات الفعلية.

ومن خلال الشكل 6.5 يمكن أن نرى أن مساحة حقول الحبوب في الصين ارتفعت أولًا بشكل تدريجي من 104 ملايين هكتار عام 1949 لتصل إلى 117 مليون هكتار

عـام 1962. وخـلال 20 عامًـا بـدءًا مـن 1963 حتـى عـام 1984، اسـتقرت مسـاحة حقـول الحبـوب في الصـين مـا بـين 115 مليـون هكتـار و116 مليـون هكتـار. وفي مواجهـة تأثـير تنسـيق بنيـة زراعـة النباتـات واحتـلال الصناعـات غـير الزراعيـة للسـاحة مـن بعـد عـام 1985، انخفضـت تدريجيًّـا مسـاحة حقـول الحبـوب في الصـين، حيـث انخفضـت المسـاحة لتصبـح أقـل مـن 100 مليـون هكتـار. ثـم بـدأت الحكومـة تزيـد مـن قـوة الإدارة في حقـول الحبـوب، واسـتقرت مسـاحة حقـول الحبـوب منـذ عـام 2006 حتـى عـام 2014 مـا بـين 93000 ألـف هكتـار و94000 ألـف هكتـار. واتجهـت الطاقـة الإنتاجيـة لحقـول الحبـوب نحـو الصعـود التدريجـي منـذ 65 عامًـا، حيـث بلـغ متوسـط حجـم الإنتـاج لـكل هكتـار مـن حقـول الحبـوب الغذائيـة 1.09 طـن فقـط عـام 1949، ثـم تقـدم مسـتوى متوسـط حجـم الإنتـاج ليصـل إلى 2 طـن لـكل هكتـار مـن حقـول الحبـوب عـام 1971، وفيـما بعـد زاد متوسـط الإنتـاج ليصـل إلى 3 طـن عـام 1982، ثـم 4 طـن عـام 1990، ثـم 5 طـن عـام 2005، وزاد متوسـط الإنتـاج إلى 6 طـن عـام 2011، قبـل أن يصـل إلى 6.51 طـن عـام 2014.



شكل 6.5 مساحة حقول الحبوب الغذائية ومتوسط إنتاج وحدة الأرض الزراعية من الحبوب خلال الفترة 1949-2014

الجدول 6.6 مساحة حقول الحبوب الغذائية في الصين والطاقة الإنتاجية لحقول الحبوب في الفترة -1949 2014

الوحدة: ألف/ هكتار، طن/هكتار

العام	متوسط الإنتاج	المساحة	العام	متوسط حجم الإنتاج	المساحة	العام	متوسط حجم الإنتاج	المساحة
1949	1.09	104279	1971	2.16	115793	1993	4.27	106883
1950	1.24	106213	1972	2.08	115780	1994	4.20	106100
1951	1.34	107551	1973	2.29	115765	1995	4.43	105302
1952	1.52	108014	1974	2.38	115746	1996	4.83	104486
1953	1.52	109467	1975	2.46	115723	1997	4.76	103822
1954	1.53	110867	1976	2.47	115697	1998	4.97	103161
1955	1.64	112264	1977	2.44	115668	1999	4.97	102371
1956	1.70	113657	1978	2.64	115635	2000	4.58	100881
1957	1.70	115048	1979	2.87	115599	2001	4.58	98855
1958	1.73	115607	1980	2.77	115559	2002	4.70	97210
1959	1.47	115991	1981	2.81	115517	2003	4.56	94491
1960	1.24	116140	1982	3.07	115471	2004	4.98	94320
1961	1.27	116515	1983	3.36	115422	2005	5.13	94270
1962	1.37	116886	1984	3.53	115370	2006	5.30	93900
1963	1.47	115757	1985	3.36	112902	2007	5.36	93587
1964	1.62	115774	1986	3.49	112157	2008	5.65	93549

1965	1.68	115788	1987	3.62	111413	2009	5.68	93534
1966	1.85	115798	1988	3.56	110669	2010	5.85	93458
1967	1.88	115805	1989	3.71	109922	2011	6.11	93442
1968	1.81	115807	1990	4.09	109172	2012	6.31	93392
1969	1.82	115806	1991	4.01	108417	2013	6.45	93341
1970	2.07	115801	1992	4.11	107655	2014	6.51	93290

ملاحظة: أُجريَت الحسابات طبقًا للبيانات التي أُعيد بناؤها الخاصة بالأراضي الزراعية، ونسبة مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب من إجمالي مساحة المحاصيل الزراعية وإجمالي إنتاج الحبوب الغذائية.

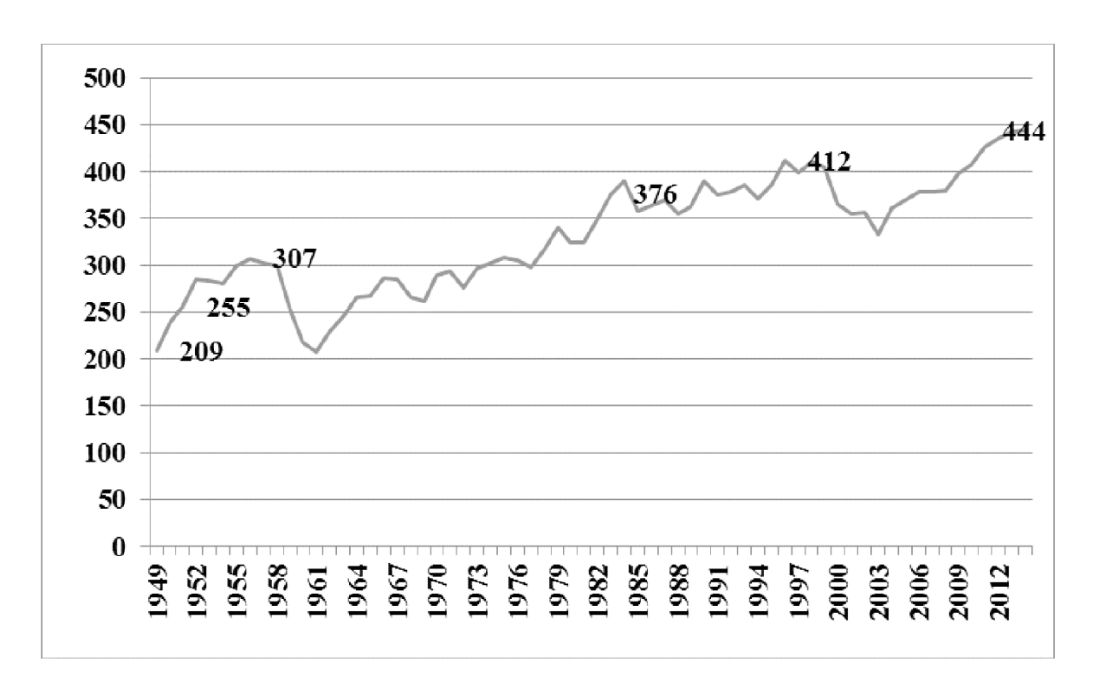
2. نصيب الفرد من إنتاج الحبوب الغذائية في الصين:

زاد نصيب الفرد الصيني من إنتاج الحبوب الغذائية بدرجات متفاوتة خلال الفترة ما بين 1949-2014 (راجع الشكل 6.2)، فإذا اتخذنا كمية 50 كيلو من الحبوب باعتبارها أحد مستويات كمية الإنتاج، فقد تقدم نصيب الفرد من إنتاج الحبوب الغذائية بـ4 مستويات خلال 65 عامًا، حيث بلغ نصيب الفرد 209 كيلو عام 1949 و250 كيلو عام 1951، ثم تقدم إلى مستوى 300 كيلو عام 1956، ووصل إلى مستوى 350 كيلو عام 1983، وإلى مستوى 400 كيلو عام 1996.

ولم يتخطَّ نصيب الفرد 400 كيلو إلا في 7 أعوام فقط خلال 18 عامًا من بعد عام 1996، وهي عام 1998 و 1999، بالإضافة إلى الأعوام الخمسة بدءًا من 2010 حتى 2014.

وفيما يتعلق بأمن الحبوب الغذائية، فإن أكثر ما يعنينا هو الدرس المُستفاد من عودة نصيب الفرد من الحبوب إلى التقدم مرة أخرى، حيث استغرقت الصين 16 عامًا في تخطي نصيب الفرد من الحبوب مستوى 300 كيلو عام 1956 حتى العودة مرة أخرى لنفس هذا المستوى عام 1974، واستغرقت 11 عامًا في قدرة نصيب الفرد من الحبوب من الحفاظ على مستوى 400 كيلو عام 1999 حتى العودة مرة أخرى لنفس هذا المستوى

عام 2010. إن ضمان أمن الحبوب الغذائية ليس أمرًا يعمل على الرفع المستمر من حجم إنتاج الحبوب، لكنه يحافظ بشكل مستقر على نصيب الفرد المناسب من الحبوب. وكلما اقترب حجم إنتاج الحبوب أكثر من الحجم المناسب لنصيب الفرد، قَلَّت الأخطار المتعلقة بأمن الحبوب الغذائية، بل سيقل أيضًا حجم مخزون الحبوب الذي نحتاجه، وتقل تكاليف التخزين، وخسائر التخزين.



شكل 6.1 التغيرات في نصيب الفرد من حجم إنتاج الحبوب الغذائية في الصين خلال الفترة ما بين 1949-2014

الجدول 6.7 نصيب الفرد من حجم إنتاج الحبوب الغذائية في الصين خلال الفترة ما
بين 1949-2014

العام	العدد	العام	حجم الإنتاج	العام	حجم الإنتاج	العام	حجم الإنتاج	العام	حجم الإنتاج	العام	حجم الإنتاج
1949	209	1960	217	1971	293	1982	349	1993	385	2004	361
1950	239	1961	207	1972	276	1983	376	1994	371	2005	370
1951	255	1962	229	1973	297	1984	390	1995	385	2006	378
1952	285	1963	246	1974	303	1985	358	1996	412	2007	379
1953	284	1964	266	1975	308	1986	364	1997	399	2008	380
1954	281	1965	268	1976	306	1987	370	1998	411	2009	398
1955	299	1966	287	1977	298	1988	355	1999	404	2010	407
1956	307	1967	285	1978	317	1989	362	2000	365	2011	426
1957	302	1968	266	1979	340	1990	390	2001	355	2012	435
1958	300	1969	262	1980	325	1991	376	2002	356	2013	442
1959	252	1970	289	1981	325	1992	378	2003	333	2014	444

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، ملفات مختلفة من كتاب الصين الإحصائي السنوي.

ثانيًا: تحليل العوامل المؤثرة في إنتاج الحبوب الغذائية:

1. التقدم التقني:

ويمكن قياس تأثير التقدم التقني من خلال الاستعانة بطريقة دالة الإنتاج. ولتحليل دور التقدم التقني بشكل أفضل، سيتم الاستعانة بطريقة دالة الإنتاج الحدودية العشوائية. وهناك طريقتان للقياس باستخدام النموذج الحدودي العشوائي: الطريقة الأولى، طريقة القياس القائم على مرحلتين، أي قياس معادلة التركيب التقني أولاً، وذلك باستخدام التباينات المتطابقة في تقدير الكفاءة التقنية TE، ثم قياس معادلة الكفاءة التقنية، وبالتالي إجراء تحليل العوامل المؤثرة بالنسبة إلى الكفاءة التقنية TE؛ أما الطريقة الثانية فهي القياس القائم على مرحلة واحدة، وهي طريقة قياس كل من معادلة التركيب التقني ومعادلة الكفاءة التقنية من خلال الإمكانية القصوى المتزامنة. وأوضحت نتائج القياس بالطريقة الثانية، أنه منذ عام 1979 تتزايد سرعة إنتاجية جميع عوامل إنتاج الحبوب الغذائية في الصين والمقاربة على 1%، كما أن نمو الكفاءة التقنية الأكثر وضوحًا، هو تغير كفاءة السعة.

الجدول 6.8 تحليل لنمو إنتاجية عوامل إنتاج الحبوب الغذائية في الدولة (حسب متوسط المناطق)

العام	نمو TFP	التقدم التقني	نمو الكفاءة التقنية	التغير في كفاءة السعة
1979	0.0108	0.0022	0.0093	-0.0008
1980	0.0100	-0.0001	0.0114	-0.0012
1981	0.0120	0.0001	0.0109	0.0010
1982	0.0090	-0.0016	0.0116	-0.0010
1983	0.0105	-0.0020	0.0119	0.0006
1984	0.0075	-0.0020	0.0116	-0.0021

0.0009	0.0113	-0.0011	0.0111	1985
-0.0018	0.0112	-0.0010	0.0084	1986
-0.0015	0.0107	-0.0004	0.0088	1987
-0.0006	0.0109	-0.0014	0.0089	1988
-0.0026	0.0120	-0.0018	0.0076	1989
-0.0027	0.0128	-0.0021	0.0080	1990
-0.0011	0.0140	-0.0024	0.0105	1991
-0.0007	0.0140	-0.0021	0.0112	1992
-0.0019	0.0142	-0.0018	0.0104	1993
-0.0012	0.0155	-0.0018	0.0125	1994
-0.0026	0.0153	-0.0017	0.0109	1995
-0.0030	0.0153	-0.0013	0.0110	1996
-0.0004	0.0155	-0.0007	0.0144	1997
-0.0001	0.0153	-0.0002	0.0151	1998
0.0010	0.0161	0.0006	0.0177	1999
0.0037	0.0176	0.0001	0.0212	2000
0.0007	0.0187	0.0006	0.0175	2001
0.0002	0.0185	0.0006	0.0178	2002
0.0016	0.0191	0.0015	0.0192	2003
0.0045	0.0162	0.0006	0.0110	2004
0.0033	0.0131	0.0013	0.0111	2005
0.0021	0.0110	0.0025	0.0114	2006
0.0050	0.0110	0.0025	0.0085	2007
0.0053	0.0093	0.0042	0.0082	2008

2. تأثير التغيرات المناخية:

أولًا: نضع تعريفًا لحجم الإنتاج المرتبط بالأرصاد الجوية، ونقسم الترتيب الزمني لإنتاج وحدة أرض زراعية من الحبوب طبقًا للعوامل الطبيعية وغير الطبيعية التي أثرت في حجم الإنتاج الأخير للمحصول، وطبقًا للخصائص والمقياس الزمني اللذين أثرا أيضًا، ويكون التقسيم كالتالي:

$$Y = Yt + Yw + \varepsilon \quad (1)$$

في المعادلة: تشير Y إلى حجم الإنتاج الفعلي من الحبوب الغذائية، وتشير Yt إلى اتجاه حجم الإنتاج، وتشير Yw إلى حجم الإنتاج المرتبط بالأرصاد الجوية، و ε إلى حجم الإنتاج العشوائي. وبما أن نسبة حجم الإنتاج العشوائي ضئيلة؛ لذلك غالبًا ما يتم تجاهلها وعدم احتسابها. ولذا يمكن تبسيط المعادلة (1) لتصبح:

$$Yw + Yt = Y \quad (2)$$

وتكون طريقة تمثيل حجم الإنتاج الاتجاهي باستخدام المتوسط المتحرك الذي يتم رسمه بخط مستقيم، وبعد الحصول على اتجاه حجم الإنتاج، يكون حجم الإنتاج المرتبط بالأرصاد الجوية كالآتي:

$$Y = Yw - Yt \quad (3)$$

وكانت نتيجة البحث بموجب الطريقة السابقة كالآتي: أولًا: أن التغيرات المناخية أصبحت بالفعل عاملًا مهمًّا يؤثر على المياه الزراعية وإنتاج الحبوب الغذائية في الصين. كما أن نتيجة البحث باستخدام مؤشر الجفاف لـPlamer (PDSI) قد أوضحت أن التغيرات المناخية قد أدت إلى تخطي متوسط الزيادة في مياه ري الحقول بمقدار 100 مليون m3، وتخطى متوسط انخفاض إنتاج الحبوب في الهكتار الواحد 1000 كيلو.

ثانيًا: يمكن من خلال الإنسان، كونه أحد العوامل الموجودة كعوامل التقدم التقني وتأمين السياسات وزيادة الاستثمار، أن يخفف من التأثير السلبي للتغيرات المناخية على المياه الزراعية وإنتاج الحبوب في الصين. كان تأثير التغيرات المناخية واضحًا على المياه الزراعية وإنتاج الحبوب في الصين قبل الفترة ما بين الثمانينيات والتسعينيات من القرن

العشريـن، وفي المقابـل كان تأثـير الإنسـان كأحـد العوامـل قليـلاً نسـبيًّا؛ ولكـن بعـد الفـترة مـا بـين الثمانينيـات والتسـعينيات مـن القـرن العشريـن، أصبـح دور الإنسـان كأحـد العوامـل في الاسـتجابة إلى التغـيرات المناخيـة يَقْـوَى باسـتمرار، وتمثَّـلَ الأمـر تحديـدًا في أوقـات الجفـاف، حيـث اسـتمر نقصـان كميـة ميـاه الـري في وحـدة الأرض، في حـين اسـتمرت زيـادة حجـم إنتـاج الحبـوب الغذائيـة في نفـس وحـدة الأرض الزراعيـة. ووصلـت نسـبة إسـهام الإنسـان كأحـد العوامـل في تنميـة إنتـاج وحـدة الأرض مـن الحبـوب إلى 40%.

3. السياسات الزراعية:

يمكن أن نرى من خلال الجدول 6.9، أولاً: أن إجمالي إنتاج الحبوب الغذائية يرتبط ارتباطًا إيجابيًّا بكل من المساحة المزروعة بالحبوب، الأيدي العاملة، كمية الأسمدة، الآلات الزراعية المستخدمة، الدعم المالي للزراعة، ومتوسط مؤشر أسعار الحبوب. ثانيًا: كان لسياسة حماية الأرض الزراعية، والسياسات الداعمة والنافعة للزراعة، وسياسة حماية أسعار الحبوب، تأثير إيجابي في رفع إنتاجية الحبوب الغذائية. ويبلغ معامل المرونة لكل سياسة من السياسات السابق ذكرها 0.023، 0.163 و0.021. فكلما زاد تعزيز قوة سياسة حماية الأرض الزراعية بنسبة 1%، ارتفع إجمالي إنتاجية الحبوب بنسبة 0.023%. وقد زادت قوة سياسة حماية الأرض الزراعية في الفترة ما بين 1982 حتى 2008 من 5 إلى 51 (انظر الجدول 6.10)، وفي الوقت ذاته زاد حجم إنتاج الحبوب بنسبة 49.14%، ووصلت نسبة إسهام سياسة حماية الأرض الزراعية في رفع حجم إنتاج الحبوب إلى 21.16%، بمعدل إسهام 43.06%. ومن أجل المقارنة بشكل أفضل بين أهمية كل متغير من المتغيرات الكمية في التأثير على رفع حجم إنتاج الحبوب الغذائية، ينبغي أن يتم إفراد قائمة لقيم المعاملات المعيارية في نتائج التقديرات.

الجدول 6.9 نتائج الارتداد الحدودي في تقدير تأثير سياسات الزراعة (RR،ridge regression K=0.2).

	قيم التقديرات	المعاملات المعيارية		قيم التقديرات	المعاملات المعيارية
C	3.420*	-	سياسة حماية الأرض الزراعية LN	0.023**	0.177
	(2.737)			(3.073)	
المساحة المزروعة بالحبوب LN	0.216*	0.416	السياسات الداعمة والنافعة للزراعة LN	0.163**	0.182
	(2.662)			(2.794)	
القوى العاملة LN	0.259*	0.172	أسعار الحبوب الغذائية LN	0.021***	0.223
	(3.231)			(6.168)	
كميات السماد LN	0.128***	0.207			
	(8.446)				
إجمالي طاقة الآلات الزراعية LN	0.051***	0.203	R^2 بعد تعديل	0.948	
	(7.477)		الكم الإحصائي F	24.002	

وتعد طريقة تحليل الانحدار الحدودي إحدى طرق تقدير انحراف الانحدار الذي يختص في تحليل البيانات على خط واحد، وهي في الحقيقة طريقة تقدير بالمربعات الصغرى مُعدَّلة، من خلال التخلي عن عدم الانحراف في طريقة المربعات الصغرى،

والاعتماد على طريقة تقدير الانحدار الأكثر ملاءمة للواقع والتي يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر، وهي طريقة تستند إلى بيانات جزء الخسارة ودرجة دقة الهبوط كمعطيات لازمة من أجل الحصول على معامل الانحدار، كما أنها أقوى بكثير من طريقة المربعات الصغرى من حيث إمكانيتها في التعامل مع البيانات الخاطئة.

الجدول 6.10 تحديد مدى قوة سياسة حماية الأراضي الزراعية في الصين

	مرحلة اليقظة	مرحلة تأسيس السياسة المبدئي		مرحلة تكوين نظام السياسة		مرحلة الاكتمال	
نتيجة جمع الدرجات الممنوحة للسياسات	1982-1986	1993-1996	1987-1992	2000-2003	1997-1999	2006-2008	2004-2005
نتيجة الاستفسارات والتنقيح من قبل المتخصصين	5	14	10	33	27	50	42
نتيجة جمع الدرجات الممنوحة للسياسات	5	13	11	32	29	51	41

4. انخفاض مساحة الأراضي الزراعية:

منذ الثمانينيات من القرن العشرين، ومع تقدم عملية التحول الصناعي، زادت أراضي المباني بسرعة أكبر من زيادة الأراضي الزراعية الجديدة، وأصبح الانخفاض في مساحة الأراضي الزراعية اتجاهًا حتميًّا، حيث بلغ صافي انخفاض مساحة الأراضي الزراعية على مستوى البلاد 5 ملايين و229 ألف هكتار خلال 23 عامًا ما بين 1980 - 2003،

بمتوسط انخفاض سنوي بلغ 227.4 ألف هكتار، وبنسبة انخفاض سنوي 8.77%. كما بلغت نسبة مساحة الأراضي الزراعية التي انخفضت خلال 23 عامًا 3.8% من مساحة الأراضي الزراعية عام 1980. وبلغ إجمالي صافي الانخفاض في مساحة الأراضي الزراعية في ثلاث مناطق رئيسة للإنتاج 2 مليون و791 ألف هكتار، بمتوسط انخفاض سنوي يبلغ 121.4 ألف هكتار، وبنسبة انخفاض سنوي تساوي 3.99%، حيث بلغت نسبة مساحة انخفاض الأراضي الزراعية خلال 23 عامًا 4% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في تلك المناطق عام 1980، وقد كانت درجة انخفاض مساحة الأراضي الزراعية في المناطق الرئيسة لإنتاج الحبوب أكبر من درجة انخفاض مساحة الأراضي الزراعية في الدولة بأكملها، الأمر الذي ينبغي أن يسترعي اهتمامًا كبيرًا. كان حدوث التحول للحضرية وتأسيس الصناعية وتطور الاقتصاد السريع نسبيًا في الحوض الأوسط والسفلي لنهر اليانجستي، وكان انخفاض مساحة الأراضي الزراعية هو الأسرع هناك، حيث بلغ صافي انخفاض مساحة الأراضي الزراعية في تلك المنطقة 1 مليون و569.3 ألف هكتار خلال الفترة ما بين 1980- 2003، بمتوسط انخفاض سنوي 68.2 ألف هكتار، وبنسبة متوسط انخفاض سنوي تساوي 6.4%، أما في منطقة الأنهار الثلاثة خوانغ وجون وخاي فانخفضت مساحة الأراضي الزراعية بمقدار 1213.5 ألف هكتار، بمتوسط انخفاض سنوي يبلغ 52.7 ألف هكتار، ونسبة متوسط انخفاض سنوي تساوي 5.1%، وتأتي منطقة الأنهار الثلاثة وحدها في المرتبة الثانية بعد منطقة حوض نهر اليانجستي، وتعد المقاطعات الثلاث وهي خي لونغ جيانغ وجيلين ولياو نينغ في منطقة الشمال الشرقي هي المناطق ذات التغير الأقل في ارتفاع وانخفاض مساحة الأراضي الزراعية من بين المناطق الثلاث السابق ذكرها، حيث بلغ صافي الانخفاض في المقاطعات الثلاث 8890 هكتارًا في الفترة ما بين 1980-2003، بمتوسط انخفاض سنوي 390 هكتارًا، ونسبة متوسط الانخفاض السنوي بلغت 0.04%.

وهناك أربعة أسباب أدت إلى انخفاض مساحة الأراضي الزراعية تشمل: أولًا، أراضي المباني، ثانيًا، مساحة الأراضي الزراعية التي تناقصت بسبب تعديل النظام الإيكولوجي، ثالثًا، مساحة الأرض الزراعية المستغلة بسبب تعديل البنية الزراعية، رابعًا، تدمير الأراضي الزراعية.

ثالثًا: اتجاه التغير في توزيع إنتاج الحبوب الغذائية:

1. تجاوز إنتاج الحبوب الغذائية في شمال الصين لنظيره في جنوب البلاد:

تخطى حجم إنتاج شمال الصين من الحبوب الغذائية في عام 2008 حجم الإنتاج في جنوب البلاد، حيث بلغت نسبة مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب وحجم إنتاجها في الشمال ما يمثل 54. %79، 35. %44 من المساحة والإنتاج على مستوى الدولة، في حين كانت نسبة مساحة أراضي الحبوب وحجم الإنتاج في الجنوب 45. %21 و 45. %66 من المساحة والإنتاج على مستوى الدولة.

2. تمركز إنتاج الحبوب الغذائية في منطقة وسط الصين:

هناك في شرق الصين 4 مقاطعات فقط من أصل 12 مقاطعة (مدينة، منطقة حكم ذاتي) منتجة للحبوب، كما أن هناك انخفاضًا محدودًا في النسبة التي تحتلها هذه المنطقة من مساحة أراضي الحبوب وحجم إنتاج الحبوب على مستوى البلاد، بل وكان هناك اتجاه نحو انخفاض المساحة والإنتاج بشكل أكبر. في حين نجد في وسط الصين 9 مقاطعات وبلديات باستثناء مقاطعة شانشي جميعها مقاطعات إنتاج رئيسة للحبوب، حيث تشهد هذه المنطقة ارتفاعًا في النسبة التي تحتلها المنطقة من مساحة أراضي الحبوب وحجم إنتاجها على مستوى البلاد، وكان هناك اتجاه نحو الاستمرار في زيادة المساحة والإنتاج، ومن بين 10 مقاطعات (مدن، مناطق حكم ذاتي) في غرب الصين لا يوجد سوى مقاطعة سيتشوان الوحيدة في إنتاج الحبوب، بل إنها لم تشهد تغيرًا كبيرًا في حجم إنتاج الحبوب الغذائية، ولكن من الممكن أن يحدث في تلك المنطقة انخفاض بطيء في نسبة مساحة أراضي الحبوب وحجم الإنتاج على مستوى البلاد.

3. انتشار الأرز الياباني الممتاز في الشمال الشرقي، وتفوق الأرز الخام في الجنوب:

بمقارنة عام 2008 مع عام 2004، نجد هناك ارتفاعًا في النسبة التي تحتلها منطقة

شـمال الصـين مـن مسـاحة زراعـة الأرز الخـام وحجـم إنتاجـه عـلى مسـتوى البـلاد بنسـبة 3.34 و3.01%. في حـين انخفضـت الحصـة التـي تحتلهـا منطقـة الجنـوب، إلا أنهـا لا تـزال تحافـظ عـلى تميزهـا في إنتـاج الحبـوب. أمـا بالنسـبة لمقاطعـات الإنتـاج الكبـيرة في الشـمال فتشـمل 4 مقاطعـات هـي ليـاو نينـغ وجيلـين وخـي لونـغ جيانـغ وخـه نـان، ومـن بينهـا مقاطعـة خـي لونـغ جيانـغ التـي يحتـل حجـم إنتـاج الأرز الخـام فيهـا مـا يقـارب نصـف مسـاحة إنتـاج الأرز في منطقـة الشـمال بأكملهـا. ومسـتقبلًا سـيكون الجفـاف عـلى رأس العوامـل المقيـدة لإنتـاج الأرز الخـام في شـمال الصـين.

4. تمركز إنتاج القمح في حوض نهر جون والنهر الأصفر:

تحتل كل من مساحة زراعة القمح وحجم إنتاجه في منطقة الشمال ما يزيد على 3/2 من المساحة والإنتاج على مستوى الصين، في حين لم تصل مساحة زراعة القمح وحجم إنتاجه في الجنوب عن 3/1 من المساحة والإنتاج على مستوى الدولة. وقد حدث توسع في إنتاج القمح في وسط شرق الصين، في حين تقلص الإنتاج في غرب البلاد. وبلغت نسبة مساحة زراعة القمح وحجم إنتاجه في منطقة وسط شرق الصين 77.6% و23.9% من مساحة وحجم الإنتاج على مستوى الدولة، وبمقارنة هذه النسب مع نظيرتها عام 2004، تكون مساحة وحجم إنتاج القمح كل على حدة قد زاد بقيمة تزيد عن 1% للمساحة و2% في الإنتاج. ومن بين المقاطعات في وسط شرق الصين، هناك 5 مقاطعات تتميز بتفوق تقنيات التصنيع وهي مقاطعة لو (وهو اسم آخر لمقاطعة شان دونغ) ومقاطعة يو (اسم آخر لمقاطعة خه نان) ومقاطعة سو (اسم آخر لمقاطعة جيانغ سو) ومقاطعة وان (اسم آخر لمقاطعة آن خوي) ومقاطعة إي (اسم آخر لمقاطعة خه بي)، وظلت النسبة التي تحتلها تلك المقاطعات من زراعة القمح وحجم إنتاجه على مستوى الدولة ينمو باستقرار، ففي خه بي ومنغوليا الداخلية، ارتفع كل من مساحة زراعة القمح وحجم إنتاجه ارتفاعًا محدودًا. في حين كان هناك اتجاه نحو الارتفاع بشكل أكبر في مساحة زراعة القمح وإنتاجه في منطقة وسط شرق الصين. أما في غرب الصين، فنظرًا للظروف الطبيعية وطبيعة المحصول وغيرها من الأسباب، فقد كان هناك اتجاه نحو الانخفاض بشكل أكبر في إحلال إنتاج القمح تدريجيًا محل المحاصيل الأخرى.

5. اتجاه تمركز إنتاج الذرة في شمال ووسط الصين:

شهد إنتاج الذرة تطورًا كبيرًا بالنسبة لتطور إنتاج الحبوب في الصين. وترسخت بشكل أكبر المكانة المتميزة التي تحتلها منطقة شمال الصين في إنتاج الذرة على مستوى الدولة، حيث ارتفعت نسبة حجم إنتاج الذرة في منطقة شمال الصين من مساحة زراعة الذرة وحجم إنتاجه على مستوى الدولة كل على حدة من 76.47% و79.51% عام 2004، لتصل كل من النسبتين إلى 78.60% و82.15% عام 2008، حيث ارتفعت كل من النسبتين بقيمة تزيد على 2%. وبالنظر إلى مناطق في شرق ووسط وغرب الصين، نجد هناك ارتفاعًا في نسبة منطقة وسط الصين من مساحة زراعة الأرز وحجم إنتاجه على مستوى الدولة، لتصل نسب المساحة والإنتاج كل على حدة إلى 46.27% و49.72% عام 2008 بعد أن كانت 45.64% و46.13% عام 2004، وبالتالي تكون النسبتان قد ارتفعتا كل على حدة بقيمة 0.63 في المائة للمساحة و3.59 للإنتاج. وتبلغ نسبة مساحة الذرة وحجم الإنتاج في مقاطعتي خي لونغ جيانغ ومنغوليا الداخلية معًا 4.72% و 4.99% من المساحة والإنتاج على مستوى الدولة.

6. تراجع إنتاج فول الصويا:

تراجع إنتاج محصول فول الصويا في الأعوام الأخيرة، حيث انخفض كل من مساحة زراعته وحجم إنتاجه بدرجات مختلفة، وما زالت مساحة زراعة فول الصويا وحجم إنتاجه في شمال الصين تحتل ما يزيد على 70% من المساحة والإنتاج على مستوى الدولة، في حين لم تصل مساحة زراعة فول الصويا وحجم إنتاجه في جنوب الصين إلى 30%. وبالنظر إلى المناطق الثلاث وهي شرق ووسط وغرب الصين، نجد في شرق الصين تراجعًا كاملًا في مساحة زراعة فول الصويا وحجم إنتاجه، بانخفاض نسبته ما بين 2- 3% من مساحة الزراعة والإنتاج على مستوى الدولة، وفي وسط الصين اتسعت مساحة زراعة فول الصويا وانخفض حجم الإنتاج انخفاضًا طفيفًا، واستقرت النسبة التي تحتلها منطقة وسط الصين من مساحة الزراعة والإنتاج عند 70% من مساحة الزراعة والإنتاج على مستوى الدولة، أما في غرب الصين فانخفضت مساحة زراعة فول الصويا قليلًا وزاد حجم الإنتاج زيادة طفيفة، واستقرت نسبة حجم الإنتاج في هذه المنطقة بنسبة تزيد قليلًا على 10% بالتناسب مع حجم الإنتاج على مستوى الدولة.

رابعًا: استراتيجية أمن الحبوب الغذائية في الصين:

1. تأسيس نظام حماية الحقول الزراعية الأساسية:

(1) التمسك بمساحة 1 مليار و008 مليون مو كخط أحمر

(2) إدارة الموارد المائية كخط أحمر

2. تعزيز تأسيس البنية التحتية للحقول الزراعية:

تتمتع البنية التحتية في الصين بمستوى جيد، ومع ذلك توجد العديد من الحلقات الضعيفة في هذه البنية، وما زالت هناك أضرار كبيرة بسبب كوارث الفيضانات والجفاف كل عام. فإذا تم حساب المتوسط السنوي لانخفاض الإنتاج طبقًا للمتوسط السنوي من مساحة الكوارث البالغة 340 مليونًا و160 ألف هكتار، وانخفاض الإنتاج البالغ 30%، ليصل حجم الانخفاض السنوي للإنتاج إلى 24 مليونًا و950 ألف طن، أي ما يوازي 6% تقريبًا من المتوسط السنوي لحجم الإنتاج. حيث نجد أن بناء وإصلاح مجموعة من منشآت الري الكبيرة، وزيادة قدرتها على التصدي للكوارث والحفاظ على الإنتاج، أمور لها مغزى مهم في رفع الطاقة الإنتاجية الشاملة للحبوب الغذائية. أولًا: التسريع من استمرار بناء الملحقات في مناطق الري، وإصلاح توفير المياه في تلك المناطق، والرفع من الكفاءة الخدمية لمنشآت الري في الحقول الزراعية، بالإضافة إلى استعادة وتوسيع مساحة الري الفعال. ثانيًا: إنشاء مشاريع مصادر الري الزراعي وزيادة مساحة الري الفعال في المناطق التي تتمتع بموارد مائية وأرضية جيدة وتتمتع بطاقة كامنة في زيادة إنتاج الحبوب الغذائية. ثالثًا: تخصيص رأسمال مخصص لدعم منشآت ري الحقول الزراعية الصغيرة. رابعًا: تقديم الدعم على المعدات والماكينات والأدوات الموفرة لمياه الري، والتطوير القوي لعملية الري الموفرة للمياه. خامسًا: بناء نظام دعم مالي على نفقات مياه الزراعة، ومنح الأسرة الريفية الدعم على نفقات مياه الزراعة بشكل مباشر، وذلك طبقًا لمساحة الري الفعال المقررة.

3. تحسين عملية توزيع إنتاج الحبوب الغذائية:

يجب العمل على تطوير مناطق صناعات متميزة لمحاصيل الحبوب في منطقة نهر اليانجستي، والتناسب مع تطوير القمح المميز. كما ينبغي العمل على استقرار حجم المساحة المزروعة في مناطق النهر الأصفر ونهر جون ونهر خاي، بالإضافة إلى توسيع نطاق غرس القمح المخصوص المميز، والتطوير القوي في مساحة غرس الذرة المخصصة للتصنيع والغنية بالزيوت والبروتين والنشا... إلى آخره. ومن الضروري العمل على زيادة مساحات الذرة المستخدمة في التصنيع وعلف الحيوانات في منطقة الشمال الشرقي، بالإضافة إلى توسيع مساحة غرس فول الصويا الغني بالزيوت، والتحكم الملائم في مساحة غرس الأرز (الذي تتم زراعته بالغمر) في تلك المنطقة.

4. الدفع بممارسة التجارة الدولية في مجال المنتجات الريفية:

(1) تأسيس نظام حماية الحقول الزراعية الأساسية:

العمل على التطبيق الكامل لـ«اللوائح الخاصة بمحميات الحقول الزراعية الأساسية»، وبناء محميات حقول زراعية أساسية دائمة، تقوم بشكل رئيس على إنتاج الحبوب الغذائية، بالإضافة إلى العمل على استقرار مساحة الأراضي الزراعية، حيث إن هذا هو الأساس لضمان أمن الحبوب الغذائية الذي لا يمكن زعزعته.

(2) تعزيز إصلاح حقول الإنتاج المتوسط والمنخفض:

تمتلك الصين أراضي زراعية بمساحة 120 مليون هكتار، من بينها 3/2 حقول منخفضة الإنتاج، أي ما يوازي 80 مليون هكتار. ويحتل إنتاج الحبوب الغذائية 3/2 من مساحة الأراضي الزراعية الموجودة حاليًّا، من بينها 4/1 حقول منخفضة الإنتاج قد تم إصلاحها ليبلغ متوسط زيادة الإنتاج لكل هكتار في تلك الحقول 1500 كيلو بعد الإصلاح، وبحساب قوة زيادة الإنتاج للحبوب الغذائية طبقًا لتلك البيانات، يكون الناتج 40000 مليون كيلو زيادة في إنتاج الحبوب الغذائية.

(3) الدفع بتقدم التقنيات الزراعية:

من خلال جمع البيانات الخاصة بنشر تقنيات الزراعة من جميع المحطات الرئيسة التابعة لوزارة الزراعة والجهات البحثية المعنية، فإن اتخاذ الإجراءات التقنية بإمكانه أن يزيد من إنتاج الحبوب الغذائية بما يتراوح بين 50 - 75 مليار طن. وتتضمن الإجراءات التقنية ما يلي: (1) نشر السلالات الجيدة، وذلك من خلال استبدال سلالات البذور بالكامل لمرة واحدة، والذي يساعد على زيادة إنتاج الحبوب الغذائية بقيمة 10 مليارات كيلو. (2) تحسين التقنيات الإدارية في زراعة البذور. وذلك من خلال تعميم التقنيات الخاصة بالزراعة وفيرة الإنتاج بالنسبة لمحاصيل الأرز والقمح والذرة وغيرها من المحاصيل، وتعميم الزراعة باستخدام الأغطية البلاستيكية بالنسبة للذرة وغيرها من المحاصيل في المناطق الجبلية شديدة البرودة والمناطق الجافة، ومن ثم زيادة إنتاج الحبوب الغذائية بقيمة تتراوح ما بين 10 - 15 مليار كيلو. (3) تقنية تحديد السماد المناسب وتقنية الاستخدام العميق للسماد. بتعميم هذه التقنيات على مساحة تتراوح بين 700-800 مليون مو، قد يزيد إنتاج الحبوب بقيمة 10 مليار كيلو؛ فقد عملت تقنية اختبار التربة وتحديد السماد المناسب على معدل كفاءة استغلال الأسمدة الكيميائية، وظل كم استخدام سماد الفوسفات وسماد البوتاسيوم، وانخفض كم استخدام سماد الهيدروجين، فقد انتهت فعليًا مرحلة الزيادة في استخدام السماد من أجل زيادة الإنتاج. (4) تقنية الري الموفر للمياه. من خلال توفير المياه وتوسيع مساحة الري بنسبة تزيد على 10%، يمكن لمناطق الزراعة بمياه الأمطار التي يبلغ كمية هطول المياه السنوية فيها من 200-500 ميلليمتر، أن تزيد من حجم إنتاج الحبوب بقيمة تتراوح ما بين 10-20 مليار كيلو، وذلك من خلال تطبيق تقنيات الزراعة البعلية، كالحفاظ على رطوبة التربة وإرجاع القش إلى الحقل وزيادة استخدام السماد وسلالات البذور المقاومة للتلف. (5) التقليل من خسائر محاصيل الحبوب الغذائية أثناء الحصاد والنقل والتخزين. فإذا تم تقليل الخسائر بنسبة تصل إلى 3 - 5%، يمكن تقليل خسائر الحبوب الغذائية بقيمة تتراوح بين 10-20 مليار كيلو جرام.

يتضح من خلال الجدول 6-11 أن معدل الكفاءة التقنية في إنتاج الحبوب الغذائية في الصين يصل إلى 0.795، ويتمتع هذا المعدل بمساحة كبيرة للتقدم نسبيًا، وتبلغ وفورات

الحجـم 0.957، بمسـاحة للتقـدم ليسـت كبـيرة. وأوضـح الكثـير مـن أبحـاث شـيو تشـينغ وآخريـن، أن معامـل عوائـد الحجـم الشـامل لمحاصيـل الحبـوب الثلاثـة وهـي القمـح والأرز والـذرة يبلـغ 1.094، وليـس هنـاك تواجـد واضـح تقريبًـا لوفـورات الحجـم، كـما أن سياسـة التفكـير فقـط في الإدارة واسـعة النطـاق لأعـمال الأراضي انطلاقًـا مـن زيـادة إنتـاج الحبـوب الغذائيـة أمـر غـير كافٍ للقيـام بـه. ولتوسـيع نطـاق إدارة العمـل بـالأراضي تأثـير واضـح في تخفيـض إجـمالي التكلفـة لإنتـاج الوحـدة مـن الأرض الزراعيـة. ولتفصيـل القـول، فكلـما زادت مسـاحة العمـل في الأرض مـو واحـد، يمكـن أن تـتراوح كفـاءة تخفيـض التكلفـة مـن 2%-3%. أي أن توسـيع نطـاق العمـل الزراعـي يسـهم في الدفـع بزيـادة دخـل المزارعـين (شـيو تشـينغ وآخـرون، 2011). وهـو مـا يوضـح أهميـة تسريـع التقـدم التقنـي بالنسـبة لضـمان أمـن الحبـوب الغذائيـة.

الجدول 6. 11 الكفاءة الاقتصادية لإنتاج الحبوب الغذائية في الصين

المنطقة	الكفاءة التقنية	كفاءة الحجم	المنطقة	الكفاءة التقنية	كفاءة الحجم	المنطقة	الكفاءة التقنية	كفاءة الحجم
بكين	0.766	0.999	آنخوي	0.786	0.878	سيتشوان	0.861	0.861
تيانجين	0.745	0.980	فوجيان	0.795	0.940	قويجوو	0.708	0.708
خبي	0.748	0.907	شينجيانغ	0.834	0.995	يونان	0.574	0.574
شلنشي	0.570	0.984	شاندونغ	1.00	0.905	التبت	1.00	1.00
منغوليا الداخلية	0.719	0.951	خهنان	1.00	0.831	شنشي	0.524	0.524
لياونينغ	0.868	0.993	خوبي	0.864	0.954	قانسو	0.536	0.536
جيلين	1.00	1.00	خونان	0.908	0.971	تشينغهاي	0.623	0.623
هيلونغجيانغ	1.00	1.00	قوانغدونغ	0.796	0.951	نينغشيا	0.625	0.625
شنغهاي	1.00	1.00	قوانغشي	0.698	0.966	شينجيانغ	0.954	0.954
جيانغسو	0.989	0.938	خاينان	0.648	0.961			

تشيجيانغ	0.917	0.969	قوانغتشينغ	0.596	0.980	في الدولة بالكامل	0.795	0.795

يانغ تيان رونغ وآخرون، بالاستناد إلى تحليل معدل كفاءة الإنتاج التخصصي الإقليمي للحبوب الغذائية على مستوى الصين، «المجلة العلمية- جامعة الزراعة بشينان (نسخة العلوم الاجتماعية)»، العدد 6 لعام 2009.

(4) الدعوة إلى الاستهلاك العلمي والصحي للأطعمة الغذائية:

بالنسبة لبنية استهلاك الأطعمة الغذائية في الصين في الوقت الحاضر، فقد اقترب فعليًّا مستوى الاستهلاك اليومي للفرد الصيني من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، من مستوى الدول والمناطق المتقدمة، في حين لا يزال هناك فارق كبير بين استهلاك المواطن الصيني من لحوم الأبقار والألبان مقارنة باستهلاك الفرد في الولايات المتحدة واليابان وغيرها من الدول والمناطق المتقدمة. وينبغي التوجه نحو الحمية العلمية والاستهلاك الصحي، والدفع بتكوين بنية نظام غذائي علمي ومناسب، بالإضافة إلى رفع مستوى المعيشة والتغذية الصحية للمواطنين الصينيين.

خامسًا: مفهوم الأمن الغذائي:

يمكن تحليل أمن الحبوب الغذائية من منظور المنتجات والموارد والمنظور البيئي. حيث يعد أمن الحبوب الغذائية من منظور المنتجات الأسهل في الرصد والضبط، ويتمتع بمدة تأثير قصيرة نسبيًا، ومساحة صغيرة نسبيًا، بينما يتميز أمن الحبوب الغذائية من منظور الموارد بصعوبة في الرصد والضبط، وبمدة تأثير طويلة نسبيًا، ومساحة كبيرة نسبيًا، أما أمن الحبوب الغذائية من المنظور البيئي فيقع بين الاثنين. وبالتالي فإنه عند مناقشة أمن الحبوب الغذائية، يجب أن نبدأ من المنتجات ثم الموارد وصولًا إلى المنظور البيئي.

1. أمن الحبوب الغذائية على مستوى المنتج:

شهد إنتاج الحبوب الغذائية في الصين على مدار السنوات العشر الأخيرة زيادة متتالية، ليبلغ إجمالي إنتاج الحبوب الغذائية على مستوى البلاد في عام 2013 حوالي 601 مليون و935 ألف طن، ليتجاوز مستوى حجم الإنتاج بقيمة 600 مليون طن. وفي الوقت ذاته زادت واردات الحبوب تماشيًا مع تعاظم زيادة القوة الشرائية الدولية. وتحت التأثير المشترك لهذين العاملين، فقد ظل سوق العرض والطلب على الحبوب الغذائية في السوق المحلي يشهد حالة مستقرة، ولم تحدث أية ظاهرة غريبة تدعو للقلق. وهذه حقيقة لا جدال فيها، وهي في الوقت ذاته متاحة أمام الجميع للتأكد منها.

وعلى المدى البعيد، نجد أن هناك سلسلة من العوامل المفيدة لأمن الحبوب الغذائية على مستوى المنتج، تتمثل تحديدًا في: أولًا، زيادة سرعة تجديد السلالات الممتازة. حيث حققت الصين منذ وقت طويل درجة عالية من معدل غطاء السلالات الممتازة، وخلال الأعوام الماضية زادت سرعة استبدال السلالات الجيدة بأخرى جديدة بالتزامن مع زيادة مصادر هذه السلالات، الأمر الذي أرسى أساسًا مهمًّا لتأمين استقرار وزيادة إنتاج الحبوب الغذائية. ثانيًا، زيادة مساحة الري الفعال. حيث زادت مساحة الري الفعال في الصين من 45 مليون هكتار عام 1978 إلى 53 مليونًا و820 ألف هكتار في عام 2000 و63 مليون 400 ألف هكتار في عام 2012. حيث زادت مساحة الري الفعال 8 ملايين

و820 ألف هكتار خلال الـ22 عامًا الأولى، في حين زادت المساحة 9 ملايين و580 ألف هكتار خلال الـ12 عامًا الأخيرة، أي بزيادة سنوية تفوق سرعتها بوضوح الزيادة خلال فترة الـ22 عامًا الأولى. وستهتم الصين أكثر خلال الـ7 أعوام القادمة ببناء منشآت ري الحقول الزراعية، وهناك زيادة واضحة في الاستثمارات في هذا المجال، ووضوح أكثر في إدخال النقاط المهمة، وستشهد مناطق الإنتاج الرئيسة للحبوب تحسنًا أكبر في مقومات الري. ثالثًا، زيادة مساحة استخدام الأغطية الزراعية. حيث نجد أن تغطية الأرض بالأغطية الزراعية إجراء مهم يضمن استقرار إنتاج زراعة الحبوب الغذائية في الأرض البعلية. وخلال الفترة من عام 1993 حتى عام 2012، زادت مساحة استخدام الأغطية الزراعية في الصين من مساحة لا تصل إلى 6 ملايين هكتار إلى 23 مليونًا و330 هكتار، أي تضاعفت مرتين تقريبًا. وسيعمل تقدم تقنية الأغطية الزراعية واتساع مساحة استخدامها على التحكم بكفاءة في تذبذب حجم إنتاج الحبوب الغذائية الناتج عن التغيرات المناخية، وسيسهم بدوره المفروض في ضمان أمن الحبوب الغذائية. رابعًا، ارتفاع معدل الميكنة الشاملة. ففي خلال الفترة من عام 1978 حتى عام 2012، ارتفع معدل الميكنة الشاملة للزراعة في الصين من 18.8% ليصل إلى 56%، أي ارتفع بما يقارب الضعفين. وفي تلك الأثناء، ارتفع معدل الميكنة الشاملة للزراعة خلال الـ22 عامًا من عام 1978 حتى عام 2000 بنسبة 10.2%، وفي خلال الـ12 عامًا من 2000 حتى 2012، ارتفع معدل الميكنة الشاملة بنسبة 27%، حيث شهدت تلك الفترة زيادة سريعة في معدل الميكنة الزراعية. كما ساعد الارتفاع في معدل الميكنة الشاملة لإنتاج الحبوب الغذائية على تحسين التكيف مع ظروف المياه الحارة، كما ساعد على تلبية المتطلبات الموسمية لنمو محاصيل الحبوب، ومن ثم يسهم ارتفاع معدل الميكنة الشاملة في زيادة إنتاج الحبوب، وتقليل الاضطراب في حجم الإنتاج. خامسًا، ارتفاع درجة تمركز إنتاج الحبوب الغذائية. أوضحت نتائج التحليلات الإحصائية أن النسبة التي تحتلها 13 منطقة من مناطق الإنتاج الرئيسة للحبوب من إجمالي إنتاج الحبوب على مستوى الدولة قد ارتفعت من 69.21% في الفترة ما بين 1949-1959 لتصل إلى 77.78% في الفترة ما بين 2010-2012، أي زادت النسبة بمقدار 8.57% (النسبة في الفترة الأولى تتضمن مدينة تشونغ تشينغ، ولا تتضمنها في الفترة الثانية). حيث تركز إنتاج الحبوب الغذائية في المناطق التي تتناسب اقتصاديًّا مع زراعة الحبوب، الأمر الذي يساعد على التقدم في المساحة التي يستهدفها

تدخل السياسات، وبالتالي إضافة دور إيجابي في زيادة واستقرار إنتاج الحبوب.

وهناك عدد من التحديات التي تواجه أمن الحبوب الغذائية على مستوى المنتجات، تتمثل تحديدًا في: أولًا، الارتفاع المستمر في تكلفة الأيدي العاملة، فعلى الرغم من الانخفاض المستمر في تعداد القوى العاملة في حقول الحبوب، إلا أنه نظرًا لارتفاع تكلفة العامل، فهناك ارتفاع مستمر في تكلفة استخدام العمال. ثانيًا، الارتفاع المستمر في تكلفة الأراضي الزراعية، فتماشيًا مع التوسع في نقل الأراضي وارتفاع سعر نقل تعهد العمل بالأرض بسبب زيادة الطلب عن العرض في نقل الأراضي، سيكون هناك ارتفاع مستمر في مصاريف الأرض الزراعية لإنتاج الحبوب الغذائية، حيث زاد في الوقت الحاضر متوسط مصاريف نقل التعهد في العام لكل مو من حقول الحبوب ليصل إلى 600 يوان. ثالثًا، الارتفاع المستمر في تكاليف السماد والمبيدات والأغطية الزراعية وغيرها من عوامل الإنتاج. وبما أن هذه العوامل الثلاثة ستظل قائمة لفترة طويلة، فإن الارتفاع المستمر في تكاليف إنتاج الحبوب يُعَدُّ أحد التحديات التي يجب علينا التكاتف لحلها.

لقد تخطت حاجتنا للأطعمة الغذائية مرحلة الكفاية، وبلغت مرحلة تناول ما هو جيد وما هو صحي من الغذاء، وأصبح أمن الحبوب الغذائية قائمًا بشكل رئيس على أمان جودة الأطعمة الغذائية. وفيما يتعلق بأمان جودة الأطعمة الغذائية، فإنه وفقًا لمقولة أحد خبراء الزراعة «حينما يكون مصدر طعامنا تربة خصبة، وحينما نتناول جميعًا الأطعمة الطازجة بالشكل المناسب، عندها سيتلاشى على الأقل نصف الأمراض التي تعاني منها البشرية»، وينبغي أولًا أن نقوم طبقًا لهذه المقولة بتشديد إدارة أعمال الأراضي الزراعية، وإدارة تدفق السلع والمواد، وتوزيع إنتاج الحبوب الغذائية في الأراضي الزراعية الخصبة بأكبر درجة، والرفع من درجة الأطعمة الغذائية الطازجة في السوق بأكبر درجة ممكنة، ومثال على ذلك التخلص من التعبئة المبالغ فيها والتخزين المبالغ فيه والتصنيع المبالغ فيه. ثانيًا، ينبغي وضع اللوائح الصارمة بشأن مقاييس إنتاج الأطعمة الغذائية، والقضاء على سلوكيات الاستخدام المبالغ فيه للأسمدة والمبيدات. ثالثًا، بدء أعمال الرقابة والإدارة الفعالة، وجعل جميع الأطعمة الغذائية التي تدخل إلى السوق مطابقة للحد الأدنى من مقاييس الأمان، ليكون جميع المواطنين قادرين على تناول الطعام وهم مطمئنون. وهذه من المهام التي ينبغي أن تتحمل الحكومة تنفيذها. أما بالنسبة للأطعمة الغذائية ذات

مقاييس الأمان العالية، فيمكن تعديلها من خلال آلية السوق.

2. أمن الحبوب الغذائية على مستوى الموارد:

تسعى الزراعة التقليدية في الصين بشكل رئيسي إلى زيادة حجم الإنتاج. وتوجد طريقتان رئيستان لهذا العمل: الطريقة الأولى، استصلاح الأراضي المناسبة لإنتاج الحبوب الغذائية, والطريقة الثانية هي زراعة الأراضي المتاحة في مختلف المواسم الزراعية المناسبة. إلا أن موارد المياه المتاحة للاستغلال في الزراعة محدودة جدًّا، حيث إن السعي من جهة واحدة نحو زيادة حجم الإنتاج وما يترتب عليه استصلاح الأراضي ورفع مؤشر الزراعة المتعاقبة، كان من شأنه أن يؤدي حتمًا إلى وضع المناطق التي تتكيف بشكل سيئ مع المياه الحارة ووضع الإنتاج الموسمي للحبوب، وبالتالي حدث عجز في موارد المياه بشكل عام، وخاصة في أماكن مياه الآبار التي انخفض عددها بشكل متواصل. كما أن خصوبة التربة الطبيعية محدودة جدًّا؛ لذلك فإن السعي في اتجاه واحد نحو زيادة حجم الإنتاج، أمر يتطلب اتباع سبل استخدام السماد الكيميائي بشكل أكبر لتلبية متطلبات الخصوبة اللازمة للمحاصيل، واستخدام المبيدات بشكل أكبر لحل أزمة عجز المغذيات في التربة عن ضمان النمو الصحي للمحاصيل، ومن ثم ظهرت سلسلة من المشاكل كتلوث الأراضي الزراعية وانخفاض العناصر المغذية في التربة... إلى آخره. كما أن زيادة خطورة تلوث التربة وتلوث المياه بسبب السماد الكيميائي والمبيدات والأغطية الزراعية، سيؤدي إلى عدم قدرة الموارد المائية والأرضية في نهاية الأمر على إنتاج الحبوب الغذائية.

إذا قمنا بحساب أمن الحبوب الغذائية على مستوى المنتج من حيث ما يتكلفه الأمر من انخفاض في الآبار وتلوث الأرض وانخفاض العناصر المغذية في التربة، نجد أنه كلما طالت مدة الحفاظ على أمن الحبوب الغذائية على مستوى المنتج، ساء أمن الحبوب الغذائية على مستوى الموارد. ومن ناحية أمن الحبوب الغذائية على مستوى المنتج، فليس صحيحًا أنه كلما زادت نسبة استصلاح وزراعة الأرض وارتفع مؤشر الزراعة المتعاقبة كانت الأمور أفضل. ولذا ينبغي علينا أن نتخلى عن كل ما يتعلق بالفكر التقليدي في استصلاح جميع الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب، ونتخلى عن كل ما يتعلق بالفكر التقليدي عن الزراعة في جميع المواسم المناسبة لزراعة الحبوب، وينبغي تغيير المقولة التي تشير إلى أن إراحة

الأرض للمحافظة على خصوبة التربة يعني تبوير الأرض.

وفي واقع الأمر، تعد ظاهرة إراحة الأرض الأكثر سهولة في رصدها هي رصد أسر ريفية في منطقة زراعية يتم زراعتها مرتين في العام تُغَيِّر الوضع من الزراعة مرتين في العام إلى الزراعة مرة واحدة في العام. وبالنسبة لمزايا «التحول من الزراعة مرتين إلى مرة في العام» فهي كالآتي: 1. ارتفاع حجم إنتاج المحصول لمرة واحدة في العام، وتقليص خطر التعرض لأضرار الكوارث؛ حيث إن الزراعة لمرة واحد في العام متوافقة مع الفصول الأكثر تواؤمًا مع المياه الحارة. وبسبب تناسب الفصل مع زراعة المحصول، يمكن زيادة حجم الإنتاج، وتقليل خطر التعرض لأضرار الكوارث. 2. زيادة دخل المزارعينوهو في واقع الأمر انعكاس على المستوى الاقتصادي لفوائد ارتفاع حجم الإنتاج مرة في العام وتقليص مخاطر الكوارث. 3. الاقتصاد في مياه الري والسماد والمبيدات... إلى آخره من المدخلات الزراعية، كما تساعد الزراعة لمرة واحدة في العام على حل أزمة انخفاض عدد الآبار وتلوث الأرض والمياه، إلى آخره من الأزمات. 4. تسهم الزراعة لمرة واحدة في العام (أو إراحة الأرض والحصاد مرة واحدة في العام) في الحفاظ على خصوبة الأراضي الزراعية. أما سلبيات «التحول من الزراعة مرتين إلى مرة في العام» فتتمثل في انخفاض إجمالي الإنتاج في الوحدة من الأرض الزراعية، لكن درجة الانخفاض في إجمالي الإنتاج تكون أقل من درجة الانخفاض في المساحة المزروعة. وبالنسبة للتفكير في الزراعة لأكثر من مرة في العام من جانب استهلاك الحبوب الغذائية، فيمكن أن يقل الانخفاض في حجم الحبوب الغذائية المستهلك في المعيشة. وفي بداية فترة الإصلاح، كانت المناطق الزراعية التي تزرع الأرض مرتين في العام الآن تزرعها ثلاث مرات في العام، ونظرًا لأن الحساب بطريقة اثنين ضرب خمسة يساوي عشرة أفضل من حساب ثلاثة ضرب ثلاثة يساوي تسعة، فقد خفضت تلك المناطق عدد مرات الزراعة إلى مرتين في العام. أما في الوقت الحالي فهل ظهر للجميع أن طريقة واحد ضرب عشرة يساوي عشرة أفضل من اثنين ضرب خمسة يساوي خمسة؟ فهذه من القضايا التي تتطلب الرصد بدقة.

وعلى المدى البعيد، ينبغي أن يكون استقرار القدرة الإنتاجية للحبوب الغذائية أهم من استقرار حجم إنتاج الحبوب الغذائية؛ ولهذا السبب فمن الضروري أن يتأسس استقرار حجم إنتاج الحبوب الغذائية على مستوى المنتج بناءً على استقرار القدرة الإنتاجية على

مستوى المـوارد. وحينـما يتصـادم الاثنـان فمـن الممكـن في مرحلـة عـدم حـل مشـكلة المـأكل والمـشرب فقـط أن يتـم اتبـاع طريقـة اسـتغلال المـوارد بإفـراط سـعيًا لرفـع حجـم إنتـاج الحبـوب الغذائيـة، أمـا إذا تـم تخطـي مرحلـة مشـكلة المـأكل والمـشرب، فينبغـي أن تتحـول نقطـة التركيـز مـن تطويـر الطاقـة الكامنـة لإنتـاج الحبـوب الغذائيـة إلى حمايـة القـدرة عـلى إنتـاج الحبـوب الغذائيـة، فـلا يصـح أن نخـسر هدفًـا بعيـد المـدى مـن أجـل هـدف قصـير المـدى، ولا يصـح أن نخـسر الهـدف الـكلي مـن أجـل هـدف جـزئي، ولا يصـح أن نزيـد مـن الضغـط عـلى المـوارد مـن أجـل زيـادة كميـة إنتـاج الحبـوب الغذائيـة.

ويمكن حل مشكلة نقص إنتاج الحبوب قصير المدى من خلال الاستيراد. حيث إن جوهر استيراد الحبوب الغذائية هو شراء حق استخدام الأراضي الزراعية والموارد المائية التي تنفقها الدول الأجنبية لإنتاج الحبوب في هذا العام. ونظرًا لأن الدول المصدرة للحبوب في العالم هي بشكل رئيس دول غنية بالموارد المائية والأرضية (وليست دولًا تسعى إلى الرفاه الاقتصادي من خلال الزراعة)؛ لهذا السبب فإن هذه النتيجة تمثل مصالح مشتركة للطرفين.

3. أمن الحبوب الغذائية على مستوى البيئة:

إن قوة تحمل النظام البيئي محدودة جدًّا، وكذلك قدرة البيئة المحيطة على التنقية الذاتية. وطبقًا للنتائج المترتبة على قانون المادة، فإن جميع أشكال التلوث الخارجة عن قدرة البيئة على التنقية الذاتية يمكن أن تتجمع داخل البيئة، وتتسبب في تأثيرات سلبية يتزايد خطرها على النظام البيئي. فإذا استمر تزايد خطورة تلوث التربة وتلوث المياه بسبب الأسمدة والمبيدات والأغطية الزراعية، فإن النظام البيئي الذي يعاني هذا التلوث سيصبح يومًا من الأيام غير صالح لأن يكون موطنًا للإنسان. وإذا لم يتوقف التقلص في المساحة التي يحتلها النظام البيئي الصالح لأن يكون موطنًا للإنسان من الغلاف الحيوي، فستصبح البيئة الخارجية لوجود ونمو الإنسان أكثر سوءًا. حيث إن نتيجة التغير للأسوأ تلك لا يمكن أبدًا أن تكون بسبب عدم الرصد أو الرصد غير الواضح للأوضاع. إن أمن الحبوب الغذائية المستدام، هو أمن الحبوب الغذائية الذي يوفر حماية الموارد وحماية البيئة. لذلك فلا يمكننا أن نهتم فقط برصد أمن الحبوب الغذائية على مستوى المنتج،

وتجاهل رصد أمن الحبوب الغذائية على مستوى الموارد. حيث نرى أن تأكيد اللجنة المركزية على أن يتمسك الفرد بقوته، تعد إشارة بشكل رئيس إلى أمن الحبوب الغذائية على مستوى الموارد ومستوى البيئة.

ومن جهة أخرى، نجد أنه يمكن حل مشكلة أمن الحبوب الغذائية على مستوى المنتجات بمساعدة السوقين المحلي والدولي، ويمكن حل مشكلة أمن الحبوب الغذائية على مستوى الموارد بالاستعانة بنوعي الموارد المحلية والدولية، أما مشكلة أمن الحبوب الغذائية على مستوى البيئة فينبغي الاعتماد على أنفسنا لحلها. ولهذا ينبغي علينا أن نضع مشكلة أمن الحبوب الغذائية على مستوى البيئة في المقام الأول. فينبغي علينا انطلاقًا من مسئوليتنا تجاه الجيل القادم، ومن أجل سلوكياتنا التي سنُسأل عنها في المستقبل، أن نقوم بحفظ الدروس المستفادة من الحضارات البشرية التي سبقتنا (مثل حضارة المايا) ثم تلاشت جزئيًّا، وعلينا أن نوقف نهائيًّا السلوكيات التي تسعى إلى تقليص التكلفة لأقصى درجة لفترة قصيرة وتكبير الفائدة لأكبر درجة وذلك في مقابل مد فترة دفع التكاليف والحصول على الفائدة مسبقًا. وهذه هي المسئولية الأهم التي ينبغي على جميع المستويات الحكومية القيام بها.

3. أمن الحبوب الغذائية على مستوى البيئة:

(1) خسائر استهلاك الحبوب الغذائية:

يرتبط أمن الحبوب الغذائية بالإنتاج والتصدير، كما يرتبط أيضًا بالاستهلاك. وتتمثل مشكلة استهلاك الحبوب الغذائية في الصين في أربعة جوانب تشمل:

الجانب الأول: الخسائر الناتجة عن تداول السلع والتخزين. حيث إن تقنيات تداول سلع الحبوب وتخزينها ونقلها في الصين تقنيات متأخرة، حيث تبلغ خسائر الحبوب الغذائية بسبب السقوط أو التعفن أو الآفات والفئران ما يصل إلى 25 مليار كيلو سنويًّا، وتبلغ خسائر الحبوب المُخزَّنة لدى المزارعين 17 مليارًا و500 مليون كيلو سنويًّا. وإذا وصل معدل خسارة الحبوب إلى مستوى معدل الخسارة في الدول المتقدمة الذي يقل عن

3%، فمن الممكن تقليل خسائر الحبوب الغذائية بقيمة 25 مليار كيلو.

الجانب الثاني: خسائر الحبوب الغذائية في الحياة المعيشية. بلغ نصيب الفرد من الحبوب الغذائية في الصين 435 كيلو عام 2012، كما بلغ نصيب الفرد من اللحوم 54.6 كيلو، ومن المنتجات المائية 43.6 كيلو، وجميع هذه الأرقام أعلى من مستوى المتوسط العالمي. ونفس الأمر بالنسبة لنصيب الفرد من الخضر والفاكهة، هذا باستثناء منتجات الألبان فقط. قامت الصين في مجمل الأمر بحل مشكلة التغذية السيئة لمواطنيها. طبقًا لبيانات الدراسات التي أعلنتها وزارة الصحة، فقد وصل عدد الأشخاص ذوي الوزن الزائد إلى 200 مليون شخص، من بينهم 90% زاد وزنهم بسبب التغذية الزائدة عن الحد. وخلال الأعوام القليلة الماضية، أصبحت ظاهرة رمي بقايا الطعام ظاهرة منتشرة للغاية في قاعات الطعام الموجودة بالمطاعم والمدارس والمؤسسات والشركات، كما أن ظاهرة رمي بقايا الطعام في المنازل في زيادة. وطبقًا للتقديرات المتحفظة التي تقدر كمية بقايا الطعام التي يتم رميها بنسبة 10% من إجمالي كميات الأطعمة، فإن كمية بقايا الطعام التي يتم رميها كل عام تعادل 50 مليار كيلو من الحبوب الغذائية. فإذا تم تقليل هذا الجزء من الخسارة إلى النصف، يمكن تقليل حجم خسائر الحبوب بمقدار 25 مليار كيلو. فخسائر الحبوب الغذائية بسبب كميات مشروب العرق الزائدة عن الحد. بلغ إنتاج الصين من مشروب العرق الكحولي (بخصم 65 درجة من المحتوى الكحولي، كم سلعة العرق) 10 ملايين و256 ألف طن عام 2011، حيث تجاوز حجم الإنتاج المستهدف في عام 2020. كما أن الاستهلاك بنسبة 20% من كمية الإنتاج تلك مرتبط بشرب العرق الزائد عن الحد المضرّ بالصحة، فإذا تم التحكم في هذا الجزء المستهلك من مشروب العرق، يمكن توفير 10 مليارات كيلو من الحبوب الغذائية.

خسائر الحبوب الغذائية الناتجة عن المغالاة في درجة التصنيع. بلغ حجم إنتاج الأرز الخام على مستوى الدولة 20 مليونًا و780 ألف طن عام 2011، وطبقًا لنسب التصنيع المقدرة بقيمة 85% أرز درجة ثانية و15% أرز درجة أولى، يمكن أن يتم تصنيع 139 مليونًا و650 ألف طن من الأرز المقشور، لكن نظرًا للمغالاة في درجة دقة التصنيع، يتم فعليًّا إنتاج 120 مليونًا و150 ألف طن من الأرز المقشور، أي بانخفاض في حجم الإنتاج قيمته 19 مليارًا و500 مليون كيلو. وفي عام 2011 بلغ حجم إنتاج الدقيق في

الصين 117 مليون طن. وتبلغ نسبة الدقيق المخصوص %25 من إجمالي حجم إنتاج الدقيق، وإذا تم تقليل النسبة بقيمة %10 من إنتاج الدقيق المخصوص، لتغييرها إلى إنتاج الدقيق القياسي. فطبقًا لمعدل استخراج الدقيق القياسي الذي يبلغ %75 ومعدل استخراج الدقيق المخصوص الذي يبلغ %60 وغيرها من حسابات البارامتر، فإن تصنيع كم الدقيق بنفس درجة المستوى، من الممكن أن يقل من حجم القمح المستخدم في تصنيع الدقيق بما يقرب من 4 مليارات كيلو.

رابعًا: خسائر الحبوب الناتجة عن المغالاة في نطاق التصنيع. تستقر الطاقة الإنتاجية لتصنيع الذرة في الصين عند 77 مليونًا و500 ألف طن تقريبًا، ويبلغ حجم الذرة المطلوب من أجل تحقيق السعة الإنتاجية لتصنيع الذرة المتقدم %74 من حجم إنتاج الذرة المحلي. حيث إن تصنيع الذرة (المتقدم) لم يعمل فقط على تغيير خصائص الذرة إلى منتج منفصل عن فصيلة الحبوب، بل عمل أيضًا على تغيير خصائص بعض العناصر المغذية فيه إلى عناصر ضارة؛ لذلك فإن تلوث المياه الطبيعية الضائعة ذات التركيز العالي الذي نتج عن هذا الأمر، أصبح مسئولية مهمة (ينبغي التعامل معها) فيما يخص معالجة البيئة.

خلاصة القول، فإنه إذا نجحنا في التطبيق الصحيح لمختلف الإجراءات المعنية، يمكن تقليل خسائر الحبوب الغذائية على مستوى الدولة بقيمة 83 مليارًا و500 مليون كيلو، أضف إلى ذلك منع إجراءات التصنيع التي تغير من خصائص الحبوب الغذائية، فيكون إجمالي ما يمكن تخفيضه هو 120 مليار كيلو من استهلاك الحبوب، مما يساعد في دفع تحقيق الأمن الغذائي.

(2) الإدارة الجيدة لاستهلاك الحبوب:

أولًا: التحكم في استهلاك الحبوب الغذائية. تصحيح أوضاع الإهدار في استهلاك الحبوب الغذائية، والبدء بتعزيز إدارة استهلاك الحبوب، بالإضافة إلى استعادة التقاليد الخاصة بالاقتصاد في استهلاك الحبوب، والعمل على تطبيق تقاليد الاقتصاد في استهلاك الحبوب في المدارس والمؤسسات والبيوت وجهات العمل، والرفع من مستوى البنية التحتية الخاصة بتداول الحبوب. وذلك من خلال تسريع انتشار التقنيات الخاصة بتداول سلع الحبوب كالشحن غير المعبأ والنقل بلا تعبئة والنقل غير المعبأ والتفريغ بلا تعبئة، هذا

بالإضافة إلى التعميم التدريجي لاستخدام تقنيات تخزين الحبوب في حرارة منخفضة، وتخزين الحبوب بالتحكم في مناخ التخزين، ومن ثم تقليص معدل الخسارة في تداول الحبوب وتخزينها لأقل من 3% في أسرع وقت ممكن. تعديل استراتيجية التسويق، فعلى سبيل المثال، استراتيجية شراء واحد والحصول على آخر هدية هي استراتيجية تسويق شائعة في الأسواق الكبيرة، على الرغم من أن مثل هذه الطريقة يمكن أن تسبب الإهدار في الاستهلاك. ولهذا السبب قامت بعض الأسواق الكبيرة خارج الصين باستبدال استراتيجية الجمع بين شراء المنتج والهدية بفصل الشراء عن الهدية، حيث يقوم المستهلك عند الشراء بالحصول على هدية من المنتج أولًا، وبعد أن ينتهي من تناولها يذهب في المرحلة الثانية إلى السوق ليحصل على المنتج الذي قام بشرائه استنادًا إلى استمارة الشراء. فمثل هذه الطريقة تستحق الدعم.

ثانيًا: تقليل خسائر الحبوب الغذائية. ينبغي على الحكومة أن تتحمل مسئولية نشر المعرفة بسلامة الأطعمة الغذائية، ومساعدة المواطنين في فهم أن المغالاة في دقة تقشير الأرز والمغالاة في لون الدقيق الأبيض والمغالاة في لون الزيت الفاتح، كلها أمور لا تؤثر بالسلب فقط على صحة المواطنين وعلى أمن الحبوب الغذائية، بل تؤثر سلبًا على منطق الزيادة في إمكانية الاستهلاك وزيادة التلوث. وقد شهدت روسيا في الـ100 عام الأخيرة العديد من التغيرات، ولكن اختيارها لخبز الدقيق الأسمر كطعام رئيسي أمر لم تغيره أبدًا. في حين نجد أن الدقيق الأسمر الذي يُصنع منه خبز الجوادر، يكون فقد المكونات المغذية معه قليلًا جدًّا؛ ولهذا السبب تعززت أكثر البنية السليمة للروس، وهذه التجربة تستحق منا أن نعرضها. فينبغي على الحكومة أن تضع معايير للتصنيع، وتوجه الشركات نحو القيام بعملية التصنيع على المستوى الملائم، وأن تحافظ بشكل كامل على التغذية الموجودة في الأرز والخبز والزيت، على ألَّا تبحث مرة ثانية عن إيجاد عناصر بديلة للتغذية بسبب المغالاة في التصنيع.

ثالثًا: الحد من تغيير خصائص الحبوب الغذائية. من الممكن أن تزيد قيمة أي مورد من الموارد من خلال عملية التصنيع، فينبغي توسيع نطاق رؤية رجال الأعمال حول زيادة القيمة بالتصنيع، وألَّا يقتصر الأمر مرة أخرى على زيادة القيمة بالتصنيع في مجال الحبوب الغذائية فقط. وينبغي أن يتم تطبيق السياسات في مكانها الصحيح بأسرع ما

يمكـن. ومـن أجـل تحقيـق أمـن الحبـوب الغذائيـة، أصـدرت الدولـة سياسـة تمنـع تصنيـع الـذرة المتقـدم، والحيلولـة دون مزاحمتـه لمـوارد الحبـوب الغذائيـة. ولكـن المسـاحة المتبقيـة لتطبيـق هـذه السياسـة كبـيرة نسـبيًّا، ومـن الصعـب تطبيـق السياسـة فيهـا. كـما أن رجـال الأعـمال ممـن يقومـون بأعـمال التصنيـع المتقـدم للـذرة مـن المحتمـل جـدًّا أن يتبعـوا السـلوك الانتهـازي في التغـير للتكيـف مـع الأجـواء المحيطـة. فالتصنيـع المتقـدم للـذرة هـو تشـويه لتوزيـع المـوارد سـببه إلى حـد مـا سياسـات الحكومـة التفضيليـة في الإعانـات وجنـي الضرائـب. والحكومـة مسـئولة أن تقـضي بسرعـة عـلى مـا يسـببه ذلـك مـن تهديـد لأمـن الحبـوب الغذائيـة.

المراجع

1. تشينغ كون، بان قين شينغ، تزو جيانون، لي ليان تشينغ، شيونغ جينغ تشين، جانغ شيو خوي، جينغ جين وي، «تقييم لمخاطر تأثير التغيرات المناخية على إنتاجية الحبوب الغذائية في الصين خلال الفترة 1949-2006»، «مجلة جامعة الزراعة بنان جينغ»، العدد 3 لسنة 2011.

2. قوه شو مين، ماشواي، تشين ين جيون، «دراسات في أحوال وتطور إنتاج الحبوب الغذائية في مناطق الإنتاج الرئيسة بالصين»، «دراسات في التحديث الزراعي»، العدد 1 لسنة 2006.

3. ليو شياو، خوان غشيان جين، تشين جه قانغ، تانغ جيان، وجاو يون تاي، «تحليل كفاءة إنتاجية الحبوب الغذائية في ظل سياسة حماية الأراضي الزراعية في الصين»، «علم الموارد»، العدد 12 لسنة 2010.

4. شيو تشينغ، يين رونغ، ليانغ جانغ خوي، «اقتصاد الحجم ومكافآت الحجم والإدارة الزراعية- دراسات تطبيقية على إنتاجية الحبوب الغذائية في الصين»، «الدراسات الاقتصادية»، العدد 3 لسنة 2011.

5. يانغ تيان رونغ، لو تشيان، «تحليل الكفاءة لإنتاجية مناطق الحبوب الغذائية في الصين»، «مجلة جامعة الزراعة بشي نان (عدد العلوم الاجتماعية)»، العدد 6 لسنة 2009.

6. جانغ جيون وآخرون، «دراسات في تطور وتوزيع إنتاجية الحبوب الغذائية في الصين خلال الفترة 1949-2009»، «تقارير حول الزراعة في الصين»، العدد 24 لسنة 2011.

الباب السابع

التحديات التي تواجه تطور الزراعة في الصين

قدَّم الكتاب في الأبواب السابقة تحليلًا موجزًا للتطور الذي شهدته الزراعة في الصين خلال الستين عامًا الأخيرة. وسيناقش هذا الباب المشاكل والتحديات التي تواجه تطور الزراعة في الصين.

يبلغ تعداد السكان في الصين 1.3 مليار نسمة، ولطالما كانت الزراعة في الصين الصناعة الاستراتيجية التي تُطَمْئِن الشعب في الأرض وتعمل على استقرار البلاد. وتعد المحافظة على استقرار الزراعة وتطويرها، وكيفية التعامل مع المشاكل والتحديات التي تقف في مواجهة تطويرها، قضايا يجب على الباحثين وصنَّاع القرار التفكير فيها والاهتمام بها.

أولًا: التحديات التي تواجه الإنتاج الزراعي:

1. تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضٍ غير زراعية:

في ظل التطور السريع للتمدن والتحول الصناعي منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين، أصبحت مشكلة إشغال الأراضي الزراعية (بأنشطة غير زراعية) إحدى المشاكل البارزة التي تواجه قطاع الزراعة في الصين. وقد مرت الصين بآلاف السنين من تاريخ الاستصلاح، إلا أن مساحة الأراضي المناسبة للزراعة في الوقت الحالي أصبحت قليلة جدًّا.

كما أن الانخفاض الشديد في الأراضي الزراعية مقارنة بزيادتها في أثناء فترة الدفع السريع للتمدن والتحول الصناعي، قد أدى إلى انخفاض في إجمالي مساحة الأراضي الزراعية، وهو أمر منطقي. ولكن لا يمكننا الاعتقاد بأن إشغال الأراضي الزراعية هو نتيجة حتمية لدور السوق في توزيع الموارد. ومما لا شك فيه أن استخدام وحدة من الأرض في قطاع الصناعة أو قطاع الخدمات، يتفوق في أغلب الأحيان على استخدام وحدة الأرض في الزراعة من ناحية الاستثمار الذي سيترتب على استغلال هذه الوحدة من الأرض وفرص العمل التي ستوفرها و(إسهامها في) إجمالي الإنتاج المحلي GDP. ولكن لا يكفي الاستناد إلى هذه النقطة لإصدار حكم بأن جميع أنشطة تحويل الأراضي الزراعية إلى غير زراعية تتناسب مع المنطق الاقتصادي، ولا يصح أيضًا إصدار حكم بأن تحويل الأراضي الزراعية التي زادت خالية من العيوب، وما لا يصح أكثر هو إصدار الحكم بأن أسلوب الحكومة الإداري للأراضي يخلو من الأخطاء. وتأتي أسباب طرح التساؤلات السابقة فيما يلي:

السبب الأول: أن الفترة الحالية في الصين لا تتلاءم مع استخدام الطريقة المجردة في علم الاقتصاد لنقاش مشكلة تحويل الأراضي الزراعية (إلى غير زراعية). حيث يتقرر تحويل الأرض الزراعية إلى غير زراعية في الفترة الحالية في الصين من قِبَل جميع مستويات الحكومات المحلية. ومن الممكن أن يكون هدف الحكومات المحلية زيادة الدخل من بيع الأراضي بأكبر درجة ممكنة[27]. ومن الممكن أيضًا أن تكون الوعود بزيادة (رأسمال) جذب الاستثمارات لأقصى حد ممكن هي السبب في ألَّا يكون العامل الرئيس المُحدِّد لتحويل الأرض الزراعية إلى غير زراعية هو حاجة الأرض الفعلية اللازمة للشركة أو المؤسسة، إنما التوقعات المُرتقَبة التي تحددها الحكومة المحلية حول دخل بيع الأراضي وحجم جذب الاستثمارات، كما أن العامل الرئيس المُحدِّد لشراء الشركات والمؤسسات للأراضي ليس حاجتها الفعلية من الأرض في تلك الآونة، إنما هو التوقعات المرتقبة التي حول ارتفاع قيمة الأرض. وكلما تسارعت توقعاتهم حول ارتفاع قيمة الأرض، زادت الحاجة إلى تخزين الأراضي. والأمر الأكثر تعقيدًا في هذا الشأن أنه في ظل ظروف تعميق الإصلاح المستمر، لا تعتقد الحكومات المحلية بقدرتها على امتلاك حق احتكار سوق الأراضي الأول إلى الأبد؛ لذلك ركزت جهودها

27- وهناك مقولة تذكر أن الحكومات المحلية تقوم أولًا بشراء حق ملكية الأراضي المملوكة جماعيًا من قِبل المزارعين وتشتريها بطريقة غير السوق بحسب ثمن حق الاستعمال لعدد محدد من السنوات، ثم تقوم ببيع حق استعمال الأرض بعدد السنين المحدد للأراضي التي ملكتها من خلال السوق (أو غير السوق) وبحسب ثمن حق الملكية (أو بثمن قليل جدًا). وقد حققت الحكومات المحلية مكاسب كبيرة من بيع الأراضي (أو وعود الاستثمار) من خلال طريقتي التبادل التجاري السابق ذكرهما.

بشدة على كثرة البيع والبيع مبكرًا (أو البيع المبكر والتسليم المبكر)، كذلك لا تعتقد الشركات والمؤسسات أنها ستتمكن دائمًا من الحصول على فرصة السعر المنخفض هذه؛ لذا ركزوا جهودهم بشدة على كثرة التخزين والتخزين المبكر للأراضي. وحينما يتراكب هذان السلوكان معًا، سيؤدي الأمر حتمًا إلى تخطي تحويلات الأراضي الزراعية الحاجة الفعلية إلى الأراضي المستخدمة في أنشطة غير زراعية بشكل كبير جدًّا. ومن الواضح أن التحسين الأمثل (لأحوال) تحويلات الأراضي الزراعية في ظل مثل هذه البيئة العامة أمر يستحيل تحقيقه؛ لذا إذا قمنا بتقييم مشكلة تحويل الأراضي الزراعية في الصين حاليًّا من خلال النسخ الكامل لنظرية التنافسية الشاملة، فسنحصل حتمًا على حكم أو نتيجة زائفة.

السبب الثاني: اتساع مدى إمكانية رفع كفاءة استغلال أراضي الأنشطة غير الزراعية عن مدى إمكانية ارتفاع كفاءة استغلال الأراضي الزراعية. تشغل مساحة الأرض الزراعية في الصين حوالي 9% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في العالم، وتشغل المنتجات الريفية لتلك الأراضي حوالي 20% من إجمالي حجم المنتجات الريفية في العالم، أي أن كفاءة استغلال الأراضي المخصصة للزراعة في الصين يفوق بوضوح المتوسط العالمي، حتى إنه يتفوق على مستوى المتوسط في الدول المتقدمة[28]. وتنخفض جدًّا كفاءة استغلال الأراضي المخصصة للصناعات غير الزراعية[29]، ويمثل متوسط إجمالي الإنتاج المحلي للصناعات غير الزراعية في الكيلو متر مربع بعض النقاط فقط من الناتج المحلي الإجمالي GDP في الدول المتقدمة[30]. وما دامت مشكلة انخفاض (كفاءة) استغلال الأرض في

28- شغلت الأراضي الزراعية في الدولة 10.1% من إجمالي الأراضي الزراعية في العالم عام 2005، وشغل إنتاج الدولة من الحبوب الغذائية 10.1% من إجمالي كم الحبوب الغذائية في العالم. وتزيد مساحة الأراضي الزراعية في الهند زيادة طفيفة على الصين، ويبلغ إنتاجها من الحبوب النصف فقط من إنتاج الصين. وتشغل الأراضي الزراعية في أمريكا 12.3% من إجمالي كم الأراضي الزراعية في العالم، ويشغل إنتاجها من الحبوب 16.4% من إجمالي كم الحبوب في العالم. ولا يوجد من بين دول إنتاج الحبوب الرئيسة في العالم سوى دولتي ألمانيا وفرنسا تعلو فيهما كفاءة إنتاج الأرض الزراعية على الصين.

29- تنخفض في الصين كفاءة استغلال الأراضي المخصصة للصناعات غير الزراعية سواء في المناطق التنموية أو غير التنموية، وخاصة في «المناطق التنموية» التي أُنشِئَت من قِبل الحكومات الأهلية، حيث تنتشر ظاهرة استخدام مساحة من الأرض لإنشاء مصنع وتطويق عشرات المو من الأرض (حولها) وتركها شاغرة دون استغلال. والسبب الرئيس وراء ظهور مثل ذلك الوضع هو منح الحكومات الأهلية الأراضي لرجال الأعمال بأسعار منخفضة جدًا أو حتى منحهم أراضي مصفرة السعر (أي لا يدفع سوى ثمن التنازل للمزارعين والضرائب المطلوبة)، وبالطبع يهتم رجل الأعمال بكفاءة المصنع، إلا أنه يهتم أكثر بمدى إمكانية ارتفاع قيمة الأرض التي يدخرها.

30- يبلغ نصيب الفرد في المدينة من الأراضي المخصصة للبناء في الصين في الوقت الحالي 126 مترًا مربعًا، أي أعلى من مستوى نصيب الفرد في الدول المتقدمة، المقدر بـ82 مترًا مربعًا، وأعلى من مستوى نصيب الفرد في الدول النامية المقدر بـ87 مترًا مربعًا، ويبلغ إجمالي الاستثمارات في وحدة من أراضي المباني في الصين 1/3 من الإجمالي في أمريكا، و1/7 من الإجمالي في ألمانيا، و 1/10 من الإجمالي في اليابان وإنجلترا. بلغ متوسط إنتاج أراضي المباني في الكيلومتر المربع 140 مليون دولار في الصين عام 2011، في حين بلغ المتوسط في نيويورك وشنغهاي وطوكيو كل على حدة 772 مليون دولار، و798 مليون دولار، و147.9 مليون دولار.

الصين تظهر في جانب الأراضي المستخدمة في الأنشطة غير الزراعية، إذن ينبغي على جميع الحكومات المحلية والشركات والمؤسسات أن يركزوا جهودهم بشكل رئيس على رفع كفاءة (استغلال) الأراضي غير المستخدمة في الزراعة، وليس من السليم أن يركزوا على تحويل الأراضي المستخدمة في الزراعة إلى أنشطة أخرى؛ والسبب في أن مدى إمكانية ارتفاع كفاءة استغلال الأراضي غير المستخدمة في الزراعة أعلى من مدى إمكانية ارتفاع كفاءة استغلال الأراضي المستخدمة في الزراعة، هو أن مُلاَّك المزارع من الصعب عليهم القيام بتوزيع المحاصيل على مساحات متباعدة في نفس قطعة الأرض، في حين أن ملاك المصانع يمكنهم بكل سهولة أن يوزعوا عددًا من المصانع على أدوار مختلفة في مبنى واحد كبير.

السبب الثالث: أن الأراضي الزراعية ليست هي المصدر الوحيد للأراضي اللازمة لعملية التحول للصناعية والتمدن. فالصين لا تمتلك مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة فحسب، إنما تمتلك أيضًا مساحات كبيرة من أراضي المباني التي تتميز بكونها ذات كفاءة استغلال منخفضة للغاية، وأراضٍ أخرى مستخدمة في الزراعة. ويمكن استخدام هذه الأراضي بنفس الشكل لتخدم متطلبات استخدام الأراضي من أجل التحول للصناعية والتمدن. خلاصة القول، ينبغي تلبية متطلبات استخدام الأرض لصالح التحول للصناعية والتمدن بحسب الترتيب الآتي: أراضي المباني في الأرياف، ثم أراضٍ غير مستصلحة وسط الأراضي الزراعية، ثم أراض زراعية متوسطة المستوى، ثم أراض زراعية متميزة. ويعد السبب الرئيس في التأكيد على ترتيب الأولويات هذا هو: (1) أن متطلبات الأراضي الزراعية من الخصوبة عالية جدًّا، وتتحدد جودة الأطعمة الغذائية بدرجة كبيرة جدًّا على أساس جودة الأراضي الزراعية، فكلما زادت العناصر التي تحتويها التربة، أصبحت المكونات المغذية أفضل، ومن ثم تكون جودة الأطعمة الغذائية التي تنتجها أعلى. أما أراضي المباني فلا تتطلب خصوبة؛ لذا فإن تحويل الأراضي الزراعية ذات الخصوبة العالية إلى أراضي مبانٍ يعد إهدارًا لخصوبة تلك الأرض. (2) حيث إن متطلبات الأرض الزراعية من درجة تسوية الأرض عالية جدًّا، وكلما كانت مساحة السطح المستوي في الأرض الزراعية أكبر ودرجة الاستواء أعلى، ارتفعت كفاءة العمل وكفاءة الري، حيث يوجد ارتباط إيجابي قوي جدًّا بين هذين الأمرين. ولأراضي المباني أيضًا متطلبات في درجة استواء الأرض، ولكن متطلباتها من درجة استواء الأرض تنخفض في الكثير من الأحيان عن متطلبات الأراضي الزراعية؛ لذا فإن تحويل الأراضي الزراعية المستوية بدرجة عالية للغاية إلى أراضي مبانٍ

يعد إهدارًا لهذا الاستواء. (3) اكتمال شبكات خطوط السكك الحديد السريعة، وقد عمل هذا الأمر من الناحية الموضوعية على تطوير الصناعة والمدن في مناطق التلال والجبال المنخفضة. ومع الاستغلال الجيد المتكامل لتلك المقومات، من الممكن الرفع من سمة التوازن في انتشار الصناعات والمدن، وتنمية عدد أكبر من أقطاب النمو الاقتصادي، ليس هذا فحسب، بل ومن الممكن أيضًا تحقيق حماية فعَّالة للأراضي الزراعية الخصبة.

السبب الرابع: أن فترة إشغال واستخدام الأراضي الزراعية بمساحات كبيرة لصالح التحول للصناعية والتمدن قد انتهت بشكل أساسي. يوجد بالصين حاليًّا 190 مليون مو من أراضي المباني في القرى والمدن، وتضم هذه القرى والمدن 700 مليون شخص. وإذا قمنا بالحساب طبقًا لهذا المقياس، فإن إضافة 100 مليون مو أخرى من الأراضي، من الممكن أن تسد الحاجة من الأراضي اللازمة للتحول للصناعية والتحضر. ذلك على الرغم من أن التحول الحضري للأراضي الذي مرت به الصين واستمر لمدة 20 عامًا كان أسرع من فترة تطور التحول الحضري للسكان، وكانت المشكلة الرئيسة في تلك الفترة هي تركيز الجهود على تطويق الأراضي وليس استخراج الطاقة الكامنة من استغلال الأراضي غير المستخدمة في الزراعة؛ لذا فإن المهمة الأولى التي ينبغي القيام بها حاليًّا هي التحول من تطويق الأراضي بطريقة الامتداد الأفقي إلى الاستعمال الدقيق للأرض، والكشف الكامل عن كفاءة استغلال الأراضي غير المستخدمة في الزراعة والتي تكون غير مشغولة بأي نشاط. وبتحقيق هذه النقطة، يمكن الحد من الأراضي اللازمة لتحقيق التحول للصناعية والتحول للحضرية.

السبب الخامس: ضرورة التطبيق الصارم (لعدم تجاوز) الخط الأحمر الخاص بحماية الأراضي الزراعية. ويعتقد بعض الدارسين أن ضبط التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الريفية يكون من خلال الاعتماد على آلية السوق، ولكن لا يصح (تحقيق) ضمان هذا التوازن من خلال إقامة خطوط حمراء على الأراضي الزراعية. وهم مقتنعون بأنه فقط في حالة ارتفاع أسعار المنتجات الريفية بالدرجة الكافية، سيتحقق فورًا التوازن بين العرض والطلب عليها؛ ولهذا السبب فإن الأراضي الزراعية ليست في حاجة إلى حماية. ومن الواضح جدًّا التحيز الزائد في وجهة النظر هذه. وبإجراء دراسة متكاملة على مستوى العالم، يوجد عدد كبير من الدول، بما في ذلك الدول المتقدمة التي تتصدر الطليعة، يعملون على تحقيق هدف حماية الأرض الزراعية من خلال إرساء برامج استغلال

الأراضي، وقاموا بوضع برنامج صارم يخص الأراضي غير المستخدمة في الزراعة. إن جميع الأراضي الزراعية تقريبًا التي تتصدر الطليعة في الدول المتقدمة هي أراضي ملكيات خاصة، ولكن ينتمي حق تطوير تلك الأراضي إلى الحكومة، فبالطبع لا (يجري الأمر) بأن يتصرف الملاك كما يحلو لهم[31]. إن ما يسمى بحماية الحقول الزراعية، هو أولًا حماية المناطق الرئيسة للزراعة واستزراع الغابات والرعي وحماية ما يتبعها من حقول أساسية تتمتع بمواقع متميزة وخصوبة تربة عالية وعناصر مغذية كثيرة، وثانيًا حماية الأراضي الزراعية القادرة على إخراج منتجات ريفية مميزة.

2. تحويل الأراضي الزراعية إلى زراعة محاصيل غير الحبوب الغذائية:

إن المضمون الجوهري للإصلاح الزراعي، هو منح الأسرة الريفية حق صناعة القرار المتعلق بإدارة أعمال الإنتاج الزراعي. وبعد أن تحصل الأسرة الريفية على حق اتخاذ القرار في إدارة أعمال الإنتاج الزراعي، ويتم تحت التأثير الدافع لتحسين بنية الأرباح النسبية وطعام السكان تحويل بعض حقول زراعة الحبوب إلى حقول لزراعة الخضر والفاكهة والزهور والنباتات... إلى آخره من منتجات ريفية ذات قيمة مضافة عالية، بالإضافة إلى إنشاء الحظائر والبحيرات السمكية لإنتاج المنتجات المائية والحيوانية. وعَمِل تنسيق كل من بنية الزراعة وبنية الإنتاج الزراعي على رفع مكاسب الزراعة ودخل المزارعين، ولكنه أثر سلبيًّا على أمن الأطعمة الغذائية.

على الرغم من أن متطلبات المحاصيل الاقتصادية من الأرض الزراعية محدودة نسبيًّا، والانتهاء بشكل أساسي من تنسيق بنية الزراعة الصينية، وعلى الرغم من أنه لا

31- لم تكن إنجلترا تطبق الحماية بشكل أساسي على الأراضي الزراعية قبل الحرب العالمية الثانية، وكان الاعتماد بشكل رئيس على السوق الخارجية لتلبية كل ما تحتاجه الدولة محليًا من المنتجات الريفية، وأدت تلك السياسة إلى الانخفاض السريع في مساحة الأراضي الزراعية داخل الدولة. ومن أجل الحد من حالة الانخفاض المستمر في مساحة الأرض الزراعية، قامت إنجلترا عام 1947 بوضع «قانون إرساء الخطط المتعلقة بالقرى والمدن». وقد نص هذا القانون على التالي: تنتمي حقوق التطوير لجميع الأراضي على حد سواء إلى ملكية الدولة، وإذا رغب أي شخص في تطوير الأرض، فينبغي أن يقدم طلبًا ويحصل على تصريح بتطوير الأرض. وإذا قام مالك الأرض أو الشخص القائم على تطوير الأرض بتغيير (مجال) استعمالها حتى وإن لم يتعارض هذا التغيير مع خطة التطوير، فلا زال عليه أن يحصل على تصريح من جهاز التخطيط في الدولة. وقامت أمريكا بتطبيق نظام شامل لحماية الأراضي الزراعية، وعمل «قانون سياسات حماية الأراضي الزراعية» الذي أرسته أمريكا عام 1981 على تقسيم الأراضي الزراعية في الدولة بأكملها إلى أربعة أنواع، وطبَّق القانون نظام رقابة صارمًا على استعمال الأراضي، وعمل «قانون الحماية من الأخطار الزراعية» الذي تم إصداره عام 2000 على حماية الطاقة الإنتاجية للأراضي، من خلال تقييد الاستغلال في غير مجال الزراعة/غير الزراعي للحقول الأساسية والحقول الخاصة. كما يوجد في «قانون وضع الخطط المتعلقة بالمدن» ما ينص على عدم السماح بالاستيلاء على أرض زراعية حسب رغبات الأشخاص، وعدم السماح بنقلها لآخرين حسب رغباتهم أيضًا. وينص «قانون حماية الأرض الزراعية والريف» على لزوم الحصول على تصريح بممارسة أي من (أنشطة) التطوير.

يصح المغالاة في تضخيم خطورة وضرر قضية تحويل الأرض الزراعية إلى أرض لزراعة محاصيل غير الحبوب، إلا أن كون الصين دولة بها عجز نسبي في موارد الأرض الزراعية، ما زال عليها أن تتبع استراتيجية للتعامل مع تحويل الأرض الزراعية إلى أراضٍ لزراعة محاصيل أخرى غير الحبوب. أولاً: بناء آلية للرقابة على تحويل الأراضي الزراعية التي نُقِلَ حق إدارتها إلى أراضٍ لزراعة محاصيل غير الحبوب الغذائية. وقد أوضحت الدراسات أن تحويل الأراضي الزراعية لزراعة محاصيل غير الحبوب يحدث بشكل رئيس في الأراضي الزراعية المنقولة. حيث بلغ معدل تحويل الأراضي الزراعية المنقولة 61.6% في أربع مناطق رئيسة لإنتاج الحبوب وهي خي نان وشان دونغ وخبي وآن هوي، وكلما اتسع نطاق نقل الأراضي، أصبح اتجاه تحويل الأراضي لغير زراعة الحبوب أقوى. ولهذا السبب ينبغي الاعتماد على بناء نظام أساسي لخدمات نقل الأراضي الزراعية يغطي المحافظات والبلدات والقرى، ثم تأسيس آلية للرقابة على تحويل الأراضي الزراعية المنقولة إلى أراضي زراعة محاصيل غير الحبوب. ثانيًا: تحديد حقول حبوب (لتكون) أساسية في مناطق الإنتاج الرئيسة للحبوب. وعلى هذا الأساس يتم الاعتماد على بناء حقول حبوب أساسية ذات مقاييس عالية لتكون البنية التحتية التي تحافظ على أمن الحبوب الغذائية القومي، بل وتعمل على رفع المكاسب النسبية من زراعة الحبوب بالنسبة للمزارعين. ثالثًا: تنمية الأسر الريفية الجوهرية انطلاقًا من توسيع نطاق إدارة الأعمال. إن الأسر الريفية الجوهرية تتمتع بثلاث خصائص: أولًا أن الدخل الصافي للفرد فيها لا يقل عن دخل الفرد في الأسرة غير الريفية. وهناك دراسات عَمِلَت على تقسيم الأسر الريفية التي تزاول صناعتين معًا إلى نوعين فقط، من بينها الأسر الريفية المزاولة لصناعتين معًا من النوع I والتي تعتمد في دخلها بشكل أساسي على الزراعة، والأسر الريفية المزاولة لصناعتين معًا من النوع II والتي تعتمد في دخلها بشكل أساسي على الصناعات غير الزراعية. وفي الواقع هناك حاجة إلى تقسيم الأسر الريفية المتخصصة إلى نوعين، من بينها الأسر الريفية من النوع I التي يقل دخل الفرد فيها عن الدخل في الأسر غير الريفية، والأسر الريفية المتخصصة من النوع II التي يرتفع دخل الفرد فيها عن الدخل في الأسر غير الريفية. والأسر الريفية المتخصصة من النوع I هي الأسر الريفية التقليدية، والأسر الريفية من النوع II هي الأسر الجوهرية. ثانيًا: تتمتع الأسر الريفية الجوهرية بالقدرة على النشوء الذاتي بالاعتماد على الذات فقط. فلا تعتمد في إدارة أعمال الإنتاج على دعم الحكومة.

ثالثًا: احترام جميع اللوائح، أي أن تتناسب إدارة أعمال الإنتاج مع متطلبات اللوائح والقوانين المعنية، وأن تتناسب مع متطلبات الالتزام بلوائح السوق واللوائح الاجتماعية الموعودة والمتفق عليها. وتكون الأسرة الريفية جوهرية فقط في حال تمتعت مزرعة الأسرة بالمقومات الثلاثة السابق ذكرها في آنٍ واحد، بالإضافة إلى أن تكون أسرة زراعية كبرى تقدم خدمة التعهد الخارجي وشركة تقوم بأعمال الزراعة.

3. خفض كفاءة استغلال الأرض الزراعية:

قامت العديد من مناطق المجتمعات الريفية التي تندر فيها موارد الأراضي الزراعية باتخاذ قرار بإلزام الأسرة الريفية بزراعة الأرض المتعاقد عليها، وإلا وجب إعادتها والتنازل عنها مرة أخرى لآخرين؛ وذلك من أجل الحيلولة دون امتلاك الأسرة الريفية الأرض الزراعية وعدم زراعتها. إن الأراضي الزراعية هي المورد الأكثر ندرة في الريف الصيني، وليس من السهل على أسرة ريفية أن تتخذ القرار بإعادة الأرض المتعاقد عليها إلى المجموعة. وبناءً عليه ظهر على أرض الواقع سلوك زراعة الأرض من أجل الاحتفاظ بحق ملكيتها. وكانت الأسر الريفية التي اتبعت هذه الطريقة هي الأسر التي تتمتع بأيدٍ عاملة قوية في المنزل وتزاول الصناعات غير الزراعية خارج المنزل، ولديها دخل بديل حسن المستوى. وهدف هذه الأسر من زراعة الأرض هو الاحتفاظ بحق التعاقد عليها، وما يهتمون به هو تكبير متوسط المُخرَج من المدخلات بأقصى درجة ممكنة وليس تكبير الربح بأقصى درجة ممكنة. ويؤثر هذا القرار على دخل الأسرة الريفية بشكل ضئيل للغاية، ولكن تأثيره الإجمالي بالسلب على الزراعة كبير إلى حد ما.

إن هذه ليست مشكلة خاصة بالصين وحدها، ويمكن أن يكون حل المشكلة بالاستشهاد بتجارب الدول الأخرى. فعلى سبيل المثال، القانون المتعلق بهذا الشأن الذي أقرَّته كوريا في مواجهة هذه المشكلة، وهو إلزام ملاك الأراضي الزراعية والقائمين على استغلالها بزراعة الأرض وتقوية خصوبتها. وللحكومة المحلية الحق في تنفيذ نظام زراعة الأرض بالإنابة، أي تحديد نائب يقوم بزراعة الأرض بدلًا من المالك أو القائم على استغلال الأرض إذا لم يصل كم الحصاد السنوي لمدة عامين متتاليين إلى معيار الحصاد أو معيار الزراعة الذي أقرته وزارة الزراعة والغابات، وذلك إن لم توجد أسباب قهرية أو كوارث أدت إلى حدوث

هذا العجز. وتتراوح مدة الزراعة بالإنابة لتلك الأراضي ما بين 1-3 أعوام، أما أراضي زراعة حشائش الرعي وأراضي زراعة النباتات التي تحتاج إلى سنين عدة فتتراوح مدة الإنابة الخاصة بها ما بين 5-10 أعوام. أما الأرض التي تم زراعتها بالإنابة لأكثر من مرتين، فمن الممكن أن تقبل الحكومة طلب النائب، وتصدر أمرًا للمالك ببيع الأرض إليه.

4. تحدي انخفاض كثافة الزراعة:

تنتقل الصين حاليًّا من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة. وما تسعى إليه الزراعة التقليدية هو زيادة حجم الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، فتعمل على الإضافة إلى المدخلات إلى أن يصل حجم الإنتاج الحدي إلى الصفر. أما الزراعة الحديثة فتسعى إلى زيادة الربح إلى أقصى حد ممكن، فتعمل على الإضافة إلى المدخلات حتى يتساوى المُدخَل الحدّي مع حجم الإنتاج الحدّي، ونظرًا لقلة المدخلات في مرحلة صِغَر الناتج الحدي عن المدخل الحدي؛ أصبح انخفاض كثافة الزراعة أمرًا اعتياديًّا بعد تحول الزراعة من التقليدية إلى الحديثة. وبالنسبة لانخفاض كثافة الزراعة على أرض الواقع، فتعد الظاهرة الأسهل في رصدها بهذا الصدد هي قيام الأسر الريفية بتغيير الوضع في مناطق زراعية يتم زراعتها مرتين في العام، من الزراعة مرتين إلى الزراعة مرة واحدة فقط كل عام. ويتسم «التغيير من الزراعة مرتين إلى مرة في العام» بثلاث ميزات: الميزة الأولى هي زيادة دخل المزارعين، حيث بلغ صافي الربح للهكتار الواحد من حصاد زراعة الأرز لمرتين في عام 2006 مبلغ 3813.7 يوان، في حين بلغ صافي الربح للهكتار الواحد من حصاد زراعة الأرز مرة واحدة في نفس العام 4504.5 يوان، أي أن ربح زراعة الأرز لمرة واحدة أعلى من ربح زراعته لمرتين في العام. الميزة الثانية هي التوفير في مياه الري والسماد والمبيدات... إلى آخره من المُدخَلات. وهذه هي النتيجة الحتمية لتقليص (عدد مرات) الزراعة من مرتين إلى مرة في العام. الميزة الثالثة هي مساعدة التربة على الاحتفاظ بالخصوبة. وهذه أيضًا نتيجة حتمية لتقليص (عدد مرات) الزراعة من مرتين إلى مرة في العام. أما عيب «التغيير من الزراعة مرتين إلى مرة في العام» فهو انخفاض إجمالي الإنتاج في وحدة الأرض الزراعية، ولكن ليس بالضرورة أن ينخفض إجمالي الإنتاج إلى النصف إذا قَلَّت الزراعة من مرتين إلى مرة. وانخفضت مساحة نثر بذور زراعة الأرز لمرتين في العام بنسبة 13% في الفترة ما بين

1998-2006 في الصين، وانخفض إجمالي إنتاج الأرز حينها بنسبة 4.6%. فإذا فكرنا في استهلاك البذور في حالة الزراعة لأكثر من مرة في العام، فيمكن أن يقل الانخفاض في كم إنتاج الحبوب الغذائية بعض الشيء. ونظرًا لأن ظاهرة انخفاض كثافة الزراعة وانخفاض مؤشر الزراعة المتعاقبة أمر يصعب تغييره، أصبح التعامل مع هذا التحول تحديًا آخر على الزراعة الصينية أن تواجهه.

أوضحت مصادر معنية بهذا الشأن، أن الانخفاض في مساحة نثر بذور القمح وكم إنتاجه يحدث بشكل سريع إلى حد ما. والسبب الرئيس في انخفاض مساحة نثر بذور القمح وكم إنتاجه هو أن موسم نمو القمح طويل جدًّا، ففي شمال الصين يحتاج القمح إلى ما يزيد على نصف عام لينمو، وفي أثناء هذه الفترة يكون خطر التعرض لأي كارثة كبيرًا جدًّا. أما الذرة فتستغرق من ثمانين إلى تسعين يومًا ليكتمل نموها، وفي أثناء هذه الفترة يكون خطر التعرض للكوارث قليلًا نسبيًّا، ويكون كم الإنتاج أكثر استقرارًا. وفي شمال الصين تتم زراعة الذرة لمرة واحدة في العام، ويبلغ إنتاج المو 700 كيلو ذرة، فإذا تمت زراعة القمح وزراعة الذرة في آن واحد، يبلغ كم إنتاج القمح 300 كيلو، في حين يبلغ كم إنتاج الذرة 500 كيلو، وبجمع الاثنين معًا يكون الناتج 800 كيلو. وفي الوقت الحالي لا يقل سعر الذرة عن سعر القمح، وقد عَمِلَ تقليص الأسرة الريفية لعدد مرات الزراعة إلى مرة في العام على زيادة الدخل الزراعي (حيث إن تكاليف الزراعة لمرتين في العام أعلى من خسارة الزراعة لمرة واحدة في العام)، كما عمل هذا التقليص على التقليل من استهلاك خصوبة التربة واستهلاك الموارد، وتقليل الآثار السلبية على البيئة نتيجة استخدام الأسمدة والمبيدات؛ ولهذا السبب فإن التخفيض المناسب لكثافة الزراعة، والدفع بإراحة الأرض الموسمية، أمور مفيدة فعليًّا.

إن خصوبة الأرض لها حدود؛ لذا فغير صحيح أنه كلما زادت كثافة الزراعة وارتفع مؤشر الزراعة المتعاقبة كان الأمر أفضل. في بداية فترة الإصلاح كانت المناطق الزراعية التي تزرع الأرض مرتين في العام الآن تزرعها ثلاث مرات في ذلك الحين، ونظرًا لأن الحساب بطريقة اثنين ضرب خمسة يساوي عشرة أفضل من حساب ثلاثة ضرب ثلاثة يساوي تسعة؛ خفَّضت تلك المناطق عدد مرات الزراعة إلى مرتين في العام. أما في الوقت الحالي فهل ظهر الحساب بطريقة واحد ضرب عشرة يساوي عشرة أفضل من اثنين

ضرب خمسة يساوي عشرة؟ إنه أمر في حاجة إلى الرصد بتأنٍّ. لذا فمن الآن فصاعدًا، ينبغي علينا أن نتخلى عن كل ما يتعلق بالفكر التقليدي عن ضرورة الزراعة في جميع المواسم الصالحة لنمو المحاصيل، وينبغي تغيير المقولة التي تُشوِّه من فكر إراحة الأرض للمحافظة على خصوبة التربة بتسميته ترك الأرض لتبور. وفي حال حدوث عجز في إمداد الحبوب الغذائية، من الممكن أن تتخذ الدولة أسلوب الدعم وتشجع المزارعين على الزراعة لمرتين في العام، أما في حال وفرة الحبوب الغذائية، فعلى الدولة أن تحترم أسلوب المزارعين في «التغيير من الزراعة مرتين إلى مرة في العام».

5. انخفاض القدرة التنافسية للزراعة:

في السنين القليلة الماضية، ومع التأثير مزدوج القوى بسبب الارتفاع السريع في تكاليف الإنتاج الزراعي وانفتاح سوق المنتجات الريفية في الدولة؛ اتجه صافي استيراد الصين من المنتجات الريفية نحو الزيادة، حيث اتجه استيراد الدولة بكميات كبيرة من فول الصويا نحو الزيادة، وهو منتج يحتاج إلى كثافة في الأرض الزراعية، واتجه أيضًا كم استيراد الذرة نحو الزيادة، وليس هذا فقط بل زاد - وما زال يزيد الآن- كم استيراد الصين من الأرز والقطن وغيرهما من المنتجات الريفية التي تحتاج إلى كثافة في الأيدي العاملة. ويوجد جانبان لسبب انخفاض القدرة التنافسية للزراعة الصينية. الجانب الأول هو انخفاض أسعار المنتجات الريفية خارج الدولة، حيث يقل في الوقت الحالي سعر المنتجات الريفية المستوردة مضافًا إليه حصة سعر السيف وحصة الضرائب عن سعر المنتجات الريفية المحلية. فعلى سبيل المثال، يبلغ سعر الطن المستورد من اللحوم الحمراء ولحم الخنازير مضافًا إليه سعر السيف وتكلفة الضرائب ما لا يصل إلى 26000 يوان للحوم الحمراء و12000 يوان للحم الخنازير، وهذه الأسعار أقل بقيمة النصف من أسعار اللحوم الحمراء ولحم الخنازير في أسواق البيع بالتجزئة المحلية. أما الجانب الثاني فهو ارتفاع أسعار المنتجات الريفية بشكل سريع بسبب تأثير ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج الزراعي الرئيسة. أولًا: الارتفاع المستمر في تكاليف القوى العاملة، وفي الوقت الحالي تعادل بشكل أساسي معدل المرتبات في كل من مجالي الزراعة والصناعات غير الزراعية، وهذه إحدى العلامات المميزة لشمولية نمو سوق الأيدي العاملة في الصين. ثانيًا: الارتفاع المستمر في تكاليف الأرض الزراعية، حيث يرتفع باستمرار سعر نقل الأراضي؛ وذلك بسبب التأثير

الناتج عن أن عروض نقل الأراضي غير كافية لتلبية طلبات النقل، وقد وصل بالفعل المتوسط السنوي لتكلفة نقل الأرض في الوقت الحالي إلى مبلغ يتراوح بين 9000-12000 يوان في الهكتار الواحد، أي ما يقارب 3/1 من إنتاج الحبوب الغذائية في الهكتار. ثالثًا: ارتفاع تكاليف الأسمدة والمبيدات والأغطية البلاستيكية وغيرها من عوامل الإنتاج أيضًا. ومن الصعب جدًّا خفض أسعار هذه العوامل الثلاثة في مدة قصيرة؛ لذا أصبحت كيفية التعامل مع انخفاض القدرة التنافسية للزراعة تحديًا على الزراعة الصينية أن تواجهه.

إن تطوير الزراعة في حاجة إلى دعم من قبل الحكومة، ولكن دعم الحكومة ينبغي أن يتركز حول تأسيس جميع أنواع البنية التحتية الزراعية التي تخص السلع العامة، ولا يصح أن يتركز دعم الحكومة حول إنتاج المنتجات الريفية التي تخص السلع الخاصة. إن اقتصار الدعم على الإنتاج الزراعي من الممكن أن يضر محليًّا بكفاءة توزيع الموارد، ويتعرض دوليًّا لقيود لوائح منظمة التجارة العالمية. وطبقًا لحسابات لوائح منظمة التجارة العالمية WTO، فبالنسبة للصين ومحاصيل الحبوب، قد وصلت نسبة دعم الصين على فول الصويا إلى حد الدعم البالغ 8.5%، وتخطت نسبة الدعم على القطن الحد البالغ 8.5%. والطريقة السائدة دوليًّا هي تحويل الدعم من دعم على أسعار المنتجات الريفية إلى دعم على دخل المزارعين، لكي يتم إدخال الدعم في مدفوعات الصندوق الأخضر، لتجنب قيود سياسات الصندوق الأصفر. فمثلًا دولة أمريكا، انخفض فيها دعم الصندوق الأصفر إلى مستوى متدنٍّ للغاية بعد أن تم نشر مشروع قانون الزراعة عام 2014. وينبغي على الصين أيضًا أن تُعَدِّل من دعم الصندوق الأصفر الزراعي إلى دعم الصندوق الأخضر. وفي مواجهة عجز الموارد الزراعية في الصين، أصبح من الضروري استغلال الموارد الزراعية الأجنبية والسوق الدولي للمنتجات الريفية في ضبط تموين المنتجات الريفية المحلي، بالإضافة إلى تخفيف الضغط على بيئة الموارد في الزراعة داخل الدولة، وفي الوقت نفسه ينبغي تجنب تصادم استيراد المنتجات الريفية مع فرص عمل ودخل المزارعين في الدولة.

ثانيًا: تحديات في مجالات أخرى:

1. دفع التعاون بين المزارعين:

إن تعاون المزارعين له العديد من الفوائد، ولكن على أرض الواقع ما زال يوجد العديد من المزارعين ممن يفتقرون إلى روح التعاون. وطبقًا للتحليلات، هناك ثلاثة أسباب أدت إلى ظهور هذا الوضع وهي: أولًا، الكثرة النسبية لمن يُدْعَون «بنخبة الريف» وهم أشخاص يقومون باستغلال سياسات الدولة لصالح السعي الشخصي وراء المكسب، أما نخبة الأرياف ممن يريدون مساعدة الأسر الريفية الأخرى فهم قلائل، وهذا أحد أسباب صعوبة الدفع بالتعاون بين المزارعين. ثانيًا: نشأة سوق خدمة التعهدات الخارجية للإنتاج الزراعي، الذي لبَّى احتياجات الأسر الريفية من الزراعة الآلية ونثر البذور الآلي والحصاد الآلي. حيث إن إحلال التعهد الخارجي بخدمة المعدات الزراعية التي تعتمد على السوق العابر لحدود مناطق المجتمعات محل تعاون الأسر الريفية الذي يقوم على مناطق المجتمعات (ذات الحدود) الإقليمية، قد تسبب في إضعاف حاجة الأسر الريفية إلى المنظمات التعاونية إلى حد ما. ثالثًا: دخول شركات الزراعة في المجال، وما شكلته من نمط إدارة العمل القائم على «الشركة + الأسرة الريفية»، الأمر الذي لعب دور البديل للجمعيات التعاونية بالنسبة للمزارعين. ومن ثم فقد أصبح تعزيز تماسك التعاون بين المزارعين وإضعاف القوى الخارجية المؤثرة على هذا التعاون، تحديًا في مواجهة الدفع بتعاون المزارعين.

2. رفض المزارعين التخلي عن الأراضي:

كان المزارعون في الصين قبل عام 1978، يتقبلون بشكل عام سياسة تغيير الوظيفة والإقامة الدائمة على حسب (نشاط) الأرض. بعد وقت ليس ببعيد عن فترة الإصلاح والانفتاح، رفض المزارعون في شنغهاي وغيرها من المناطق المتقدمة سياسة تغيير الوظيفة والإقامة الدائمة حسب (نشاط) الأرض. ويأتي الاستناد في طرح هذا الحكم إلى الآتي: بالحديث عن نفس القرية التي تم إشغال قطعة من الأرض فيها (بنشاط غير زراعي)

قبل الإصلاح، كان المزارعون يبادرون بطلب الذهاب إلى المؤسسات العامة من أجل أن يغيروا الوظيفة إلى عامل، أما بعد الإصلاح فأصبحوا يعتمدون أسلوب القرعة ليقرروا اختيار الشخص الذي يجب أن يذهب للمؤسسة العامة ويغير وظيفته إلى عامل. وأوضحت الدراسات في السنوات القليلة الماضية، أن المزارعين القاطنين حول المدن في منطقة غرب الصين يرفضون هم أيضًا سياسة تغيير الوظيفة والإقامة الدائمة حسب (نشاط) الأرض. وأوضحت الدراسات مؤخرًا، أن 90% من المزارعين لا يرغبون في تقبل سياسة تغيير الوظيفة والإقامة الدائمة حسب (نشاط) الأرض. وطبقًا للتحليلات، فإن فرص التطور بالنسبة للأرياف في المناطق المتقدمة أكبر من فرص التطور في المدينة؛ فالمزارعون في مثل هذه المناطق من السهل جدًّا أن يجدوا الفرصة للتطور، وليسوا في حاجة إلى التخلي عن حق التعهد بالعمل في الأرض، كما أن العقبات التي تحول دون انتقال المزارعين من المناطق الأقل تقدمًا إلى المدينة قد زالت بشكل أساسي، فهم أيضًا ليسو في حاجة إلى أن يكون التخلي عن الأرض هو النظير لقاء الحصول على فرصة وظيفة غير زراعية. ومن ثم فإن كيفية الاستفادة من رفع استقلالية الوظائف وزيادة مرتبات المزارعين ممن يدخلون المدن، فضلًا عن استخدام هذا الأمر كمدخل لجذبهم نحو ترك هويتهم كمزارعين، كلها أمور تمثل تحديًا ينبغي مواجهته في الدفع بتطوير الزراعة الحديثة.

3. تمسك المزارعين بملكية الأراضي:

لطالما كان متوسط نطاق العمل للأسرة الريفية صغيرًا، ومع التأثر بنظام التوزيع المتساوي على العديد من الأبناء، اتجه متوسط نطاق عمل الأسر الريفية نحو التقلص المستمر، وهذا أحد جوانب المشكلة. أما الجانب الآخر فهو أنه مع الدفع بميكنة الزراعة واستخدام الأسمدة والمبيدات والأغطية البلاستيكية، أصبح كم مدخل الأيدي العاملة اللازم في وحدة من الأرض الزراعية يقل أكثر فأكثر، وتراجعت قوة الأيدي العاملة أكثر شيئًا فشيئًا، وانخفضت شيئًا فشيئًا أكثر متطلبات الإنتاج الزراعي من القوى البدنية للأيدي العاملة، وقد جعلت هذه العوامل نطاق العمل الملائم للأسر الريفية يتسم بالتوسع المستمر.

إن المساحة التي تزرعها الأسرة الريفية من المزارعين الصينيين مساحة صغيرة نسبيًّا؛

ولهـذا فـإن الدخـل الزراعـي الناتـج يكـون محـدودًا نسـبيًّا. واعتقـد بعـض الدارسـين اسـتنادًا لهـذا السـبب أن جـذب المزارعـين للتخـلي عـن حـق اسـتعمال الأرض ليـس بالأمـر الصعـب. ولكـن الحقيقـة مختلفـة. أولًا: أن الأرض هـي رأسـمال أكـثر نـدرة مـن رأس المـال النقـدي ومـن الأيـدي العاملـة، ويمكن لقيمـة الأرض أن ترتفـع بالتدريـج مـع زيـادة ندرتهـا. كـما أن الارتفـاع السريـع في أسـعار الأراضي في الأعـوام الأخـيرة، رفـع توقعـات الأسر الريفيـة بشـكل أكـبر حـول القيمـة المضافـة لرأسـمال الأرض، وأصبحـت الأرض هـي أكـبر ممتلكاتهـم، ولا يمكـن لـلأسر الريفيـة أن يتخلـوا عـن أكـبر ممتلكاتهـم بسـهولة. ثانيًـا: أن حـق ملكيـة الأرض الـذي تمتلكـه الأسر الريفيـة ليـس واضحًـا بمـا فيـه الكفايـة، وفي النهايـة هنـاك مخاطـرة في تـصرف تخليهـم عـن حـق إدارة الأراضي. ومـن غـير الممكـن أن تقـوم الأسر الريفيـة بالتنـازل عـن حـق إدارة الأرض لفـترة طويلـة قبـل أن يتـم إيضـاح حـدود حـق الملكيـة. ثالثًـا: هنـاك حاجـة إلى رصـد الفرضيـة حـول دور منـح شـهادات تمليـك الأراضي في الدفـع الواضـح بتخـلي الأسر الريفيـة عـن حـق إدارة الأرض لفـترة طويلـة. رابعًـا: بالتأكيـد مـن الممكـن إيجـاد إحـدى حـالات نقـل الأراضي التـي تتخطـى حواجـز مناطـق المجتمعـات الواحـدة والمبنيـة عـلى نمـط السـوق بشـكل كامـل، ولكـن قليـلًا مـا تتخطـى عمليـات نقـل الأراضي حواجـز مناطـق المجتمعـات الواحـدة؛ فـلا يمكنهـا أن تكـون بنفـس النشـاط أو بنفـس نمـط السـوق الـذي تتسـم بـه (حركـة) الأيـدي العاملـة ورأس المـال. كـما أن الاعتقـاد بـأن عمليـات نقـل الأراضي سـتصبح قريبًـا بنفـس نشـاط (حركـة) الأيـدي العاملـة ورأس المـال، مـن الممكـن جـدًّا أن يكـون اعتقـادًا غـير واقعـي.

4. توجه الزراعة نحو إدارة العمل واسعة النطاق:

إن إجازة انتقال حق استخدام الأرض بين المزارعين أو بين المزارعين والمؤسسات، والدفع بإدارة العمل واسعة النطاق في الزراعة، هي المعاني التي ينبغي أن يتضمنها موضوع التحول الزراعي، وهي أيضًا تدابير حازمة لرفع قدرة الزراعة الصينية على التنافس والمشاركة في اقتصاد المقاييس. ولكن المزارعين لا يهتمون بوفورات الحجم فقط، إنما يهتمون أيضًا بالأخطار الناجمة عن المشاركة فيه. حيث إن المزارعين لا يرغبون في الإسهام في وفورات الحجم وتحمُّل إمكانية المخاطرة بحق ملكية الأرض، وهذا هو السبب الرئيس لاستحالة تشكُّل الكثير من (نماذج) وفورات الحجم. فضلًا عن ذلك، فإن العقبات التي تقف في مواجهة دخول المزارعين إلى المدن والعقبات في مواجهة الصناعات

غير الزراعية، لم تَزُلْ بشكل كامل بعد، بالإضافة إلى أن نظام التأمين الاجتماعي في الريف لم يتأسس إلى الآن، وهذه الأمور أيضًا أسباب مهمة تعمل على تقييد نقل الأراضي داخل الريف. ومن التحديات التي ينبغي أن تُواجَه من أجل الدفع بإدارة عمل الأراضي واسعة النطاق، كيفية تأمين الأسرة الريفية ضد خطر فقدان حق ملكية الأرض، بالإضافة إلى توفير فرص توظيف مستقرة ومصدر دخل للمزارعين ممن انتقلوا إلى مجال الصناعات غير الزراعية، وإنجاز مهمة إحلال التأمين الاجتماعي محل تأمين الأراضي. وقبل تحقيق هذه الأمور، ينبغي ألَّا يتم المبالغة في تقدير فوائد إدارة العمل واسعة النطاق أو التقليل من تقدير صعوبة تحقيقها.

تمت الإشارة في السابق إلى أن فوائد إدارة العمل واسعة النطاق بالنسبة للأراضي هي تقليل التكاليف وزيادة الدخل، ولكن دورها في رفع كم إنتاج الحبوب الغذائية محدود جدًّا. وفي واقع الأمر هناك علاقة تربط بشكل كبير بين نقل الأراضي والتحول لزراعة المحاصيل غير الحبوب، أي أن إدارة العمل واسعة النطاق بالنسبة للأراضي تختلف عن إدارة العمل واسعة النطاق في إنتاج الحبوب الغذائية. والأهم من ذلك أن إدارة العمل واسعة النطاق في مجال الزراعة ينبغي أن تتناسب مع مستوى تطور الاقتصاد والبنية الأساسية التي تشكلت للزراعة[32]، ولكن لا يصح أن نتخذ من أنماط إدارة العمل الواسعة الخاصة بالدول الأخرى هدفًا نسعى إلى تحقيقه.

وفضلًا عن إدارة العمل واسعة النطاق، يوجد أيضًا العديد من الإجراءات الخاصة برفع كفاءة الزراعة: أولًا، جذب الأسر الريفية بشكل إيجابي نحو بدء المساعدة المتبادلة والتعاون فيما بينهم في مجالات شراء عوامل الإنتاج، وبيع المنتجات الريفية، وتأسيس البنية التحتية الزراعية... إلى آخره. ثانيًا: استخدام التقنيات الفنية الزراعية المتقدمة. ثالثًا: تأسيس وإكمال نظام التعهد الخارجي بتقديم خدمة المعدات. رابعًا: تحسين توزيع الصناعات، ورفع مستوى بنية الصناعات. فإن صعوبة القيام بهذه الإجراءات أقل درجة من الإجراءات الخاصة بنقل الأراضي، وينبغي التحول إلى الاختيار الذي له الأولوية، وهو أن تقود الحكومة السياسات المتبعة.

32- إذا تحدثنا بشكل عام، فإن الزراعة الموجهة من قِبل المهاجرين يكون متوسط إدارة العمل واسعة النطاق فيها كبيرًا نسبيًا، كما هو الحال في أمريكا وكندا والبرازيل والأرجنتين ومنطقة الشمال الشرقي في الصين، أما الزراعة الموجهة من دون المهاجرين فيكون متوسط إدارة العمل واسعة النطاق فيها صغيرًا نسبيًا.

5. تعزيز إدارة استهلاك الحبوب الغذائية:

في عام 2012، بلغ إنتاج الحبوب الغذائية للفرد في الصين 435 كيلو، وإنتاج اللحوم بأنواعها للفرد 54.6 كيلو، وإنتاج المنتجات المائية للفرد 34.6 كيلو، ويرتفع كل ما سبق عن مستوى المتوسط العالمي بقيمة 30.7% للحبوب، و29.7% للحوم، و97.3% للمنتجات المائية. (يبلغ التوسط العالمي لكل مما سبق: 332.7 كيلو للحبوب و42.1 كيلو للحوم و22.1 كيلو للمنتجات المائية. وفضلًا عن منتجات الألبان، يرتفع أيضًا إنتاج الخضر والفاكهة للفرد في الصين عن مستوى المتوسط العالمي. ولكن نظرًا لأن الإجراءات الإدارية ليست كاملة؛ ظهرت سلسلة من ظواهر الإهدار وظواهر الاستهلاك الخاطئ. فكيف يتم حل هذه المشاكل بفعالية؟ وكيف نضمن التطور المستدام للزراعة؟ إنها تحديات ينبغي على الصين مواجهتها.

تتضمن الإجراءات اللازم اتخاذها ما يلي: تحسين مقومات منشآت التخزين، وتقليل خسائر التخزين، وإرساء معايير للتصنيع، وتوجيه المؤسسات نحو التصنيع بالدرجة الملائمة، وتعزيز السياسات التي تحد من التصنيع بتغيير خصائص الحبوب الغذائية، وإيقاف السلوكيات الانتهازية التي تتبعها مؤسسات التصنيع المتقدم للذرة، بالإضافة إلى نشر المعرفة بسلامة الأطعمة الغذائية، وجعل الناس يفهمون محدودية غاية الحواس لدى الإنسان، ويستوعبون أن المغالاة في دقة تقشير الأرز والمغالاة في لون الدقيق الأبيض والمغالاة في لون الزيت الفاتح، لا يؤثر فقط على سلامة صحة المواطنين، بل يؤثر أيضًا على منطقية الزيادة في إمكانية الاستهلاك وزيادة التلوث، وينبغي أيضًا تغيير سياسات تسويق المؤسسات التجارية التي تضر بتوفير الحبوب الغذائية.

6. حماية حق ملكية الأراضي للمزارعين:

كان استخدام الأراضي أثناء عملية التحول للحضرية قائمًا بشكل رئيس في البداية على إشغال الأراضي الزراعية، وبعد أن عززت الحكومة المركزية من إدارة الحقول الزراعية الأساسية، حولت اتجاهها أولًا نحو إصلاح المدن القديمة، لكن نظرًا لأن المدن القديمة

مسـاحاتها محـدودة، بالإضافـة إلى أن تكاليـف إصلاحهـا عاليـة؛ عـادت الحكومـة مـرة أخـرى إلى تنسـيق أراضي المبـاني في الريـف. وانخفـض عـدد المناطـق السـكنية الريفيـة في أثنـاء الفـترة مـا بـين 2000 - 2010 مـن مـا يزيـد عـلى 3 ملايـين و300 ألـف منطقـة إلى 2 مليـون و700 ألـف منطقـة، أي انخفـض العـدد بنسـبة 20% تقريبًـا. لقـد كان ظهـور مثـل هـذا الوضـع أمـرًا حتميًّـا موضوعيًّـا، ولكـن مـا ينبغـي مناقشـته هـو كيفيـة الدفـع بعمليـة التحـول للحضريـة.

إن عملية تطوير المدن يلزمها حقًّا القيام باختيار الملائم ونبذ غير الملائم. ولكن الخسائر التي يتسبب فيها اختيار الملائم ونبذ غير الملائم تكون متغيرات سريعة يمكن الشعور بها فور حدوثها، أما المكاسب التي يجلبها التطوير فتكون متغيرات بطيئة تتسم بالتأخر. ويعد الأمر الأكثر تعقيدًا في هذا الشأن، أنه في الكثير من الأحيان يكون مُتحمِّل الخسارة الناتجة عن اختيار الملائم ونبذ غير الملائم غير متساوٍ بشكل تام مع حاصد المكاسب الناتجة عن التطوير. ولهذا السبب فإن النقطة الحاسمة في الدفع بعملية التحول للحضرية لا تكمن في الحزم في اختيار الملائم ونبذ غير الملائم، إنما تكمن في حكمة الحل بطريقة مناسبة وفعالة لمسألة العلاقة بين التطوير واختيار الملائم ونبذ غير الملائم.

أولًا: ينبغي أن يتم اتخاذ خطوات تنسيق أراضي المباني في الريف بشكل تدريجي وبترتيب صحيح، وليس هناك حاجة إلى الوقوع في الأخطاء بسبب التسرع. وطبقًا لدراسة قمنا بها، فهناك بعض المسئولين القلائل لا يتبعون الترتيب (المتفق عليه في) عملية التحول للتمدن خلال تنسيق أراضي المباني في الريف، إنما يتعجَّلون للانتهاء من تنسيق جميع أراضي المباني في الريف خلال فترة توليهم المنصب. ثانيًا: ينبغي أن ترتبط العمليات المخصصة لتنسيق أراضي المباني في الريف بالتحول الحضري للمجموعة التي يتم التنسيق خصيصًا لأراضيها؛ وذلك لكي نضمن أن يتسم تنسيق الأراضي بالنماء الداخلي، فلا يصح إلزام المزارعين بتنسيق أراضي المباني الريفية الخاصة بهم من أجل التحول الحضري لأناس آخرين. ثالثًا: لا يصح أن يكون تقدير الأرض حسب الأرض. إن التحول للحضرية هو نتيجة التطور وليس مقدمة له، وعلى الحكومة أن تتخذ من إزالة العقبات أمام الصناعات غير الزراعية والدخول إلى المدن، وبناء نظام تأمين اجتماعي ريفي، مدخلًا لها في جعل المزيد والمزيد من المزارعين يتمتعون بفرص عمل غير زراعي مستقرة ومصدر دخل مستقر، وأن تنجز (مهمة) استبدال تأمين الأراضي بالتأمين الاجتماعي. رابعًا: إن

منح المزارعين الحق في استغلال أراضي المباني التي نسقوها وبناء مدن عليها، وتطبيق الأمر في السياسة المعنية، أمر من شأنه حل مشكلة فشل المزارعين. كما أن حل المشكلة السابق ذكرها، هو تحدٍّ أمام التحول للحضرية وينبغي التصدي له.

7. تعزيز نظام إدارة الأحياء في الريف:

إن تعزيز إدارة مجتمعات المناطق الواحدة في الريف، أمر ينبغي أن ينطلق من رفع درجة التنظيمية لدى المزارعين، ورفع كفاءة الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، ومستوى الحكومة في إدارة التنسيق. وتأتي المهام الرئيسة في إدارة مجتمعات المناطق الواحدة كالتالي: تعزيز قوة التكاتف في مجتمعات المناطق الواحدة، والدفع بتطويرها، وتسوية جميع أنواع النزاعات، والحفاظ على استقرار المجتمعات، وبناء قنوات الحوار، وتمكين جماهير المزارعين من التعبير عن المطالبة بمصالحهم، وجعل الحكومة قادرة على الإصغاء لرغباتهم. ومن أجل الدفع بإدارة ديموقراطية لتلك المجتمعات، ينبغي على الحكومة أن تتقبل رقابة مؤسسات التنظيمات الجماهيرية، فينبغي تنسيق نظام يُمَكِّن المزارعين من المشاركة في الإدارة مع الحكومة، وينبغي ترسيخ آلية المكافأة المالية بشأن»النقاش الواحد للموضوع الواحد» التي تخص الخدمات العامة على مستوى الريف، وإتمام الطريقة التي يتم بها المكافأة، وصقل القوة الدافعة بها، بالإضافة إلى الدفع بالتطور السليم لأعمال الخدمات العامة على مستوى الريف، وتغيير طريقة عمل الحكومة باحتكار التعهد بجميع الأعمال. ومن ثم فإن كيفية تغيير الحكومة لإدارتها، من خلال منح الحقوق لجماعات المزارعين، أصبح تحديًا ينبغي على جميع المستويات الحكومية مواجهته.

8. انقسام الريف واستقراره:

يمر الريف الصيني في الوقت الحالي بمرحلة الانقسام التقليدي الحاد في مجتمعات المناطق الواحدة الريفية، كما يمر بتغير سريع في بنية توظيف المزارعين. ويعد كل من آلية السوق ودعم الحكومة قوة مهمة في ظل هذه المرحلة. والدور الرئيس لآلية السوق

هـو الدفـع بالتقسـيم التقليـدي لمناطـق المجتمعـات الريفيـة، أمـا الـدور الرئيـس لدعـم الحكومـة فهو الحفـاظ عـلى اسـتقرار مناطـق المجتمعـات الريفيـة. إن التقسـيم مـن شـأنه الإسـهام في زيـادة فـرص التطـور، أمـا الاسـتقرار فيسـهم في تقليـل الأخطـار عـلى المزارعـين، وحـين تكاملـت هاتـان القوتـان تتضاعـف ثمـار العمـل بنصـف المجهـود، أمـا في حـال تبادلهـما، فيتضاعـف المجهـود وتقـل ثمـاره إلى النصـف. لقـد نشـأ دور السـوق بشـكل ذاتي؛ ولهـذا السـبب فـإن تكامـل هاتـين القوتـين أو تبادلهـما (أو حتـى تصادمهـما)، أمـر يعتمـد بشـكل رئيـس عـلى الحكومـة. وبالنسـبة للحكومـة فـإن التحـدي الـذي يواجههـا في معالجـة مشـكلة العلاقـة بـين تقسـيم الريـف واسـتقراره، يتمثـل في كيفيـة تناسـب الإجـراءات التـي تتخذهـا الحكومـة مـع اختيـارات المزارعـين، وليـس في محاولـة تغيـير اختياراتهـم، بالإضافـة إلى الدمـج بـين مطالـب الدولـة ومطالـب المزارعـين بشـكل طبيعـي.

الباب الثامن

تطلعات ورؤى حول الزراعة في الصين

أولًا: أهداف التنمية الزراعية:

1- أهداف الإصلاح الزراعي:

يتمثل هدف استراتيجية التطوير الزراعي في الصين فيما يلي: أن يتم بحلول عام 2030 تقريبًا، التأسيس المبدئي لزراعة حديثة تتخذ من (تطبيق) نطاق إدارة الأعمال بدرجة ملائمة للأراضي أساسًا لها، وتعتمد على الفلاحين ذوي الكفاءة العالية والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة والمعدات المتقدمة، ليكونوا القوة المحركة لها، وتتخذ من نظام الخدمات المجتمعية ونظام سوق المنتجات الريفية ونظام دعم الصناعات الزراعية ونظام الضبط والتحكم الكلي دعامة لها. وستتسم هذه الزراعة الحديثة بكونها تتناسب ومتطلبات الحياة ميسورة الحال ومتطلبات المنافسة ومتطلبات التطور المستدام. ويمثل تعميق الإصلاح خطوة مهمة نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي من التطوير الزراعي. واختصارًا لما سبق، يمكن تلخيص الهدف من الإصلاح الزراعي في ثلاثة مجالات هي: التحول إلى نمط السوق، والتحول غير الزراعي، والتحول إلى سيادة القانون.

(1) التحول إلى نمط السوق:

انتهت بشكل أساسي عملية تحويل المنتجات الريفية الصينية إلى نمط السوق، وسيكون المضمون الرئيس للإصلاح في الخطوة التالية قائمًا على بناء سوق المال وسوق الأراضي وسوق القوى العاملة، وترسيخ مكانة السوق الأساسية في توزيع الموارد. ومن بين خطوات الإصلاح، ينبغي أن يعتمد إصلاح سوق المال الريفي أسلوب التكامل المتبادل بين الإصلاح الإضافي والإصلاح الأساسي، فمن جهة يقطع الحبل السُّرّي الذي يربط المؤسسات المالية التجارية العامة بالحكومة، والدفع بها نحو السوق، بالإضافة إلى توسيع مهام البنوك غير التجارية المملوكة للدولة التي تتمحور مهامها حول «الحبوب الغذائية»، لتصبح بنوكًا عامة غير تجارية شاملة تدعم التنمية الزراعية، وتأسيس البنية التحتية في الريف، وتنسيق البنية الزراعية، وتصدير واستيراد المنتجات الريفية. ومن جهة أخرى، يعمل هذا الإصلاح على منح مشاريع التمويل الخاصة وضعها القانوني، بالإضافة إلى التقنين الملائم لشروط السماح بالدخول إلى الأسواق المالية الريفية، ودفع عجلة تطور البنوك المتوسطة والصغيرة، كذلك من شأنه أن يحل بفاعلية مشكلة الاقتراض الخاص الذي يلعب دورًا كبيرًا لكن ليس له وضعية قانونية. إن منح الأسر الريفية بالشكل القانوني الحقوق الخاصة بالأراضي المتعاقد عليها، من حق إشغال الأرض وحق استخدامها وحق الانتفاع بها وحق التصرف فيها، بالإضافة إلى منحهم الحقوق الخاصة بالأراضي المملوكة جماعيًّا، من حق المعرفة بأوضاع الأرض وحق المشاركة وحق اتخاذ القرار. هذه هي الشروط اللازمة لتنفيذ الإصلاح الخاص بـتحويل الأراضي الريفية إلى نمط السوق. ويتمثل جوهر إصلاح سوق الأراضي الزراعية في نمذجة سوق الأراضي الريفية، وضمان مساواة الحقوق بين الفلاحين والمصادرين لملكية الأرض، ومساواة الحقوق بين المصادرين وبعضهم البعض، إضافة إلى إيقاف سلوك الحكومات المحلية من الاستخدام المسرف لحق مصادرة الأرض، كذلك تعويض الأسر الريفية التي أسهمت في الحفاظ على (عدم تجاوز) الخط الأحمر المتمثل في مليار و800 مو من الأراضي الصالحة للزراعة. وأما جوهر إصلاح سوق القوى العاملة فيتمثل في إزالة كافة العراقيل النظامية التي تقيد انتقال السكان، كذلك توجيه ودعم التطوير لكافة المؤسسات الوسيطة التي تخدم سوق القوى العاملة، بالإضافة إلى العمل سريعًا على تنمية سوق قوى عاملة موحد للمدن والقرى.

(2) التحول غير الزراعي:

يتسع نطاق تصدير العمالة بشكل مستمر منذ فترة الإصلاح والانفتاح، ويكبر شيئًا فشيئًا إسهام هذا الاتساع في الدفع بتطوير القرى والمدن وزيادة دخل الفلاحين. لكن توقف التحول غير الزراعي عند مرحلة تصدير العمالة، أمر يضر بعمليتي توسيع نطاق إدارة العمل الزراعي والتَمَديُن. وينبغي إزالة كافة الحواجز التي تعرقل تحول سكان الريف إلى سكان مدن، عن طريق تعميق الإصلاح، بالإضافة إلى إتمام التحول من تصدير العمالة الزراعية إلى انتقال سكان الريف، وتحقيق الاندماج بشكل طبيعي بين زيادة فرص العمل غير الزراعية و كل من خفض تعداد سكان الريف واتساع نطاق إدارة أعمال الأراضي الزراعية.

(3) التحول لسيادية القانون:

يمثل الإغفال الإداري وإساءة استخدام الحقوق العامة من قِبَل بعض الكوادر في الأرياف أكثر ما يبغضه المزارعين، كما يعتبر السبب الرئيس وراء إثارة الخلافات بين الكوادر وجماهير الشعب. ومن أجل تغيير مثل هذا الوضع، لا بد من اتخاذ إجراءات فعالة لرفع مستوى الخبرات المكتسبة لدى هذه الكوادر، والأهم من ذلك هو أن يتم تخطيط نظام يعمل على إلزام مسئولي الحكومات بالإدارة طبقًا للقانون. ولا يمكن حل مشكلة إساءة استخدام بعض مسئولي الحكومات للحقوق العامة وإغفالاتهم الإدارية... إلى آخره من المشاكل، بطريقة أكثر فعالية، سوى من خلال العمل على خطين متوازيين.

2- مهام تنمية الريف:

(1) رفع القدرة التنافسية للزراعة:

إن الدفع بالإصلاح الاستراتيجي للبنية الزراعية، ومواصلة تحسين توزيع المناطق الزراعية، والدفع بتركز المنتجات الريفية الرائدة والمنتجات الريفية المميزة في مناطق الإنتاج المتفوقة، وتكوين منطقة صناعات خاصة بالمنتجات الريفية الرائدة، وتعزيز

الإنتـاج القائـم عـلى تحـول الزراعـة إلى العمـل واسـع النطـاق وتحولهـا للامتيازيـة والقياسـية، كلهـا أمـور مـن شـأنها رفـع مسـتوى صناعيـة الزراعـة بصـورة مسـتمرة، كذلـك فـإن اسـتمرار رفـع مسـتوى قـدرات تحويـل التصنيـع للمنتجـات الريفيـة الأساسـية، يزيـد مـن القيمـة المضافـة للمنتجـات الريفية، بينـما متابعـة التطويـر السريـع لاسـتزراع الغابـات وتربيـة الحيوانـات الداجنـة والاسـتزراع المـائي، مـن شـأنه زيـادة كفـاءة اسـتغلال المـوارد الزراعيـة عـلى كافـة الأصعـدة.

(2) رفع مستوى دخل المزارعين:

لا تزال الحكومة في المرحلة الحالية غير قادرة على الاعتماد على المدفوعات التحويلية المالية في الحفاظ على الزيادة السريعة لدخل المزارعين، كذلك ليس هناك داعٍ لإرساء هدف كهذا. وينبغي أن تستهدف المدفوعات التحويلية المالية المخصصة لزيادة دخل المزارعين سكان الريف ذوي الدخل المنخفض، بحيث تعمل على أن يتجاوز متوسط الدخل اليومي للفرد والمحسوب طبقًا لمعادلة القوة الشرائية 1 دولار، مع ضمان تقليص الفجوة تدريجيًّا بين المستوى المعيشي للمزارعين ذوي الدخل المنخفض ومتوسط المستوى المعيشي في الريف.

يساعد الحفاظ على «الأجور النظامية» خلال مرحلة تغير «بنية الاقتصاد الثنائي» على توسع إعادة الإنتاج الاجتماعي، كما يساعد على زيادة فرص العمل، والتسريع من تغيير بنية الاقتصاد الثنائي. لا يمكننا النظر إلى «قسوة» «أجور النظام» فحسب، وتجاهل عدالتها. وعلى أرض الواقع، فإن الفارق بين الأجور التي حددها السوق لعمال المدن والأجور التي حددها للفلاحين العمال، لم يتجاوز نسبة تتراوح من 30% إلى 80%، إن الفارق الكبير في الدخل بين المدينة والريف نتج إلى حد كبير جدًّا من الارتفاع السريع للغاية في دخل قطاع أصحاب السلطات (بما فيها السلطة الاحتكارية، السلطة الإدارية، السلطات الخدمية وغيرها). لذا فإن ضرورة إيقاف جميع التوجهات نحو استغلال السلطات من أجل زيادة الدخل، هي خطوة رئيسة في التخلص من اتساع الفارق بين الدخول.

(3) رفع مستوى أمن الأطعمة الغذائية:

يبدو أن إجمالي الطلب على الحبوب الغذائية في الصين خلال العقود القليلة القادمة سيظل في حالة من النمو. ويُعَدُّ الأمن الغذائي جزءًا مهمًّا من الأمن القومي. ولضمان الأمن الغذائي؛ ينبغي أولًا: تطبيق نظام الحماية الأكثر صرامة على الأراضي الصالحة للزراعة، وضمان عدم نقصان إجمالي الأراضي الزراعية المؤهلة للدخول في المقارنات[33]. ثانيًا: زيادة القوة المحركة للمدفوعات التي تقدمها المالية العامة من أجل تأمين الزراعة، وتأسيس آلية للوقاية من المخاطر الزراعية؛ وذلك من أجل الحفاظ على نشاط مزاولة الفلاحين للإنتاج الزراعي. ثالثًا: التحديد المعقول لحجم الاحتياطي القومي من الحبوب الغذائية. فتعتبر حصص الحبوب أحد النقاط المهمة في أمن الحبوب الغذائية، ولا بد من اتخاذ استراتيجية أكثر مرونة فيما يتعلق بحبوب العلف؛ وذلك من أجل استغلال الدور الذي يلعبه سوق الحبوب الغذائية الدولي على أكمل وجه. رابعًا: إرساء أهداف أمن المنتجات الغذائية، وتعزيز إدارة أمن الإنتاج الغذائي، ورفع مستوى جودة وأمن المنتجات الريفية بشكل كامل.

(4) رفع مستوى البنية التحتية الريفية:

ينبغي مبدئيًّا تأسيس نظام بنية تحتية ذي هيكل ملائم ويغطي المناطق الريفية، وإيقاف النزاعات البارزة التي تتسبب في تقييد البنية التحتية لتطور الاقتصاد والمجتمع. أولًا: الارتقاء بمستوى أمن كم المياه إلى أمن جودة المياه؛ لكي يتمتع عدد أكبر من المزارعين بحق استهلاك المياه في المعيشة كالذي يتمتع به سكان المدن. ثانيًا: مَدّ نظام شبكة المحافظات والقرى المناسب لجميع الأحوال الجوية، وليصل إلى نظام شبكة مجموعات الأرياف؛ ليتمتع عدد أكبر من المزارعين بحق استخدام النظام كالذي يتمتع به سكان المدن. ثالثًا: استمرار الدفع بإنشاء مشروعات البنية التحتية ومشاريع التكيف مع البيئة الكبرى التي تضم الحقول الزراعية والأراضي البعلية على حدٍ سواء، بالإضافة إلى المشروعات البيئية.

33- تمثل الأراضي الزراعية المؤهلة للدخول في مقارنات حاصل ضرب المساحة الفعلية للأرض الزراعية في معامل تصحيح جودة الأرض الزراعية، وكلما تسارع ارتفاع جودة الأرض الزراعية في مساحة محددة منها، زادت مساحة الأرض الزراعية المؤهلة للدخول في مقارنات، والعكس صحيح.

ظلت لفترة طويلة مسئولية تأسيس وحماية البنية التحتية في الريف تقع على عاتق الحكومات المحلية التابعة لها. ونظرًا لأن المالية في العديد من المحافظات والقرى كانت «مالية توفير المأكل»؛ فقد كان من المستحيل تحمُّل مبلغ رأس المال اللازم لتأسيس البنية التحتية في الريف، ومن ثم لم يكن هناك حل سوى اعتماد أسلوب تجميع الأموال وتقسيم الأموال وحث المزارعين على العمل التطوعي لمواجهة هذه المشكلة، وبالتالي لم يكن من الممكن ضمان مصدر تمويل لتأسيس البنية التحتية ثابت ويمكن الاعتماد عليه، مما زاد الأعباء التي تقع على عاتق المزارعين. لقد اتخذت اللجنة المركزية من تعزيز تأسيس البنية التحتية للريف إجراءً مهمًّا للدفع بزيادة دخل المزارعين، مما وفر بيئة سياسات عامة تساعد لأقصى حد على زيادة سرعة تأسيس البنية التحتية. كما أن النمو السريع والمستدام للاقتصاد القومي، من شأنه أن يرسي أساسًا ماديًّا راسخًا لتقوم الحكومة بتعظيم استثماراتها في تأسيس البنية التحتية للريف. إن معدل استغلال البنية التحتية الريفية منخفض نسبيًّا، والجزء الذي يمكن أن يُطبِّق طريقة السوق في التأسيس والحماية يُعَدُّ صغيرًا نسبيًّا؛ ولهذا لا بد أن تحمل الحكومة على عاتقها مسئولية كبيرة. وبطريقة أخرى ينبغي على الحكومة، تزامنًا مع التكامل المستمر لنظام اقتصاد السوق، أن تعزز باستمرار قوة الاستثمار في البنية التحتية الريفية، في نفس الوقت الذي تنسحب فيه من مجال الصناعات التنافسية. أولًا: زيادة نسبة استثمار الديون الوطنية المُستخدمة في تأسيس البنية التحتية الريفية. إن البنية التحتية تلعب دورًا مهمًّا في الدفع بنمو الاقتصاد وتطور المجتمع في المناطق الريفية؛ لذا من المفترض أن تصبح مجالًا مهمًّا ضمن مدخلات الدَّيْن الوطني. ثانيًا: توسيع نطاق العمل بمبدأ توفير فرص العمل لمساعدة وإغاثة المنكوبين بدلًا من إعطائهم المنح العينية. ويمكن من خلال تطبيق هذا المبدأ زيادة إمدادات البنية التحتية في الريف، ومن الممكن وضع حجر الأساس للتطور الاقتصادي في المناطق الريفية، ويمكن أيضًا منح المزارعين فرص وظائف قصيرة الأجل وفرصة لزيادة دخلهم.

ينبغي على الحكومة أن تقوم، وفقًا للمبادئ البارزة والمهمة، بمنح الموارد المستخدَمة في تأسيس نظام البنية التحتية بشكل متطابق. كما ينبغي عليها أن تمنح مكانتين بنفس درجة الأهمية لكل من ثمار استخدام اعتمادات دعم الزراعة المالية وزيادة اعتمادات دعم الزراعة المالية. وفضلاً عن زيادة المدخلات المجانية، فلا بد أيضًا من استخدام أسلوب الإعانات المالية في توجيه التمويلات الاجتماعية نحو الإسهام في تأسيس البنية التحتية

للزراعة والريف.

(5) رفع مستوى التطور الاجتماعي في الريف:

يتركز التطور الاجتماعي في الريف في ثلاثة جوانب هي التعليم والعلاج الطبي ورعاية كبار السن. ويتمثل الجانب الأول في زيادة الإمدادات للتعليم غير النظامي، بالارتكاز على تحسين التعليم الإلزامي في الريف، وتهيئة ظروف أفضل لرفع مستوى ميزات القاعدة العريضة من المزارعين وتمكينهم من إتقان المهارات التقنية الحديثة. ويتمثل الجانب الثاني في تعزيز القوة الدافعة لدعم تأسيس نظام العلاج الطبي لأهل الريف، وتوسيع النطاق الذي يغطيه نظام التأمين العلاجي التعاوني لأهل الريف، والعمل على اكتمال نظام العلاج التعاوني الجديد في الريف، وجعل المزارعين الفقراء قادرين على الذهاب للطبيب وتناول العلاج، وإنهاء القلق من «معاناة الإعياء المزمن». ويتمثل الجانب الثالث في التقدم في استكمال نظام «أُسَر الضمانات الخمسة، طعام ولباس وعلاج وسكن ومصاريف الجيب»، ونظام إعانة وإعالة المصابين بالأمراض العُضال وذوي الاحتياجات الخاصة في الريف، والانتهاء تدريجيًّا من استكمال سبل الإعانة، ورفع مقاييس تقديم الإعانة والإعالة، بالإضافة إلى توسيع النطاق الذي تغطيه هذه الإعانات والإعالات، وتحقيق التحول التدريجي من الاعتماد بشكل رئيس على رعاية المسنين من قِبَل الأسرة ومن قِبَل مناطق المجتمعات الواحدة، إلى الاعتماد على تأمين الرعاية الاجتماعية للمسنين، والحل الفعال لمشكلات المزارعين، من توفير الرعاية للمسنين، وتوفير العلاج للمرضى، وتوفير المساعدات في حال وقوع الكوارث.

3. مسيرة التطور الزراعي:

الزراعة واحدة من المجالات التي تطبِّق التقنيات البيولوجية الأكثر مباشرة والأكثر اتساعًا والأكثر حيوية. وسيعمل تطور علوم الحياة الذي اتخذ من اختراق الأبحاث الجينية علامة مميِّزة له في القرن الـ21، على الدفع القوى بتطورات كبرى في العلوم البيولوجية، بل إنه سيحدث ثورة زراعية جديدة، ويدفع بتشكيل صناعة زراعية حديثة.

وإيجازًا لما سبق، فإن التحول الصناعي الذي يستغل مورد الأحياء المجهرية سوف يرتقي بالزراعة التي تتشكل من بُعدين هما النباتات والحيوانات، لتصبح زراعة مكونة من ثلاثة أبعاد هي النباتات والحيوانات والأحياء المجهرية، الأمر الذي سيضع الأساس لتحويل الزراعة صديقة البيئة لتكون الزراعة الرائدة. أما التحول الصناعي الذي يستغل مورد الأعشاب البحرية، فسوف يعمل على التوسع من الزراعة البرية إلى زراعة تمزج بين البر والبحر، هذا بالإضافة إلى تصنيع البذور الذي يستغل التهجين الكامل للخلية والتكاثر اللاتزاوجي، واستغلال زراعة الأجِنَّة وتكنولوجيا التقسيم وتكنولوجيا نقل جين الأكسجين للحيوانات لتحقيق توالد موجَّه وسريع للماشية والطيور، واستغلال صفيحة الأوراق النباتية في إنتاج أطعمة وأعلاف بروتينية ذات قيمة غذائية عالية وسهلة الهضم، واستخدام التكنولوجيا الحيوية في تربية أنواع جديدة من البكتيريا وإنتاج الحمض الأمينية ذات الاستخدامات المختلفة على نطاق واسع، وكذلك استخدام النباتات المعمرة والحولية والطحالب لإنتاج للطاقة الحيوية، وسوف يصبح كل ما سبق صناعات حديثة في الزراعة. ينبغي أن تتخذ الزراعة الصينية من (فكرة) ثورة زراعية جديدة، نقطة تحولية وتوجهًا وقوة محركة لها، ومن ثم تحقيق إنجازات سريعة في جوانب اختراق التقنيات المحورية، وتغير النتائج المثمرة للتكنولوجيا، ورفع مستوى ميزات المزارعين، وابتكار الأنظمة التقنية... إلى آخره، بالإضافة إلى التسريع من تحول الزراعة من زراعة تعتمد على الموارد إلى زراعة تقودها التكنولوجيا، وجعل التقدم التكنولوجي هو القوة المحركة الأساسية للتطور الزراعي، وكذلك العمل بجد لإتمام المهمة التي تم إرساؤها فعليًّا، وهي تحقيق تحديث الزراعة بشكل أساسي وصولًا إلى عام 2030.

تلعب مصادر المعلومات دورًا تتزايد أهميته أكثر فأكثر في القرن الحادي والعشرين. وتختلف مصادر المعلومات عن الموارد الجامدة التي لا يمكن استخدامها بشكل مشترك، كالموارد الطبيعية ومصادر الطاقة؛ حيث إن المعلومات من الموارد المرنة التي يمكن التشارك في استخدامها. إن استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة سيحقق درجة عالية من مشاركة مصادر المعلومات الزراعية لأبعد مدى، وسيعود بالنفع على كل من تحسين استراتيجية إدارة العمل الإنتاجي للأسر الريفية، وارتقاء البنية الصناعية للزراعة، ورفع ميزات الثقافة والعلم لدى المزارعين، وتحسين السياسة الإدارية الكلية للحكومة، والدفع بتطور المجتمع الريفي على كافة الأصعدة. وتُعَدُّ هذه الأمور أيضًا علامة مهمة على نشأة

الزراعة الحديثة.

سيشهد القرن الحادي والعشرون قيادة العلوم الحيوية والعلوم الحياتية لتطور العالم. ومن الممكن جدًّا أن يتحقق في القرن الواحد والعشرين الحكم الذي أطلقه ماركس بإمكانية تقلص الفارق بين معدلات إنتاج الزراعة والصناعة بالتقابل مع تقلص فارق التطور العلمي (بينهما). وسيلعب النمو المتسارع للاقتصاد الوطني[34] دورًا كبيرًا في تهيئة بيئة خارجية أفضل للتطور الزراعي، وستوفر تنوعية الطلب على المنتجات الريفية فرصًا أكثر لصالح التطور الزراعي، كما ستمنح الثورة الزراعية دعمًا تكنولوجيًّا أكثر قوة للتطور الزراعي، وفي ظل مثل هذه الخلفية الكبيرة، فإن الزراعة الصينية مفعمة بالفرص والآمال، على الرغم ممَّا تواجهه من تحديات وصعوبات.

(1) التوسع انطلاقًا من الاستجابة للاحتياجات من كم المنتجات الريفية، إلى الاستجابة للاحتياجات من جودة المنتجات الريفية:

ظلت الزراعة في الصين لفترة زمنية طويلة هي الزراعة التي تستجيب للحاجة إلى كم المنتجات الريفية. وتوسعت الزراعة الصينية، التي كان تطورها في أواخر تسعينيات القرن العشرين علامة على دخولها إلى مرحلة جديدة، لتصبح زراعة تستجيب للحاجة إلى كل من: الزيادة في كم المنتجات الريفية، والحاجة إلى رفع مستوى جودتها. لقد كانت زيادة قوة إنتاج الأراضي الصالحة للزراعة وتنمية الأراضي الملائمة للاستصلاح الزراعي في مرحلة الزراعة التقليدية، هي الإجراءات الرئيسة للحفاظ على توازن العرض والطلب على المنتجات الريفية. وكانت عملية استصلاح الكثير من الغابات وأراضي الحشائش والأراضي الرطبة وتحويلها لأراضٍ صالحة للزراعة، هي عملية إدخال الأراضي التي يسوء حالها أكثر فأكثر في مجال الإنتاج الزراعي، كما أنها عملية من شأنها تقليص وتدهور الغابات

34- قديمًا قبل 140 عامًا، اعتقد ماركس أن تطور الاقتصاد بشكل أسرع، هو نتيجة لمرحلة معينة. فأشار قائلًا: «عند وصول تطور الصناعة إلى مرحلة معينة، من المؤكد أن عدم التوازن هذا سيتقلص، أي أن النمو النسبي لمعدل الإنتاج الصناعي سيكون بالتأكيد أسرع من النمو النسبي لمعدل الإنتاج الزراعي»، ثم أكمل قائلًا: «وخاصة أساس العلم الحقيقي الذي ترتكز عليه الصناعة الكبرى، علم الميكانيكا، الذي اكتمل فعليًا في القرن الثامن عشر، بالإضافة إلى تلك العلوم التي أصبحت علومًا أساسية متخصصة (مرتبطة) بالزراعة بشكل مباشر أكثر (مقارنة بالصناعة) وهي: الكيمياء وعلم الجيولوجيا وعلم السيكولوجي، التي لم تتطور سوى في القرن التاسع عشر وخاصة في السنوات العشر الأخيرة منه». [ماركس، «نظرية فائض القيمة» (-1861 1863)، المجلد 26 (II) من «الأعمال الكاملة لماركس وإنجلز»، دار نشر الشعب، يوليو 1973، الطبعة الأولى، ص 116.

وأراضي الحشائش الأراضي الرطبة. وبالنظر إلى الأمر على المستوى الجزئي نجد أن الزراعة التقليدية تتمتع بخصائص الزراعة البيئية، ولكن بالنظر على المستوى الكلي نجد أنها تدمر الموارد والبيئة. وفي أثناء العقود الأخيرة، تسببت المدخلات الزراعية التي تستعين بالأسمدة والمبيدات والأغطية في ارتكاز توازن العرض والطلب على المنتجات الريفية بشكل كلي على أساس زيادة معدل الإنتاج الزراعي، ولم تعد هناك حاجة إلى تطوير أراضٍ قابلة للاستصلاح الزراعي، ولكن ما زالت الزراعة التقليدية لها دور مزدوج: فتحل من جانب مشكلة القيود التي يفرضها عجز المنتجات الريفية على النمو الاقتصادي، ومن جانب آخر أثقلت على البيئة بسلسلة من الآثار السلبية، فعلى سبيل المثال ما تسببه المغالاة في كم استخدام الأسمدة من امتلاء المياه بالمغذيات، وما تسببه المغالاة في كم استخدام المبيدات الزراعية من زيادة المواد السامة في التربة، وكذلك ما تسببه المغالاة في كم استخدام الأغطية البلاستيكية من تواجد كميات كبيرة من المواد الكيماوية التي لا تذوب بسهولة في الأرض، بالإضافة إلى تجاوز المواد الضارة في المنتجات الريفية المعدل المسموح به... إلى آخره من الآثار السلبية. إن الكشف عن مشكلات بهذه الجسامة أثناء عملية اختيار الملائم ونبذ غير الملائم لفترة قصيرة جدًّا لم تتجاوز بضع عشرات من السنين في الزراعة التقليدية، أمر حث الناس على إعادة التفكير بعمق. لكن من المؤكد أن إزالة هذه الآثار السلبية، لن تكون باسترجاع الزراعة التقليدية ببساطة، لكن ستكون بتجاوز الأمر مرة ثانية، والتوجه نحو الزراعة البيئية.

هناك خصائص عامة مشتركة تتساوى فيها الزراعة التقليدية مع الزراعة البيئية على صعيد التكنولوجيا والاقتصاد. فبالنسبة للخصائص المشتركة على الصعيد التكنولوجي هي: أن كلًّا منهما تمتاز بالانسجام والاندماج في علاقتها بالطبيعة، وفيما يخص توزيع الموارد فتتمتع كل منهما بخاصيتي التراكب والتدوير، وتمتاز المنتجات الريفية لكل منهما بخاصيتي المنتجات الطبيعية وغير الملوثة للبيئة. أما على صعيد الاقتصاد فتتمثل خصائصهما المشتركة في: التمتع بخاصية اندماج الدورة الإنتاجية مع الدورة البيئية، كما أن كلًّا من الزراعة التقليدية والزراعة البيئية نتيجة للاختيار الذاتي للمنتجين الزراعيين، وكلتاهما قادرة على تحقيق الهدف الذي يرتقبه المنتجون الزراعيون فيما يتعلق بطريقة توزيع الموارد. بالإضافة إلى أن كلتيهما ارتكزت في اختيار التكنولوجيا على أساس العلم، ولكن جاء الاختلاف بينهما في التالي: اعتمدت الزراعة التقليدية على أساس العلم

التجريبي، بينما اعتمدت الزراعة البيئية على أساس العلم التطبيقي. وتسعى كل منهما نحو التميز لأبعد مدى على مستوى توزيع الأيدي العاملة، ولكن اختلفتا في التالي: بالنسبة للزراعة التقليدية تكمن النقطة المثلي في وصول الناتج الحدي لزيادة الجهد إلى النقطة صفر، في حين تكمن النقطة المثلي بالنسبة للزراعة البيئية في تساوي الناتج الحدي مع المدخل الحدي. تمثل الزراعة التقليدية وليدة الاقتصاد الطبيعي، فهي تقوم على أساس تقسيم العمل الأسري كركيزة، وهدفها تحقيق استغلال قدرات الأسرة لأبعد مدى. أما الزراعة البيئية فهي وليدة اقتصاد السوق، وتقوم على أساس العمل المجتمعي، وهدفها هو السعي نحو زيادة الربح لأقصى حد ممكن. تهدف الزراعة التقليدية إلى إرضاء حاجة الأسر من الطعام، وإذا قمنا بالنظر على المقاييس الصغرى، نجد أن إنتاج الأسر الريفية يتميز بخصائص التنوع واللامركزية، ولكن بالنظر على المقاييس الكُبرى، نجد أن توزيع الموارد الجزئية الخاصة بالأسر الريفية تتسم بالتشابه الشديد. أما الزراعة البيئية فتهدف إلى سد حاجة المجتمع من المنتجات الريفية، وبالنظر على المقاييس الصغرى نجد أن إنتاج الأسر الريفية يمتاز بالاختصاصية، وإذا قمنا بالنظر على المقاييس الكبرى نجد أن توزيع الموارد الجزئية الخاص بالأسر الريفية يتسم بالاختلاف الواضح جدًّا. إن الزراعة التقليدية تتخذ من اسم منطقة الإنتاج علامة تجارية لمنتجاتها، مثل ليمون شاتيان الهندي، بينما تتخذ الزراعة البيئية من الماركة المسجلة للمنتجات علامة تجارية لها. كان دور العلامة التجارية خلال مرحلة الزراعة التقليدية هو نقل معلومات حول مكان الإنتاج إلى المستهلك، بينما لم يقتصر دورها خلال مرحلة الزراعة البيئية على نقل معلومات حول معايير جودة المنتج فحسب، بل التعهد للمستهلك بتحمل مسئولية دفع التعويضات في حال عدم مطابقة المنتج لمعايير الجودة. خلال مرحلة الزراعة التقليدية التي كانت تتخذ من اسم مكان الإنتاج علامة تجارية للمنتجات، كانت الأسر الريفية تتواجه مع السوق بشكل فردي. أما خلال مرحلة الزراعة البيئية التي اتخذت من الماركة المسجلة علامة تجارية للمنتجات، فعادة ما اتخذ المزارعون إجراءات مثل تعاون المجموعات أو التعاون مع المؤسسات الزراعية، وغيرها من الإجراءات.

حققت الزراعة البيئية الوحدة بين كفاءة إنتاج أعلى وقدرة على الاستدامة أكثر قوة، وذلك من خلال استبدال الموارد غير المتجددة بالموارد المتجددة، واستبدال الموارد ذات مستويات الطاقة المرتفعة بالموارد ذات مستويات الطاقة المنخفضة، ودورة تحويل الموارد

إلى منتجـات، وكذلـك دورة تحولهـا بعـد الاسـتهلاك إلى مـوارد؛ ولهـذا السـبب فـإن الأراضي الحديـة التـي كان يتـم إدخالهـا أساسًـا بالترتيـب مـن مرتفـع إلى منخفـض بحسـب معـدل متوسـط الإنتـاج، بـدأت ترجـع إلى الترتيـب العكسي مـن منخفـض إلى مرتفـع، ويظهـر هـذا الأمـر تحديـدًا في إرجـاع الأراضي المسـتصلحة إلى الغابـات (أو أراضي الحشـائش)، وإرجـاع المراعـي إلى أراضي الحشـائش، وإرجـاع الحقــول المســتصلحة إلى أراضي البحــيرات، بالإضافــة إلى اتجــاه متوســط جــودة الأراضي الصالحــة للزراعـة نحـو الارتفـاع، وعـودة ظاهـرة إراحـة الأرض مـرة أخـرى، ولكـن إراحـة الأرض لم تعـد مـن أجـل اسـتعادة خصوبـة الأرض، بـل مـن أجـل الحـد مـن كـم المنتجـات الريفيـة والاحتفـاظ بقـوة الإنتـاج الكامنـة في الأرض وتحسـين البيئـة البيولوجيـة الزراعيـة.

(2) التوسع انطلاقًا من الاستجابة للاحتياجات من المنتجات الريفية، إلى الاستجابة للاحتياجات من المنتجات الريفية والطاقة:

بالنظر إلى مسار تطور الزراعة، يمكن القول بأن الزراعة في القرن الحادي والعشرين ستتطور من زراعة تستجيب للحاجة إلى المنتجات الريفية إلى زراعة تستجيب للحاجة إلى المنتجات الريفية والطاقة. وبدأت كافة الدول على مستوى العالم الاهتمام بطاقة الكتلة الحيوية بعد أزمة البترول الأولى في سبعينيات القرن العشرين. واتخذت الصين خطواتها الأولى في تطوير طاقة الكتلة الحيوية عند استخدام أهل الريف لغاز الميثان، ثم قامت بعد ذلك بتوليد الغاز من القش، وتوليد الكهرباء باستخدام طاقة الكتلة الحيوية وإنتاج الإيثانول الحيوي.

تمتلك الصين حوالي مائة مليون هكتار من الأراضي التي لا تصلح لزراعة محاصيل الحبوب لكن تصلح لزراعة نباتات الطاقة. ويمكن لهذه الأراضي أن تنتج 1 مليار طن طاقة حيوية سنويًّا طبقًا لحساب معدل الاستغلال بقيمة 20%، فبإمكانها على الأقل إنتاج 50 مليون طن من الإيثانول الحيوي ووقود الديزل الحيوي. وفضلًا عن ذلك، تنتج الطحالب كميات هائلة من الكتلة الحيوية، ففي حال نجاح تطوير الطحالب الزيتية ذات الإنتاج العالي وتحقيق التحول الصناعي، من الممكن أن يصل حجم وقود الديزل الحيوي المستخرج من تصنيع الطحالب إلى عشرات الملايين من الأطنان. إن تطور طاقة الكتلة

الحيوية سيعمل على توسيع آفاق التطور الزراعي بشكل كبير جدًّا. حيث إن تطوير طاقة الكتلة الحيوية يساعد على تخفيف الوضع المتأزم في إمدادات الطاقة، وحماية أمن الطاقة الوطني، وكذلك يساعد على حماية وتحسين البيئة الايكولوجية، والدفع بعجلة التطور المستدام، بالإضافة إلى المساعدة في تحسين الأحوال الصحية في الريف وظروف معيشة المزارعين الخاصة بالإنتاج.

لقد تشكل فعليًّا نطاق محدد لإنتاج الصين من طاقة الكتلة الحيوية، حيث يقدر المختصون أنه بحلول عام 2020 ستصل قوة الإنتاج السنوي لطاقة الكتلة الحيوية إلى 19 مليون طن، يمثل الإيثانول الحيوي منها 10 ملايين طن، ويمثل وقود الديزل الحيوي 9 ملايين طن. وقد أقرت الدولة بالفعل المعايير الصناعية المستخدمة في نمذجة إنتاج وقود الطاقة الحيوية والقوانين واللوائح المتعلقة بهذا الشأن، بالإضافة إلى قيامها بإرساء السياسات المالية والضريبية التي تدفع بتطور صناعات طاقة الكتلة الحيوية. وإذا تطلعنا للمستقبل، سنجد أن آفاق تطور صناعات طاقة الكتلة الحيوية من شأنها أن تتسع أكثر فأكثر، وستصبح التقنيات المستخدمة أكثر تكاملًا شيئًا فشيئًا، وستزداد أكثر فأكثر أهمية الدور الذي تلعبه هذه الصناعات في مجال تحسين بنية استهلاك الطاقة في الصين وتنقية البيئة والدفع بتطور اقتصاد الريف.

(3) التوسع انطلاقًا من استدامة الاقتصاد وصولًا إلى استدامة الموارد الطبيعية والبيئة:

إذا ما نظرنا إلى مسار التطور، سنجد أن الزراعة ستتوسع انطلاقًا من زراعة تتمتع باقتصاد مستدام وصولًا إلى زراعة تتمتع بموارد واقتصاد وبيئة، قادرتان جميعًا على الاستدامة. وإذا افتقر استغلال الموارد الزراعية إلى القدرة على الاستدامة، فسيفقد النمو الزراعي في النهاية قدرته على الاستدامة، وسيتجه تطور المجتمع الريفي في النهاية نحو الركود.

إن تطور الزراعة المستقر والسليم والمستمر يتحدد على أساس القدرة على ضخ رءوس الأموال الزراعية، والقدرة على تنسيق سياسات الزراعة، والقدرة على دعم الخصائص البيولوجية للبيئة الزراعية، والقدرة على تخفيف صدمات البيئة الزراعية، والقدرة على تأمين المنشآت الزراعية، وخاصة القدرة الإبداعية لرأس المال البشري. وبالنسبة إلى القدرة

الإبداعية لدى رأس المال البشري، فيمثل التعليم ينبوعها، والتكنولوجيا قوتها، والقوة البشرية جوهرها. ومن أجل استغلال دور كل منها على أكمل وجه، فلا بد من تسريع عمليات النقل والتداول فيما بينها. إن البيئة الطبيعية ليست بالبيئة المثالية الخالية من النقائص بالنسبة للإنتاج الزراعي، ومن الناحية الموضوعية هناك حاجة إلى الاستعانة بمدخلات عوامل الإنتاج لتعويض هذه النقائص، خاصة من خلال إدخال التكنولوجيا لرفع كفاءة استغلال الموارد، وتحقيق استدامة استغلال الموارد، ونمو الاقتصاد وبيئة الخصائص البيولوجية. إن نصيب الفرد من الموارد الزراعية في الصين غير كافٍ؛ لذا فلا بد من تأسيس نظام مستدام وتكثيفي للتقنيات الزراعية يعمل على توفير الموارد وتقليل التلوث، انطلاقًا من نقطة استغلال الموارد بكفاءة عالية، فلا يمكن التأكيد على التكثيفية وتجاهل الاستدامة، كذلك لا يمكن التأكيد على الاستدامة وإقصاء التكثيفية. ويرتكز جوهر الزراعة المستدامة المكثفة على أساس تكثيف تقنيات الاستغلال عالي الكفاءة للموارد. وينبغي على حكومات الدول النامية التي تفتقر إلى المؤسسات الزراعية الكبرى، أن تصبح هي نفسها إحدى ركائز إدخال ابتكار التقنيات الزراعية، وأن تحل بفاعلية مشكلات العجز في مُدخَل العلم والتكنولوجيا، وفشل آليات الإدخال، وعدم كفاءة الإدارة للأبحاث العلمية؛ وذلك من أجل رفع مستوى القدرة التنافسية للزراعة، والارتقاء ببنية الزراعة، وزيادة إسهامات دخل المزارعين. وعلى الرغم من الصعوبة البالغة لتنمية زراعة مستدامة مكثفة، إلا أنه يمكن تحقيق التوحيد بين التكثيفية والاستدامة بمساعدة الدعم الكبير والقيادة الإيجابية، وبمساعدة الابتكارات التكنولوجية من قِبَل القاعدة العريضة من العاملين بمجال العلوم والتكنولوجيا، وبمساعدة الدور الفعال للقاعدة العريضة من المزارعين.

(4) التوسع انطلاقًا من ضمان توازن العرض والطلب على المنتجات الريفية، وصولًا إلى رفع القدرة التنافسية الدولية للمنتجات الريفية:

لقد كان هدف سياسات الزراعة في الصين منذ وقت طويل ينصبُّ بشكل رئيس على تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وضمان أمن الحبوب الغذائية. بعد الإصلاح والانفتاح، ومرورًا بعشرين عامًا متتالية من الجهود المضنية، أنجزت الصين تحولها التاريخي بتغيير وضع المنتجات الريفية الرئيسة من عجز التموين طويل المدى إلى توازن

شـامل وسـنوات مـن الخصوبـة وزيـادة الإنتـاج. ومـع ذلـك، فكلـما زادت أسـعار المنتجـات الريفيـة المحليـة، زاد الدعـم الزراعـي الـذي تمنحـه الحكومـة، أمـا بالنسـبة لعـدم وجـود تقـدم واضـح في القـدرة التنافسـية للزراعـة، فهـذه حقيقـة مؤكـدة. وينبغـي أن تلبـي الزراعـة الصينيـة متطلبـات تقسـيم العمـل عـلى أسـاس الاختصاصيـة، وإدارة العمـل واسـعة النطـاق، والتنافـس القائـم عـلى السـلعية، والتطـور القائـم عـلى (الأنمـاط) التكثيفيـة، كذلـك ينبغـي عـلى المزارعـين أن يسـتمروا في التحـول مـن الزراعـة إلى الصناعـات غـير الزراعيـة، والانتقـال مـن الريـف إلى المدينـة، بـل وأن يعملـوا عـلى توسـيع نطـاق إدارة أعـمال الأسر الريفيـة تدريجيًّـا مـن خـلال نقـل الأراضي عـن اقتنـاع. وتشـكل هـذه الأمـور مشـاكل كـبرى تتصـل بالتطـور الوطنـي طويـل المـدى، ولا بـد مـن الاهتـمام بهـا بالشـكل الـكافي.

في بداية ثمانينيات القرن العشرين أتم قانون مسئولية التعاقدية الأسرية القائم على الفصل بين حق ملكية الأرض وحق إدارة أعمال الأرض، مُهمَّة استرجاع الفلاح لحقله، وفي الوقت ذاته عمل القانون على التخلص من عيوب الإنتاج المشترك من تجمع المزارعين الصغار. وما ينبغي القيام به الآن هو نقل الأراضي عن اقتناع بالأمر، وتوسيع نطاق إدارة أعمال الأراضي الخاص بالأسر الريفية. إن نقل الأرض عن اقتناع هو اختيار بادر به المزارعون ممن لديهم سبل عيش أخرى، وهو تمامًا كإيداع رأسمال غير مستخدم في البنك واستثماره.

بالنظر إلى واقع الأمور، نجد أنه نظرًا لأن دور رأس المال أقوى من دور الإنتاج الزراعي للأرض؛ استعان المزارعون باستئجار عمال من أجل الحفاظ على أن يكون دافع الإنتاج صغير النطاق أقوى من دافع نقل الأرض. فإذا قامت الأسر الريفية المتخصصة بالعمل في الأراضي نيابة عن عدد أكبر من الأسر التي تزاول صناعتين معًا ونشأ مثل هذا الوضع فعليًّا، فسيكون من الصعب رفع مستوى القدرة التنافسية الدولية للزراعة الصينية. ومن أجل الدفع بعمليات نقل الأراضي عن اقتناع، وأيضًا توسيع نطاق إدارة أعمال الأراضي ورفع القدرة التنافسية للزراعة الصينية، ينبغي على الحكومة المركزية أن تقوم بتخطيط نظام يهدف إلى ضمان حقوق الأرض للمزارعين المشاركين في نقل الأراضي، ويعمل بشكل خاص على رفع مستوى حقوق ومصالح المزارعين باستمرار تزامنًا مع التطور الاقتصادي أو ارتفاع أسعار الأراضي. ولا بد من إصدار سياسات تشجع سكان الريف على النزوح،

واستغلال نزوحهم في الدفع بتطوير الزراعة.

(5) التوسع انطلاقًا من زيادة دخل المزارعين إلى ضمان حقوق المزارعين:

كثيرًا ما تم مناقشة قضية دخل المزارعين في السنوات القليلة الماضية من منظور زيادة دخل المزارعين، وقليلًا ما تتم مناقشة قضية دخل المزارعين من منظور حقوق المزارعين. وعلى الرغم من ذلك، فمن الممكن أن يكون المُؤثِّر الأكبر على دخل المزارعين ليس مصاريف الضرائب، إنما التعدي على حقوق المزارعين أو فقدان المزارعين لحقوقهم. لقد قامت الحكومة المركزية قبل فترة الإصلاح والانفتاح بجباية 600 مليار يوان من المخلفات الزراعية، على أساس أن الإنسان عَمِل على تدهور معدلات التبادل التجاري للزراعة والصناعة بسبب الأرض (حيث كان الفارق بين الأسعار الزراعية والأسعار الصناعية ضئيلًا). أما بعد الإصلاح والانفتاح، فحصلت جميع المستويات الحكومية على 150 ألف يوان من خلال مصادرة الأراضي بأسعار منخفضة، ولم يصل التعويض الذي منحته الحكومة للمزارعين إلى 5% من المبلغ الذي حصدته (جو تيان يونغ، 2008).

إن منح جميع أشكال الإعانات للمزارعين في ظل انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي طريقة تُقِرّها القاعدة العريضة من المواطنين. ولكن إذا تحدثنا من ناحية منطق الإصلاح، فينبغي أولًا العمل على منح المزارعين حقوقهم المستحَقة، (والدفع بهم) ليحصلوا على المساواة في حق فرص العمل والمساواة في معاملة المواطنين والمساواة في فرصة المشاركة السياسية، ويأتي ثانيًا التفكير في قضية منح المزارعين جميع أشكال الإعانات. حيث إن الإصلاح الذي يجمع بين عدم مساواة المزارعين مع غيرهم في حق التوظيف ومعاملة المواطنين وفرص المشاركات السياسية، ويعمل على تجميع كمية كبيرة من الدخل المالي عن طريق البيع المكثف لأراضي المزارعين من ناحية، ويعمل من ناحية أخرى على منح المزارعين جزء كإعانات، هو إصلاح من الواضح جدًّا اهتمامه بجانب وإهماله لآخر.

4. سياسات تطوير الزراعة:

إن ضعف بنية الزراعة هو أحد الأسباب الرئيسة في تشديد الكثير من الأشخاص على الحماية الضرورية للزراعة. ولكن أقصى ما يمكن أن تفعله حماية الزراعة هو القضاء على الآثار السلبية لضعف البنية الزراعية، ولا يمكنها القضاء على ضعف البنية الزراعية في حد ذاته. وبالنظر إلى التجارب الدولية، نجد أن تطوير الزراعة الحديثة هو الإجراء الحاسم في القضاء على ضعف البنية الزراعية. ونظرًا لأن التخلص من ضعف البنية الزراعية لن يتحقق سوى بتطوير الزراعة الحديثة، وهو ما سيجعل صناعة الزراعة مُؤهَّلة للتنافس بشكل متساوٍ مع الصناعات الأخرى؛ فإن تطوير الزراعة الحديثة هو استراتيجية الحل الجذري لضعف البنية الزراعية، أما حماية الزراعة فهي الحل المؤقت الذي يعطل الآثار السلبية لضعف البنية الزراعية.

تتزايد أكثر فأكثر إجمالي مبالغ الدعم التي تستثمرها اللجنة المركزية والمالية المحلية في الزراعة منذ عام 2002، وعلى الرغم من ذلك لم يَزُلْ ضعف البنية الزراعية، ولم ترتفع القدرة التنافسية للزراعة، ولم ترتفع أيضًا درجة رضا المزارعين عن أسعار المنتجات الريفية أو مستوى نشاط مزاولة الإنتاج الزراعي. وفي مواجهة مثل هذا الوضع، ينبغي علينا أن نقوم بالتقييم الآتي: في نهاية الأمر أيهما أفضل، إنفاق المزيد والمزيد من الدعم المالي لحماية زراعة هي في النهاية عاجزة عن التنافس مع الصناعات الأخرى، أمْ بذل قوة كبيرة لتأسيس الزراعة القادرة على التنافس مع الصناعات الأخرى؟ إن الإجابة واضحة دون الحاجة لقولها. وفي ظل عدم وجود إمكانية لنشأة زراعة حديثة حقيقية في أجواء يلزمها الحماية لتخلو من تنافس السوق وأخطاره، ينبغي عمل تغيير في سياسات الزراعة في حال بناء زراعة حديثة. وتحديدًا، ينبغي تغيير سياسات الزراعة انطلاقًا من ثلاثة جوانب:

(1) تغيير سياسة استبدال الأسر الريفية وتجنب الأخطار، إلى سياسة تشجيع الأسر الريفية على السعي نحو المكسب:

لقد كان جوهر سياسة الدفع بنظام مسئولية التعاقدية الأسرية في بداية فترة الإصلاح هو تشجيع المزارعين على الرفع من كفاءة الإنتاج، من خلال منحهم الحقوق، أما الجوهر

السـياسي للإجـراءات التـي يتـم اتخاذهـا الآن، كإجـراءات شراء الحبـوب الغذائيـة بأرخـص سـعر والـشراء والتخزيـن الطـارئ، فهـي بمثابـة حمايـة لدخـل المزارعـين مـن الانخفـاض عـن طريـق تعطيـل أخطـار السـوق مؤقتًـا. وينبغـي التأكيـد عـلى أن هـذه السياسـات تلعـب دورًا إيجابيًّـا في اسـتقرار الإنتـاج الزراعـي وتأمـين مصالـح المزارعـين، ولكـن لا يمكـن أيضًـا تجاهـل الـدور السـلبي الـذي تلعبـه، مـن تشـويه الأسـعار وزيـادة المخـزون. ومـن بـين هـذه الآثـار السـلبية يعمـل تشـويه الأسـعار عـلى تقليـل كفـاءة توزيـع المـوارد، وتشـويه توزيـع المـوارد الزراعيـة مـن الممكـن أن يتسـبب في اندفـاع إنتـاج السـلع الريفيـة الأخـرى، ومـن الممكـن لزيـادة المخـزون أن تدمـر اسـتقرار السـوق. إن هـذه السياسـات مفيـدة إذا مـا نظرنـا إليهـا عـلى المـدى القصـير، أمـا عـلى المـدى الطويـل فمـن الممكـن أن يـزداد اتبـاع هـذه السياسـات صعوبـة أكـثر فأكـثر بسـبب كـبر حجـم الخسـائر المتراكمـة تدريجيًّـا.

إن الصين، كونها الدولة ذات أكبر تعداد للسكان على مستوى العالم، يمثل الأمن الغذائي فيها قضية استراتيجية غاية في الأهمية، ولا يمكن الاستخفاف بها في أي وقت من الأوقات. ويعد أحد التدابير الحاسمة بصدد ضمان الأمن الغذائي، التخلص من الأخطار الطبيعية وأخطار السوق التي تهدد الزراعة. وبالنسبة للجانب الخاص بتعطيل الأخطار الطبيعية وأخطار السوق التي تهدد الزراعة، فينبغي على الحكومة أن تقوم بتأسيس نظام بنية تحتية زراعية تتسم بخصائص المنتجات العامة، على أن يتضمن تحديدًا هذا النظام نُظمًا لتطوير وتعزيز التقنيات الزراعية، ونظامًا للمعلومات عن المناخ الزراعي ونظامًا لنشر ما تم تجميعه وتنسيقه وتحليله من معلومات عن سوق المنتجات الريفية، بالإضافة إلى الطرق والري والصرف وغيرها من أنظمة البنية التحتية الزراعية، ومن ثم تمكين القاعدة العريضة من الأسر الريفية من الحصول على كل ما تحتاجه من تقنيات ومعلومات وخدمات. تتمثل مسئولية الأسر الريفية أو مُلَّاك المزارع في العمل على تحسين توزيع الموارد، واستغلال كل من التميز النسبي لموارد المناطق المتواجدين بها وتميز تنافس الأسواق في هذه المناطق استغلالًا كاملًا. ولا يمكن الاستغلال الكامل لدور السوق الفعال الذي يمثل الحكومة أو الاستغلال الكامل لدور الأسر الريفية التي لديها مساعيها الخاصة، إلا في حال خلق الوضع الذي تقوم فيه الحكومة بما ينبغي عليها القيام به دون تحمل مهام الأسر الريفية، وتقوم فيه الأسر الريفية بما ينبغي عليها القيام به دون أن تتحمل مهام الحكومة.

(2) تغيير سياسة الصندوق الأصفر إلى سياسة الصندوق الأخضر:

على الرغم من أن دعم الإنتاج الزراعي كان في حقيقة الأمر يقوم بدور دعم الدخل للمزارعين، لكننا ما زلنا نُعرِّفه كدعم الإنتاج الزراعي. إن السبب الرئيس وراء التشديد على دعم الإنتاج الزراعي، هو القلق من عدم قيام الفلاحين بزراعة الحبوب. وإذا لم يكن هناك سوى نزوح الأيدي العاملة الزراعية من الريف دون قيامهم بنقل الأراضي لآخرين مع عدم فرض أي قيود على استغلال الأراضي الزراعية، فبالتأكيد سيزيد أكثر فأكثر عدد الأسر الريفية ممن لا يزرعون الأراضي. ولكن الوضع في الصين ليس بهذا الشكل. ففي السنوات القليلة الماضية، انخفض تعداد الأسر الريفية تدريجيًّا بالتزامن مع الدفع بالتحول للحضرية والتحول للصناعية من جهة، ومن جهة أخرى اتسع نطاق إدارة العمل الجزئي الزراعي تدريجيًّا بالتزامن مع نقل الأراضي الزراعية. وكلما اتسع أكثر نطاق إدارة العمل الجزئي، أصبح أكثر ملاءمةً لزراعة المحاصيل التي تحتاج إلى كثافة الأرض الزراعية. وتحت تأثير الدور الذي تلعبه آلية اختيار المحاصيل الزراعية من هذا النوع الذي ينمو داخليًّا، يصبح التراجع في إنتاج الحبوب الغذائية أمرًا قصير المدى ومحدودًا بشكل مؤكد. وإذا تحدثنا من الناحية النظرية، فإن تراجع الإنتاج قصير المدى هذا يتماشى مع المقدمة اللازمة لآلية تكوين أسعار المنتجات الريفية.

إن دعم الحكومة للزراعة أمر ضروري ومنطقي أيضًا، ولكن لا ينبغي لهذا الدعم أن يصبح عقبة أمام تشغيل السوق بشكل طبيعي. ونظرًا لأن الدعم على الإنتاج الزراعي من الممكن أن يضر محليًّا بكفاءة توزيع الموارد، ويتعرض دوليًّا لتحدي قيود لوائح منظمة التجارة العالمية WTO؛ فينبغي على الحكومة أن تركز دعمها للزراعة على تأسيس جميع أنواع البنية التحتية الزراعية التي تتميز بخصائص المنتجات العامة، وحتى الدعم الذي تمنحه على دخل المزارعين ينبغي أيضًا أن تفصله عن الإنتاج الزراعي. طبقًا لحسابات لوائح منظمة التجارة العالمية WTO، فبالنسبة لمحاصيل الحبوب وصلت نسبة دعم الصين على فول الصويا إلى حد الدعم البالغ 8.5%، وتخطت نسبة الدعم على القطن الحد البالغ 8.5%. والطريقة السائدة دوليًّا هي تحويل الدعم من دعم على أسعار المنتجات الريفية إلى دعم على دخل المزارعين، وبالتالي إدخال الدعم في مدفوعات الصندوق الأخضر، لتجنب قيود سياسات الصندوق الأصفر. فمثلًا أمريكا، انخفض فيها دعم الصندوق

الأصفر إلى مستوى متدنٍّ للغاية بعد أن تم نشر مشروع قانون الزراعة عام 2014. ولذا ينبغي أن تقوم الصين أيضًا بتعديل دعم الصندوق الأصفر الزراعي إلى دعم الصندوق الأخضر.

في السنوات الأخيرة ارتفعت بسرعة تكاليف الإنتاج الزراعي في الصين. وفي الوقت الراهن يقل سعر المنتجات الريفية المستوردة مضافًا إليه حصة سعر السيف وحصة الضرائب عن سعر المنتجات الريفية المحلية. فعلى سبيل المثال، يبلغ سعر الطن المستورد من اللحوم الحمراء ولحوم الخنازير مضافًا إليه سعر السيف وتكلفة الضرائب ما لا يصل إلى 26000 يوان للحوم الحمراء و12000 يوان للحوم الخنازير، وهذه الأسعار أقل بقيمة النصف من أسعار اللحوم الحمراء ولحوم الخنازير في أسواق البيع بالتجزئة المحلية.

إن رفع أسعار المنتجات الريفية المحلية في ظل هذه الظروف، يعمل من جهة على زيادة دخل المزارعين، ومن جهة أخرى يزيد الضغط على استيراد المنتجات الريفية الأجنبية. والصين، باعتبارها دولة ذات تعداد سكاني كبير ونصيب الفرد فيها من الموارد الزراعية قليل، أصبح من الضروري بالنسبة لها استغلال الموارد الزراعية الأجنبية والسوق الدولي للمنتجات الريفية في ضبط إمداد المنتجات الريفية المحلي، بالإضافة إلى تخفيف الضغط على بيئة الموارد في الزراعة المحلية. ولكن استيراد المنتجات الريفية بكم كبير، من الممكن أيضًا أن يؤثر على توظيف المزارعين ودخلهم. وهذا يدل على أن الصين ليس لديها الكثير من المساحة لرفع أسعار المنتجات الريفية التي تستغلها في زيادة دخل المزارعين.

(3) تغيير سياسة دعم الإنتاج إلى سياسة التعويضات البيئية:

هناك بعض الدارسين يُرجِعون تفسير الدعم الذي تمنحه الحكومة للمزارعين إلى كون الزراعة صناعة ضعيفة البنية، بل وينظرون إلى جميع مدفوعات الحكومة للمزارعين على أنها دعم للزراعة. في الواقع، تختلف فترات تطور الاقتصاد عن بعضها البعض، ويختلف بشكل كبير المدلول الاقتصادي لكل دخل يتقاضاه المزارعون من الحكومة، فقد كان الهدف الأوَّلي من مدفوعات الحكومة للمزارعين ضمان كم إنتاج الأطعمة، ثم توسع الهدف فيما بعد، وصولًا إلى ضمان جودة المنتجات الريفية وضمان استدامة الزراعة. لكن

التعويضات البيئية التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية، على العكس لا تقع في نطاق الدعم. وتكيفًا مع هذا التغيير، ينبغي أيضًا أن تتعمق الأبحاث النظرية عن إصلاح الريف لتنتقل من إصلاح الدعم إلى إصلاح التعويض.

إن تقدير قيمة خدمات النظام البيئي[35] عمل معقد؛ وذلك لأن له علاقة بالمناهج والنظريات الاقتصادية التي يبرع فيها علماء الاقتصاد، وله علاقة أيضًا بعلم البيئة وعلم الجغرافيا اللذين يَنقُصَان علماء الاقتصاد. وبالنسبة لتقديرات الدولة المتعلقة بقيمة خدمات النظام البيئي، يتمثل الوضع الإجمالي في مرحلة الاستعانة بالنظريات الأجنبية المتعلقة بهذا الأمر، واستخدام جميع طرق التقييم المتطورة الأجنبية، والافتقار إلى مقومات تحديد معايير التعويضات البيئية على أساس قيمة خدمات النظام البيئي. ولكن لا يمكن لهذا الأمر أن يصبح هو العذر المانع للتوسع (انتقالًا) من الدعم البيئي إلى التعويض البيئي. وفي الوقت الراهن تتمثل طريقة العمل القابلة للتطبيق إلى حد ما في: تحديد معايير الدعم ونطاق الدعم تبعًا لقدرة الحكومة المركزية على تحويل المدفوعات، ورفع (مستوى) المعايير بالتدريج وتوسيع نطاقها تبعًا لقدرة المالية العامة على تحويل المدفوعات.

35- تنقسم قيم خدمات النظام البيئي إلى أربعة أنواع هي قيمة الاستخدام المباشر، وقيمة الاستخدام غير المباشر، وقيمة الاختيار، وقيمة البقاء:

1- قيمة الاستخدام المباشر، هي القيمة التي تشير إلى إمكانية إجراء القياس من خلال أسعار السوق، فمثلًا يمكن معرفة أسعار الخشب مباشرة من خلال أسعار السوق.

2- قيمة الاستخدام غير المباشر، هي قيم خدمات النظام البيئي التي يستحيل تحويلها إلى سلع، مثال على ذلك قيمة حفاظ الغابات على الموارد المائية وقيمة الحفاظ على المياه والأرض.

3- قيمة الاختيار، وتمثل نية الدفع مقابل الاستغلال المستقبلي لإحدى وظائف خدمات النظام البيئي، وينقسم هذا الاستغلال إلى ثلاثة أنواع هي الاستغلال من قِبل الشخص نفسه مستقبلًا، والاستغلال من قبل شخص آخر مستقبلًا، والاستغلال من قبل جيل الأحفاد مستقبلًا.

4- قيمة البقاء، وتشير إلى نية الدفع مقابل ضمان البقاء المستمر لوظائف خدمات النظام البيئي. يوجد حوالي ثلاث طرق لتقدير قيم خدمات النظام البيئي، وهي كالتالي:

1) طريقة تقدير السوق المباشر (الاستغلال المباشر للسوق). أي تحديد قيمة خدمة النظام البيئي من خلال أسعار السوق، فمثلًا تحديد تأثير تغيرات التربة على كم إنتاج المحاصيل الزراعية.

2) طريقة السوق الافتراضي، أي البحث عن قيمة من قيم الخدمات البيئية لتحل محل المنتجات التي لا يوجد سوق لتحديد قيمتها، مثال على ذلك تحديد تأثير التحسن البيئي على مجتمعات المناطق الواحدة، يمكن استخراج قيمة التحسن البيئي من خلال التغير التاريخي لأسعار العقارات الثابتة لدى مناطق المجتمعات الواحدة.

3) طريقة التقييم بالمحاكاة. وفي هذا التقييم لا يوجد سوق ويستحيل استخدام طريقة التقييم باستبدال السوق بقيم الخدمات البيئية، فعلى سبيل المثال استغلال الاستبيانات أو المكالمات التليفونية لدراسة الهدف المراد دراسته، كاستغلال نية الأشخاص للدفع أو (نيتهم لتلقي تعويضات) في تقييم خدمات النظام البيئي.

(4) تغيير سياسة حق الملكية القائم على الشكل المادي إلى سياسة حق الملكية القائم على (شكل) القيمة:

تقل ملاءمة نظام حق الملكية القائم على الشكل المادي للمتطلبات الموجودة أكثر فأكثر، وذلك بالتزامن مع الزيادة المستمرة في عدد الأسر الريفية التي تنقل الأراضي المتعاقد عليها، والزيادة المستمرة في تعدد أشكال نقل الأراضي، والاتساع المستمر في نطاق النقل. وقد جاء في مقولة سائدة حاليًّا، أن أعضاء منظمات الاقتصاد الجماعي الريفية يقومون فيما يتعلق بحق التعاقد على الأرض وحق إدارة أعمالها بنقل حق إدارة الأعمال فقط، لكنهم يظلون محتفظين بحق التعاقد في حوزتهم. وهذه المقولة تستحق المناقشة. فبالنسبة للمشاكل التي يتسبب فيها نشاط نقل الأراضي، لا ينبغي البحث عن تفسير جديد لتلك المشاكل ضمن بنية حقوق الملكية القديمة، ولكن ينبغي العمل على الإكمال المتقدم لبنية حقوق ملكية الأراضي الزراعية الحالية. ويتمثل الحل الأكثر ملاءمة في إيضاح ما هو مبهم من حقوق المساهمة في الأراضي. حيث كانت نشأة الاقتصاد الجماعي الريفي في خمسينيات القرن العشرين قائمة على طريقة انضمام الأسر الريفية إلى الكومونات الشعبية بالخصم من حصتهم في الأرض. وفي الوقت الحالي تتناسب عملية إيضاح وتحديد حقوق المساهمة المبهمة والمشوشة مع عملية النمذجة القائمة. وهناك ثلاثة فوائد لإيضاح حقوق المساهمة في الأراضي الجماعية: أولًا، من الممكن أن تحصُل مقترحات أعضاء منظمات الاقتصاد الجماعي حول حقوق ملكية الأراضي الجماعية على حماية القانون، بل ومن الممكن لتلك المقترحات أن تحافظ على استقرار الأعضاء. ثانيًا: حل فعَّال لمشكلة نقل الأسرة الريفية حق إدارة الأرض المتعاقد عليها وما تتسبب فيه من قطع صلة هذه الأرض بالأراضي المملوكة جماعيًّا. ثالثًا: نمذجة ركائز نقل الأراضي، أي أن أعضاء منظمات الاقتصاد الجماعي ممن يملكون حق المساهمة في الأراضي الزراعية هم فقط من لهم الحق في نقل حق إدارة الأرض المسموح بنقله إلى آخرين. وبالنسبة لحق إدارة الأرض الذي تم الحصول عليه من خلال عملية نقل الأراضي، فغير مسموح بنقله مرة ثانية إلى إحدى ركائز إدارة الأعمال الأخرى؛ وذلك تجنبًا لظهور نقل لحق إدارة الأرض متعدد الجولات، أو حتى ظهور جماعة سماسرة ممن يعتمدون على نقل حقوق إدارة الأراضي كسبيل لكسب العيش.

لم يتغير حق المساهمة في الأراضي الجماعية لفترة طويلة من الزمن، فهو يتسم

بالاستقرار القوي، ومن المناسب تعريفه عن طريق شهادة الحقوق. أما التغير الدائم لحقوق إدارة أعمال الأراضي الجماعية الريفية، فيتسم بالمرونة الشديدة جدًّا، ومن المناسب تعريفه عن طريق الاقتراض. إن أعضاء منظمات الاقتصاد الجماعي ممن يمتلكون شهادة حق المساهمة في ملكية الأراضي الجماعية (أي ما يوازي شهادة ملكية عقارية)، بإمكانهم إما استخدام حق إدارة الأرض الخاص بهم بأنفسهم، أو نقل حق إدارة الأرض الخاص بهم، جزء منه أو كله إلى المستأجرين لاستخدامه، وحينها تكون شهادة حق المساهمة في ملكية الأراضي الجماعية (أو شهادة الملكية العقارية) لا تزال بحوزة الشخص نفسه.

بعد أن تمنح منظمة الاقتصاد الجماعي شهادة حق المساهمة في الأراضي لأعضائها، يكون حق ملكية الأرض الجماعية لا يزال تابع للملكية المشتركة للأعضاء، وهذا كيان متكامل لا يمكن فصله بعضه عن بعض. ويتم توزيع حقوق المساهمة في ملكية الأراضي الجماعية بين أعضاء المنظمة طبقًا لمبدأ العدل، فيمكن فصلها ويمكن أيضًا الجمع بينها، الأمر الذي حقق الملكية المشتركة للأراضي الجماعية حسب حصص الأفراد.

(5) تغيير السياسات العامة والخاصة إلى اللوائح والقوانين:

أصدرت اللجنة المركزية عام 2004 عدد 12 نسخة تباعًا من وثيقة الرقم واحد. وقد لعبت تلك الوثائق دورًا مهمًّا للغاية في الدفع بنمو الزراعة وزيادة دخل المزارعين وتطوير الريف. ولكن بالنظر على المدى الطويل، فإن استخدام طريقة إصدار وثيقة لكل عام من أجل التخطيط المحدد لأعمال الريف، ليس هو الاختيار الوحيد للقيام بالأمر. وإذا استمر الوضع بهذا الشكل، فمن الممكن أن يثير التساؤل عما إذا كانت إدارة أعمال الحكومة في النهاية تتم طبقًا للوثائق أم طبقًا للقوانين. فإذا كان هناك وثيقة لكل عام، فسيكون للقاعدة العريضة من المزارعين والكوادر في القرى توقعات جديدة كل عام. وعلى الرغم من أن هذه الطريقة يمكن أن تؤثر بشكل ما في القرارات قصيرة المدى المتعلقة بالتقدم، لكن نظرًا لصعوبة تشكيل توقعات طويلة المدى مستقرة، فيمكن لهذه الطريقة أن يكون لها تأثيرات سلبية كثيرة أو قليلة على القرارات طويلة المدى. وفي النهاية لا يمكن لطريقة إصدار وثيقة لكل عام أن تستمر، ومن الناحية الموضوعية هناك حاجة إلى أجواء سياسات عامة يقودها القانون لتكون بديلًا لأجواء السياسات العامة التي تقودها الوثائق.

عَمِل إصدار 12 نسخة متتالية من وثيقة الرقم واحد منذ بداية القرن الجديد على تشكيل نظام متكامل لسياسة تقوية الزراعة وإفادة المزارعين ورفع مستوى معيشتهم. والخطوة التالية في هذا العمل هي تحويل السياسات الجاهزة إلى نمط النظام القانوني، والدفع بإصلاح الريف على المسار القانوني، وجعل المزارعين يحصلون على العون القانوني والخدمة القضائية على جميع الأصعدة، ورفع مستوى السياسات الفعالة القائمة إلى مستوى القوانين على الفور، وتنقيح وإلغاء اللوائح والقوانين التي لا تتناسب مع متطلبات الإصلاح، كذلك ينبغي منح الصلاحية لتنفيذ الإصلاح بطريقة التجربة قبل التنفيذ طبقًا لبرنامج قانوني، وهذه هي الأمور التي ينبغي أن يتضمنها موضوع بناء نظام القانون الريفي.

(ولا بد من عمل) تخطيط الشامل للدفع بوضع وتنقيح اللوائح والقوانين المتعلقة بالريف طبقًا لرغبات المزارعين ومتطلبات تنفيذ نظام للإدارة، وتحديث إمكانات هذه الإدارة، والعمل على تكامل النظام القانوني لحماية ودعم «الزراعة والمزارع والأرض الزراعية»، وحماية حقوق الملكية الجماعية في الريف وحقوق ملكية المزارعين، وضمان المشاركة العادلة لجميع ركائز إدارة أعمال الإنتاج في تنافس السوق، وتأمين الدور الحاسم الذي يلعبه السوق في توزيع الموارد. بالإضافة إلى استغلال الدور الإيجابي الذي تلعبه المشاورات الديموقراطية مع القرويين في إدارة القرى، والجمع بين بناء نظام القانون الريفي وبناء القواعد واللوائح المحلية القروية، ورفع مستوى الإدارة في الريف، ودعم المزارعين للحفاظ على حقوقهم بالطرق الشرعية.

ثانيًا، تطلعات حول تنمية الريف الصيني:

1. أن يتمتع المزارعون بالمعاملة الكاملة كمواطنين:

بالنظر على المدى القصير، يمكن أن ننظر إلى السياسات التي ينبغي أن يتخذها المزارعون من أجل الحكومة وتقدم إسهامات أكثر للحكومة، أو ننظر إلى السياسات التي ينبغي أن تتخذها الحكومة من أجل المزارعين وتقدم إسهامات أكثر لهم. أما بالنظر على المدى البعيد، فسواء كانت السياسات التي ينبغي أن يتخذها المزارعون من أجل الحكومة أو السياسات التي ينبغي أن تتخذها الحكومة من أجل المزارعين، فكلا الأمرين سيكون له توابع. إن ما ينبغي تطبيقه حقًّا هو سياسة معاملة للمواطنين تخلو من التفرقة، وضمان تمتع المزارعين بمعاملة المواطنين بكل حذافيرها.

(1) أن يتمتع المزارعون بفرص المنافسة الشاملة:

بدأ نطاق نزوح القوى العاملة الزراعية في الاتساع تدريجيًّا منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وخفَّتْ بشكل كبير ظاهرة البطالة التي كانت مستترة في الزراعة، كما سرَّع الأمر من التطور الاقتصادي للمناطق التي تفد القوى العاملة إليها من الريف. ولكن ما زالت مشكلة صعوبة نزوح سكان الريف قائمة إلى وقتنا هذا. ومن أجل تحقيق المساواة بين سكان القرى والمدن، ينبغي الاستمرار في تعميق إصلاح نظام سجل الإقامة الدائمة، حيث إن المفتاح لإصلاح نظام سجلات الإقامة الدائمة ليس في منع حصول المزارعين على سجل إقامة بالمدن، وإنما المفتاح هو إلغاء جميع أنواع الامتيازات المتضمَّنة في النظام، وجعل الإقامة الدائمة مجرد شهادة تثبت مكان سكن الفرد، ومن ثم التخلص من تلك العقبة التي تَحُول دون نشأة نظام متطور قائم على التناغم بين القرى والمدن. وفي ظل تعميق إصلاح النظام والنمو السريع للاقتصاد، توفرت بالفعل المقومات التي تخول استبدال نظام سجل الإقامة الدائمة الحالي بنظام تسجيل الإقامة الدائمة، ومضمونه الرئيس قائم على منح سكان القرى والمدن الحق في التنقل بحرية. ولا يمكن التردد ورفض التخلي عن نظام الرقابة على سجلات الإقامة الدائمة بحجة المدينة وهي «الافتقار إلى الأيدي العاملة فقط، وعدم الافتقار إلى سكان المدينة».

إن مشكلة انخفاض كم الأراضي الزراعية وتراجع قوة استغلال الأرض مشكلة خطيرة نسبيًّا قد ظهرت في السنين القليلة الماضية، ولكن مشكلة مصادرة الحكومة لأراضي المزارعين كيف تشاء، ووضعها لمعايير التعويض كيف تشاء أيضًا، بالإضافة إلى صعوبة تأمين مصالح أراضي المزارعين، هي المشكلات الأكثر خطورة. إن الإجراء الرئيس في حل المشكلة الأولى هو العمل على استقرار سياسة التعاقد على الأراضي، ودفع المزارعين ليتشكل لديهم توقعات طويلة المدى ومستقرة خاصة بالأراضي، ومن ثم يتبعون أسلوب تحسين الأرض الزراعية. هذا بالإضافة إلى تنمية سوق حقوق إدارة أعمال الأراضي، ودفع الأسر الريفية للقيام بنقل حق إدارة الأرض عن اقتناع شخصي بالأمر، وتحقيق الوحدة بشكل طبيعي بين إدارة العمل واسعة النطاق بالدرجة الملائمة للأرض وإدارة العمل الأسرية، ورفع كفاءة استغلال الأراضي الزراعية. أما الإجراء الرئيس في حل المشكلة الثانية فهو منح المزارعين من الناحية القانونية حق المناقشة بالتساوي مع مصادري الأرض. إن نقل التعهد بأعمال أرض مملوكة جماعيًّا إلى أعضاء خارج الجماعة ليديروها، ينبغي أن يتم الاتفاق فيه على عدد كبير جدًّا من الأمور المتعلقة بالمكاسب؛ وذلك من أجل الإيقاف الفعال لما تقوم به كوادر القرى من سلوكيات التأجير الإجباري للأراضي الجماعية، والإجبار على استعادة أراضي المزارعين المتعاقَد عليها. وبالنسبة لإصلاح نظام فحص وإيجاز إشغال الأراضي، فينبغي أن يؤمِّن النظام مصالح أراضي المزارعين ممن تمت مصادرة أراضيهم. وفي ظل عملية تطور الاقتصاد، يعد تحويل جزء من الأراضي الزراعية إلى غير زراعية مشكلة يصعب تجنبها، ولكن ينبغي أن يتم تقليل إشغال الأراضي الزراعية بأكبر درجة ممكنة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ينبغي أولًا تخطيط مجموعة من السياسات بإمكانها تحفيز رجال الأعمال على رفع كفاءة استغلال الأرض لأقصى حد ممكن، وهذه هي النقطة الحاسمة في التطبيق على أرض الواقع لنظام حماية الأراضي الزراعية الأكثر صرامة. وثانيًا ينبغي الاجتهاد في رفع مستوى جودة الحقول الأساسية، والتأكد من عدم انخفاض مساحة الأراضي الزراعية المؤهلة للمقارنة بغيرها. بعد ذلك لا بد من إتمام عمليات التعويضات عن مصادرة الأراضي، والتأمين الجدي لمصالح المزارعين الشرعية.

وحقيقة يوجد لدى المزارعين كثير من سلع الإنتاج ذات المعدل الربحي المرتفع، كما أن معدل فوائد القروض التي يمكن أن يتلقوها أعلى من معدلات فوائد القروض الخاصة بالبنوك التجارية، ولكن البنوك الكبرى غير مهتمة بالأعمال الصغيرة للغاية الخاصة

بهـذه الكميـة مـن القـروض. ومـن أجـل تلبيـة الطلبـات الماليـة للمزارعـين، ينبغـي تطويـر البنـوك التجاريـة الخاصـة المحليـة بموجـب فكـر زيـادة الإصـلاح، حيـث إن مسـئولية الحكومـة هـي تطبيـق الرقابـة الصارمـة عـلى أعـمال هـذه المشـاريع التمويليـة، وتوجيهها نحـو تحمـل المسـئولية الاجتماعيـة التـي ينبغـي أن تتحملها. وفي ظـل مقدمـة الرقابـة الصارمـة والحمايـة الفعالـة ضـد الأخطـار الماليـة، يكـون التشـجيع للمزارعـين عـلى تأسـيس منظـمات ماليـة محليـة للخدمـات الشـخصية، وتشـجيع هيئـات قـروض الضـمان عـلى القيـام بأعـمال الضمانـات التـي تتناسـب مـع خصائـص الريـف، بـل ومنـح المزارعـين حـق الحصـول عـلى القـروض البنكيـة في مقابـل رهـن حـق إدارة أعـمال الأرض.

(2) إتقان المزارعين لكافة المعارف والمهارات اللازمة:

فيمكن من خلال التدريب أن يتمكن المزارعون من كل المعارف والتقنيات اللازمة. أولًا، وطبقًا لما تقره تشريعات القوانين، كان معدل نمو المدخل المالي الذي تستخدمه الحكومة في تدريب المزارعين قبل زوال الفوارق بين الزراعة والصناعة أكبر من معدل نمو المدخل المالي الذي تستخدمه في الريف، وفي الوقت ذاته كانت الحكومة تعمل على تحسين طريقة الإدارة لرأسمال التدريب المالي. ثانيًا: تدعيم محتوى التدريب بحسب جميع المهارات التقنية التي ينبغي للمزارعين التمكن منها، وخلق طرق تدريب جديدة، وإكمال آلية التدريب، والرفع من المهارة الإنتاجية للمزارعين وقدراتهم على إدارة الأعمال ووعيهم بالسوق. ثالثًا: الدفع بالتعليم عالي المستوى في مجالات الزراعة والغابات، والدفع بتعليم مهارات الوظائف الريفية وبتعليم البالغين في الأرياف. رابعًا: تعزيز رقابة الحكومة على سوق التدريب، والدفع بالتنافس بين هيئات التدريب المختلفة. خامسًا: توجيه من في المدينة من معلمين وأطباء وفنيين وعاملين بمجال الثقافة لتقديم خدمات تطوعية مؤقتة للريف، وتحفيز خريجي الجامعات والكليات على الذهاب للعمل في الريف.

(3) أن يتمتع المزارعون بالمعاملة الكاملة كمواطنين:

إن منـح الحقـوق هـو اسـتخدام الوسـائل الفعالـة مـن أجـل الاسـتغلال الكامـل لقـدرات خلـق الـثروات الكامنـة لـدى المزارعـين، كـما أنـه يمثـل التجربـة الأساسـية لتطويـر الدولـة والريـف منـذ

بـدء الإصـلاح. حيـث كان النمـو السريـع للمنتجـات الريفيـة في بدايـة فـترة الإصـلاح نتيجـة لمنـح المزارعـين حقـوق الإدارة المسـتقلة لـلأراضي، وفي منتصـف ثمانينيـات القـرن العشريـن كان التطـور السريـع للصناعـات غـير الريفيـة في القـرى والمـدن نتيجـة لمنـح المزارعـين حـق اختيـار الوظائـف، وفي تسـعينيات القـرن العشريـن كان تحسـين العلاقـات بـين الكـوادر والجمهـور في مناطـق المجتمعـات الأهليـة الريفيـة نتيجـة منـح المزارعـين حـق انتخـاب القائـد. وإضافـة إلى ذلـك، فـإن منـح الحقـوق للمزارعـين أمـر لم ينتـهِ بعـد، فـما زال منـح الحقـوق للمزارعـين هـو النقطـة الأساسـية في تعميـق الإصـلاح الريفـي. كـما أن منـح المزارعـين الحقـوق، أمـر يسـاعد عـلى رفـع مسـتوى تكامليـة أهـداف الحكومـة مـع أهـداف المزارعـين، وبالتـالي حصـول أهـداف الحكومـة عـلى دعـم واسـع مـن قبـل المزارعـين.

أولًا: منح المزارعين حق التنقل بحرية. لقد أصبح الفلاحون العمال في واقع الأمر هم القوة الرئيسة لعمال الصناعات، ولكن نظرًا لافتقارهم إلى حق الاندماج في مناطق مجتمعات المدينة، فتقل جدًّا نسبة تحول الفلاحين العمال وذويهم إلى سكان من أهل المدن. ومن أجل تغيير هذا الوضع، ينبغي منح المزارعين حق التنقل بحرية، وتشكيل آلية تربط الانخفاض المستمر في تعداد سكان الريف وتعداد القوى العاملة بالاتساع التدريجي في متوسط نطاق إدارة الأعمال للأسر الريفية، وتأسيس نمو دخل المزارعين بناءً على معدل مردود عوامل الإنتاج الرئيسة، والارتقاء ببنية التوظيف، ورفع القدرة التنافسية للزراعة... إلى آخره. ثانيًا: منح المزارعين الحق في زيادة فرصتهم في الاقتراض، من خلال تكوين اتحادات، حتى يتمكنوا من تخفيض تكاليف التبادل التجاري وتكاليف الدراسة. وفي السنين الأخيرة، تطورت المنظمات التعاونية الاقتصادية في الريف تطورًا فعليًّا، حيث عملت - من خلال توسيع نطاق التبادلات التجارية، وتحسين ظروف الخدمات التقنية وغيرها من المجالات- على خفض مصاريف التبادل التجاري وتكاليف الدراسة بالنسبة للمزارعين، ومن ثم أسهمت المنظمات التعاونية بشكل غير مباشر في زيادة دخل المزارعين. ولكن بمقارنة درجة تحول المزارعين إلى التنظيمية مع متطلباتهم نجد أن المسافة ما زالت كبيرة نسبيًّا بين الاثنين؛ ولهذا السبب ينبغي منح المزارعين حق تكوين اتحادات من أجل زيادة دخلهم، بالإضافة إلى اتخاذ جميع أشكال نمذجة الإجراءات وجذب نمو المنظمات التعاونية الاقتصادية للمزارعين.

2. أن تتمتع الزراعة بالقدرة التنافسية الدولية:

بما أن الصين دولة كبيرة يبلغ تعداد سكانها 1.3 مليار نسمة؛ فإن تأسيس نشاط زراعي يتمتع بالقدرة التنافسية، بإمكانه المساهمة في زيادة ثروة المزارعين بشكل مباشر، مهمة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها. ومن أجل الوصول لهذا الهدف، ينبغي إنجاز الأعمال التالية:

(1) الرفع من القوة الإنتاجية الشاملة في الزراعة:

ينبغي أن تبدأ مهمة رفع مستوى القوة الإنتاجية الشاملة للزراعة، انطلاقاً من التقليل المستمر لتعداد المزارعين، والتوسيع المستمر لنطاق إدارة أعمال الأراضي الخاص بالأسر الريفية، وتأتي الإجراءات المحددة كالآتي: على صعيد السياسات المتبعة، ينبغي أن تتضمن الإجراءات تعزيز تدريبات القوى العاملة الريفية، وتعزيز قدرة المزارعين على الدخول إلى المدن، وحماية المصالح الشرعية لعمل المزارعين وسكنهم في المدينة بموجب القانون، بالإضافة إلى تقليل تكلفة فرصة المزارعين في تخطي «عتبة» المدينة وتحولهم إلى سكان مدن. إن التطور السريع الذي استند إلى التحول للصناعية والتحول للحضرية، يؤكد انخفاض حجم توظيف العمالة الزراعية بقيمة 1% كل عام (بلغ المتوسط السنوي لنسبة القوى العاملة الريفية من بين إجمالي القوى العاملة في المجتمع 1.3% لمدة 20 عامًا في الفترة ما بين 1981-2001، أما على صعيد مناطق المجتمعات الواحدة، فتتضمن الإجراءات الإكمال المتواصل لتأسيس البنية التحتية الزراعية الخاصة بالإنتاج في حقول الأرز المغمورة والأراضي البعلية، والرفع من قوة الزراعة في مقاومة المناخ المتقلب، وتوجيه المزارعين لاتخاذ إجراءات التسميد لتحسين التربة والاستعمال المعقول للأرض وغيرها من الإجراءات، هذا فضلًا عن زيادة خصوبة التربة باستمرار، والدفع بإدارة العمل القائمة على تمييز المنتجات الريفية بعلامة تجارية انطلاقاً من نقطة الإنتاج المعياري، ومن ثم رفع القيمة المضافة للمنتجات الريفية.

(2) توجيه المزارعين نحو التعاون في مجال التسويق:

إن قوة المزارعين لا تتحدد على أساس العدد، وإنما تتحدد على أساس درجة التنظيمية.

كـما أن المزارعـين لديهـم إدارة عمـل متفرقـة، وقـوة عمـل ضعيفـة، ومـن الصعـب عليهـم أن يدخلـوا المـدن، ومـن الصعـب عليهـم أيضًـا حمايـة مصالحهـم الخاصـة. ولا بـد مـن بـدء التعـاون بـين الأسر الريفيـة وبعضهـا أو بـين مجموعـات الأسر الريفيـة والمؤسسـات في (أعـمال) التسـويق، انطلاقًـا مـن قاعـدة التمسـك بـالأسرة كوحـدة أساسـية في الزراعـة، وتوسـيع نطـاق التبـادل التجـاري، والتخفيـض الفعـال مـن تكاليـف التبـادل التجـاري كـشراء المزارعـين لعوامـل الإنتـاج المهمـة وتسـويق منتجاتهـم وتكاليـف دراسـة التقنيـات اللازمـة، ومـن ثـم الجمـع الفعـال بـين تفـوق الإنتـاج الأسري وتفـوق إدارة العمـل التعاونيـة.

في السنوات الأخيرة شهدت المنظمات التعاونية المتخصصة للمزارعين قدرًا من التطور، حيث لعبت هذه المنظمات دورًا في جانب إمداد المزارعين بخدمات العلم والتقنية والمعلومات ورءوس الأموال والمواد اللازمة لهم، وعلى الرغم من ذلك فإن درجة انتشار المنظمات التعاونية الاقتصادية للمزارعين منخفضة جدًّا، ووظائف الخدمات بها لا تزل ضعيفة، وبالنسبة للمزارعين فما زالت هذه المنظمات لا تمتلك قوتي الجذب والتكاتف بالشكل الكافي. ومن أجل تغيير هذا الوضع، ينبغي تعميق الإصلاح، والتخلص من كل العوامل التي تعوق تطور الاقتصاد التعاوني، وحماية المصالح الشرعية لجميع أنواع منظمات الاقتصاد التعاوني والمصالح الشرعية لأعضائها حماية فعلية، بالإضافة إلى خلق بيئة سياسات عامة أفضل من أجل تطور هذه المنظمات. وبالنسبة لما تقوم به منظمات الاقتصاد التعاوني، من استيراد تقنيات، وتدريب لعاملين، وترويج مبيعات المنتجات الريفية... إلى آخره، فينبغي على الحكومة أن تمنح هذه المنظمات دعمًا ماليًّا محددًا، وأن تقدم تسهيلات أكثر، وعليها أن تشجع المؤسسات المالية على منح قروض على أنشطة إدارة الأعمال الإنتاجية التي تقوم بها منظمات الاقتصاد التعاوني، وفي الوقت ذاته ينبغي أن تلتزم الحكومة بمبدأ حماية مصالح المزارعين ممن يمثلون ركائز إدارة الأعمال وركائز الممتلكات، وأن تلتزم بمبدأ احترام رغبات المزارعين، بالإضافة إلى الالتزام بمبدأ «المزارع يؤسس العمل، المزارع يديره، المزارع يحصد المكاسب».

ومـن أجـل منـح المنظـمات التعاونيـة في الصـين القـدرة عـلى اسـتغلال التفـوق النسـبي لمـوارد الزراعــة في الدولــة، ومنحهــم القــدرة عــلى اســتغلال التفــوق النســبي لمــوارد الــدول الأخــرى، والقــدرة عــلى المشــاركة في المنافســة الدوليــة، ينبغــي أن تســتند تعاونيــة التســويق بــين المزارعــين

إلى مـوارد منظـمات مناطـق المجتمعـات الواحـدة، وأيضًـا تعظيـم مقيـاس التعـاون، وتخطـي حواجـز مناطـق المجتمعـات الواحـدة.

(3) تأسيس نظام متكامل لخدمات وتعميم التقنيات الزراعية:

ينبغي تعميق إصلاح نظام تعميم التقنيات الزراعية، وتغيير طريقة العمل الحالية التي تتمثل في تأسيس نظام البحث العلمي في الزراعة على أساس التقسيمات الإدارية، وتركيز قوى التميز في الاختراق المشترك للعقبات الموجودة في مواضيع الأبحاث العلمية الكبرى في الزراعة، وبذل الجهود المضنية من أجل تحقيق رقم قياسي في جوانب الأبحاث التطبيقية والتحول للصناعية ذات التقنيات العالية والحديثة. كما ينبغي العمل على إكمال نظام ابتكار التقنيات ونظام تعميمها، على أن تكون البداية من بناء نظام لابتكار التقنيات في كل من قواعد الدولة والمراكز الإقليمية للأبحاث العلمية الزراعية، والجامعات والكليات، وأن يكون هذا النظام متصلًا بالمؤسسات الزراعية ككيان واحد، بالإضافة إلى بناء نظام شبكة معلومات زراعية على المستويات الأربعة وهي الدولة والمقاطعة والمدينة والبلدة، والانتهاء بتشكيل شبكة لنشر التقنيات تصل بين القاعدة العريضة من الأسر الريفية، على أن تتخذ هذه الشبكة التقنيين كروابط لها والأسر الريفية النموذجية كمركز لها، هذا كله فضلًا عن الرفع المستمر من معدل إسهام التقنيات العلمية في نمو الزراعة. وينبغي تشجيع الجامعات والكليات والشركات والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية على بدء تقديم خدمات التقنيات الزراعية، وأن يشكلوا تدريجيًّا نظام تعميم التقنيات العلمية للزراعة، الذي يرتكز عليهم بشكل رئيس في تحمل مهمة تعميم التقنيات الزراعية. وينبغي تنمية الهيئات الخدمية التجارية التي تقدم خدمات ما قبل الإنتاج وأثناء الإنتاج وبعده، ومنح الأسر الريفية القدرة على التكيف مع المتطلبات المتطورة، من توسيع نطاق الزراعة، ومعيارية الزراعة وتحديثها.

(4) بناء آلية للتعامل مع الزراعة العالمية:

هنـاك بعـض الدارسـين المتخصصـين يسـتندون إلى كـون الزراعـة صناعـة خاصـة متصلـة باقتصـاد الدولـة وحيـاة الشـعب، للتأكيـد عـلى ضرورة تطبيـق اسـتراتيجية حمايـة الزراعـة

القائمـة عـلى الاكتفـاء الـذاتي مـن الحبـوب الغذائيـة وغيرهـا مـن المنتجـات الريفيـة الرئيسـة بشـكل أسـاسي عـلى مسـتوى الدولـة. وفي واقـع الأمـر لا بـد أن تطبِّـق الزراعـة الصينيـة أيضًـا اسـتراتيجية (الاسـتفادة مـن) المـوارد المحليـة والأجنبيـة والسـوق المحـلي والأجنبـي. ووصـولًا إلى هـذه المرحلـة، ينبغـي بنـاء آليـة للتعامـل في مواجهـة الزراعـة العالميـة.

بالحديث من الناحية النظرية، فإن انتقال الموارد داخل النطاق العالمي، من شأنه المساعدة على تحسين توزيع الموارد بشكل أفضل، ومن ثم جلب الربح الجماعي لكل الدول التي أصبحت جزءًا من عملية توحيد الكيان الاقتصادي العالمي. وبالنظر إلى أرض الواقع، أدى اندماج الصين في عملية توحيد كيان الاقتصاد العالمي إلى جلب المزيد من الرفاهية لمستهلكي المنتجات الريفية في الدولة، كما تسبب الأمر في إتاحة المزيد من الفرص لمنتجي السلع الريفية ليصبحوا جزءًا من تقسيم الأعمال الدولية والتجارة الدولية والتعاون الدولي. وعلى الرغم من أن المكاسب التي تجلبها المشاركة في توحيد كيان الاقتصاد العالمي تتسم بالاحتمالية، لكن لا يمكن أبدًا أن نتراجع عن المشاركة بسبب احتمالية المكسب. أولًا، لطالما زاد عدد مستهلكي المنتجات الريفية على عدد المنتجين، ويمكن لقيمة الفرق بينهم أن تزداد أكثر فأكثر مع التطور الاقتصادي. وتعد التضحية برفاهية المستهلكين بسبب عددهم الزائد في سبيل القضاء على احتمالية عدم المكسب للمنتجين ذوي الأعداد الأقل، أمرًا يتسم بضيق النظر الواضح جدًّا. ثانيًا: إن الزراعة هي صناعة يلزمها كثافة في موارد المياه العذبة، وكثافة في الموارد الأرضية، ويحمل استيراد المنتجات الريفية ضمنيًّا استيراد موارد المياه العذبة والموارد الأرضية، وهو أمر مفيد بالنسبة لتطور الزراعة المستدام في الصين. ثالثًا: كلما زادت مصادر إمداد المنتجات الريفية، زادت قابلية الاختيار من أجل الوصول إلى توازن العرض والطلب، وكلما انخفضت أيضًا تكلفة ضبط التوازن بين العرض والطلب المنوط بالحكومة. رابعًا: في ظل تواجد المنافسة الدولية سيتوجه قطاع الإدارة الزراعية الحكومي مباشرة إلى تركيز جهوده على بناء آلية تسيير الاقتصاد الزراعي، وبناء نظام إداري للتعامل في مواجهة المنافسة الدولية، وسيقوم المنتجون بحسب إشارات السوق الدولية بالتوجه مباشرة إلى البحث بجد عن التميز النسبي وتنمية التفوق التنافسي، والرفع من متوسط حجم إدارة الأعمال، ورفع درجة تنظيمية المزارعين، ومن ثم تشكيل نظام لإدارة أعمال الإنتاج الزراعي يتسم بالقدرة على المنافسة الدولية، والتمتع بالتأثيرات الإيجابية للتحول إلى الدولية، وتجنب آثاره السلبية بأقصى درجة ممكنة.

5. إكمال سياسات دعم الزراعة:

يعد تواجد الزراعة في مكانة ضعيفة ظاهرة خاصة في فترة تغير الاقتصاد الثنائي. وبمجرد أن تحل الزراعة الحديثة محل الزراعة التقليدية، ستختفي مباشرة هذه الظاهرة، أي أنه مع تطور الزراعة الحديثة ستصبح سياسات دعم الزراعة غير مهمة أكثر فأكثر، بل ستقل الحاجة إليها شيئًا فشيئًا. وبما أن تغيير بنية الاقتصاد الثنائي في الدولة لم يكتمل بعد؛ لذا فمن الناحية الموضوعية هناك حاجة إلى السياسات الداعمة للزراعة. وبإيجاز نقول إن السياسات الداعمة للزراعة ينبغي أن تشمل جانبين: الجانب الأول هو سياسات الدعم التي تحفز المزارعين على نشاط الإنتاج، والجانب الآخر هو السياسات الداعمة التي ترفع من قوة الإنتاج الزراعي. وبالنظر إلى ثمار السياستين، نجد أن الأولى متغيراتها سريعة، ولكن تأثيرها يدوم لمرة واحدة فقط، والثانية متغيراتها بطيئة، ولكن تأثيرها يتسم بالاستدامة. وبالنظر على المدى البعيد، نجد أن السياسة الثانية هي نقطة مهمة في إكمال السياسات الداعمة للزراعة.

تختلف مراحل تطور الاقتصاد، ويختلف أيضًا المغزى الاقتصادي من دعم الحكومة للزراعة، ومن المحتمل أن يعد النظر دائمًا إلى الدعم الزراعي من منظور الحمائية تحيزًا. لقد كان دعم الحكومة للزراعة في بداية الأمر مرتبطًا فعليًا بتأمين دخل المزارعين وضمان الأمن الغذائي للمواطنين. ولكن دعم الزراعة فيما بعد، فضلاً عن كونه يُؤَمِّن دخل المزارعين ويضمن الأمن الغذائي للمواطنين، كان أيضًا من أجل ضمان التطور المستدام للزراعة والاستغلال المستدام للموارد الزراعية والبيئة[36]. وقد دخل تطور الزراعة الصينية إلى مرحلة جديدة بالفعل، ووقوفًا أمام هذه المرحلة، ينبغي أن يتم أيضًا الارتقاء بمستوى أهداف السياسات الداعمة للزراعة، أي بناء نظام يضمن التطور المستدام

36- عام 1933، أجازت الحكومة الأمريكية نشر «قانون التعديل الزراعي» وطبقت الحماية على الزراعة. لاحقًا ومرورًا بما قامت به الحكومة الحالية من إكمال لهذا القانون، شكلت نظامًا فيدراليًا لسياسات الزراعة قائمًا بشكل رئيس على هدف حماية الزراعة. ولكن العجز الذي تسبَّب فيه الكم الهائل من الإعانات الزراعية قد جلب للحكومة الفيدرالية حملًا ماليًا كبيرًا جدًا وضغطًا من الرأي العام. ولهذا السبب قامت الحكومة الأمريكية عام 1985 وعام 1996 بنشر مشروع قانون الزراعة مرتين، ونفذت الإصلاح الزراعي بالتوجه نحو نمط السوق. وعمل مشروع قانون الزراعة في عام 2002 على زيادة أهداف السياسات لتصل إلى أربعة أهداف، هي تجنب وإيقاف زيادة المنتجات الريفية المبالغ فيها وما تسببه من كوارث زراعية، وحماية التطور السليم للزراعة، والرفع من مستوى أمان المنتجات الريفية ومستوى التغذية والتسهيلات، بالإضافة إلى رفع مستوى جودة معيشة المواطنين الأمريكان، وتعزيز حماية الموارد والبيئة، وضمان التطور المستدام للزراعة، والدفع بتطوير المجتمع الريفي. وفي الوقت الراهن يزداد أكثر فأكثر ترابط العلاقة بين الدعم الذي يحصل عليه المزارعون من الحكومة والإسهامات التي يقدمونها من أجل تحسين البيئة.

للزراعـة والاسـتغلال المسـتدام لبيئـة المـوارد، في ظـل مقدمـة مـن ضـمان قـوة الإنتـاج الشـاملة للحبـوب الغذائيـة.

(6) تطوير اقتصاد المحافظات:

انتقل الجزء الأكبر من الإسهامات العظيمة التي قدمها الريف لتطوير المجتمع والاقتصاد منذ بداية الإصلاح والانفتاح إلى المدينة، ولم ترتفع القدرة التنافسية للريف بشكل واضح؛ الأمر الذي أدى إلى اتساع المسافة بين تطور الريف والمدينة. ولتغيير مثل هذا الوضع، ينبغي اتخاذ إجراء تسريع تطور اقتصاد المحافظات كإجراء رئيس في تطوير التخطيط الشامل للتنسيق بين القرى والمدن. ولتفصيل القول، ينبغي اتخاذ نظام تَبعِية الإدارة المباشرة للمقاطعة والمحافظة كبديل لنظام المدينة تدير المحافظة، ومنح مستوى المحافظات مساحة أكبر من حق اتخاذ القرار وحق صناعة القرار بشأن التطور. ولا بد من تحسين وضع السياسات المتبعة لتطوير اقتصاد القطاع الخاص؛ وذلك من أجل تحفيز نشاط تطوير اقتصاد مناطق المحافظات، ولا بد من اتخاذ مراكز المحافظات كنقاط مهمة في تأسيس مدن ومراكز صغيرة، وتنمية الصناعات المميزة التي لديها القدرة على التنافس، وإخراج القوة الكامنة في اقتصاد مناطق المحافظات، وتوسيع قنوات توظيف القوى العاملة الريفية وقنوات نزوح سكان الريف. كما يمكن اتخاذ طريقتين لتطوير اقتصاد مناطق المحافظات والصناعات المميزة: الطريقة الأولى هي خلق علامات تجارية خاصة بالمنطقة، من خلال تطوير المشاريع الرائدة، والثانية هي استخدام طريقة تجمع المشاريع للسعي نحو إدارة العمل على النطاق الخارجي. وقد أوضحت التجربة العملية في الدولة أن قابلية تطبيق طريقة تجمع المشاريع لإدارة العمل على نطاق خارجي، أكبر من قابلية تطبيق تنمية المشاريع الرائدة لتشكيل إدارة عمل على النطاق الداخلي. كما أن مجموعات المشاريع من الممكن أن تتبع طريقة الاشتراك في خلق علامة تجارية وتشاركها معًا.

3. التطوير الشامل لمجتمع الريف:

(1) الآليات الديمقراطية لصنع القرار في المجتمع الريفي:

إن تخطيط نظام الانتخابات المباشرة لدى أهالي الريف قد عمل على تحسين العلاقة بين اللجان الريفية والأهالي، وفي الخطوة التالية لا بد من توسيع نطاق الانتخابات المباشرة، والارتقاء بمستوى استبدال نظام التعيين بنظام الانتخاب، والتأكد من ناحية النظام أن المسئولين ينفذون واجباتهم تجاه خدمة الناخبين. وينبغي من الآن فصاعدًا الاهتمام بالعمل في جانبين: الجانب الأول هو مباشرة تنقيح «قانون تأليف اللجان الريفية» في مواجهة المشاكل والتجارب الجديدة الناتجة عن تطبيق الحكم الذاتي لأهالي الريف؛ وذلك من أجل حل مشكلة عدم تماشي القانون مع التطبيق العملي. والجانب الثاني هو تعميق (مجموعة إجراءات) الإصلاح التابعة لهذا الأمر؛ وذلك من أجل تحسين بيئة السياسات المتبعة لتطوير سياسة الديموقراطية في القرى والأرياف.

(2) آليات الإدارة العامة في التجمعات الريفية:

إن احتكار الحكومة للتعهد بجميع أعمال الشئون العامة في مناطق مجتمعات الأرياف أمر غير واقعي وغير معقول. أما بالنسبة لسلع النوادي (سلع ذات ندرة صناعية)، فيمكن الاستعانة بنظام النقاش الواحد لموضوع واحد، والاعتماد على السلوك الجماعي لمزارعي مناطق المجتمعات الريفية في إنجاز الأمر. إن اتخاذ نظام النقاش الواحد للموضوع الواحد كبديل لنظامي «العمل التطوعي» و«العمل المُجمَّع»، يهدف إلى حماية حق المزارعين في صناعة القرار والإدارة بشأن سلع النوادي، ومن ناحية خصائص هذا النظام فيقوم تخطيطه على نظام التحفيزية بدلًا من نظام الإجبارية، ومن ناحية الطريقة المتبعة فيتبع هذا النظام طريقة إدارة المؤسسة من قِبَل المستوى الأقل وصولًا إلى المستوى الأعلى بدلًا من طريقة إدارة المؤسسة من قِبل المستوى الأعلى وصولًا إلى المستوى الأقل، ومن ناحية مميزات النظام فهو قائم على فكر «المزارعون قادرون» بدلًا من «على المزارعين أن يفعلوا».

بالنسبة لنمذجة وتوجيه نمو منظمات المزارعين، فإن نمو منظمات المزارعين يسهم في تكميل بنية إدارة الريف، ويسهم في تميز مهام الحكومات الأهلية، كما يسهم

في اسـتقرار المجتمـع. ولقـد تطـورت فعليًّـا في السـنوات الأخـيرة منظـمات الحكـم الـذاتي للقرويـين والمنظـمات التعاونيـة الاقتصاديـة ومنظـمات المنافـع العامـة الاجتماعيـة، وقـد لعبـت هـذه المنظـمات دورًا في زيـادة دخـل المزارعـين، وتقديـم الخدمـات العامـة، وحمايـة اسـتقرار الريـف، وتعطيـل نزاعـات مناطـق المجتمعـات الواحـدة، وغيرهـا مـن الجوانـب الأخـرى. ولهـذا ينبغـي اتخـاذ جميـع الإجـراءات لنمذجـة وتوجيـه نمـو منظـمات المزارعـين.

وبالنسبة لنمذجة سلوك مسئولي الحكومات، فينبغي التأكد من أن الحكومة ومسئوليها يطبقون بشكل رئيس مهام حماية حقوق الملكية الشرعية، والدفاع عن المنافسة العادلة، وتقديم السلع العامة لمواطنين.

(3) آليات التوزيع والتخطيط التي تتمتع بها التجمعات الريفية:

يجب تعزيز تخطيط القرى، وتعزيز إدارة هذا التخطيط. ومن الضروري الالتزام في مناطق المجتمعات الريفية بالتخطيط الفعال وما يتعلق به من قوانين أخرى، وذلك في أثناء تأسيس منشآت خدمات الإنتاج والمعيشة في الريف، مثل المنشآت القائمة على المساكن والطرق وإمدادات المياه والصرف والكهرباء وتجميع القمامة وأماكن تربية المواشي والدواجن، والالتزام بتخطيط القرى أثناء تأسيس وتقسيم استعمال الأرض لإنشاء المنافع العامة، وجعل القرى ملائمة لمتطلبات نظافة ونظام الريف وجودة البيئة والاستغلال الفعال للموارد.

(4) الهيكل الإداري في الريف وتحديث القدرات الإدارية:

يجب تأسيس نظام إداري خاص بالزراعة يتسم بتعزيز الخدمات ونمذجة السلوكيات والشفافية، على أن يستند ذلك إلى أهداف المتطلبات الثمانية عشر المطروحة على مدى واسع بشأن الإدارة الحكومية، وتحديث إمكانات هذه الإدارة، بالإضافة إلى الإكمال النهائي للتحول من «إدارة المزارعين» إلى «خدمة المزارعين».

أولًا: التطبيـق الصـارم لمبـدأ الإدارة بموجـب القانـون، حيـث يشـكل المزارعـون المجموعـة الأكـبر في المجتمـع الصينـي، واسـتقرار الريـف يُعَـدُّ أسـاس الاسـتقرار السـياسي والسـلام طويـل

الأمـد في الدولـة. ومـن الـضروري الالتـزام بمبـدأ «الإدارة بموجـب القانـون» الـذي تـم إرسـاؤه فعليًّـا، وامتـلاك مسـتند قانـوني وتوكيـل قانـوني حقيقـي، سـواء كان التنفيـذ باسـتخدام الوسـائل الإداريـة أو الوسـائل الاقتصاديـة؛ وذلـك مـن أجـل حمايـة حقـوق المزارعـين، مـن حـق اتخـاذ القـرار في إدارة الأعـمال الإنتاجيـة، وحقـوق الملكيـة، وضـمان حـق الديموقراطيـة للمزارعـين، وتجنـب تعـدي الحقـوق العامـة الحكوميـة عـلى مصالـح المزارعـين والتأثـير في اسـتقرار الريـف وفي إدارة الحكومـة للمزارعـين والزراعـة والريـف.

ثانيًا: استخدام هدف توسيع الخدمات العامة بأكبر قدر ممكن في العمل على تميز تأسيس الهيئات الحكومية، حيث إن هدف المؤسسات هو تحقيق زيادة الربح لأقصى درجة، من خلال تحسين توزيع الموارد ذات الملكية الخاصة والمسموح بتوزيعها. وهدف الحكومة هو تحقيق اتساع الخدمات العامة لأقصى درجة ممكنة، من خلال تحسين توزيع الموارد العامة المسموح بها. وقد قامت مختلف الحكومات المحلية في السنوات الأخيرة بجعل تبسيط الهيئات الإدارية وتقليل عدد العاملين في الوظائف الحكومية أهدافًا محددة للإصلاح. ومن أجل الدفع بتطبيق هذا الإصلاح، من المحتمل تخفيض مدفوعات الرواتب بعض الشيء، أما تبسيط الهيئات الإدارية فغالبًا ما يكون من أجل العاملين الذين يقدمون الخدمات للمزارعين. وبالحديث عن واقع الأمور، تعد زيادة عدد العاملين بالخدمة المدنية ممن تعولهم أموال دافعي الضرائب مع تطور الاقتصاد والمجتمع، ظاهرة عادية، وليس هناك حاجة إلى الانزعاج من تلك الأمور الصغيرة. كما أن هدف الحكومة هو البدء من استبدال الحكومة الإدارية بالحكومة الخدمية، ومن ثم فإنه كلما زاد عدد العاملين بالخدمة المدنية ممن ينوبون عن خدمة دافعي الضرائب، قلَّ عدد العاملين بالخدمة المدنية ممن يتخذون القرار نيابة عن دافعي الضرائب.

فيجب على الحكومة أن تجعل هدفها توسيع الخدمات العامة لأقصى حد ممكن، ومن الضروري تغيير وعي المسئولين الراسخ لآلاف السنوات، وذلك بما يشتمل عليه هذا التغيير من اتخاذ الوعي الديموقراطي بديلًا للوعي الإقطاعي، واتخاذ وعي الخدمة من أجل الشعب بديلًا لوعي اتخاذ القرار نيابة عن الشعب، واتخاذ وعي تنفيذ المهام والوظائف بديلا لوعي التباهي بالإنجازات؛ واتخاذ وعي المدير بأمور الشعب بديلًا لوعي قائد الشعب، وأخيرًا اتخاذ الوعي بضرورة تطبيق الرقابة على توزيع الموارد العامة الحكومية

بديلًا لوعي إمكانية توزيع الموارد العامة الحكومية بشكل ذاتي وكيف يشاء الشخص.

بالمقارنة بين إنجاز الحكومة للأعمال وإنجاز المؤسسات والمنظمات غير الحكومية للأعمال، تقع مشكلة أكبر وهي عدم تطابق الحقوق والواجبات بين الاثنين؛ ولهذا السبب فإنه يجب على الحكومة أن تعمل قدر المستطاع على تسليم الأعمال التي تستطيع الحكومة وأيضًا المؤسسات والمنظمات غير الحكومية إنجازها إلى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية لإنجازها بدلًا من الحكومة. حيث إن الحكومة قائمة بشكل دائم، أما المتغير فهم الأشخاص الحاكمون، ومن الصعب على المؤسسات والمنظمات غير الحكومية البقاء والاستمرار لفترات طويلة، وكلما زادت صعوبة تمسك المنظمة بالبقاء، كان سلوكها أكثر حذرًا. وهذا تعليل مهم لتشجيع الحكومة على تسليم الأعمال التي يمكن لها وللمؤسسات والمنظمات غير الحكومية أيضًا إنجازها إلى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية لتقوم بها. فبهذه الطريقة يمكن للحكومة أن تركز جهودها على القيام بأعمال الخدمات العامة التي لا يمكن للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية القيام بها، وبإمكانها أن تركز على تقييم وفحص وتدقيق الواجبات الاجتماعية المنوطة بالمؤسسات والمنظمات غير الحكومية. وكلما زاد عدد المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي تتحمل القيام بأعمال الخدمات العامة، زاد التنافس فيما بينها، وكان إنجازهم لأعمال الخدمات العامة المنوطة بهم أفضل، وكان وعيهم والأجواء المحيطة بالواجبات الاجتماعية على عاتقهم أقوى. ومن ثم فإن الحكومة البارعة هي التي تستطيع أن تسلّم الأعمال التي ينبغي في الأصل أن تقوم بها الحكومة إلى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، وألَّا تتشبث بإنجاز كافة الأعمال بمفردها.

هناك عدد من المسئولين في الدولة لهم فكر معاكس تمامًا، حيث يعتقد هؤلاء أنه فقط بتجميع الأموال تكون القدرة على القيام بالأعمال الكبيرة، وينظرون إلى هذا الأمر على أنه أحد امتيازات النظام الاشتراكي. فتفكير هؤلاء في القيام بأعمال كبيرة، ليس أكثر من إضعاف المكانة التاريخية لمن سبقوهم، ورفع شأن مكانتهم التاريخية. ولكن إذا استمر الأمر على هذا الوضع، فسنقع في حلقة مفرغة من إسقاط السابقين لنا ثم إسقاط اللاحقين بنا؛ ومن ثم سنقع في حلقة مفرغة من النمو السريع لإجمالي الإنتاج المحلي، وانخفاض في تجميع ثروات الشعب. حيث إن مثل هذه المعارف نتجت بشكل رئيس عن تأثرهم بآليات تقييم الإنجازات والترقي لمنصب أعلى، بنظام إدارة المؤسسة من قِبَل المستوى الأعلى

والتدرج وصولًا إلى المستوى الأقل. وإذا أردنا تغيير هذا الوعي، فلا بد من تطبيق آلية تقييم الإنجازات الخاصة بنظام إدارة المؤسسة من قِبل المستوى الأقل والتدرج وصولًا للمستوى الأعلى، أي قياس إنجازات المسئولين من خلال ما يقره عامة الشعب، وأن تتم ترقية المسئولين في مناصبهم من خلال الأصوات الانتخابية لعامة الشعب.

(3) نظام الرصد والتقييم الشامل في المجتمع الريفي:

إذا تحدثنا عن واقع الأمور، فالجميع لديهم وجهات نظر مختلفة بشأن المشاكل الكبرى في الريف، والانطباع الناتج عن دراسة أسباب وجهات النظر هذه هو عدم كفاية البيانات وتعدد المصادر، وجوهر هذا الانطباع هو عدم تكامل نظام الرصد والتقييم الريفي. ونظرًا للافتقار إلى المستندات الكاملة والدقيقة؛ كان هناك أيضًا درجة من العشوائية في إطلاق الحكومة لبعض المشاريع الكبرى، مثل التقلبات على مستوى النطاق، ومشروع إرجاع الأراضي المستصلحة إلى الغابات. إن نظام الرصد والتقييم المتطور في الريف، الذي يتسم بالتكامل نسبيًّا، له دور مهم للغاية في قيام الحكومة بالتحكم كليًّا في تطور الريف بشكل جيد. وقد تطور في السنوات الأخيرة نظام الرصد والتقييم بشكل واضح نسبيًّا. وينبغي استغلال فرصة التطور هذه مع الأساسات الموجودة من قبل والعمل على بناء نظام الرصد والتقييم الريفي في أسرع وقت ممكن.

أولًا: تطوير طريقة رصد وتقييم الريف، ويتضمن تطوير طريقة رصد وتقييم الريف جانبين: الجانب الأول، تغيير الرصد والتقييم القائم على الإدارة من المستوى الأعلى وصولًا إلى المستوى الأقل، إلى نظام رصد وتقييم يدمج بين الرصد والتقييم القائم على الإدارة من المستوى الأعلى وصولًا إلى المستوى الأقل، والرصد والتقييم القائم على الإدارة من المستوى الأقل وصولًا إلى المستوى الأعلى، ويقوم على الإثبات المشترك. والجانب الثاني، تغيير رصد وتقييم إجمالي الإنتاج المحلي GDP بشكل فردي، إلى التقييم الشامل.

ثانيًا: رفع مستوى نظام رصد وتقييم الريف. ينبغي تغيير نظام الرصد والتقييم الذي يتتبع التغيرات الاقتصادية إلى نظام رصد يغطي الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وينبغي التوسع من رصد دخل المزارعين إلى رصد تطور الريف، والتوسع في نظام رصد البيئة من نظام لرصد تغيير الغطاء النباتي إلى نظام واحد يشتمل على رصد ثلاث متغيرات هي

تغـير الغطـاء النبـاتي عـلى سـطح الأرض، وتغـير منسـوب الميـاه تحـت الأرض، وتغـير قيمـة الخدمـات البيئيـة.

ثالثًا: تطبيق نظام علنية أعمال الخدمات العامة، حيث يفتقر ميزان المدفوعات المالية لحكومات المحافظات والقرى إلى الشفافية، الأمر الذي يؤدي إلى وسم الفساد بسمة النظام. والعمل على اقتلاع سلوكيات القلة من المسئولين الفاسدين انطلاقًا من ابتكار النظم. حيث إن تطبيق نظام العلنية، ورفع مستوى شفافية أعمال الخدمات العامة، سيساعد في القضاء على الفساد، وسيسهم في زيادة قدرة المزارعين على المشاركة في الإدارة، وسيساعد على رفع درجة المساواة بين أعضاء مناطق المجتمعات الريفية.

رابعًا: بناء آلية التعامل في الطوارئ، حيث يُعَدُّ نظام رصد وتقييم الريف مصدر المعلومات الذي تحصل من خلاله الحكومة على معلومات حول الريف وسياسات تطويره؛ ومن ثم فإنه بمجرد تأسيس نظام الرصد والتقييم، سيكون من السهل بناء آلية التعامل في الطوارئ.

المراجع

- دانغ قوهي ينغ: «إصلاح الريف الصيني في القرن الجديد: تأملات وتطلعات».
- ليو جيانغ وآخرون: «استراتيجية تطوير الزراعة في الصين في أوائل القرن الـ21».
- لو ليانغ شو: «تطلعات واتجاهات حول التقنيات العلمية الزراعية في الصين خلال القرن الـ21»
- ليو شون خاو، جاو وانغ شنغ: «كيف تستمر الزراعة الصينية في التطور خلال القرن الـ21».

سلسلة قراءات صينية

يقدم هذا الكتاب رحلة طويلة في تاريخ الزراعة في الصين من زاوية اقتصادية بالأساس، حيث يتناول نشأة هذا القطاع وتطوره بالإضافة إلي إنجازاته. وعملية التحول التي شهدها قطاع الزراعة في الصين خلال حكم الحزب الشيوعي، بما في ذلك إصلاح سوق المنتجات الريفية، ونظام ملكية الأرض الزراعية، وآليات الإدارة الزراعية. وفي هذا السياق يناقش الكتاب مشاكل مهمة مثل: تراجع أهمية حقول الحبوب، والانقسام بين المزارعين، والأسر الريفية المتخصصة، والجمعيات التعاونية الخاصة بالمزارعين. كما يتناول الكتاب أيضًا التطور في قطاعات أخرى تابعة لقطاع الزراعة منها حماية الغابات، والمراعي.

ولم يغفل الكتاب سرد التحديات التي تواجه تطور الزراعة في الصين وأهمها القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي الصيني، وأخيرًا يختتم الكتاب ببعض الرؤى والتوقعات والتطلعات حول الزراعة في الصين.

لي جوو

عميد معهد التنمية الريفية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية 2011-2015. ولد عام 1952 بمدينة شنغهاي وحصل على الدكتوراه من الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية في 1993.

حصل في عام 2015 على جائزة الصين للإبداع في النظريات الاقتصادية، وهي أكبر جائزة محلية في مجال العلوم الاجتماعية. وهو حاليا أمين الجمعية الصينية للاقتصاد البيئي، عضو اللجنة العلمية لجمعية الغابات بالصين، عضو دائم بالجمعية الصينية لاقتصاد الغابات.

المراجع: د. حسانين فهمي حسين

أستاذ مساعد بقسم اللغة الصينية كلية الألسن- جامعة عين شمس. صدر له العديد من الترجمات من الصينية إلى العربية والعكس. وعدد من الكتب التعليمية والمعاجم الثنائية بين اللغتين العربية والصينية.

حاصل على : "جائزة "الشباب للترجمة" -المركز القومي للترجمة- 2013". و"جائزة الإسهام المتميز في ترجمة الكتب الصينية- 2016" وهي أكبر جائزة تمنحها الصين للمترجمين الأجانب.



SSAP 社会科学文献出版社
SOCIAL SCIENCES ACADEMIC PRESS (CHINA)

